



السراى  
عند الامام احمد بن حنبل

اعداد

عثمان بن ابراهيم بن مرشد المرشد



رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير  
من فرع الفقه والاصول  
بقسم الدراسات العليا  
بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية  
جامعة الملك عبدالعزيز - مكة المكرمة

١٠٠٢٠٦٣

اشراف



الاستاذ الدكتور : أحمد فهد أبو سنة

٦٠

١٣٩٣ - ١٣٩٤ هـ

١٩٧٣ - ١٩٧٤ م

الأهداء ،

الى والدى الكريمين اللذين تحملا في سبيل تربيته  
وتعلمي آلام الفقر والحزن ، وحنا الكد والتعب ، ودفعاني  
بتشجيعهما وعافهما الدائمين حتى وصلت الى هذه الدرجة  
العلمية التي كانت احدى أحلامي وأمني في يوم من الأيام  
وفاء وذكرى .

والى ابني " عبد الرحمن " وابنتي " نهى " سائلا  
الله أن يجعلهما من عباد الرحمن أولى النهي وأن يذيقني نفعهما  
دما " مالحا وذكرنا حسنا في الآخرين .

اليهم جميعا أهدى باكرة انتاجي ..

عثمان

### شكر وتقدير

أحمد الله على نعمه التي لا تحصى وأجلها نعمة الاسلام .  
وأشكره على مامتع به من الصحة والعافية ، والأمن على النفس والمال والولد ،  
وما امتن به من التوفيق لاتمام هذا البحث العلمي المتواضع وأسأله العذبة ممن  
الزلل والاخلال له في القول والعمل .

ثم اني اتوجه بأخلص التقدير والعرفان بالجميل لحكومتنا الرشيدة ممثلة في  
مؤسساتها العلمية وعلى رأسها جامعة الملك عبد العزيز الرائدة ، التي وفرت  
لدارسيها وباحثيها كافة الأسباب والوسائل المساعدة على تهيئة الجواء العلمي  
الصحيح ، خدمة للعلم ، وتحصيلا للقوة في الدين والدنيا وترسعا لبارئ\* وأهداف  
التضامن الاسلامي ورسالته الخالدة . . .

ولاستاذي الفاضل وشيخي الأجل الاستاذ الدكتور أحمد فهد أبو سنينة  
جزيل الشكر ووافر التقدير لقاء ما بذل في الاشراف على هذه الرسالة من جهد ،  
وما أسدى من توجيه ونصح ، وما أولى من تلاف ورعاية صدر .

كما أتقدم بخالص شكرى وعظيم امتناني لففيلة الاستاذ الدكتور محمد أمين  
المصري المشرف على قسم الدراسات العليا لقاء ما صبر وما بر ، وبذل في رعاية  
هذا القسم وطلابه من جهود تذكر فتشكر حتى أينعت ثماره وآتت أكلها  
بإذن الله طيبة مباركة .

وأشكر أخي وزميلي الاستاذ سليمان بن وائل التويجى الذى تكرم بالمساعدة  
على التحديث والمتابعة والمقابلة في وقت كان فيه أحوج ما يكون الى كل جز من  
وقته الثمين .

والى كل من ساعدني في انجاز هذا المبحث شكرى وامتناني .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين  
نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين ، ومن سار على نهجه واهتدى بهداه السي  
يوم الدين .

سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم .

أما بعد ، فان الله تبارك وتعالى ختم الانبياء والمرسلين بنبينا محمد صلى الله  
عليه وسلم ، وجعل شريعته خاتمة الشرائع وخيرها وأكملها ، فلا نبي بعد محمد  
صلى الله عليه وسلم ، ولا دين غير دين الاسلام " ومن بيتخ غير الاسلام ديناً فلن  
يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين " وأنزل عليه كتابه العزيز الذي " لا يأتيه  
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد " وأمره بتبليغه للناس ،  
وجعله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه ، وناسخه ومنسوخه ، وعامه وخاصه ،  
فكان دلي الله عليه وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه بقوله وفعله ،  
شاهده في ذلك أصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له ، وتلقوا ذلك عنه  
فكانوا هم أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما أراد الله من كتابه  
بمشاهدتهم ، وما قصد له الكتاب ، فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، قال جابر : " ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا  
عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء " علما به .  
فكان من ذلك كله الاصلان الجليلان ، كتاب الله العزيز ، وسنة نبيه  
صلى الله عليه وسلم .

ولما انتقل صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى جدت أحداث ، ووقعت  
وقائع لم تكن من قبل ، وخفي على الصحابة حكمها في صريح ما لديهم من نصوص  
الكتاب والسنة ، فاجتهدوا رأيهم وبذلوا غاية وسعهم ليستنبطوا لها أحكاماً ملائمة  
من معقول نصوص الكتاب والسنة مستلهمين روح الشريعة ومقاصدها وغاياتها  
السامية ، فتارة يجمعون على الحكم فيسمى حكماً إجماعياً ، او حكماً مجمعاً عليه  
لا يجوز خلافه ولا يسوغ الاعتراض عليه ، وتارة يختلفون فيرجحون ما يرونه صواباً بضروب  
من الاقضية المستندة الى أصل معين من اصول الشريعة او الى كلي الشرع الذي  
يشهد لجنس هذا المعنى الذي يراد بناء الحكم عليه فقشاً في عهدهم أصلان  
آخران من أصول الاجتهاد هما ، الاجماع ، والرأي ( أو القياس بأوسع معانيه )

ثم جاء التابعون وتابعوهم والأئمة المجتهدون من بعدهم الذين دونوا الفقه والاصول وصار لهم أتباع وتكونت لهم مذاهب متبوعة قرأوا أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وكانوا أعلم بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرهم كما قال جابر : " ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء عطنا به " فترسموا خطى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهجوا في الاجتهاد نهجهم وجعلوا للآراء والفتاوى المنقولة عنهم منزلة عظيمة تلي منزلة النصوص فنشأ ما سمي بقول الصحابي أو فتاوى الصحابة وهو في حقيقته عائد الى السنة وليس بأصل مستقل ولكنه مظنة للأصل وهو السنة .

وفي النصف الاخير من القرن الثاني اشتد النزاع بين أهل الحديث من جهة ، وأهل الفقه أو أهل الرأي من جهة أخرى حول العمل بالقياس في احكام الشرع فأكثر الاولون على الآخرين توسعهم فيه وتقصيرهم في طلب النصوص واكثرهم من تفريع المسائل وتوليدها واستخراج الاحكام لها قبل أن تقع ، وهذا ذلك تشريعا بالرأي والهوى ، وقابلهم أهل الرأي فاتهموهم بالجمود والتقصير في فهم النصوص ، وطريقة الاستنباط منها .

وفي هذه الفترة خرج جيل جديد من العلماء يجمع بين وفرة المحفوظ من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين مع البصر التام بصحبتها من سقيمها ، وثابتها من منسوخها ، وخاصها من عامها ، وطلاقها من مقيدها وبين الفقه بمعانيها ودقة الفهم في استنباط احكام الحوادث منها ، وكان من جلة علماء هذه الفئة امام أهل السنة وفقه أهل الأثر الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، وقد تكون له بفضل نخبة ممتازة من تلاميذه الذين جمعوا نصوصه وفتاواه مذهب خاص يجمع بين الاتباع التام لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة والتابعين وبين استعمال الرأي والتوسع فيه بالقدر الذي يحقق في كل عصر ما تميزت به شريعة الاسلام من السطاحة واليسر ورفع الحرج عمن الناس دون اخراجهم عن احكام التكليف التي فرضها الله عليهم في كتابه أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ولما كان أحمد محدثا فقيها أو كما قال الشافعي : " أحمد امام في ثمان : امام في الحديث ، امام في الفقه . . . " وكان يضرب في كلا الصيغتين بسهم وافر ، ويتكلم تارة على مصطلح أهل الحديث ، وأخرى على مصطلح أهل الفقه ،

لما كان حاله كذلك ، خفي على كثير من الاصوليين مذهبه في كثير من المسائل  
الاصولية الهامة ، واشتهت عليهم نصوصه حتى طاروا يحكون له في كل مسألة  
روايتين احدها مع أهل الفقه والاخرى مع أهل الاصول ، بل تجاوز الامر ذلك  
الى القول بأنه كان لا يرى جواز العمل بالقياس ولا غيره من أنواع الرأي في أحكام  
الشرع ، وانه بهذا تابع للمحدثين وأهل الظاهر .

ولما كانت هذه الاقوال لاتستند في معظمها على أساس صحيح وكان أخذ  
مذهب الامام من نصوصه ونصوص أصحابه هي الطريق الصحيحة والمنهج القويم  
عقدت العزم على تحديد مذهب الامام أحمد في المسائل التي اختلف فيها  
الاصوليون ، وخفي عليهم مذهبه فيها خدمة للمعلم وانصافاً للحقيقة فاخترت قسم  
الرأى من أصوله موضوعاً لرسالة الماجستير ، ووضعت خطتي ومنهجي في هذا  
البحث على النحو التالي :

١ - الاقتصار على المسائل الخلافية التي يترتب على الخلاف فيها خلاف فقهي  
ويخفى فيها مذهب الامام احمد ، أو يتمسراً أخذه من كتب الاصول المعتمدة ،  
كلاحكام للأمدى ، والاضهاج للبيضاوى ، وجمع الجوامع لابن السبكي ، وكشف  
الاسرار ، والتحرير ، وسلم الثبوت للحنفية ، ومختصر ابن الحاجب المالكي .  
٢ - أخذ رأيه من مسائله التي ذكرها أصحابه ومن كتب الاصول المعتمدة في  
مذهبه ، كالروضة لابن قدامة ، ومختصرها وشرحه للطوفي ، والمسودة لآل  
تيمية ، ومجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، واعلام الموقعين لابن القيم ،  
وشرح الكوكب المنير للمسعى بشرح مختصر التحرير للفتوحى " صاحب منتهى  
الارادات " وغيرها .

ومن كتب الفقه ، كالمغنى والكافي والمقتع لابن قدامة ، والهدايسة  
لابي الخطاب ، والفروع وتصحيحه ، والانصاف ، والاقناع وشرحه وغيرها  
من كتب المذهب المعتمدة .

٣ - ذكر آراء الصحابة وعلمهم لترجيح بعض الروايات التي رويت عن الامام احمد  
على بعض لما علم من شدة اتباعه للصحابة ونهجه نهجهم وكراهيته لمخالفة  
ماهم عليه ، وذلك كما فعلت في حجية ، والمصلحة المرسل .

٤ - ذكر مذاهب الأئمة الثلاثة المجتهدين ، مالك وأبي حنيفة والشافعي للمقارنة ، ولان الروايتين أو الروايات التي تروى عن أحمد غالباً ما تكون موافقة لقول بعضهم .

٥ - الاستدلال لامهات المسائل التي يكون الخلاف فيها قوياً لاصل بعد ذلك الى ترجيح ما يرجحه الدليل وتزيف ما يزيفه .

وقد صادفت في تحقيق وذهب أحمد في كثير من المسائل عقبات وصعاباً جمة منشؤها قلة الموجود لدى من كتب اصول الحنابلة ، اذ المطبوع منها قليل جداً ، والمخطوط لا يوجد منه شيء في المكتبات التي كنت أرتادها ولم تتح الظروف للسفر الى خارج البلاد والاطلاع على ما فيها من اصول الحنابلة المخطوطة ، وقد كنت أتغلب عليها بعد اومة البحث والتفتيش في فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، والمغني لابن قدامة فكنت أعثر عليها - بحمد الله - بعد تعب أسأل الله : الاثابة عليه . ويتكون مخطط هذه الرسالة من تمهيد وثلاثة أبواب ، وتحت كل باب ثلاثة فصول وهي كما يلي :

التمهيد : في حصر اصول الامام احمد في الاجتهاد وتعريف موجز بهذه الاصول .  
الباب الاول - في القياس وتحت ثلاثة فصول :

الفصل الاول : في حجية القياس .

الفصل الثاني : في أركانه وشروط هذه الأركان .

الفصل الثالث : ما يجري فيه القياس من الاحكام .

الباب الثاني - في المعطحة المرسل : وتحت ثلاثة فصول :

الفصل الاول : في معناها .

الفصل الثاني : مذاهب العلماء في الاحتجاج بها .

الفصل الثالث : مذهب الامام في الاحتجاج بها .

الباب الثالث - في الاستحسان وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الاول : في بيان حقيقته .

الفصل الثاني : في بيان أنواعه .

الفصل الثالث : في بيان مذهب الامام احمد فيه .

وهذه الرسالة لست أزمع أنها تقدم جديداً مفيداً يكون له وزن في مجال البحث العلمي وتحل من الاشكالات والمعضلات الاصولية ما يجعلها جديرة بضمها الى كتب الاصول ، ولست أغرق في التواضع فأدعي أنها لم تأت بشيء ، ولكني أقول كما قال الصالحون وبهم أتشبه هذا رأيي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء ، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

## فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
ب	الاهراء .
ج	شكر وتقدير .
د	المقدمة .
ح	فهرس المحتويات .
	التمهيد - ويتناول حصر أصول الامام احمد في الاجتهاد
١ - ٦٠	وتعريفًا موجزًا بها
٢ - ١٦	الاصل الاول - الكتاب
١٧ - ٥١	الاصل الثاني - السنة
١٧	تعريفها
١٩	حجيتها
٢١	أقسامها بالنظر الى طريق ثبوتها
٢٢	خبر الآحاد - حكم العمل به
٢٦	العمل بالحديث المرسل
٣٦	العمل بالحديث الضعيف
٤٤	شرع من قبلنا
٤٧	فتاوى الصحابة
٥١ - ٥٤	الاصل الثالث - الاجماع
٥٥ - ٦٠	الاصل الرابع - الرأي
٥٥	معناه
٥٦	نشأته وأقسامه
٦١ - ٢٤٨	الباب الاول - القياس وفيه مقدمة وثلاثة فصول
٦٢	مقدمة في تعريفه
٦٦	الفصل الاول - في حجيته
٦٧	١ - اجمال المذاهب في حجيته
٧٠	٢ - مذهب الامام احمد في حجيته



٧٠	٣ - سبب قلة استعمال احمد للقياس
٧٦	٤ - أمثلة من أقيسة الامام احمد
٨٢	٥ - منزلة القياس عند الامام احمد
٨٧	٦ - أدلة الصبوتين للقياس
١١٥	٧ - شبه نفاة القياس
	الفصل الثاني - في أركان القياس وشروطه وفيه تمهيد
١٣٠	وأربعة مباحث :
١٣١	التصديق - في بيان أركان القياس
١٣٤	المبحث الاول : في شروط حكم الاصل وشروط الفرع
١٤٩	المبحث الثاني : في تعريف العلة وأقسامها
١٤٩	١ - تعريف العلة
١٥٥	٢ - تقسيمها بحسب المقامد التي تفضي اليها
١٦١	٣ - تقسيمها بحسب الافضاء الى مقاصدها
	٤ - تقسيمها بالنظر الى اعتبار الشارع لها
١٦٤	وبعدم اعتبارها
١٧١	المبحث الثالث : في شروط العلة
١٧١	١ - أن تكون وصفا مناسبا
	٢ - أن تكون وظفا ظاهرا منضبطا
١٧١	( التعليل بالحكمة )
١٧٧	٣ - أن تكون متعدية غير قاصرة على محلها
١٨٠	٤ - أن تكون مطردة
١٨٨	٥ - أن تكون منعكسة
١٩٤	المبحث الرابع : في مسالك العلة
١٩٥	المسلك الاول - النص
٢٠٢	المسلك الثاني - الاجماع
٢٠٣	المسلك الثالث - المناسبة
٢٠٩	الوصف الشبهى

٢١٢	المسلك الرابع - السير والتقسيم
٢١٩	المسلك الخاص - الدوران
	الفصل الثالث : ما يجري فيه القياس من الاحكام : ويحتوى
٢٢٥	على ثلاث مسائل :
٢٢٦	المسألة الاولى - القياس في الحدود والكفارات
٢٣٣	المسألة الثانية - القياس في الاسباب والشروط والموانع
٢٣٨	المسألة الثالثة - اثبات الاسماء اللغوية بالقياس
٢٤٩ - ٢٨١	الباب الثاني : في المصلحة المرسله وفيه ثلاثة فصول
٢٥٠	الفصل الاول : في معنى المصلحة المرسله
٢٥٠	١- تعريف المصلحة في اللغة
٢٥٢	٢- تعريف المصلحة في اصطلاح الاصوليين
٢٥٤	٣- تعريف المصلحة المرسله
٢٥٥	الفصل الثاني : مذاهب العلماء في الاحتجاج بها
٢٥٦	١- موقف الصحابة من المصلحة المرسله
٢٦٠	٢- مذهب الامام مالك في المصلحة المرسله
٢٦٤	٣- مذهب الامام الشافعي
٢٧١	٤- مذهب الامام ابي حنيفة
	الفصل الثالث : مذهب الامام احمد في الاحتجاج بالمصلحة
٢٧٤	المرسله
	- أمثلة من العمل بالمصلحة المرسله عند
٢٧٧	الحنابلة
٢٨٢ - ٣٢١	الباب الثالث - في الاستحسان : وفيه ثلاثة فصول
٢٨٣	الفصل الاول : في بيان حقيقته
٢٨٤	١- تعريفه عند الحنفية
٢٨٥	٢- تعريفه عند المالكية
٢٨٧	٣- تعريفه عند الحنابلة

٢٩٠	الفصل الثاني : في بيان أنواعه
٢٩٠	١ - الاستحسان للنص
٢٩٣	٢ - الاستحسان للاجماع
٢٩٤	٣ - الاستحسان القياسي
٢٩٧	٤ - الاستحسان للمصلحة
٣٠٠	٥ - الاستحسان للمعرف

الفصل الثالث : في بيان مذهب الامام احمد في

٣٠٤	الاستحسان
٣٠٤	١ - الاستحسان مذهب احمد
٣٠٦	٢ - أمثلة من استحسان الامام احمد
٣١٧	٣ - دفع ايهام
٣٢٢	فهرست المراجع

## التعهيـــــد

ويتناول حصر أصول الامام احمد في الاجتهاد

وتعريفها موجزا بها

### الأدلة الشرعية المستعملة في الفقه هسي :

الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، وهذه الاربعة متفق على الاحتجاج بها بها سوى شذوذ للظاهرية في القياس ، حيث أنكرو حجيته وحرموا العمل به ويلتحق بهذه الاصول نوع خامس أطلق عليه بعض الاصوليين الاستدلال ، وعرفوه بأنه " عبارة عن دليل لا يكون نصا ولا اجماعا ولا قياسا " واطلق عليه آخرون اسم الأدلة التبعية ، وله أقسام كثيرة منها ما يرجع الى الكتاب والسنة كشرع من قبلنا اذا قصه شرعا ولم يتعرض له بنفي أو اثبات ، ومنها ما يرجع الى السنة كقول الصحابي ، ومنها ما يرجع الى الاجماع كالأخذ بأقل ما قيل . . . ، ومنها ما يعود الى القياس كالمصالح العرسلة فانها قياس على اصول كلية شهدت لجنس الوصف بالاعتبار ، وكلاستحسان ، فانه عبارة عن معالجة لصاوى القياس وجموده .

وقد اختلفت عبارات الحنابلة في عدد اصول الامام احمد وترتيبها فأرجعها ابن القيم في اعلام الموقعين الى خمسة أدلة هي : النص من الكتاب والسنة ، فتاوى الصحابة مجتمعين ومتفرقين اذا لم يعلم لهم مخالف ، وفتاوى الصحابة اذا اختلفوا ، والعمل بالمرسل والحديث الضعيف ، ثم القياس عند عدم ذلك كله .

وواضح ان رد الحديث المرسل ، والضعيف الى السنة أولى من عده أصلا مستقلا ، وان كانت فتاوى الصحابة مقدمة عليه عند احمد ، فالأصول كما عدها ابن القيم : الكتاب والسنة ( النص ) الاجماع ( فتاوى الصحابة مجتمعين ) قول الصحابي ( فتوى الصحابي الذى لا يعلم له مخالفه ) ، ثم القياس . وعدها الاصوليون من اصحابه في كتبهم فجعلوها أربعة متفقا عليها : وهي الكتاب والسنة والاجماع وأدلة تبعية مختلف فيها ، كقول الصحابي ، وشرع من قبلنا ، والاستحسان والمصالح " ٢ " وهذا أولى بالقبول لتمشيه مع الترتيب المنطقي للأدلة وقد تبعته في هذا التمهيد .

---

( ١ ) الاحكام للأمدى ج ٤ ص ١١٨

( ٢ ) شرح الكوكب الملقح ص ١٦٢

## الاصول الأولى الكتاب

### الكتاب العزيز :

هو عمدة الأمة وكلية الشريعة وأصل الأصول لدى جميع الأمة ، ومعجزة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الدالة على صدقه في دعوى الرسالة ، تحدى الله به فصحاء العرب وبلغاءهم على كثرتهم وامتلاكهم أزمة البيان واستيلائهم على مسالك القول وتصاريف الخطاب ، وشدة حاجتهم الى معارضته وابطال دعوى من ارسل به ، فمجزوا عن معارضته والاتبان بسورة من مثله ، أو بعشر سور مثله مفتريات ، فنادى عليهم الحق تبارك وتعالى باظهار عجزهم واعجاز القرآن فقال عز من قائل : ( قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ) ( ١ ) أى معينا وناصرا .

وقد تكفل الله سبحانه بحفظه فقال : ( انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ) ( ٢ ) . وأمر نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بتبليغه الى الناس فقال تعالى : ( يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما يلغيت رسالتي والله يمعصك من الناس ) ( ٣ ) فبلغه صلى الله عليه وسلم الى من تقوم بهم الحجة ، ودونه كتبه الوحي ( ٤ ) المتقنون العدول بأمره وتحت اشرافه الدقيق وكان يقرأ عليهم ما ينزل عليه من القرآن ثم يأمرهم بالكتابة ويقول : " ضموا هذه الآية في موضع كذا من سورة كذا " ( ٥ ) ، ويوضع المكتوب عنده صلى الله عليه وسلم ويكتب بعض الكتاب نسخا لهم ، وكان جبريل يعارضه به كل سنة مرة في رمضان ، وقد عارضه به في السنة التي انتقل فيها الى الرفيق الاعلى مرتين ( ٦ ) .

( ١ ) سورة الاسراء آية " ٨٨ " .

( ٢ ) سورة الحجر آية " ٩ " .

( ٣ ) سورة الطائدة آية " ٦٧ " .

( ٤ ) منهم الخلفاء الاربعة ، وزيد بن ثابت ، ومعوية ، وأبان بن سعيد ، وخالد ابن الوليد ، وأبي بن كعب ، وثابت بن قيس وغيرهم انظر مناهل العرفان

ج ١ ص ٢٣٩ .

( ٥ ) الاتقان في علوم القرآن للجلال السيوطي ج ١ ص ٦٠ - ٦١ .

( ٦ ) صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٢٩ باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد نهى صلى الله عليه وسلم نهيا شديدا عن كتابه شي<sup>١</sup> معه أيا كان كما نهى في أول الامر عن كتابة<sup>٢</sup> اديته صلى الله عليه وسلم<sup>٣</sup> ووجر عن قراءة كتب أهل الكتاب او محاولة التلقي عنهم او استماع ما يقصونه من كتبهم المحرفة<sup>٤</sup> ، وقد علل ذلك العلماء بخشية التباسها في اذهان بعض الناس بالقرآن<sup>٥</sup> ولا سيما ان عهدهم بالقرآن والاسلام قريب ، وقد صلى الله عليه وسلم كل الذرائع ونهى عن كل الوسائل التي قد تؤدي الى اعتياده غير القرآن به ، او التشاغل عنه بغيره ، وكان به لعمه الناس ويقرأه لهم مرتلا في خشوع وتأثر واجلال ويسمع قراءتهم ويشجع المتقنين منهم<sup>٦</sup> ، ويأمرهم بتعليم سائر الناس من رجال ونساء وصبيان ممن يدخل في الاسلام .

وبعد انتاله صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الاعلى<sup>٧</sup> جمع الصحابة رضي الله عنهم القرآن في مصحف واحد بعد أن كان مكتوبا في صحف مفرقة ومحفوظا في صدور الرجال<sup>٨</sup> ، وكان جمعه في خلافة ابي بكر الصديق على يد كاتب الوحي الثقة العامون زيد بن ثابت وبشيرة من عمر الفاروق وموافقة من جميع الصحابة حين رأوا القتل قد استحر<sup>٩</sup> بالقراء قتل منهم في معركة اليمامة التي خاضها المسلمون ضد مسيلمة الكذاب وبني حنيفة<sup>١٠</sup> زهاء السبعين<sup>١١</sup>

- 
- (١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ١ ص ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ .
  - (٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٤٢ .
  - (٣) فتح الباري ج ١ ص ٢٠٨ ، ١٣ ص ٣٣٣ - ٣٣٥ .
  - (٤) صحيح البخاري ج ٦ ص ٢٤١ ، باب حسن الصوت بالقراءة ، باب من أحب ان يسمع القرآن من غيره ، باب قول العقرى للقارى حسبك .
  - (٥) في السنة العاشرة من الهجرة في اليوم الثاني عشر من ربيع الاول : سيرة ابن هشام ج ٤ ص ٣٠٣ .
  - (٦) الاتقان للسيوطي ج ١ ص ٥٧ .
  - (٧) استحر القتل : بمعنى كثر وفشا فيهم .
  - (٨) انظر في قصة جمع القرآن صحيح البخاري ج ٦ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، باب جمع القرآن .
  - (٩) الاتقان للسيوطي ج ١ ص ٧١ .

وفي خلافة الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - جمع الناس على مصحف واحد كتبه بلسان قريش لانه بلسانها نزل وكان ذلك بمشورة من أمين سر رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة بن اليمان رضي الله عنه "١" ووافق على ذلك سائر الصحابة رضي الله عنهم "٢" ، وأرسل الي كل أفق بمصحف وأمر بها سواء من القرآن في كل دحيقة او مصحف أن يحرق حفظا لكتاب الله وجمعا لكلمة المسلمين ، ولا شك أن عمله رضي الله عنه كان توفيقا من الله سبحانه له وللمسلمين الى يوم القيامة وكان معداقا لقوله تعالى : ( انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ) "٣" فجزاه الله من كتابه ونبيه ودينه خير الجزاء .

وقد نقل المينا هذا المصحف الامام نقلا متواترا لامجال للشك فيه ، لانه نقل الكافة عن الكافة ولا خلاف في هذا بين احد من المسلمين الا بعض غلاة الرافضة وقد كفرهم المسلمون بذلك قال ابو محمد بن حزم "٠" ولا خلاف بين احد من الفرق المنتهية الى المسلمين من اهل السنة ، والمعتزلة ، والخوارج والرجلة والزيدية في وجوب الاخذ بها في القرآن وانه هو المتلو عندنا نفسه ، وانا خالف في ذلك قوم من غلاة الروافض هم كفار بذلك عند جميع اهل الاسلام "٤" .

#### حجيتها :

وقد اجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بوننا هذا والى ان يرث الله الارض ومن عليها على ان الكتاب المميز هو الاصل الاول من اصول الاحكام عقيدة وشريعة واخلاقا وسلوكا ، وان اصول الاستنباط الاخرى من سنة واجماع وقياس واستدلال راجعة اليه معتمدها في حجيتها واعتبارها عليه .

( ١ ) صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٢٦ باب جمع القرآن .

( ٢ ) حكى ان ابن مسعود خالف في ذلك والصحيح ان خلافه ليس في فكرة كتابة مصحف امام على حرف واحد وانا كان يخالف في منع القراءة فيما عداه من المصاحف وفي مصادرتها وتحريقها ، ويذكر انه رجع من معارضته حين تبينت له مزايا المصاحف العثمانية والهدف منها . انظر مناهل العرفان ج ١ ص ٢٥٤ .

( ٣ ) سورة الحجر آية " ٩ " .

( ٤ ) الاحكام ج ١ ص ٨٦ .



وعلى هذا فليس هناك خلاف بين الائمة المجتهدين وأتباعهم حول الاحتجاج بالقرآن في اثبات الاحكام الشرعية ، واما تفاوتوا في مبلغ استفادتهم من نصوصه الكريمة فانما هو تفاوت في الطلقات وتفاضل في الوسائل المساعدة على فهمه ، والقدرة على الاستنباط منه ليس الا .

وبهنا هنا ابراز حظ الامام احمد رحمه الله تعالى من هذين النوعين : الملكة والوسائل .

أما الملكة الفقهية او ملكة الاستنباط فقد سلك المشرعون له شهادات العلماء من مشايخه وأقرانه وكبار تلاميذه ، ولكنها تدل على فضله ودقة فهمه وسعة علمه للحديث والآثار وما يتعلق بها من الفقه .<sup>(١)</sup>

واما ما يخص الوسائل المساعدة على فهم القرآن واستجلاء مقاصده ، واستخراج احكام الوقائع والنوازل منه — بعد توفر ملكة الاستنباط — فانها ترجع الى ثلاثة امور : احدها : التمكن من لسان العرب لغة ونحو وصرفا وممارسة اساليب العرب في كلامها وانحاء خطابها " وهو ما يميز به بين صريح الكلام وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامة وخاصة ، ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقه ومقيد ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومفهومه ، ولا يلزمه من ذلك الا القدر الذي يتعلق به فهم الكتاب والسنة ويستولى به على مواقع الخطاب ودرك دقائق مقاصده " .<sup>(٢)</sup>

هذا هو القدر الذي نص عليه المتأخرون من علماء الاصول وتناقلوه فسي كتبهم وأرادوا بذلك التخفيف والتسهيل على الناس لما تقاصرت الهمم وضعفت المزايم لكلا ينسد باب الاجتهاد وتخلو الارض من قائم لله بحجته .

ولا يخفى الارتباط الوثيق بين الاجتهاد في الفقه وبين الاجتهاد في اللغة العربية التي هي قوالب المعاني وبناني الاحكام اذ لا طريق الى هذا الا التبحر

(١) انظر تاريخ الاسلام للذهي ضمن طلائع المستند ج ١ ص ٦٤ - ٦٩ ، مناقب

الامام احمد لابن الجوزي ص ٦٢ - ٦٦

(٢) روضة الناظر ص ١٩١

والتعمق في ذاك يقول الامام الشاطبي رحمه الله : " اذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة ، او متوسطا فهو متوسط في فهم الشريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية ، فاذا انتهى الى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة فكان فهمه حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من الشريعة بقدر التقصير عنهم ، وكل من قصر فهمه لم يعد حجة ولا كان قوله مقبولا " (١)

وقد ادرك العلماء من التابعين وتابعيهم والائمة المجتهدين هذه الحقيقة فكانوا لا يتصدون للتدريس والافتاء حتى يتعلموا من العربية ويكتبوا من اشعار العرب وفصح كلامها وغريبه مثل ما يكتب المتخصصون فيها او اكثر وغير مثال يقدم على ذلك الاطامان الكهبران : الشافعي ، واحمد بن حنبل .

فقد كان الشافعي اماما في اللغة وكلامه حجة عند اهل اللغة يعبرون عنها بقولهم : هذا لغة الشافعي وعنه اخذ الاصمعي اشعار الهذليين وكانت اكثر من عشرة آلاف بيت " (٢) ، وقال عبد الملك بن هشام النحوي صاحب السيرة : " طالت مجالستنا للشافعي فما سمعت منه لحنه قط ولا كلمة غيرها احسن منها " (٣) وقال ايضا : " الشافعي كلامه لغة يحتج بها " (٤) .

اما احمد فقد قال عنه الامام الشافعي فيما يرويه الربيع بن سليمان المرادي : " احمد امام في ثمان خصال : امام في الحديث ، امام في الفقه ، امام في اللغة " (٥) وقال المروزي احد تلاميذ احمد : " كان ابو عبد الله لا يلحن في الكلام ولما توظف بين يدي الخليفة كان يقول : كيف اقول ما لم يقل ؟ ولم يلحن في كلمة في تلك الايام الثلاثة التي توظف فيها " (٦) وقال احمد فيما رواه عنه محمد بن حبيب : كتبت من العربية اكثر مما كتب ابو عمرو بن العلاء .

- 
- (١) الموافقات ج ٤ ص ٧١ .
  - (٢) المزهر في علوم اللغة وانواعها للجلال السيوطي ج ١ ص ١٦٠ .
  - (٣) الرسالة للامام الشافعي ص ٣ .
  - (٤) المرجع السابق نفس الصفحة .
  - (٥) طبقات الحنابلة لابن ابي يعلى ج ١ ص ٥ .
  - (٦) المرجع السابق ج ١ ص ٧ - ٨ .

وكان يسأل عن الفاظ من اللغة ، تتعلق بالتفسير والاخبار فيجيب عن ذلك بأوضح جواب وأفصح خطاب " ١ " .

وقد ذكر العلامة ابن القيم نماذج طيبة من تفسيره لبعض الالفاظ في القرآن في كتاب بدائع الفوائد " ٢ " يرى الناظر فيه ما كان يتمتع به - رحمه الله - من تعمق في اللغة وفهم دقيق لاسرارها وتمكن من التصرف في معانيها وألفاظها ، ونقل صاحب الطبقات عن عبد الله بن أحمد نماذج من تفسير أبيه لغريب الاخبار والآثار تشهد لما تقدم من النقول في الشئ على قدرته اللغوية .

ثانيها : العلم بأسباب النزول : ويعني بها " ما نزلت الآية او الايات متحدة عنه أيام وقته " " ٣ " .

فقد كان القرآن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما على حسب الوقائع والمناسبات - وان كان بعضه ينزل ابتداء من غير سبب معلوم لنا - ثارة جوابا عن سؤال سائل أو سائلين وأمثلة في القرآن كثيرة كقوله تعالى : ( يسألونك عن الخمر والميسر ) " ٤ " ( يسألونك عن المحيض ) " ٥ " ( يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم الا قليلا ) " ٦ " .

وأخرى حكما في واقعة حدثت والب من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بين حكم الله فيها كما في قصتي الظهار واللعان " ٧ " .

- 
- ( ١ ) المنهج الاحمد ج ١ ص ١٠ .
  - ( ٢ ) ج ٣ ص ١٠٨ - ١١٦ .
  - ( ٣ ) مآهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ج ١ ص ٩٩ .
  - ( ٤ ) سورة البقرة آية " ٢١٩ " .
  - ( ٥ ) سورة البقرة آية " ٢٢٢ " .
  - ( ٦ ) سورة الاسراء آية " ٨٥ " .
  - ( ٧ ) فتح الباري ج ٩ ص ٤٣٢ - ٤٤٦ .

ولا بد لمن يتمدى لتفسير القرآن وتلقى الاحكام منه من العلم بأسباب نزول الآيات فانها قرائن تعين على فهم الآية وتحدد مدلولها وتدفع عنها الاحتمالات والتأويلات البعيدة اذ معرفة السبب تعين على فهم المسبب ، روى ابو عبيد عن ابراهيم التيمي قال : خلا عمر ذات يوم فجعل يحدث نفسه : كيف تختلف هذه الامة ونبيها واحد وقبلتها واحدة ؟ فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين انما أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلما فيم نزل ، وانه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيم نزل فيكون لهم فيه رأى فاذا كان لهم فيه رأى اختلفوا ، فاذا اختلفوا اقتتلوا قال : فزجره عمر وانتهره فانصرف ابن عباس ، ونظر عمر فيما قال فعرفه فأرسل اليه فقال أحمد عليّ " ما قلت فأعاد به عليه فعرف عمر قوله وأعجبه " (١)

وكلام السلف من الصحابة والتابعين وأئمة التفسير والفقه كثير في بيان أهمية معرفة أسباب نزول الآيات وورود الاحاديث ولا طريق الى ذلك سوى الرواية من الصحابة رضي الله عنهم فمتى قال الصحابي ، سئل رسول الله عن كذا فنزلت آية كذا ، أو وقع في عهد رسول الله كذا فنزلت آية كذا ، أو قال سبب نزول هذه الآية كذا كان بيانا لسبب النزول .

فالعلم بأسباب النزول اذن راجع الى السنة فمن كان بها أكثر اشتغالا واجمع وأولى كان أكثر علما واشد تثبتا في هذا الموضوع وفتحت له ابواب الفهم في القرآن وأصبح من الراسخين في العلم .

ثالثها : الجمل الواسع بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث هي بيان للقرآن . فقد كان صلى الله عليه وسلم يتلو على المؤمنين ما نزل عليه من الآيات ويفسر لهم منها ما يحتاج الى تفسير أو يسألونه عن معاني بعض الكلمات أو الجمل فيبينها لهم وتاليا ما يكون ذلك في المصطلحات الشرعية التي جاء بها القرآن أو في أخبار الامم والقرون الماضية وأخبار يوم القيامة أو المعاني العامة كالعدل والاحسان ، والمعروف والذكر ، والظلم والبغي ونحوها مما لا يكفي في العلم به مجرد المعرفة باللغة ، فيبين

لهم ما يتناولوه اللفظاً أو بعض ما يتناولوه على سبيل التعميل كما بين لهم ان الممدول المطلوب بين النساء إنما هو في النفقة والمبيت دون الميل القلبي الذي ليس السي الانسان "١" وكما أزال استشكلهم لقوله تعالى : ( الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم ) (٢) فقالوا وأين لم يظلم نفسه فبين أن المراد بالظلم هنا الشرك مستشهدا بقوله تعالى في الآية الاخرى ( ان الشرك لظلم عظيم ) (٣) .

وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء كثير من التفسير أفرد به بعض المحدثين بالتأليف كشعبة بن الحجاج ، ووكيع بن الجراح ، وسفيان بن عيينة "٤" مع ما ينضم اليه من تفسير الصحابة لان اكثره من قبيل العرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونهم شاهدوا التنزيل وعلموا اسباب نزول الآيات وكانوا يتخرجون من الكلام في القرآن بغير علم ثم جاء أصحاب المسانيد والصحاح والسنن فخصوا التفسير المنقول من النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب خاص كما فعل البخاري "٥" ومسلم "٦" وغيرهما .

وماروى عن الامام احمد - رحمه الله - من الدراسات القرآنية يفوق الوصف ولا سيما ما يتعلق بالتفسير ، قال ابو الحسين بن المنادي صنف احمد في القرآن ، التفسير وهو مائة ألف وعشرون ألفاً يعني حديثاً ، والناسخ والمنسوخ ، والمقدم والمؤخر في كتاب الله ، وجوابات القرآن وغير ذلك " وصنف الرد على الزنادقة في دعوهم التناقض على القرآن .

ولاشك ان اثر هذه الثقافة القرآنية الواسعة قد ظهر في فقهه وفي دثاعه المجيد عن عقائد المسلمين ان كان في مناظراته يدفع تأويل المخالفين للقرآن بما صح من الاحاديث ولا يسمح بضرب بعض القرآن ببعض كما يفعله من لا الحلال له على السنة ولا علم له بطريقة بيانها للقرآن .

- 
- (١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٤١٠ .
  - (٢) سورة الانعام آية " ٨٢ " .
  - (٣) سورة لقمان آية " ١٣ " .
  - (٤) الاتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٩٠ .
  - (٥) فتح الباري ج ٨ ص ١٥٥ - ٧٤٤ .
  - (٦) صحيح مسلم ج ٨ ص ٢٣٧ - ٢٤٦ .

شمة نوع من بيان السنة للقرآن وهو - النوع الذي يذكره الاصوليون - ويفقون عن النوع المتقدم - وهو بيانها لمجمله وتخصيصها لعمومه وتقييدها لمعلقه وتمييز ناسخه من منسوخه وسيأتي الكلام عنها عند البحث في حجية السنة ومنزلتها من القرآن ، وما دام ثبوت القرآن مذكوما به ولا مجال للاختلاف في الاحتجاج به بين الفقهاء وغيرهم من اصحاب العلوم الاسلامية الاخرى فانه لا مجال لذكر ما أسسبب الاصوليون في تفصيله من المباحث اللغوية المتعلقة بالقرآن والسنة ، كالحقيقة والمجاز ، والخصوص والعموم ، والاطلاق والتقييد ، والاجمال ، والظهور ونحوها بيد أنه يجدر بنا الوقوف عند مسألة خلافية تتعلق بالقرآن وان كانت ذات صلة وثيقة بالسنة ينبني عليها كثير من الفروع الفقهية وهي مسألة الاحتجاج بالقراءة الشاذة على الاحكام الشرعية ، وهل تعتبر قرآنا او خبرا آحادا او تفسيرا للصحابي اجتهد فيه فينسب اليه ويجرى فيه من الخلاف ما يجري في قبول قوله بوجه عام ؟

### الخلاف في الاحتجاج بالقراءة الشاذة :

اختلف الفقهاء والاصوليون في الاحتجاج بالقراءة الشاذة كقراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب في كفارة البصين : ( ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات )) بزيادة متتابعات على القراءة المتواترة وهي : ( ( فصيام ثلاثة أيام )) "١" وقراءة ابن مسعود : ( ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيمنهما )) بدل أيديهما ففي القراءة المتواترة ( ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما )) "٢" وقراءة سعد بن أبي وقاص : ( ( فان كان له اخ او اخت من أم )) زيادة على القراءة المتواترة ، ( ( فان كان له أخ أو اخت )) "٣" وما أشبهها من القراءات التي صح سندها ووافقت المعنى العربي والوجه الاعرابي ، ولكنها خالفت رسم مصحف عثمان رضي الله عنه .

فذهب الامام احمد في أشهر الروايتين عنه الى الاحتجاج بها وأجرائها مجرى خبر الآحاد في الدلالة على الاحكام واختارها جماهير اصحابه وصرحوا بأن هذا

- 
- (١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٦٢٢ .
  - (٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٦٧ .
  - (٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٧ ، وكذا فسرهما ابو بكر الصديق فيما رواه عنه قتادة .

المقصود عنه . قال ابن قدامة في المغني : ( ( فصيham ثلاثة أيام ) ) متتابعات ذكره الامام احمد في التفسير عن جماعة "١" ونقل المرداوى في الانصاف " أن المقصود عن احمد وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين اذا لم يكن عذر " ٢ " .

وقال : " قال الشارح والمصنف وغيرهما هذا ظاهر المذهب " قال

الزركشي : هذا المشهور والمختار للاصحاب ، وجزم به في الوجيز ، والضوء ، ومختب الارمى ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم . وقدمه في المغني والشرح والنظام والرايعتين والحاوى الصغير ، والفروع وغيرهم " ٣ "

واليه ذهب الحنفية والشافعية في أحد قوليه وعليه كثير من اصحابه " ٤ " .

والرواية الاخرى عن الامام احمد انها ليست بحجة حكاهما عنه ابن ابي موسى

كما ذكره في المغني " ٥ " وهو قول مالك والقول الثاني للشافعية ، قال الفتوحى

في شرح الكوكب " وعن احمد والشافعية ومالك رواية ليس بحجة " ٦ " وقال امام الحرمين

في البرهان انه ظاهر مذهب الشافعية " ٧ " ، ونصره الفزالى " ٨ " ، والآمدى " ٩ " ،

وابن الحاجب " ١٠ " ، وجزم به النووى في شرحه على صحيح مسلم " ١١ " ، واليه يشير

كلام الشافعية في الام في كفارة الايمان حيث قال : " كل من وجب عليه صوم ليس

بمشرط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعاً اجزاء ان يكون متفرقاً قياساً على قول

الله عز وجل في قضاء رمضان ( فعدة من أيام أخر ) والعدة أن يأتي بعد صوم

لاولاه " ١٢ "

- 
- ( ١ ) المغني ج ١٠ ص ٢١ .
  - ( ٢ ) الانصاف ج ١١ ص ٤١ .
  - ( ٣ ) نفس المرجع السابق ج ١١ ص ٤١ .
  - ( ٤ ) شرح الكوكب الملحق ص ٢٠٤ .
  - ( ٥ ) المغني ج ١٠ ص ٢٠ .
  - ( ٦ ) شرح الكوكب الملحق ص ٢٠٤ .
  - ( ٧ ) التمهيد للامتنى ص ٣٢ والاتقان للسيوطي ج ١ ص ٨٢ ، حاشية المطار ج ١ ص ٣٠١ .
  - ( ٨ ) المستعفى ج ١ ص ١٠٢ .
  - ( ٩ ) الاحكام ج ١ ص ١٦٠ .
  - ( ١٠ ) المنتهى ص ٣٤ .
  - ( ١١ ) ج ٥ ص ٢٠ - ٢١ .
  - ( ١٢ ) الام ج ٧ ص ٦٦ .

وأطال أصحاب الشافعي المتقدم ذكرهم في الاستدلال له وتعقبهم الشيخ جمال الدين الاستوى الشافعي في كتابه التمهيد فقال : " وما قالوه خلاف من ذهب الشافعي وخلاف قول جمهور أصحابه فقد نص الشافعي في موضعين من مختصر البويطي على أنها حجة وذكر ذلك في باب الرضاع ، وفي باب تحريم الجمع وجزم به أيضا الشيخ ابو حامد في الصيام وفي الرضاع ، والماوردي ، والقاضي ابو الطيب ، والقاضي الحسين ، والمحامي ، وابن يونس وجزم به والرافعي في باب حد السرقة " ١ " وذكر نحو من ذلك عن أكثر أصحاب الشافعي الشيخ جلال الدين السيوطي الشافعي في الاتقان " ٢ " ، والشيخ الفتوح الحنبلي في شرح الكوكب " ٣ " وصاحب فوائح الرحمت الحنفي " ٤ " .

#### أدلة القائلين بالاحتجاج بها :

استدل القائلون بالاحتجاج بالقراءة الشاذة وأجرائها مجرى خبر الآحاد في دلالتها على الأحكام بأدلة منها :

١ - أنها لا تخلوا إما أن تكون قرآنا أو خبرا ، فإن لم تكن قرآنا لعدم تواترها فلا أقل من أن تكون خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ يحتمل أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم تفسيراً ففاته قرآنا فلا ينقص عن درجة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للآية " ٥ " فهو حجة غامضة موجبة للعمل كخبر الآحاد ولا يجوز أن يظن غير ذلك بالصحابي المقطوع بمعداته مع شدة تحريمهم ودقتهم فيما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم خصوصا ما يتعلق بالقرآن ، وقد علم منهم احتقار آرائهم بأزاء حديث رسول الله ، وكانوا إذا اجتهدوا في واقعة لائس فيها أو استنبطوا حكما من مفهوم أو ظاهراً أو ما أشبهه من الإشارات

- 
- ( ١ ) التمهيد للاستوى ص ٣٣ وذكر علاء الدين بن اللحام الحنبلي مثل كلام الاستوى مع اختلاف بسيط في بعض الالفاظ والقواعد والفوائد الاصلية ص ١٥٦
  - ( ٢ ) الاتقان ج ١ ص ٢٢ .
  - ( ٣ ) شرح الكوكب الطلق ص ٥٥ .
  - ( ٤ ) فوائح الرحمت ج ٢ ص ١٦ .
  - ( ٥ ) المفني ج ١٠ ص ٢١ .



الخفية صرحوا بأن هذا رأيهم حتى كان ابو هريرة رضي الله عنه اذا زاد حرفا او كلمة - للتفسير وبيان المقصود - في الحديث النبوي قال هذه من كيسي وهذه من كيسي ابي هريرة ومثله مشاهير الرواة والعلماء من الصحابة رضوان الله عليهم .  
أدلة القائلين بعدم حجيتها :

- ١ - ان النبي - صلى الله عليه وسلم مكلف بالقراءة الشاذة في الاحكام بما يأتي :  
يقولهم ومن تقوم الحجة بقولهم لا يتصور منهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه قالوا له اذا كان واحدا ان ذكره على انه قرآن فهو خطأ وان لم يذكره على انه قرآن فهو متردد بين أن يكون خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وبين ان يكون مذهبا له فلا يكون حجة .
- ٢ - انه لا يمكن اجراؤه مجرى خبر الواحد لان خبر الواحد يترجح رفعه بخلاف هذا فهو متردد بين الرفع والوقف وقد أمرنا بالعمل بما يترجح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وتحثف به قرائن تدل على صدقه وهذا قد احتفت به قرائن تدل على عدم صدق نسبته الى الرسول صلى الله عليه وسلم فسللا يجوز العمل به "١" .

#### مناقشة الأدلة :

اجاب القائلون بحجيتها وهم الحنفية والحنابلة عن قول مخالفهم بحجب عن الرسول ابلاغ القرآن الى كافة تقوم الحجة بقولهم ، بأن هذا تحكم على الله وعلى رسوله فان الرسول صلى الله عليه وسلم ما زال يقرئ الصحابة جماعات وافرادا وقد يقرئ هذا بما لا يقرئ به ذاك من الاحرف التي نزل عليها القرآن والصحابة ثقات فيما يروون ومن ذلك القراءات بل هم فيها اشد احتياجا .

ثم ان هذا لا يرد علينا لانا لم نقل بأنها قرآن قاعا بل جعلنا اقوى الاحتمالين أن تكون خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم يفسر به الآية .

(١) المستصفى ج ١ ص ١٠٢ ، الاحكام للامدى ج ١ ص ١٦٠ .

وأما تجويزكم أن يكون هناك احتمال ثالث وهو كونه ذكرها في معرر، بيان ما يكون له مذهباً فهذا باطل ولا يجوز غن هذا بالصحابة فانه افتراء على الله وكذب عظيم ان جعل رأيه الذي ليس عن الله ولا عن رسوله قرآناً ، والصحابة لا يجوز نسبة الكذب اليهم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا في غيره فكيف يكذبون في جعل هذا هبهم قرآناً " ١ " أو هو على الأقل تلبيس لايهام جعل ما ليس بقرآن قرآناً وقد نقل عنهم شيء كثير من التفسير الذي اجتهدوا فيه ونسبوه الى انفسهم .

ثم انهم قد قرأوا بهذه القراءات في المساجد وأثبتوها في مصاحفهم فهل يتصور أن يقرهم الآخرون على ذلك لو لم يكونوا قد نقلوه عن النبي صلى الله عليه وسلم أما قولكم ان خبر الواحد يترجح رفعه بخلاف هذا فانه يترجح وقفه فخير مسلم بل هذا ايضاً يترجح رفعه وقد أبطلنا الاحتمال الثالث الذي ذكرتموه وهو تجويز أن تكون بياناً لمذهبه فلم يبق الا احتمالين اثنين وهما ان تكون قرآناً ، وقد نفينا ذلك لعدم التواتر أو خبراً وهو حجة توجب العمل .

وهذا هو الصحيح الراجح - ان شاء الله - وهو الذي عليه عمل الفقهاء من الحنابلة ، والحنفية وكثير من أصحاب الامام الشافعي .

وقد نرى فقهاء الحنابلة على الاستدلال بالقراءة الشاذة في ميراث الاخوة لام فاستندوا الى قراءة سعد بن أبي وقاص " فان كان رجل يورث كلاله وله أخ أو اخت من أم " ٢

وفي باب حد السرقة في وجوب البدء بقطع اليد اليمنى واستدلوا بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه " والسارق والسارقة فاقطعوا أيما نها " قال ابن قدامة في المغني : " لا خلاف بين أهل العلم في ان السارق اول ما يقطع منه يده اليمنى من مقل الكف وهو الكوع وفي قراءة عبد الله بن مسعود : " فاقلعوا أيما نها " وهذا ان كان قراءة والا فهو تفسير .

( ١ ) الروضة ص ٢٤ .

( ٢ ) المغني ج ٦ ص ٢٢٥ ، الكافي ج ٢ ص ٥٢٦ ، وذكر في الكافي انها قراءة عبد الله وسعد وقال ان تفسيرها بولد الام اجماع اهل العلم .

وقد روى عن أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما أنها قالا : إذا سرق السارق قاطعوا يمينه من الكوع ، ولا مخالف لهما من الصحابة ، ولأن البطش بها أقوى فكانت البداية بها أروع ، ولأنها آلة السرقة فناسب عقوبته بأعـدم آلتها " ١ " فهو هنا يجعلها أقوى الأدلة في المسألة باعتبار أنها قراءة أو تفسير ويقدمها على قول أبي بكر وعمر الذي لا يعلم لهما مخالف فيه من الصحابة .

وفي باب كفارة الإيمان في وجوب تتابع ، صيام الأيام الثلاثة ولا دليل لهم هنا سوى قراءة أبي وابن مسعود : " فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات " قال ابن قدامة في المغني مستدلاً بظاهر المذهب وهو وجوب التتابع : " ولنا أن في قراءة أبي وعبد الله بن مسعود ( فصيام ثلاثة أيام متتابعات ) كذلك ذكره الإمام أحمد في التفسير عن جماعة وهذا أن كان قرآناً فهو حجة لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وإن لم يكن قرآناً فهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحتمل أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم تفسيراً فظناه قرآناً فثبتت له رتبة الخبر ولا ينقص عن درجة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للآية وعلى كلا التقديرين فهو حجة يمار إليه " ٢ "

ولا دليل للقائلين بالتتابع في صيام الكفارة هنا سوى قراءة أبي وابن مسعود الشاذة والقياس على كفارة الظهار والقياس هنا قد لا يسلم لهم لعدم وضوح الوصف الجامع ، وهم قد صرحوا باعتاده على القراءة ووجهوا الاستدلال بها .

---

( ١ ) المغني ج ٩ ص ٩٢ .

( ٢ ) المغني ج ١٠ ص ٢١ .

## الاصل الثاني السنة

### تصريفها :

تطلق السنة في لسان العرب على السيرة المستمرة وعلى الطريقة حسنة كانت أو سيئة ، وهما معنيان متقاربان وردا في القرآن الكريم والسنة النبوية ، ومأثور كلام العرب ، كما أنها تتألق على البيان <sup>١</sup> .

فمن إطلاقها على الطريقة قوله تعالى : ( ) سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسنةنا تحويلا ( ) <sup>٢</sup> ، وقوله : ( ) يريد الله ليهين لكم ويهدى لكم سنن الذين من قبلكم ( ) <sup>٣</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " من سن في الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجرهم شيء " ، ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء " <sup>٤</sup> .

ومن إطلاقها على السيرة قول خالد بن عتبة الهذلي <sup>٥</sup> :  
فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها  
فأول راض سنة من يسيرها  
ومن إطلاقها على البيان ما يرويه مالك في الموطأ <sup>٦</sup> بلاغا : " اني لأنسى أو انسى لأسن " أى لأبين الاحكام ومنها أحكام السهو قال ابن منظور في لسان العرب <sup>٧</sup> : " سنة الله أحكامه ، وأمره ونهيّه ، وسنها الله بينها ، وسن الله سنة بين طريقا قويمًا " .

- 
- ( ١ ) معجم ، تأييس اللغة لابن فارس ج ٣ ص ٦٠ ، لسان العرب ج ١٣ ص ٢٢٥ ( سنن ) التمرينات للسيد الشريف الجرجاني ص ١٠٧ ، الاحكام للأسدي ج ١ ص ١٦٩ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ .
  - ( ٢ ) سورة الاسراء آية <sup>٧٧</sup> " .
  - ( ٣ ) سورة النساء آية <sup>٢٦</sup> " .
  - ( ٤ ) صحيح مسلم ج ٨ ص ٦١ .
  - ( ٥ ) لسان العرب ج ١٣ ص ٢٢٥ .
  - ( ٦ ) تنوير الحوالك ج ١ ص ٩٢ قال السيوطي : قال ابن عبد البر : لا اعلم هذا الحديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مسندا ولا مقاوفا من غير هذا الوجه وهو احد الاحاديث الاربعة التي في الموطأ التي لا توجد في غيره مسند قولا مرسله ومعناه صحيح في الاصول ا هـ .
  - ( ٧ ) ج ١٣ ص ٢٢٥ .

وفي أمهـ: إلاج الاصوليين : هي مانقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من قوله او فعله او تقريره .  
مثال السنن القولية :

قوله صلى الله عليه وسلم : " انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى " <sup>١</sup>  
وقوله : " من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد " <sup>٢</sup> وقوله : " الحقوا  
الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر " <sup>٣</sup>

ومثال السنن الفعلية :

وهـ صلى الله عليه وسلم ، وغسله ، وادأوه الصلوات الخمس بهيئاتها ،  
واركانها ، وواجباتها ، وادأوه مناسك الحج والعمرة ، وتبارته الجيوش فسي  
الغزو ، وقفأوه بين الناس .  
والسنن التقريرية :

هي ما أقره الرسول صلى الله عليه وسلم ما صدر عن بعض أصحابه من أقوال  
وأفعال بسكوته وعدم انكاره ، او بموافقته واستحسانه ، ولا بد من علمه بذلك بأن  
يفعل امأه أو يبلغه فيقره . مثل اقراره من أكل الضب على مائدته مع عدم  
أكله منه " <sup>٤</sup> ، وكأقراره المختلفين في المقصود من نهيه عن الصلاة الا في بني  
قريظة حين قال : " لا يملين احد العصر الا في بني قريظة فأدرك بعضهم العصر  
في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيهم ، وقال بعضهم : بل نصلي لم  
يرد منا ذلك فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدا منهم " <sup>٥</sup> .

- 
- ( ١ ) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١ ص ٩ .
  - ( ٢ ) المرجع السابق ج ٥ ص ٣٠١ .
  - ( ٣ ) المرجع السابق بشرحه فتح البارى ج ٨ ص ١٨٩ .
  - ( ٤ ) المرجع السابق ج ٩ ص ٥٣٤ .
  - ( ٥ ) المرجع السابق ج ٧ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .

### حجيتها :

السنة النبوية المطهرة هي الاصل الثاني من اصول الاحكام لا يتقدمها سوى اصل الاصول ، وعمدة الملة كتاب الله العزيز للقطع بثبوته على الجملة والتفصيل ، بخلاف السنة فان ثبوتها متنازع به على الجملة دون التفصيل .

أجمع على هذا الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون ، وقالوا بأن حجيتها ضرورة دينية لا يسوغ خلافها ولا تستقيم الشريعة الا بلزومها وكمال اتباعها ، والاستضاءة بنورها والاهتداء بهدائها .

واستدلوا على ذلك بأدلة طائفة من الكتاب ، والمعقول الصني على الاستقراء التام لا كام الشرع التي ثبتت بالسنة سواء دل عليها الكتاب اجمالاً كما هو الشأن في جمل الفرائض ، والقواعد الكلية للاحكام التي جاءت السنة بتفاصيلها ، واستقصاء فروعها في كافة الابواب ، أو استقلت بتشريعها ابتداءً .

وليس من غرض هذا التصعيد ذكر ما قاله الاصوليون في حجية السنة ومكانتها بين اصول الاحكام الشرعية فقد استوفوا ذلك بما لا مزيد عليه ولا تدعوا اليه الحاجة هنا ، وحسبي أن اذكر شيئاً مما قام به الامام احمد في هذا المجال ، فقد كان يتمثل السنة النبوية المطهرة في قوله وفعله ، وفي كل شأن من شؤون حياته الخاصة والعامة ، ولا يخفى في الجهر بالسنن وعلانها لومة لائم ، وقد ألف في الرد على الطاعنين عليها رسائل كثيرة وقد ذكرها المترجمون لها ، وألف في حجية السنة خاصة كتاب ثمانية الرسول صلى الله عليه وسلم رد فيه على من احتج بظاهر القرآن في معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك الاحتجاج بها .

وقد اتجه الامام احمد - كسلفه الشافعي - في الاستدلال على حجية السنة الى القرآن الكريم اذ هو معجزة النبي صلى الله عليه وسلم الكبرى الدالة على صدقه في دعواه الرسالة عن الله الى خلقه التي متى ثبتت لشخص كان كسل ما يصدر عنه في مجال التبليغ والتشريع حقا يجب اتباعه وتلقيه بالقبول والرضا والتسليم .

وقد قدم الامام احمد للآيات التي استدل بها على حجية السنة بقوله :

---

( ١ ) مناقب الامام احمد بن حنبل لعبد الرحمن بن الجوزي ص ١٩١ ، احمد بن حنبل والمحنة لولتر . م . باتون ص ٥٩

" ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه بعث محمدا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون " وأنزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه ، وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه ، وما قصد له الكتاب ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبرر عن كتاب الله الدال على معانيه ، شاهده في ذلك اصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له ، ونقلوا ذلك عنه فكانوا هم أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما اراد الله من كتابه بمعاهدتهم وما قصد له الكتاب ، فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال جابر : ورسول الله صلى الله عليه وسلم من أظهرنا عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله ، وما عمل به من شيء عملنا به " ١ " ثم ساق الآيات الدالة على جامعة الرسول صلى الله عليه وسلم مرتبة على وفق ترتيب سور القرآن وترتيبها في هذه السور فكانت اكثر من اربعين موضعا ، ثم ذكر بعدها طرفا من انكار الصحابة رضوان الله عليهم على من خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا كانت مستأوى فعلا متعمدا كان المخالف أم جاهلا " ٢ " ، قال جاهل بعلم ، والعاقد يزجر ويؤدب .

ولو وجد هذا الكتاب لا بدنا بالمزيد من الأدلة التي اقاصها الامام احمد على حجية السنة ولا سيما جانب الاستقراء ، ولكي لم اجد من ذكر هذا الكتاب في زماننا هذا فاكتفيت بما نقله ابن القيم في اعلام الموقعين ولعل فيه الدلائل بالمقصود وهو بيان منحي الامام في الاستدلال لحجية هذا الاصل الهام من اصول الاحكام .

( ١ ) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .  
( ٢ ) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

### أقسامها بالنظر إلى طريق ثبوتها :

الخبر المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم مقطوع بصدقه بالنسبة إلى الصحابي الذي سمعه منه أن كان قولاً أو شاهداً وقعه أن كان فعلاً أو تقريراً على قول أو فعل ، يجب عليه اتباعه ولا تحمل مخالفته إلا بدليل آخر ناقل عنه ممن ناسخ أو مخدوم لدلالة المعجزة على صدقه صلى الله عليه وسلم وعصمته عن الخطأ .

أما من يهلفه الخبر بطريق النقل سواء أكان صاحباً أو غيره فتتوقف ثقته به على مدى ثقته بالطريق التي وصل إليه بواسطتها .

فإن كان قد تلقاه عن الجماعة الكثيرة الذين تحيل العادة تواترهم على الكذب خطأ أو تعمداً يروونه عن مثلهم إلى منتهاه ، فهذا كالسموع منه صلى الله عليه وسلم تعاماً يقابح بصدقه وتحرم مخالفته إلا بدليل ناقل عنه ، ويسمى بالتواتر أو خبر الكافة عن الكافة لتتابع المخبرين على الأخبار ، ولذا لم يدخله المحدثون في علم الأسناد ، وفيه يقول الإمام أحمد : " العلم على ضربين : ضرورة ، واستدلال ، والضرورة ما وقع تحت الحواس الخمس ، وهذا لا طريق إلى دفعه ولا شبهة في كونه ، وعلم منه لا يدرك بحاسة من هذه الحواس وهو الأخبار المتواترة ، والانباء السائرة عن الأمم السالفة ، والبلاد القاصية ، والملوك الخالية فهذا يعلم ضرورة ، وكذلك علم الإنسان بنفسه وما يجده من باطن حاله من صحة وسقم ، ولذة وألم ، وقوة وهزم ، وشهوة وندم ، فهذا جميعه علم ضرورة لأنه لا سبيل إلى دفعه عن القلوب ولا اعتراض للشك عليه " ١ .

وإن كان من نقل الواحد عن الواحد أو الاثنين أو الجماعة التي لا تبلغ حد التواتر في جميع طبقاته أو أحداها فهذا يسمى بخبر الآحاد ، أو خبر الواحد ، أو خبر الخاصة كما يعبر بذلك الشافعي وطبقته من الأئمة ، ومنه ما يفيد العلم بالنظر كخبر المحتف بالقرائن الدالة على صدقه .

---

(١) طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٢٨١ .



ومنه ما يفيد الظن الغالب وهو عامة اخبار الآحاد من قسمي الصحيح والحسن ، ومنه ما لا يفيد علماً ولا ظناً غالباً وهو الحديث الضعيف .  
ومنه ما يقطع بكذبه أو يترجح كذبه على صدقه وهو الباطل والموضوع فهذا مقطوع بتحريم اتباعه وهو خارج عن مسمى الحديث وإن عد ضمن أنواعه حسبما تقتضيه القسمة العقلية لأنواع الخبر .  
ولا بد من بيان مذهب الإمام أحمد في خبر الآحاد بشيء من الإيجاز الذي يقتضيه هذا التمهيد .

### خبر الآحاد :

يمكن حصر الكلام في خبر الآحاد عند الأصوليين رغم طوله وتشعبه في الناحيتين التاليتين :

١ - حجته أو حكم العمل به في اخبار الشرع هل يجب العمل به ، أو يجوز أو يمتنع ؟ فأجمع الصحابة والتابعون على وجوب العمل به في أحكام الشرع واتفق على ذلك الأئمة الأربعة وأتباعهم وجماهير العلماء سوى طوائف يسيرة من اهل البدع .

٢ - شروط وجوب العمل به وتنقسم إلى :  
- شروط في الراوى : وهي : التكليف ، والاسلام ، والعدالة والضبط وما يتعلق بها من المباحث ، كرواية المجهول ، والمستور والمبتدع ، ومن ساء حفظه وفحش غلطه ، وما يتعلق بذلك من طرق الجرح والتعديل .

وهذه المباحث ألصق بعلم اصول الحديث منها بعلم اصول الفقه والفقهاء والاصوليون متلدون فيها للمحدثين وما بينهم من الخلاف فيها تابع لخلاف المحدثين وناشيء منه . وليس للإمام أحمد في هذه المسائل رأى ينفرد به عن غيره وينشأ عنه خلاف فقهي بعيد الاثر .

- شروط في المروى وهو الخبر وتتبع الى :

- شروا في سنده : ويهم الفقه والاصول منها مسألتان : -

احدهما : مسألة العمل بالحديث المرسل .

والثانية : مسألة العمل بالحديث الضعيف .

وهاتان المسألتان موضع خلاف بين الاصوليين والفقهاء ، ولهما اختصاص بهذا البحث حيث ذكرهما اصحاب الامام احمد ضمن اصوله وجا' عنه في العمل بهما نصوص كثيرة ، ولذا سوف اخصهما بشي' من البيان يليق بهذا المدخل .

- - وشروط في متنه : أي مدلول الخبر ، وذلك بأن يصح سنداً ولكن

يكون هناك من الاصول القاعية او الظنية التي تترجح عليه ما يرد مدلوله او يعارضه بوجه ما فتختلف انظار اهل الفقه والاصول في ذلك .

أما اذا عارضه نص قطعي أو أصول قطعية فينبغي ألا يكون هناك نزاعاً في رده اذا تعذر الجمع بوجه من وجوهه المعتبرة لما تقرر عند أهل الفقه والاصول وغيرهم من أن العاقلون لا يعارضون القطعي .

ومثال ذلك ما رواه مسلم في صحيحه "أ" عن أبي هريرة قال : " أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : " خلق الله عز وجل التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء " ، وثبت فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر الى الليل " .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : " هذا الحديث طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن عسبن ، ومثل البخاري ، وغيرهما ، وذكر البخاري ان هذا من كلام كعب الاحبار .

وطائفة اعتبرت صحته مثل : أبي بكر بن الأنباري ، وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما .

والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه وهذا هو الصواب ، لانه قد ثبت بالتواتر ان الله خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام ، وثبت أن آخر الخلق يوم الجمعة فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الاحد ، وهكذا هو عند أهل الكتاب ، وعلى ذلك تدل أسماء الايام ، وهذا هو المنقول الثابت في احاديث وآثار آخر ، ولو كان اول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الايام السبعة وهو خلاف ما أخبر به القرآن مع ان حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة وان راويه فلانا غلط فيه لامر يذكرونها "١"

وأما اذا عارضه غير القاطع من الدلائل والامارات الظنية ، فان قاعدة الامام احمد التي لم يختلف فيها قوله ولا قول احد من أصحابه ان الخبر اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل العدل الضابط عن العدل الضابط من مبتدأ السند الى منتهاه لم يعارضه شيء ، ووجب اتباعه والمعمل بعقتهاه وترك ما خالفه ومن خالفه كائنا من كان "٢" .

فلا يضر الخبر كونه موجبا للمعمل فيما تعم به البلوى ولم يتواتر أو يشتهر أو يتلق بالقبول خلافا للحنفية "٣" ولا يضره كونه مثبتا للحدود والكفارات ونحوهما مما يسقط بالشبهات خلافا لبعض الحنفية أيضا ، ولا كونه مخالفا لقياس الاصول خلافا للحنفية وبعض المالكية "٥" .

- (١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ١٨ ص ١٨ - ١٩ ، قال ابن كثير في تفسيره ج ١ ص ١٢٠ ، وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم وقد تكلم عليه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب الاحبار وان ابا هريرة انما سمعه من كلام كعب الاحبار ، وانما اشتبهه غلطي بعض الرواة فجعلوه مرفوعا وقد حرر ذلك البيهقي اهـ .
- (٢) اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٣٠ .
- (٣) انظر الروضة ص ٦٥ ، البلبيل ص ٦٩ ، السوداء ص ٢٣٨ ، شمع الكوكب الطلق ص ١١٩ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١١٢ .
- (٤) الروضة ص ٦٦ ، البلبيل ص ٧٠ ، السوداء ص ٢٣٩ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٨٨ .
- (٥) المراجع السابقة ص ٦٦ ، ص ٧٠ ، ص ٢٣٩ ، ==

ولا كونه على خلاف عمل أهل المدينة إذا كان ما طريقه الاجتهاد ، لان  
اجتهادهم كاجتهاد غيرهم والخبر مقدم على الاجتهاد والقياس مطلقا خلافا  
للمالكية "١" .

ولانسبان الاصل رواية الفرع عنه من غير تكذيب له خلافا لبعثر الحنفية "٢"

---

==  
تيسير التحرير ج ٣ ص ١١٦ ، نقل عن أبي حنيفة تقديم الخبر مطلقا  
كأحمد والشافعي واختار هو — إى ابن الهمام — التفصيل بين القياس  
القاسمي فيقدم ، والمثابون فيقدم الخبر كما فعل ابن الحاجب والآمدى ،  
وانظر في تقديم مالك القياس على خبر الواحد شرح تنقيح الفصول للقرافسي  
ص ١٦٢ .

(١) انظر شرح الكوكب الطلق ص ١١٩ ، اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٦١ ،  
مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢ ص ٣٠٣ — ٣١٠ ، المسودة  
ص ٣١٣ ، واختلف في ترجيح الخبر الذى عمل به أهل المدينة على خلافه  
مما لم يعملوا به والدحيح عن أحمد انه يرجح به كما ذكره شيخ الاسلام فى  
الفتاوى ، ووالده فى المسودة .

(٢) الروضة ص ٦٢ ، مسلم الشبوت ج ٢ ص ١٢٠ .

## ١- الحديث المرسل

تعريفه :

المرسل عند الاصوليين هو ما سقط من سنده راو أو أكثر في أى موضع كان .  
فيشمل معناه عندهم :

مرسل الصحابي : وهو ما رواه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة راو آخر لم يسمه "١" .

ومرسل التابعي : وهو أن يترك التابعي الوساطة بينه وبين الرسول صلى الله عليه وسلم . ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذا أو فضل كذا ، أو فعل بحضرته كذا "٢" .

كما يشمل ما يسمى في اصطلاح المحدثين بالمنقطع وهو ما سقط من سنده واحد قبل الصحابي في موضع أو مواضع .

والمعطل وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدا في موضع أو أكثر .  
والملق وهو ما كان الساقط فيه من أول السند "٣" كأن يحذف الراوى بعض السند أو جميعه فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يذكر الصحابي والتابعي أو الصحابي فقط مثل تعاليق البخارى التي يقول فيها عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن سعيد بن المسيب عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فكل هذه الانواع يسميها اسم المرسل عند الاصوليين .

اما المحدثون فلا يطلقون اسم المرسل الا على مرسل الصحابي ومرسل التابعي فقط .

---

(١) شرح المأوفي على مختصره للروضة ج ٢ ص ٣٢ .

(٢) قارن نخبة الفكر ص ١٧ .

(٣) قارن شرح الباعث الحديث ص ٥٠ - ٥١ ، نخبة الفكر ص ١٧ - ١٨ .

حجيتيه :

مرسل الصحابي حجة عند الامام احمد وأصحابه وجمهور العلماء ، قال في المسودة : " ولا تختلف الرواية عن احمد في قبول مرسل الصحابة ورواية المجهول منهم وهو قول الجمهور " ١ " .

ومرسل عن عدا الصحابي هو محل الخلاف الواسع بين العلماء من المحدثين والفقهاء والاصوليين وكل كلامهم في المرسل سواء في تعريفه او في حجيتيه والاستدلال لها اولعدها منسوب عليه ومتجه في جملة اليه .

والا قوال في تعريفه وفي حجيتيه كثيرة متشعبة ولكننا نستطيع أن نرجع المختلفين فيه الى فريقين كبيرين هما :

فريق الفقهاء والاصوليين وقد قبلوا المرسل في الجملة وهم في ذلك على درجات تتسع فتقبل مرسل كل عدل في كل عصر وتضييق فلا تقبل الامرسل كبار التابعين او التابعين جميعا .

وفريق المحدثين ومن تبصمهم من أهل الظاهر وهو " لا ردوه مطلقا .  
وسنمعرض أقوال هذين الفريقين بما يجاز ثم ننطلق الى مقصود البحث وهو التعرف الى حقيقة مذهب الامام احمد في الحديث المرسل .

أولا - القائلون للمرسل :

٢ - ذهب الامام الشافعي - رحمه الله تعالى - وتبعه جل أصحابه الى قبول مرسل كبار التابعين الذين تلقوا عن الصحابة أكثر مروياتهم كسعيد ابن المنيب وأبياته من فقهاء المدينة السبعة ، وكبار تلاميذ عبد الله بن مسعود كملقة ، والاسود ، وغيرهم اذا اعتذر بما يدل على صحة مخرجه .

أما من عداهم من التابعين فلا يقبل مراسلهم بحال ، قال في الرسالة :  
فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله فلا

---

( ١ ) ص ٢٥٩ ، وقارن بتفسير التحرير ج ٣ ، ص ١٠٢ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٧٤ ، الباهت الحديث ص ٤٩ .

أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لامور :

أحدها : انهم أشد تجورا فيمن يروون عنه ، والآخر أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا به ضعف مخرجه ، والآخر كثرة الاحالة ، كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه "١"

وجملة الامور التي تعضد مرسل كبار التابعين فيقبله الشافعي ستة ذكرها في الرسالة وهي :

١ - أن ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه .

٢ - وان لم يوجد ذلك فينظر هل يوافقه مرسل غيره من قبل العلم عنه ممن غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة يقوى لها مرسله ، وهي أضعف من الاولى .

٣ - أن يعضده قول صحابي ففي هذا دلالة على انه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يصح ان شاء الله .

٤ - أن يفتي بمثل معناه عوام من اهل العلم .

٥ - أن يكون اذا سعي من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه .

٦ - ويكون اذا شركه احدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه فان خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه "٢"

هذه جملة الامور التي تعضد مرسل كبار التابعين فيقبله الامام الشافعي ، وقد فصلها اصحابه من بعده ، واختلفوا حول حقيقة مذهبه في المرسل اختلافنا شديدا ووجدوا في مسنده كثيرا من الاحاديث المرسله وفي كتبه الفقهية —

(١) ص ٤٦٥ في بعض نسخ الرسالة واذا كثرت الاحالة في الاخبار كان امكن للوهم ووجه الشيخ احمد شاكر ما هنا بانه كالثمرة والنتيجة للامور الثلاثة فلذلك جعله مستقلا ولم يربطه بما قبله .

(٢) الرسالة ص ٤٦٢ - ٤٦٣ باختصار وتصرف بسيط في بعض الالفاظ .

الاحاديث المرسله التي اخرج بها ما لم يتوفر له اى من هذه الامور فزادوا جملة اخرى من الامور العاضدة ، كاعتضاده بمواقفه قياس او انتشار أو عمل اهل العصر على وفقه .

وواضح انه بعد التوسع في الامور العاضدة الى هذا الحد لا يكاد يبقى مرسل بدون عاضد .

فخلاصة رأى الشافعي انه يقبل مرسل كبار التابعين اذا عضده احد الامور الستة التي ذكرها ولكن يبقى أن نتساءل عن هذا المرسل الذي يقبله ما درجته عنده ؟

اهو في درجة الحديث المسند أو أقل أو يساويه ؟

يجيب الشافعي عن ذلك بقوله : " واذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا ان نقبل مرسله ولا نستطيع ان نزع ان الحجة تثبت به ثبوتها بالمتداول " ١ " وعزا ذلك الى تطرق الاحتمالات لكل واحد من هذه العواضد

ب — وذهب جمهور الفقهاء والاصوليين من الحنفية والمالكية ، واكثر المعتزلة الى قبول مراسيل التابعين وأتباعهم من اهل القرون الثلاثة المفضلة المشهود لهم بالخبر والصلاح ، اذا كان المرسل عدلا غير معروف بالرواية عن المجاهيل والضعفاء والمتروكين بأن يكون كما قالوا اذا أحال أحال على ملي ، اى : ثقة " ٢ "

ج — وقال عيسى بن أبان من الحنفية تقبل مراسيل القرون الثلاثة المفضلة مطلقا ، اما من بعدهم فلا يقبل الا مراسيل الائمة الثقات الذين روى الحفاظ مرسلهم كما رووا مسندهم " ٣ " ، لان الكذب قد كثر مصادقا لخبره صلى الله عليه وسلم فلا بد من التثبت والاحتياط ، وذلك لا يكون الا من الائمة الثقات العارفين باصول الرواية وشروطها ، وأسباب الجرح والتعديل وطرقه .

( ١ ) الرسالة ص ٤٦٤ — المتوصل هكذا أثبت رسمها ، وقال الشيخ شاكرفسي توجيهها انها لفظة اهل الحجاز لا يدعون الافتعال بل يقبلونها حرفلين من جنس الحركة قبلها الرسالة : ص ٣١ .

( ٢ ) كشف الاسرار ج ٣ ص ٢ ، المسودة ص ٢٥١ ، الاحكام للامدى ج ٢ ص ١٢٢ مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٧٤ .

( ٣ ) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٠٢ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٧٤ .



د — وذهب الفاخي ابو يعلي وابن عقيل والمجد بن تيمية في المسودة وابن قدامسة والطوفي ، والآمدى ، وابن الحاجب ، وابن الهمام ، وغيرهم الى قبول مراسيل الائمة المدول الثقات في كل عصر ولا بد من هذا القيد حتى في العصور الثلاثة المفضلة ، لانه قد وجد فيها الكذب والوضع ، وقبول الخبر يعتمد ظن صدق ناقله ومطابقة ذلك الظن للواقع ، وهذا لا يحصل الا اذا كان المرسل اماما ثقة عارفا باصول الرواية وشروطها ، ومتى كان كذلك فلا فرق بين أن يكون فسي القرون المفضلة او فيمن بعدهم "١"

#### المانعون من قبوله :

المانعون من جواز العمل بالمرسل مطلقا هم — كما تقدم — جمهور المحدثين واهل الذاهر قال ابن الصلاح : " وما ذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الاثر وقد تداولوه في تعانيقهم "٢"

وقال الامام مسلم في مقدمة صحيحه : " والمرسل من الروايات اصل قولنا وقول اهل العلم بالاخبار ليس بحجة "٣" .  
وقال ابن حزم "٤" : " المرسل من الحديث هو الذى سقط بين احد رواته وبين النبي صلى الله عليه وسلم ناقل واحد فصاعدا ، وهو المنقطع أيضا ، وهو غير مقبول ، ولا تقوم به حجة لانه عن مجهول ، وقد قدمنا ان من جهلنا حاله ففرض علينا التوقف عن قبول خبره ، وعن قبول شهادته حتى نعلم حاله وسوا " قال الراوى العدل حدثنا الثقة اولم يقل ، لا يجب ان يلتفت الى ذلك ان قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره " .

- 
- (١) المنتهى لابن الحاجب ص ٦٤ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٠٢ ، مسالم الثبوت ج ٢ ص ١٧٤ ، الاحكام للآمدى ج ٢ ص ١٢٢ ، المسودة ص ٢٥١ الروضة ص ٦٤ ، شرح مختصر الروضة للطوفي ج ٢ ص ٢٢٢ .
  - (٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٩ .
  - (٣) شرح النووي على مسلم ج ١ ص ١٣٢ وهذا وان قاله مسلم على لسان غيره لكنه اقره .
  - (٤) الاحكام في اصول الاحكام له ج ٢ ص ١٣٥ .

### ثالثاً — مذهب الامام احمد في العمل بالمرسل :

اختلف الاصوليون حول حقيقة مذهب الامام احمد في الحديث المرسل ، هل يقبله مطلقاً ؟ أو يرده مطلقاً ، أو يفصل في ذلك ؟ ومرسل أى عدريقبل اذا كان يقبله ؟ ودرجته عنده ؟ فحكى الاصوليون من اصحابه عنه في حجيته روايتين : احدهما : انه حجة ورجحها الاكثرون وهي منصوص الامام ، قال في المسودة : " الخبر المرسل حجة نص عليه في مواضع " <sup>١</sup> واختارها القاضي وابن قدامة ، والطوفي وآل تبعية في المسودة <sup>٢</sup> ، وقال الفتوحى فسي شرح الكوكب " المرسل حجة كمرسل الصحابة عند احمد وأصحابه " <sup>٣</sup> واعتمد الاصوليون والمحدثون من غير الحنابلة أن هذه الرواية أشهر الروايتين عن الامام احمد <sup>٤</sup> .

والثانية : انه ليس بحجة وقد حكاه عنها الاصحاب <sup>٥</sup> ولم يذكروا عن احد من علماء المذهب اختيارها ، وضعفها الشيخ مجد الدين في المسودة فقال : " وذكر اصحابنا رواية اخرى انه ليس بحجة ، وهو قول الشافعي وأخذها القاضي من كون احمد سئل عن حديث فقال : ليس بصحيح ، وعلل بانه مرسل ، وهذا لا يخرج عن كونه حجة فان اهل الحديث لا يطلقون عليه الصفة وان اجتجوا به .

وأخذها أئمة من رواية اسحق بن ابراهيم وقد سئل عن حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم برجال ثبت احب اليك او حديث عن الصحابة متصل برجال ثبت فقال : عن الصحابة احب الي .

وهذا عدى يدل على خلاف ما قال القاضي ، لان الترجيح بينهما عند التعارض دليل الاكتفاء بكل واحد منهما عند الانفراد " <sup>٦</sup>

- 
- (١) المسودة ص ٢٥٠ .
  - (٢) الروضة ص ٦٤ - ٦٥ ، البلبل ص ٦٩ ، المسودة ص ٢٥٠ .
  - (٣) ص ١٦٨ .
  - (٤) الآمدى ج ٢ ص ١٢٣ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٠٢ ، شرح النووي على مسلم ج ١ ص ٣٠ .
  - (٥) الروضة ص ٦٥ ، شرح الكوكب ص ١٦٨ .
  - (٦) المسودة ص ٢٥٠ .

قال شهاب الدين : " وأخذ ابن عقيل هذه الرواية - اعني عدم قبوله من روايات هي أدل مما ذكره القاضي " ١ "

لكن الشيخ شهاب الدين لم يذكر لنا طرفا من هذه الروايات أو الكتب التي توجد فيها لنرى ما إذا كانت من جنس ما نقله والده المجد عن القاضي أولا ؟

كما ان مؤلفات القاضي وابن عقيل في الاصول ليس شيئا منها - مع الاسف - في متناول أيدينا لسنتقصي طرفا منها وننظر هل يمكن أن يستفاد منها اثبات رواية عن الامام تنفي حجية العرسل باطلاق ؟ .

وقد اشتهر عن الامام - رحمه الله - الكلام في المفاضلة بين أنواع من العرسل وأصناف من المرسلين كما هو صنع سابقه وأقرانه من المحدثين والفقهاء فمن كلامه في ذلك ما نقله ابن رجب في شرحه على علل الترمذي " ٢ " .

قال أحمد في رواية الفضل بن زياد :

" مراسلات سعيد بن المسيب اصح الرسائل .

ومراسلات ابراهيم لابأس بها .

وليس في الرسائل ضعف من مراسيل الحسن وعلاء بن أبي رباح فانهما يأخذان عن كل " .

وقال أحمد في رواية الميموني وحنبعل عنه :

" مراسلات سعيد بن المسيب اصح لانرى اصح من مراسلاته .

زاد الميموني :

وأما الحسن وعلاء فليس هي بذاك هي أضعف المراسيل كلها فانهما كانا

يأخذان من كل " .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله :

" ابن جريج كان لا يبالى من أين يأخذ وبعض أحاديثه التي يرسلها يقول :

اخبرت عن فلان موضوعة " .

---

( ١ ) المسودة ص ٢٥٠ .

( ٢ ) ص ٦٤ - أ .

وقال أيضا : " لا يعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير لانه يروى عن رجال ضعاف " وقال مهنا : " قلت لاحمد لم كرهت مراسلات الاعمش ، قال : كان الاعمش لا يبالي عن حدث " .

وكان أحمد يقوى مراسيل من أدرك الصحابة وروى عنهم .  
قال ابو طالب :

قلت لاحمد سعيد بن المسيب عن عمر حجة ، قال : هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه واذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل ؟ ومراده انه سمع منه شيئا يسيرا لم يرد انه سمع منه كل ما روى عنه فانه كثير الرواية عنه ولم يسمع ذلك كله منه قطعا .  
ونقل مهنا عن أحمد انه ذكر حديث ابراهيم بن محمد بن طلحة قال ، قال عمر : " لا تمنع فروج زواتنا لاجاب الا من الاكفاء " قال : فقلت له : هذا مرسل عن عمر ، قال : نعم ولكن محمد بن ابراهيم بن طلحة كبير " ١

هذه التنازع من كلام الامام في المفاضلة بين المراسيل وغيرها كثير تعطيلنا دليلا قويا على قبوله لها واحتجاجه بها وانه كما قال ابن رجب : " لم يصح المرسل مطلقا ولا ضعفه مطلقا ، وانما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة " .

ولو كان يرد جملته لما كان للمفاضلة بين افراده اى فائدة ، ولما كان يعلل الرد بضعف الراوى لان ما بالذات لا يعلل بالوصف .

وليس نقده لبعضها ورده له الا كما يقبل هو وغيره في الاحاديث المسندة ، فمنها الصحيح ، ومنها الضعيف ، ومن الضعيف ما ضعفه محتمل ، ومنه ما ليس كذلك ، ولم يقل احد بأن هذا المصنع يقتضي رد المسند جملة فكذلك الشأن في المرسل .

#### نوع المرسل الذى يقبله أحمد :

لم يحدد الاصوليون من الحنابلة نوع المرسل الذى يأخذ به الامام أحمد ويراها حين لا يجد اقوى منه فقد عرفوا المرسل كما تقدم بانه قول العدل قلل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولم يلقه . وحكوا عن أحمد فيه الروايتين السابقتين ولكن

نصوص احمد التي تقدمت في المقابلة بين المراسيل تدل على انه كان يرجح مراسيل الكبار الذين أدركوا العدد الجم الغفير من الصحابة رضوان الله عليهم كسميد بن المسيب وأقرانه وفي نفس الوقت تدل على انه كان لا يرد مراسيل من بعدهم بإطلاقي بل ينتقدها فيقبل مراسيل من عرف بالثقة والافتان كمالك بن أنس ، ويقول عن بعضهم ممن يتهم بالتدليس كالأعشى عندما سئل عن سبب كراهته لمراسيله " الأعشى لا يبالي عن حدث " ويحيى بن أبي كثير لا تعجبه مراسيله لانه يروى عن رجال ضعاف ، وكذلك الشأن في ابن جريج ، وهو لا يكلهم من أتباع التابعين فهل يعني هذا ان احمد كان يقبل مرسل الثقة مطلقا ويرد مرسل من ليس كذلك مطلقا ؟ أكار أجزم بذلك تبعاً للمجد ابن تيمية في المسودة وقد حكاه عن القاضي وابن عقيل ولما يوحى بن صنع ابن قدامة في الروضة ، والطوفي في البهلول وشرحه ، وعليه يحمل كلام تقي الدين ابن تيمية رغم انكاره على جده ما نقله عن ابن عقيل والقاضي اذا قال : " نعم المجتهدون في الحديث الذين يصرقون صحيحه وضعيفه اذا قال أحدهم : ثبت هذا أو صح هذا أو قال أحدهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا واحتج بذلك فهذا نعم كتعليق البخاري المجزوم به " (١) فهذا وكلام القاضي ومن معه سواء لانهم لا يقصدون قبول المرسل بكل حال بل بالقيد الذي ذكره الشيخ تقي الدين .

#### درجة الحديث المرسل عند أحمد :

بعد تقرير احتجاج الامام احمد بالحديث المرسل وبيان شدة تحريه فسي رواية الاحاديث المسندة فضلا عن المرسلات التي تحتاج الى مزيد نظر وكمال خبرة بأحوال المرسلين ، بعد ذلك كله لابد من بيان مرتبة الحديث المرسل عنده معتمدا في ذلك على نصوصه ونصوص الحذاق من اصحابه ما أمكن ، وقد سلف في اول هذا التمهيد ان ابن القيم جعل الحديث المرسل والضعيف رابع الاصول الخمسة التي يعتمد عليها احمد في الاستنباط فقدم على المرسل نصوص الكتاب

والسنة المستندة وفتاوى = الصحابة فاجتمعين ومختلفين وهذا يقتضي ان قول الصحابي المتصل اليه اقوى من المرسل عن رسول الله كما ذكر ذلك في رواية اسحاق بن ابراهيم ابن هانئ \* ، وان المرسل في درجة الحديث الضعيف " ١ " ولربما كان في درجة فتوى التابعي والامام احمد يتخير في فتواه ومواري هذا انه يجوز الاحتجاج بالمرسل لكنه لا يرى وجوبه وقد يستدل على هذا بما رواه الاثر عنه " ٢ " : " قال الاثرم : سمعت ابا عبد الله يقول : اذا كان في المسألة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث لم تأخذ فيها بقول احمد من الصحابة ولا من بعدهم خلافة ، واذا كان في المسألة عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قول مختلف يختار من أقاويلهم ولم يخرج من أقاويلهم الى قول من بعدهم ، واذا لم يكن فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة قول تختار من أقوال التابعين ، وربما كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده شيء فنأخذ به اذا لم يجي خلافة أثبت منه ، وربما أخذنا بالحديث المرسل اذا لم يجي خلافة أثبت منه " .

قال ابن رجب " ٣ " وظاهر كلام احمد ان المرسل عنده من نوع المضعف لكنه يأخذ بالحديث اذا كان فيه ضعف مالم يجي عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه او عن أحد من اصحابه . ا هـ

ثم ذكر كلاما للآثرم شبهها بالرواية السابقة التي ذكرت وقال : " وقد نص لاحمد على تقديم قول الصحابي على الحديث المرسل .

( ١ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩ .

( ٢ ) المسودة ص ٢٢٦ .

( ٣ ) شرح علل الترمذي ص ٦٩ - ١

## ٢ - العمل بالحديث الضعيف

كانت قسمة الحديث — قبل أبي عيسى الترمذى — ثنائية حيث يقسم الى :

١ - صحيح : وهو ما توافق في رجاله صفات العدالة وكمال الضبط والاتقان ،  
واتصل اسناده فيما بينهم ولم يكن شاذاً ولا مفلاً بعملة واحدة .

٢ - وضعيف ، أو سقيم : وهو درجات متفاوتة فضعه ما يقارب درجة الصحيح ، ومنه ما ينحط الى درجة تقارب درجة الموضوع وبين ذلك درجات كثيرة .

ولما ألف أبو عيسى الترمذى — جامعه — ابرز قسماً ثالثاً جعله وسيطاً بين  
الصحيح ، والضعيف ، وسماه الحسن وبين مقصوده منه بقوله : " هو " الا يكون في  
اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثاً شاذاً ويروى من غير وجه كذلك " ١ "

وبوضح من هذا التعريف انه يعني به الحسن لفهمه لانه اشترط فيه ان يروى  
من غير وجه اى من طرق متعددة يشد بعضها بعضها .

أما الضعيف فقد قال فيه : " كل من كان متهما بالكذب او كان مفلاً يخطئ "   
الكثير فالذى اثار الائمة الا يشتغل بالرواية عنه " ٢ "

وفي قسمة الترمذى هذه لا زال ماعرف فيما بعد بالحسن لذاته داخل في قسم  
الصحيح ، ولهذا كثيراً ما يصحح — في جامعه — احاديث هي عند غيره من قبيل  
الحسن لذاته لان قسم الصحيح " ٣ "

أما الحسن لذاته : فأول من روى عنه ابرازه وتمييزه عن الصحيح هو أبو سليمان  
الخطابي في شرحه على سنن أبي داود السجى " بمعالم السنن " حيث قال في  
بيان مقصوده منه " الحسن ماعرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار اكثر الحديث وهو  
الذى يقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء " ٤ "

- 
- (١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ .
  - (٢) شرح عدل الترمذى لابن رجب ص ١٧ - أ .
  - (٣) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ١٨ ص ٢٤٩ .
  - (٤) مختصر وشرح وتهذيب سنن أبي داود ج ١ ص ١١ .

فقد أبرز كل منها نوعاً ثم جاء من بعدهم من علماء مصالح الحديث فحرروا هذه الأقسام وفصلوها عن بعضها فصلاً تاماً فقسّموا الحديث الآحادى الى ثلاثة أقسام هي: الصحيح ، والحسن ، والضعيف "١" .

والصحيح قسمان :

١ - صحيح لذاته : وهو ما اتصل استناده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او الى منتهاه من صحابي أو من دونه ولا يكون ثانياً مردوداً ولا معللاً بمعللة قدحة "٢" .

٢ - وصحيح لغيره : وهو ما كان حسناً لذاته ثم ارتقى بتعدد طرقه الى درجة الصحة والحسن كذلك قسمان :

١ - حسن لذاته : وهو ما توافرت في رجاله صفات رجال الصحيح الا انه خف ضبط بعضهم وهو ملحق بالصحيح في وجوب العمل به في الاحكام ، ويترقى بتعدد طرقه الى درجة الصحة .

٢ - وحسن لغيره : واختلف في تعريفه ويمكن تحديده بأنه ما كان ضعيفاً فسي الاصل فضعفاً محتملاً ثم تقوى بتعدد طرقه وهو درجات بحسب كثرة متابعاته وشواهد وصلاحياتها للتقوية .

اما الضعيف فهو أنواع كثيرة أسهب المحدثون في تعدادها ولكن الضعف

نوعان :

١ - ضعف بسبب جهالة راويه عينا او حالا أو ابهامه ، أو بسبب قلة ضبطه ، كاستناده بالخطأ في الحديث او التفتيل او اختلاطه فهذا يتقوى بالمتابعات والشواهد المماثلة له اذا جاءت من غير طريقته ويرفع الى درجة الحسن ويسمى الحسن لغيره لان حسنه أثاره من تعدد طرقه الضعيف فوشد بعضها أثر بعض وهو امر خارج عن ذاته بخلاف النوع الاول فان حسنه ذاتي ولهذا سمي بالحسن لذاته . واختلف العلماء في العمل بهذا النوع من الضعيف اذا لم تتعدد طرقه ويأتى تحقيق ذلك لدى مناقشة ما نسب الى الامام احمد من العمل بالحديث الضعيف .

(١) الباعث الحديث ص: ٢١ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢ .



٢ — وضعه بسبب الطعن في عدالة رآويه كصفه او اتهمه بالكذب أو الوذع وقد اتفق على عدم جواز العمل به لاني الاحكام ولا في غيرها من الابواب كالفضائل والترغيب والترهيب ، لان ظن كذبه راجع على ظن صدقه ولا يجوز العمل بالمرجوح وترك الراجح . ويعبر عن هذا النوع بالمتروك ، والمنكر والواهي والباطل .

### موقف أحمد من العمل بالحديث الضعيف :

اشتهر في كتب الاصول القول بأن الامام احمد سرحه الله — كان يعمل بالحديث الضعيف في الاحكام واتخذ بعض المصنفين في مناقب الائمة وطبقات الفقهاء من هذا القول طريقا للطعن على الامام احمد ومذهبه ، واتهمه بعدم تحقيق اصوله تحقيقا علميا قويا يمحى الادلة ، ويبين الصحيح من السقيم والراجح من المرجوح "١"

فهل كان الامام احمد حقا يعمل بالحديث الضعيف في الاحكام ؟  
واذا كان الجواب بالاثبات فما نوع الضعيف الذي يأخذ به ولا سيما انا قد علمنا اختلاف الاصطلاح لدى المحدثين والفقهاء قبل ابي هبى الترمذى عنه بعد ذلك واحمد كان في درجة شيوخ الترمذى بل شيوخ شيوخه ؟  
وما موقف المحققين من اصحابه من هذه الدعوى ؟

أما ان الامام احمد كان يأخذ بالحديث الضعيف فذلك ما صرح به هو ونقله عنه تلاميذه في مسائلهم التي رووها عنه فمن ذلك قال الاثرم : " رأيت أبا عبد الله ان كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده شيء يأخذ به اذا لم يجي خلافة أثبت منه مثل حديث عمرو بن شعيب ، وابراهيم الهجرى ، وربما اخذ بالمرسل اذا لم يجي خلافة " ٢ "

وقال الخلال : " مذهبه — يعني الامام احمد — ان الحديث الضعيف اذا لم يكن له معارض قال به .  
وقال في كفارة وطء الحائض : مذهبه في الاحاديث ان كانت مضطربة ولم يكن لها معارض قال بها .

( ١ ) كالتأني عياض اليعصبي في كتابه ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعركة

اعلام مذهب مالك ج ١ ص ٩٦ .

( ٢ ) المسودة ص ٢٧٣ .

وقال أحمد في رواية عبد الله : "طريقي ليست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه" <sup>١</sup>

وقال السخاوي : "أبو داود يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وهو أقوى عنده من رأى الرجال وهو تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد فقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد بالإسناد الصحيح إليه ، قال : سمعت أبي يقول لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأى إلا وفي قلبه غل ، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأى" <sup>٢</sup>

وقال ابن القيم وهو يحصر أصول أحمد : "الأصل الرابع الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس" <sup>٣</sup> وكرر شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك في مواضع كثيرة من فتاواه .

فقد كان أحمد إذن يعمل بالحديث الضعيف ما في ذلك شك وكان يفضل على الرأى والقياس ويعمل ذلك بأن نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما ضعفت خبر من مجرد رأى يصدر عن غير معصوم ليس احتمال صوابه بأولى من احتمال خطئه .

فكيف كان يقسم الحديث ؟

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه ، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح ، وضعيف .

والضعيف فتدفعهم ينقسم إلى :

ضعيف متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن .

وأول من عرف عنه أنه قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام : صحيح ، وحسن ، وضعيف هو أبو عيسى الترمذي - في جامعه - والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في روايته متهم وليس بشاذ فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب ، وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما" <sup>٤</sup>

(١) شرح الكوكب الملحق ص ١٦٧

(٢) قواعد التحديث لجعل الدين القاسمي ص ١١٧ .

(٣) اعلام الموقعين ج ١ ص ٣١ .

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ١ ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٥) مجموع الفتاوى الكبرى ج ١ ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

ويقول ابن القيم : " وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من اقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف بل الى صحيح وضعيف وللضعيف عنده مراتب فاذا لم يجد في الباب اثرا يدفعه ولا قول صاحب ولا اجماع على خلافه كان العمل به عنده اولى من القياس ، وليس احد من الائمة الا وهو موافقه على هذا الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم من احد الا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس " (١)

فقد وضح — اذن — تحديد معنى الحديث الضعيف الذي يأخذ به احمد وانه جزء الضعيف في اصطلاح السلف وهو الحسن سواء كان لذاته او لغيره ، وان ما يستعمله منه لا يدخل فيه ما ساء الترمذى وتبعه المتأخرون عليه بالضعيف ، وهو ما كان ضعفه بسبب الطعن في عدالة راويه او شدة تخلفه وفحش غلظه ، ونزيد الامراة اها بذكر بعض المسائل التي عمل فيها احمد بالحديث الضعيف رغم تصريحه بضعفه ، ولا يهتفنا بعد ذلك اصح عنده غيره أم لا بالمالا انه اعترف بضعفه لديه .

فمن الاحاديث التي ضعفها وعمل بها ما ذكره اصحاب المسودة عن القاضي انه قال : " قد اطلق احمد القول بالاخذ بالحديث الضعيف فقال مهنا : قال احمد :

١ — الناس كلهم اكفاء الا الحاوك والحجام والكساح ، فقليل له تأخذ بحديث " كل الناس اكفاء الا حاوكا او حجاما وأنت تضعفه ؟ فقال : انما نضعف استناده ولكن العمل عليه " (٢) .

٢ — وكذلك قال في رواية ابن مشيش وقد سأله عن تحمل له الصدقة والى اى شيء تذهب في هذا ؟ فقال : الى حديث حكيم بن جبير (٣) فقلت : وحكيم بن جبير ثبت عندك في الحديث ؟ قال : ليس هو عندي ثبتا في الحديث "

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٣١ .

(٢) وعمل به اصحابه بعده ، المغني ج ٦ ص ٥١٤ .

(٣) المغني ج ٢ ص ٥٥٢ ، الكلام على استناده في نيل الاوطار ج ٤ ص ١٨١ .

٣ — وكذلك قال مهنا : سألت أحمد عن حديث معمر عن الزهوى عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن غيلان أسلم وعنده عشرين نسوة ، قال : ليس بصحيح "١" والعمل عليه كان عبد الرزاق يقول : معمر عن الزهوى مرسلًا . قال القاضي : معنى قول أحمد " هو ضعيف " على طريقة أصحاب الحديث لأنهم ينفون بما لا يوجب التضعيف عند الفقهاء كالإرسال والتدليس والتفرد بزيادة في الحديث لم يروها الجماعة وهذا موجود في كتبهم تفرد به فلان وحده . فقوله : " هو ضعيف " على هذا الوجه . وقوله : " والعمل عليه " معناه على طريقة الفقهاء " انتهى كلام القاضي .

٤ — وقال في رواية أبي طالب : " ليس في السدر حديث صحيح وما يمجيني قطعه ، لأنه على حال قد جاء فيه كراهة " .

وما قاله القاضي من كون أحمد يتكلم في التصحيح والتضعيف على طريقة المحدثين ، وفي العمل والاحتجاج على طريقة الفقهاء هو الصواب الذي ينبغي أن يعمل عليه في هذا الموضوع ، ومادعاه به من الأمثلة خير شاهد على صحة ما فهمه من ضيعه ، ففي هذه الأمثلة يقول أحمد صراحة : " ضعيف والعمل عليه " ويعلل ضعفه بضعف ضبط روايته وقلة اتقانه ، أو بإرسال الحديث — وقد تقدم أن المرسل مقبول عند الفقهاء وإن كان ليس في درجة المتصل ، مردود عند المحدثين مطلقا .

فأحمد إذن كان يعمل بالحسن بقسميه ( الحسن لذاته والحسن لغيره ) ويسميه ضعيفا على اصطلاح المحدثين في زمانه ، فلما قسم الحديث بعد ذلك إلى صحيح وحسن وضعيف التمس الأمر على من سمع عبارته ولم يفهم مراده ولا حمله على مقتضى الاصطلاح المتبع في عصره ، والمحدثون كانوا يتشددون حتى روى عن بعض أكابرهم من أقران أحمد وتلاميذه عدم الاحتجاج بالحسن لذاته وعده من قبيل المتوقف فيه حتى يعتضد بما يقويه من الشواهد ، وأحمد كان محدثا فقيها يحتاج إلى العمل بالحديث وإن كان في أسناده ما يتقاعده عن درجة الصحة عند المحدثين وهي درجة كمال فيقول : " ضعيف الحديث خير من الرأي أو أحب إلي من الرأي " "٢" وهذا مسلك دقيق لا يهتنى إلا لمن كان مثل أحمد فقهيا وحديثيا وأمانة وورعا .

( ١ ) المفتي ج ٧ ص ٨١ وقد ساقه من رواية محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة وهي أيضا ضعيفة قال ابن عبد البر طرقها كلها معلولة : نيل الأوطار

ج ٦ ص ١٨٠ — ١٨١ .

( ٢ ) مجموع الفتاوى ج ١٨ ص ٥٢ .

## المعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال :

رخص كثير من الائمة في رواية احاديث فضائل الاعمال والآداب والمواعظ ، والترغيب والترهيب عن الضعفاء في اصطلاح الترمذى ومن بعده من المعدّثين وهم كل من روى عنه حديث ممن يتهم او يضعف لفقلته وكثرة خطئه ولا يعرف ذلك الحديث الا من طريقه ، ومن رخص في ذلك عبد الرحمن بن مهدى ، واحمد بن حنبل ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك ، قال ابن معين في موسى بن عبيدة : يكتب من حديثه الرقاق ، وقال ابن عيينة : لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة وسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره ، وقال احمد في ابن اسحق يكتب عنه المفاز وشبهها .

وقال ابن معين في زياد البكائي : لا بأس به في المفاز اما في غيرها فلا<sup>١</sup> وقال التوفلي : سمعت احمد بن حنبل يقول : " اذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والاحكام شددنا في الاسانيد ، واذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الاعمال وما لا يرفع حكما فلا نصعب<sup>٢</sup> " وقال الخلال : " اخبرني الميموني قال : سمعت ابا عبد الله يقول : " احاديث الرقاق يحتمل ان يتساهل فيها حتى يجي شي<sup>٣</sup> فيه حكم<sup>٣</sup> " قال شيخ الاسلام ابن تيمية<sup>٤</sup> : " ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ليس معناه اثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتاج به ، فان الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت الا بدليل شرعي وانما مرادهم بذلك ان يكون العمل قد ثبت انه ما يحبه الله او ما يكرهه الله بنص او اجماع كتلاوة القرآن والتسبيح ، والدعاء ، والصدقة ، والعتق ، والاحسان الى الناس ، وكراهة الكذب والخيانة ونحو ذلك فاذا روى حديث في مقادير هذه الاعمال لا تعلم انه موضوع جازت روايته ولا ضرر في كذبه "

(١) شرح علل الترمذى ١٦ - أ - ١٦ ب .

(٢) المسودة ص ٢٧٣ .

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي . ص ٢١٣ .

(٤) مجموع الفتاوى ج ١٨ ص ٦٥ وانظر ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

هذا تحقيق، ماروى عن الامام احمد في العمل بالحديث الضعيف على قدر ما يسمح به هذا التمهيد ويلتحق بالسنة مسألان :

احدهما : شرع من قبلنا اذا قصه شرعنا ولم يتعرض له باقرار ولا انكار هل هو شرع لنا ؟ وهي متعلقة بالكتاب والسنة معا .

والثانية : فتاوى الصحابة رضوان الله عليهم وهي عند احمد مطلقة بالسنة ، لان الصحابة شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل فأقوالهم اما عن نصوص فهي من السنة او عن اجتهاد فاجتهادهم خير لنا من اجتهادنا ، كما قال ذلك الامام الشافعي وغيره من اصحاب الحديث .

شرح من قبلنا :

٢ - اذا صرح شرعنا بنسخه عنا أو عنهم أو عنا وعنهم ، أو تخصيصهم به  
فلا خلاف في عدم جواز العمل به علينا .

ب - اذا لم يصرح شرعنا بنسخه أو تخصيصهم به فله من حيث الثبوت حالان :

احداهما - أن يجيء في كتبهم ولم ينتقل في القرآن ولا في السنة فلا يعمل به  
أيضا باتفاق لما ثبت من تحريف كتبهم وتبديلها بأيدي أحبارهم  
ورهبانهم<sup>١</sup>

الثانية - أن يجيء في القرآن أو السنة الثابتة ويسكت عن قبوله أو رده ،  
وهذا محل الخلاف بين الفقهاء والاصوليين من أصحاب المذاهب  
والحنابلة فيه روايتان

احداهما : انه شرع لنا وعليها تدل نصوص احدى واختارها القاضي ،  
والحلواني ، وأبو الحسن التميمي ، وابن عقيل ،  
وابن قدامة وغيرهم<sup>٢</sup> ، وهي قول أكثر الحنفية<sup>٣</sup> ،  
والمالكية<sup>٤</sup> ، وبعض الشافعية<sup>٥</sup>

- 
- (١) انظر حاشية ابن بدران على الروضة ج ١ ص ٤٠٠ ، شرح الطوفي على  
مختصر الروضة ج ٢ ص ٤٢٠ - ٤٢١ ، الاحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٢٢ ،  
شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٣٠ - ١٣١ ، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٣١ -  
١٣٢ ، شرح الكوكب ص ٣٨٤ .
- (٢) السوداء ص ١٩٣ ، الروضة بحاشية ابن بدران ج ١ ص ٤٠٠ ، شرح مختصر  
الروضة للطوفي ج ٢ ص ٤٢٠ - ٤٢١ .
- (٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ١٣١ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٨٤ .
- (٤) شرح تنقيح الفصول ص ١٣٠ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١٥٣ .
- (٥) الاحكام للآمدى ج ٤ ص ١٤٠ ، ونقله الفزالي في الضخول عن نص الامام  
الشافعي في كتاب الاطعمة ص ٢٣٢ - ٢٣٣ ، الاسنوى على المنهاج  
ج ٢ ص ٢١١ .

والثانية — انه ليس بشرع لنا الا بدليل من شرعنا واختارها أبو الخطاب "١" وبه قالت المعتزلة ، والاشعرية ، وبعض الشافعية "٢" .

ومن نصوص الامام احمد التي عدل على انه كان يرى أن شرع من قبلنا شرع لنا "٣" .

١ — قال في رواية صالح فيمن حلف بنحر ولده عليه كبش يذبحه ويتصدق بلحمه ، قال الله تعالى : ( ( وفديناه بذبح عظيم ) ) فقد أوجب أحمد الكبش في ذلك واحتج بالآية وهي شريعة ابراهيم .

٢ — وقال أيضا في رواية أبي الحارث ، والاثرم ، وحنبلي ، والفضل بن زياد ، وعبد الصمد ، وقد سئل عن القرعة فقال : في كتاب الله في موضعين ، قال الله ( ( فساهم بكان من المدحضين ) ) "٤" وقال ( ( ان يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ) ) فقد احتج بالآيتين في اثبات القرعة وهي شريعة يونس ومريم .

٣ — وقال أيضا في رواية أبي طالب وصالح : قوله تعالى : ( ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) ) "٥" فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يقتل مؤمن بكافر " "٦" دل على ان الآية ليست في النفس على ظاهرها ، وكأنها انزلت في بني اسرائيل بقوله : ( ( وكتبنا عليهم فيها ) ) فقد بين أن الآية على ظاهرها شرع لنا حتى ورد البيان من النبي صلى الله عليه وسلم فعلم أنها خاصة فيهم .

٤ — وكذلك نقل أبو الحارث عنه " لا يقتل مؤمن بكافر " قيل له اليس قد قال الله تعالى : ( ( النفس بالنفس ) ) قال : ليس هذا موضعه على بن أبي طالب يحكي ما في الصحيفة " لا يقتل مؤمن بكافر " .

- 
- (١) المسودة ص ١٩٣ ، رسالة التميمي في معتقد الامام احمد في آخر طبقات الحنابلة لابن أبي عمير ج ٢ ص ٢٨٦ .
  - (٢) الاحكام للأمدى ج ٤ ص ١٤٠ ، المستصفى ج ٢ ص ٢٥١ .
  - (٣) المسودة ص ١٨٣ — ١٨٥ ، الطرق الحكيمة ص ٢٦٥ — ٢٦٩ .
  - (٤) سورة الصافات آية " ١٤١ " .
  - (٥) سورة المائدة آية " ٤٥ " .
  - (٦) منتقى الاخبار ج ٧ ص ١٠ .



وعن عثمان ومعاوية : ( لم يقتلوا المؤمن بكافر ) وهذا أيضا يدل على أن الآية على ظاهرها في المسلمين ومن قبلهم ولكن عارضها بحديث الصحيفة ، ولولم يكن كذلك لما عارضها ، ولقال ذلك خاص لمن قبلنا .  
وقد عمل الحنابلة وغيرهم بشرع من قبلنا ما ورد في الكتاب والسنة واحتجوا به من ذلك :

- احتجاجهم في صحة عقد الاجارة "١" بقصة موسى وتأجيره نفسه لنبي الله شمعيل على طعام بطنه وعفة فرجه في قوله تعالى : ( قالت يا أيتها استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين . . ) "٢" الآيات .
- واحتجاجهم في صحة الجمل والضأن "٣" بقوله تعالى في قصة يوسف واخوته ( قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم ) "٤" أي كفيل وحميل .
- واحتجاجهم بقوله تعالى : ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص ) "٥" فسي جريان القصاص في الاطراف والجراحات "٦" وقد كان ذلك مكتوبا على اليهود في التوراة وقصه القرآن ولم يتمرض له بالرد .

- 
- (١) المغني ج ٥ ص ٣٥٦ .
  - (٢) سورة القصص آية " ٢٥ - ٢٩ " .
  - (٣) المغني ج ٦ ص ٢٦ .
  - (٤) سورة يوسف آية " ٧٢ " .
  - (٥) سورة الطائفة آية " ٤٥ " .
  - (٦) المغني ج ٨ ص ٢٩٨ - ٣١٧ .

### فتاوى الصحابة :

الصحابي عند الامام احمد رحمه الله تعالى وأصحابه وأهل الحديث : هو من صحب النبي صلى الله عليه وسلم مطلق الصحبة ولو ساعة او لحظة ، ورآه مع الايمان به ، لان حقيقة الصحبة الاجتماع بالمصحب وهو يحصل بذلك "١" .

قال أحمد في رواية عبدوس : من صحب النبي صلى الله عليه وسلم سنة او شهرا أو يوما أو ساعة ، أو رآه مؤمنا به فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر ما صحبه "٢" .

ولا بد من تقييده بموته على الاسلام ليخرج به من رآه مؤمنا به ثم ارتد ومات على رده كعبد الله بن غطل . والصحابة رضي الله عنهم عدول عند الامام احمد وأصحابه بتعديل الله ورسوله لهم قال شيخ الاسلام ابن تيمية الذي عليه سلف الامة وجمهور الخلف ان الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عدول بتعديل الله تعالى لهم .

وقال ابن الصلاح وغيره : الامة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ولا يعتد بخلاف من خالفهم .

وحكاه ابن عبد البر في مقدمة الاستيعاب اجتمع اهل السنة والجماعة ، وحكى فيه عن امام الحرمين الاجماع "٣"

والذي يتعلق بهذا التمهيد ما يختص بالصحابة هو بيان مذهب الامام احمد في اقوالهم او قول الواحد منهم في احكام الشرع .

---

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي ج ٢ ص ١٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٤ ص ٤٦٤ ، ٢٠ ص ٢٩٨ ، شرح الكوكب للفتوحى المطبق ص ١٤٣ .

(٢) المسودة ص ٢٩٢ .

(٣) شرح الكوكب المطبق ص ١٤٤ - ١٤٥ .

### احوال قول الصحابي :

لا بد من تقسيم لاحوال قول الصحابي حتى يمكن تحرير محل النزاع وذلك

على النحو الآتي :

أولا - أن يكون قول الصحابي ما لا يدرك بالقياس كقول عائشة رضي الله عنها  
لام ولد زين بن أرقم : أبلغني زيد بن أرقم أن جهاده مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد بطل الا أن يتوب ، وذلك عندما أخبرتها بأنها  
باعت زيدا عبدا بثمانمائة درهم الى الخراج واشترته منه بستمائة نقدا وهي  
مسألة المينة المشهورة أو بيع الأجل كما يسميها المالكية ، فابطال الجهاد  
امر لا يدرك بالرأى فلو أنها سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل  
على ذلك ما قالته .

فهذا القسم حجة عند جميع الأئمة له حكم الخبر المرفوع سوى وجه  
لاصحاب الشافعي وروى قولاً له .

ثانيا - أن يكون ما يدرك بالرأى : وله من حيث الانتشار وعدمه ، ومن حيث  
موافقة الباقيين له أو مخالفتهم أحوال :

٢- أن ينتشر بين الصحابة فلا يخالف فهذا في كونه اجماعاً خلاف يأتي  
في الاصل الثالث وهو الاجماع .

ب- أن ينتشر ويخالف فمذهب الاطام رحمه الله في هذا أنها " كالدليليين  
المتعارضين يقدم أقواهما دليلاً فان لم يمكن الترجيح توقف أو حكاهما كلها  
فيمتبرها أصحابه روايات عنه ويتخيرون أقربها الى قواعد مذهبه .

ج- الا ينتشر في الصحابة ولا يعلم له مخالف بينهم فهذا هو محل الخلاف بين  
الفقهاء والاصوليين وهو الذي يترجم له في اصول الفقه ضمن الأدلة التبعية .

مذهب الامام احمد في قول الصحابي اذا لم ينتشر ولم يعلم له مخالف :

ذكر الاصوليون من الحنابلة عن الامام احمد في قول الصحابي اذا لم ينتشر ولم يخالف روايتهم "١"

احدهما — انه حجة ولايسع الاجتهاد مع وجوده وهذا هو الصحيح عنه وعليه جماهير اصحابه وهو مذهب اكثر الحنفية "٢" ، والمالكية "٣" ، وبعض الشافعية وأحد قولي الشافعي "٤" .

والثانية — انه ليس بحجة على غيره من المجتهدين ، وهي خلاف نصوصه وخلاف ما عليه المحققون من اصحابه ولا اثر لها في فتاويه وعلى القول بأنه ليس بحجة أكثر اصحاب الشافعي .

فمن نصوص احمد التي تدل على احتجازه بقول الصحابي :  
قال اسحاق بن ابراهيم بن هاني " في سائله : " قلت لابي عبد الله :  
حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل برجال ثبت أحب اليك او حديث  
عن الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت ؟ قال أبو عبد الله — رحمه الله — :  
عن الصحابة أعجب اليّ "٥" .

وكان يقول كثيرا أصولنا اتباع السنة والأثر ، ولاشك ان للصحابة مزية على  
غيرهم ، وذلك لاحتلال ان يكون ما أفتوا به خبرا سمعوه من النبي صلى الله عليه  
وسلم فاكتفوا بالفتوى عن سياق نص الخبر لانها المقصود منه .

- 
- (١) الروضة ص ٨٤ ، البلبل ص ١٤٢ ، شرح الكوكب ص ٣٨٦ ، المسودة ص ٣٣٦ — ٣٣٨ ، مجموع الفتاوى ج ٢٠ ص ١٤ .
  - (٢) كشف الاسرار ج ٣ ص ٢١٧ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٣٣ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٨٥ — ١٨٦ .
  - (٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٩٨ ، شرح مراقي السمود ص ٢١٢ .
  - (٤) الاحكام للأطفي ج ٤ ص ١٤٩ ، المجموع شرح المذهب للنووي ج ١ ص ٩٥ مطبعة العاصمة بالقاهرة ، المنهاج بشرح الاسنوي ج ٣ ص ١٤١ — ١٤٣ .
  - (٥) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩ ، المسودة ص ٣١٠ .

أو يكون اجتهدا منهم فهم أعرف بالتزيل وأدري بمقاصد الشارع وأخبر  
بالفاظه ومناحي خطابه وقرائن الاحوال وملاسماتها وأسباب النمزول وتسلسل  
الحوادث والوقائع التي كان التشريع غالبا ما ينزل عليها ، وهم كما قال الامام  
الشافعي فوقنا في كل علم ورأيهم لنا خير من رأينا لانفسنا .

ومثل الامام احمد في احاطته بنصوص الصحابة لا يبعد ان يكون اخذ بفتسوس  
الصحابي من قبيل الاستقراء لان فتاواهم كانت ظاهرة ومشهورة وقد نقل التابعون  
اتفاقهم واختلافهم ، فأحمد بعد التتبع والاستقراء المقلب على الظن لم يجد  
لاحد من الصحابة قولا يخالف النص من الكتاب والسنة الا وجد لغيره ما يخالفه  
ويوافق النص فحيث لم يوجد مخالف فالحق لا يخرج عنهم والله تعالى أعلم .

### الاصل الثالث : الاجماع

الاجماع في اللغة : المزم والاتفاق ، قال تعالى : ( فاجمعوا امركم  
وشركاءكم ) (١) "أى اعزموه ، وفي الحديث : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر  
فلا صيام له " (٢) "أى من لم يعزم عليه فينويه .

ويقال : أجمع القوم على كذا أى اتفقوا عليه ، فكل أمر من الامور اتفقت عليه  
طائفة فهو اجماع في اصطلاح اهل اللغة .

وفي اصطلاح الاصوليين : الاجماع هو اتفاق مجتهدى العصر من أمة  
محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدين بعد وفاته "٣"

وهو الاصل الثالث من أصول الاجتهاد عند الائمة الاربعة وغيرهم وقد  
استدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة المتواترة معنى ، والمعقول محلها كتب  
اصول الفقه .

والذى يعنى هذا البحث هو بيان موقف الامام احمد من الاجماع فقد اضطرب  
فيه كلام الاصوليين وخفي الملم به على كثير من الناس حتى نسب بعضهم اليه القول  
بعدم تصور وجوده ، وبعدم حجيته لو تصور وجوده وجعلوا له رواية يوافق فيها  
النظام على هذا القول الفاسد ، وقوى هذه الشبهة ان بعض من ذكر اصوله من  
أصحابه لم يتعرض لذكر الاجماع بل ذكر ما يوهم انه لا يراه اصلا .

### الاجماع هو الاصل الثالث عند الامام احمد :

جاء من الامام احمد في حجية الاجماع ، ونوع الاجماع الذى يحتج به ، ومرتبته  
عنده كلام كثير يوهم بظاهره التعارض والاضطراب ، وقد تولى المحققون من اصحابه  
مهمة الجمع بين الفاظه واستخراج مذهبه في الاجماع من مجموعها بحيث يحمل كل  
لفظ منها على حال غير الحال التى ورد فيها اللفظ الآخر ، او مطلقها

(١) سورة يونس آية رقم " ٧١ " .

(٢) منتقى الاخبار ج ٤ ص ٢١٩ .

(٣) الروضة ص ٦٧ ، شرح الكوكب المطلق ص ٧٦ .

بمقيدها ، ويخصص ماضيها بخاصها ، ويحمل المبهم والمجمل على الواضح المفسر كما هي خطته في الجمع بين النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض .

فنفوا عنه ما توهمه بعض الناس من كونه يمنع من تصور إمكان الاجماع ، او يسلم ذلك ولكن يمنع كونه حجة شرعية ، وأثبتوا احتجاجة به متى تحقق انعكاده ولم يكن دعوى مجردة عن الدليل وانكاره على مخالفه ونسبته الى البدعة ، وبينوا انه لم يكن يسارع الى ادعاء الاجماع والقول به كي يفتق كما درج على ذلك بعض الفقهاء والتكلمين الذين لا اطلاع لهم على أقوال السلف ومواطن اجماعهم واختلافهم . فحيث يقول الامام احمد فيما يرويه ابنه عبد الله عنه : ما يدعي فيه الرجل الاجماع فهو كذب ، ومن ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا ما يدريه ولم ينته اليه ؟ فليقل : لانعلم الناس اختلفوا أو لم يبلغني ذلك ، هذه دعوى بشر المريس والاصم <sup>١</sup>

وفي رواية المروزي : كيف يجوز للرجل أن يقول " أجمعوا " ؟ اذا سمعتم يقولون اجمعوا فاتهمهم ولو قال : " اني لم اعلم مخالفا ، كان ذلك " . وفي رواية ابي طالب : هذا كذب ما أعلمه ان الناس مجمعون ؟ ولكن يقول : لا أعلم فيه خلافا ، فهو أحسن من قوله اجماع الناس . وفيما نقله عنه ابو الحارث : لا ينبغي لاحد ان يدعي الاجماع لعل الناس اختلفوا <sup>٢</sup> .

حيث يقول مثل هذه الالفاظ فانما يقولها ردا على من اتخذ عدم العلم بالمخالف حجة يمارض بها النصوص الثابتة الصريحة فيردها بدعوى مخالفتها للاجماع الواجب اتباعه ، وفي هذا يقول القاضي أبو يعلى <sup>٣</sup> : " وانما قال احمد هذا عن طريق الورع ، لجواز ان يكون هناك خلاف لم يبلغه ، او قال هذا فسي حق من ليس له معرفة بخلاف السلف ، لانه قد اطلق القول بصحة الاجماع في رواية

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٣٠ ، السوداء ص ٣١٥ .

(٢) السوداء ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٣١٦ .

عبد الله وأبي الحارث ، ان قال في الصحابة : اذا اختلفوا لم يخرج عن  
اقاويلهم أرأيت ان اجمعوا له ان يخرج من اقاويلهم ؟ هذا قول خبيث ، قول  
أهل البدع ، لا ينبغي لاحد ان يخرج عن اقاويل الصحابة اذا اختلفوا .  
وادعى الاجماع في رواية الحسن بن ثواب فقال : أذهب في التكبير من غداة  
يوم عرفة الى آخر أيام التشريق ، فقليل له : الى أى شيء تذهب ؟ فقال :  
بالاجماع ، عمر ، وعلي ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس .  
وقال في القراءة خلف الامام : أدعى الاجماع في نزول الآية وفي عدم  
الوجوب في صلاة الجهر "١"

وقال ابن القيم "٢" : " . . . ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل عند  
الامام احمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توهماً جاع مضمونه عدم العلم  
بالمخالف ، ولو ساغ لتمطلت النصوص ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة  
أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص ، فهذا هو الذي أنكره الامام احمد والشافعي  
من دعوى الاجماع لا يظنه بمض الناس من استبعاد لوجوده " .  
هذه نصوص احمد وايضاحات اصحابه وقد خرجنا منها بالفوائد الآتية :

١ - ان الامام احمد رحمه الله تعالى يقبل الاجماع ويحتج به ويجعله في المرتبة  
الثالثة بين اصول الاجتهاد بحيث يقدم عليه نصوص الكتاب والسنة  
الثابتة .

٢ - انه لا يتوسع في دعوى الاجماع ولا يرى انه جائز لاحد ان يقول هذا الامر مجمع  
عليه ما لم يكن على اطلاع تام على اقوال الناس واتفاقهم واختلافهم واذا قطع  
بعدم المخالف او غلب على ظنه فيستحب له ان يتلطف في العبارة ويعتمد  
عن الدعوى الكاذبة فيقول لا أعلم مخالفاً ولا يقول أجمع الناس فربما كان الامر  
على غير ما ظهر له .

٣ - انه يرى ان اجماع الصحابة حجة لا يسوغ خلافها كما انه يرى ان قول الواحد  
منهم اذا انفرد ولم يعلم له مخالف حجة بل هذا أولى ، وقد عد ابن القيم

(١) المسودة ص ٣١٦ .

(٢) ج ١ ص ٣٠ .



هذا النوع من اقوال الصحابة بعد النص من الكتاب والسنة اى انه الاصل  
الثالث من اصول الاجتهاد عند احمد رحمه الله .

وأما اجماع التابعين ومن بعدهم فقد نقل عنه فيه روايتان :

احدهما — هو حجة متى تحقق انعقاده .

والثانية — ليس بحجة .

وقد أخذوهما من قوله في رواية المروزي وقد وصف العلم فقال : ينظر ما كان  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يكن فمن اصحابه ، فان لم يكن فمن  
التابعين ، قالوا : فهذا يدل على ان اجماع التابعين حجة كاجماع الصحابة ،  
وانا صح اجماع التابعين وليس لهم منزلة الصحابة صح اجماع من بعدهم اذ لا فارق  
والعلم مشترك بين الجميع وانما فضل الصحابة لفضل الصحة والاطلاع على ما لم يطلع  
عليه غيرهم .

واخذوا الرواية الثانية من قوله في رواية ابي داود : " الاتباع ان يتبع الرجل  
ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه وهو بعد في التابعين مخير " .  
قال القاضي : وهذا محمول من كلامه على آحاد التابعين لا على جماعتهم ،  
وقد بين هذا في رواية المروزي فقال : اذا جاء الشيء عن الرجل من التابعين  
لا يوجد فيه شيء من النبي صلى الله عليه وسلم لا يلزم الاخذ به " ١ " .

وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب ان شاء الله فيحمل كلامه في اجماع من  
هذا الصحابة على قبوله اذا تحقق لكن تحققه متعذر او متمسر لتفرق المجتهدين في  
كافة الاقطار وتمسر معرفة رأى كل واحد منهم بخلاف الصحابة فانهم محصورون معروفون  
ومن هاجر منهم الى الثغور فهو معروف يمكن مراجعته بخلاف غيرهم .

## الأصل الرابع : الرأى

### معناه :

الرأى هو العقل والتدبير وجمعه آراء وهو مقلوب والاصل فيه أراء ، ورجل ذو رأى أى بصيرة وحذق بالامور ، والعرب تسمى الحاذق الفطن ذا الرأى القوى والبصر النافذ في الامور بذى الرأى ، ومنه تسميتهم العباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم بذى الرأى ، وكذلك الحباب بن المنذر الانصارى الذى أشار على رسول الله صلى الله عليه وسلم بتغيير مواقع المسلمين العسكرية يوم بدر والنزول بين قريش وبين الماء بحيث يكون الماء تحت أيدي المسلمين فلا يتحكم فيهم العدو وربيعة الرأى شيخ الامام مالك ، وهلال الرأى من الحنفية ، وقيس الرأى احد أمراء بني عيسى قبل الاسلام ، وأمرو القيس يسمي بذلك لقياس الامور برأيه <sup>١</sup> .

والرأى في اصل اشتقاقه " مصدر رأى الشي " يراه رأيا ثم غلب استعماله على المرئي نفسه من باب استعمال المصدر في المفعول ، كالهوى في الاصل مصدر هويه يهواه هوى ثم استعمل في الشي الذى يهوى ، فيقال هذا هوى فلان والعرب تفرق بين مصادر الرؤية بحسب محالها فتقول رأى كذا في النوم رؤيا وفي الميضة رؤية ، ورأى كذا لما يعلم بالقلب ولا يرى بالعين رأيا <sup>٢</sup> .

وفي اصطلاح الاصوليين هو : " ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجوه الصواب مما تتعارض فيه الامارات " <sup>٣</sup> .

- 
- (١) المصباح المنير ج ١ ص ١١٣ ، المطبعة الاميرية بمصر ١٣١٦ هـ ، ترتيب القاموس المحيط ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، مختار الصحاح ص ٢٤٧ .
  - (٢) اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٦٦ .
  - (٣) نفس المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

فخرج بقولنا بعد فكر وتأمل ، من رأى بقلبه أمرا غائبا عنه مما يحس ، بأن تذكره بعد نسيان فذكره فهذا لا يقال له رأى ، ولا هذا رأى فلان ، لأنه لم يأت عن فكر وتأمل وطلب بل يهجم على القلب دفعة واحدة بالهام من الله سبحانه وتعالى .

وخرج بقولنا ما تتعارض فيه الاشارات : الامر المعقول الذى لا يختلف فيه العقول ، ولا تتعارض فيه الدلائل والامارات كدقائق الحساب ونحوها من البداهيات ، والضروريات ، والنظريات ذات المقدمات الضرورية ، فكل منها لا يقال له رأى وان احتاج الى فكر وتأمل .

ويخرج به كذلك استصحاب الحال ، فان العقل يحكم باستمرار عدم ما كان معدوما ، واستمرار وجود ما كان موجودا حتى يعلم أو يظن خلافه ، ولا يحتاج في ذلك الى تأمل وفكر ولا تتعارض فيه الاشارات فعدمه من قبيل الرأى تجوز ليس الا .  
نشأة الرأى واقسامه :

بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الاعلى ، انتصب الصحابة للقضاء والفتوى والامامة والولايات المختلفة فجاء لهم من الوقائع والاحداث ما لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان لا بد لكل حادث من حكم لئلا يخرج شيء من امور الناس عن احكام الشريعة العامة لكل الاحداث كعمومها لكل الاشخاص فلجأ الصحابة الى استعمال الرأى في وقائع كثيرة ، حيث لم يجدوا نصا من كتاب أو سنة فكانوا أحيانا يجمعون على حكم الحادثة التي يبحثون فيها فلا يسوغ لاحد بعد ذلك الخلاف ويسمى الحكم المتوصل اليه اجماعا أو حكما اجماعيا ، وأحيانا يختلفون ويتجادلون بالتى هي أحسن وكل يحاول نصرة رأيه بما يتيسر له من وجوه الشبه القريبة او البعيدة بين الحكم الذى يراه وبين حكم من احكام الشرع المنصوص عليها أو مبدأ من المبادئ العامة أو قاعدة من القواعد الكلية ، ولا يعنف على مخالفه أو يفسقه أو يبذره ، لما يعلمون من أنفسهم ومخالفهم من قصد للحق ورغبة في الخير وتجرد عن الاغراض والاهواء الباطلة "١".

وكانوا يسمون اجتهادهم رأيا ويصرحون بذلك لمستفتيهم ، كما يصرحون بأن رأيهم يحتمل الخطأ فان شاء المستفتي أخذ به ، وان شاء تركه وبحث عن مفت آخر يفتيه ، واشتهر القول عن أكا برهم فيما يسألون عنه مما لانس فيه " اقول فيها برأيي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء " " ١ "

بيد أنهم لم يضموا تعريفا يحدد السمات المميزة لهذا الرأي الذي استعملوه ، او يفسلوا أنواعه ، اذ لم تكن التعريفات والحدود المنطقية قد انتشرت ، بل لم يكن التأليف والتصنيف قد بدأ بعد ، وكان العلم لا يزال يتلقى شفاها ، ولكن المتبع للوقائع التي أفتوا فيها برأيهم والمتأمل لطريقتهم في الاجتهاد وترتيبهم للدلة يستطيع تبين معالم الرأي عندهم ومجالاته التي استعملوه فيها ، وقد ذكر أصحاب المصنفات والسنن من علماء القرن الثاني ومتقدموا الفقهاء كثيرا من هذه الاجتهادات " ٢ "

فمنها ما كان طريقه القياس بحمل النظر على نظيره ، واعطاء الشيء حكم ما يشابهه ، كاجتهاد علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت في الجد والاخوة وانه لا يحجبهم في الميراث بل يشاركونه حيث شبهه علي بسيل انشعب منه شعبة ، ثم انشعب من الشعبة شعبتان ، وقام به زيد على شجرة انشعب منها غصن ، وانشعب من الغصن فصنان " ٣ " ، وقاس ابن عباس الاضراس بالاصابع وقال : عقلها سواء ( أي ديتها ) اعتبروها بها " ٤ " .

ومنها ما كان طريقه مراعاة المصلحة التي يشهد لها اصل كلي من اصول الشريعة بالاعتبار حيث يتمذر الحاقها بأصل معين بطريق القياس ، وهذا ما سمي بعد عند الاصوليين بالمصلحة المرسدة .

- 
- ( ١ ) اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٦٣ .
  - ( ٢ ) كموطأ الامام مالك ، وسنن سعيد بن منصور ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة وغيرهم .
  - ( ٣ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٦٣ .
  - ( ٤ ) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

ومن اجتهاد الصحابة الذي تبعوا فيه المصلحة العرسلة ، جمع القرآن "١" في خلافة ابي بكر بشورة عمرو رضي الله عنهما ، وليس ثم نص على جمعه ، ولا اصل معين يلحق به بل قد قال ابو بكر ، وبعده زيد : كيف نفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكتابته في خلافة عثمان رضي الله عنه في مصحف واحد امام "٢" ، واحراق طعناه قطعا لاسباب التنازع والاختلاف في كتاب الله ، وترك عمر الاراضي المفتوحة في يد اهلها وضرب الخراج عليها لتقوم بمصالح المسلمين وعدم قسستها على الفانمين محتجا بضرورة ذلك لحماية الثغور والانفاق على من سيأتي من ابناء المسلمين ، وتدوينه الدواوين ديوان الخراج ، وديوان الاعطيات ، وديوان الجند . . . وانشائه بيت المال ، والتفضيل في الاعطيات بين المهاجرين والانصار وغيرهم بحسب السابقة في الاسلام والفناء للمسلمين ، فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وغناؤه في الاسلام "٣" ، وكضمن عمرو علي الصداق وقول علي في بيان الحجة لهذا الحكم " لا يصلح الناس الا ذاك " "٤"

وقد يكون اطراد القياس او عموم القواعد الكلية مفضيا في محل من المحال التي يجب طرده فيها الى وقوع ضرر او لحوق حرج شديد بالمكلف او بمجموع المكلفين ، او يكون مؤديا الى فوات مصلحة هي اولى وارجح من مصلحته ، والشرع قد جاء بدفع الضرر ورفع الحرج عن المكلفين ، وتحصيل ارجح المصالح ، ودرء ارجح المفاسد ، فلو امكننا الحكم الذي يؤدي اليه اطراد القياس للحق بالمكلف من العسر والجرج وضياح المصالح والارهاق بلحوق المفاسد ما يعلم ان الشريعة السمحة العادلة لا تأتي به ولا تأذن فيه ، ولا تقصر عن سد الطريق الموصلة اليه وفتح باب يخرج به المكلف من العسر الى اليسر ومن الجور الى العدل ، ومن الضيق الى السعة ، وكان الصحابة أتبع الناس لذلك كله فلا يحصى ما حكموا فيه من الوقائع على خلاف اطراد القياس لضرورة عرضت او حرج ومشقة وضيق تأبأها روح الشريعة ومبادئها العادلة وتتنزه عنها حكمة احكم الحاكمين وتأذن في الخروج

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ج ٩ ص ١٠ - ١١ .

(٢) المرجع السابق ج ٩ ص ١١

(٣) الخراج لابي يوسف صاحب ابي حنيفة ص ٢٣ - ٢٧ ، ٣٥ ، ٤٢ - ٤٧

وانظر تلخيص الحبير ج ٤ ص ٣٠ - ٣١ .

(٤) تلخيص الحبير لابن حجر المستقلاني ج ٣ ص ٦١ .

من اعانتها رحمة ارحم الراحمين فاستحسنوا ترك طهذه صفته من القياس الى ما هو ارفق وأرحم وأحفظ لمصالح الناس وحسبنا أن نذكر من الشواهد على ذلك:

١ - مسألة امرأة المفقود فان عموم القياس وهو ان الزوجة لاتبين من زوجها الا بطلاق او وفاة متحققة يقتضي ان تظل على عصمته حتى تتحقق وفاته وذلك لا يكون الا بموت آخر أقرانه فان الاعطار في المادة متقاربة فقال بعضهم تمكث الى مضي تسعين سنة من مولده ، ولكن عمر وطائفة من الصحابة رأوا أن ترك المرأة طول هذه المدة في عصمتها ضرر وخرج شديد اذ يذهب شبابها وتنقض حياتها وهي لا أيم ولا ذات بعل ، فقالوا انها تترهب أربع سنين من غيبة زوجها ثم تمتد وتتزوج "١"

٢ - ومن ارتفع حيضها ولا تدرى ما سبب ارتفاعه وقد طلقت فالقياس ان تنتظر حتى يعود اليها الحيض فتمتد بثلاث حيض لانها من ذوات الحيض ، وقد تنتظر الى سن اليأس ولا يأتيها الحيض فتبقى خمسين أو أربعين او ثلاثين سنة دون زواج وهذا ضرر عليها لا تأتي الشريعة المادلة بمثله فأباح لها عمر وطائفة من الصحابة أن تنتقل الى عدة الآيسات فتمتد بالاشهر بعد ان تترهب مدة الحمل تسعة أشهر "٢"

٣ - ومثل ذلك استحسان الصحابة تضمن الاجبر المشترك حفظا لاموال الناس ، والقياس يقتضي انه امين على ماتحت يده فلا يضمن الا ما ثبت تفريطه فسي حفظه "٣"

وقد سمي الاصوليون والفقهاء من اهل القرن الثاني - وهو عصر التأليف ونشأة المذاهب - هذا النوع من الاجتهاد بالاستحسان ، لان الفقيه يستحسن ترك القياس لوجه هو اقوى منه أثرا وأسد نظرا واضح استنتاجا ، فأصبح مصطلحا متميزا وان كان في حقيقته من القياس واليه بل هو معالجة لساوى القياس كما تقدم .

- 
- (١) المفني ج ٨ ص ٩٦ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ٢٣٥ .  
 (٢) المفني ج ٨ ص ٧١ - ٧٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٣ ص ٢٤ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ٢٣٤ .  
 (٣) المفني ج ٤ ص ٣٥٤ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ٦١ .

فلم يكن الرأي عند الصحابة - اذن - مجرد ذوق وتشه وحكم بما يسنح في خيال المجتهدين ضوابط او مقاييس ينتهجها في اجتهاده ، بل كان المفتي منهم يقلب المسألة على وجوهها بعد است فراغ وسعه في البحث عن دليل من الكتاب او السنة ، وقد يستخير الله فيها شهرا او أكثر ، كما وقع لابن مسعود رضي الله عنه في قصة الصفوة التي توفي عنها زوجها ، حيث مكث شهرا لم ير فيها رأيا ثم قال بعد ذلك : " أقول فيها برأيي فان كان صوابا فمن الله ، وان كان خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط وعليها المدة " فأخبره معقل بن سنان انه قضى فيها بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق ، ففرح ابن مسعود فرحة لم يفرح مثلها قبل حيث وافق قضاؤه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومضى على هذه الخطة الحكيمة والمنهج السليم أئمة التابعين وتابعيهم فكانوا يطلبون حكم الحادثة في كتاب الله ثم في سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم فيما اجمع عليه الصحابة ، فان اختلفوا رجحوا من اقوالهم ما كان أقربها للحق ، فان لم يجدوا شيئا مما تقدم لجأوا الى الرأي بمعناه واقسامه الثلاثة المتقدمة فبدلوا جهدهم واحتاطوا لدينهم وحكموا بما يفتح به الله عليهم .

فلما جاء الأئمة المجتهدون اصحاب المذاهب المتبوعة نهجوا نهج من سبقهم على تفاوت في الملكات والوسائل ومنهم الامام احمد بن حنبل الذي اخترت الرأي عنده موضوعا لهذه الرسالة ، وعسى ان اكون وفقت في تحديد مدلوله وبيان انواعه ، واسأل الله ان يأخذ بيدي ويسددني للكشف عن مكانة هذا الاصل الخطير عند ذلك الامام العظيم .

## الباب الأول

### القياس

وفيه تمهيد وثلاثة فصول

- تمهيد : في تعريفه
- الفصل الأول : في حجته
- الفصل الثاني : في أركانه
- الفصل الثالث : ما جرى فيه القياس



## تعريف القياس

### تعريفه في اللغة :

القياس في اللغة : التقدير ، ومنه يقال : قست الأرض بالقصبة ،  
والثوب بالذراع ، أى قدرتهما بذلك ، وقاس الطبيب الجرح اذا سـجـره  
بالمسبار ليعرف مقدار غوره .

والتقدير يستدعي أمرين يضاف أحدهما الى الآخر بالمساواة ، فهو نسبة  
واضافة بين شيئين ، ولهذا يقال : فلان يقاس بفلان ، ولا يقاس به ،  
أى : يساويه أولا يساويه .

فالتسوية لازمة للتقدير ، ومن هنا قال الاصوليون في تعريف القياس :  
انه تسوية أو مساواة بين شيئين في علة تجمع بينهما تقتضي استواءهما فـسـي  
الحكم<sup>(١)</sup> .

### تعريفه في اصطلاح الاصوليين :

#### القياس :

اما أن يكون جمعا بين متماثلين ، فذلك قياس المساواة او قياس الطرد .  
أو فرقا بين مختلفين ، فذلك قياس العكس .

#### قياس المساواة :

قياس المساواة هو المتبادر من اطلاق لفظ القياس لدى الاصوليين ،  
وقد ذكروا في تعريفه عبارات كثيرة يمكن حصرها في مجموعتين :

---

(١) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٨٣ ، الاسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٢ ،  
الروضة ص ١٤٥ ، البلبيل ص ١٤٥ ، شرح الكوكب ص ٢٢١ .

المجموعة الأولى : تعرفه بوصفه عملاً من أعمال المجتهد فتسمى عبارات : الاثبات ، والحمل ، والتعدي ، والتسوية ، والابانة ..

ومن أشهرها تعريف القاضي أبي بكر الباقلاني الذي تابعه عليه أكثر الأصوليين مع اختلاف يسير في الالفاظ وهو : " القياس : حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة لهما أو نفيهما عنهما " ١

وهذه الأصوليون من الحنابلة بهذا التعريف أو ما يقاربه " ٢ ، لكن ذكر في المسودة أن الفخر اسماعيل زيف تعريف ابن الباقلاني " ٣ .

والمجموعة الثانية : تعرفه باعتباره دليلاً شرعياً نثر فيه المجتهد أو لم ينظر كالكتاب والسنة ، إذ لا تتوقف حجية السنة على نقلها عن طريق الرواية فعمل الراوى لا يعتمد على الاعلام والاخبار بصدور هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما كونه يجب العمل به فهذا يستفاد من الأدلة الدالة على حجية السنة ، وكذلك القياس هو دليل شرعي نصبه الله للدلالة على حكم الفرع والمجتهد كاشف عنه باجتهاده وليس بمنشئ له .

ومن أشهر التعريفات على هذا النظر قولهم : انه " مساواة فرع لأصل في حلة حكمه " ، وهذا مختار الآمدي ، وابن الحاجب " ٤ ، وانتصر له ابن الهمام في التحرير وأطال في شرحه وضعف ما عده من التعريفات ، وزاد

- (١) المستصفى ج ٢ ص ٢٢٨ ، الضحاج بشرح الأسنوى ج ٣ ص ٣ ، الأحكام للآمدي ج ٣ ص ١٨٦ ، وقد شرح هذا التعريف وذكر الاعتراضات عليه ج ٣ ص ١٨٦ - ١٩٠ .
- (٢) الروضة ص ١٤٥ ، البلبيل ص ١٤٥ ، شرح الكوكب ص ٢٧٢ ، قواعد الأصول ومعاقد الفصول ص ٤٥ .
- (٣) المسودة ص ٣٦٩ ولم يذكر ما هو اختيار الفخر اسماعيل ولا الأوجه التي زيف بها تعريف القاضي الباقلاني .
- (٤) الأحكام للآمدي ج ٣ ص ١٩٠ ، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢٠٤ .

عليه قيوداً أخرى هي محل خلاف بين الأصوليين فقال : " وهو مساواة محل لآخر في علة حكم له شرعي لا تدرك من نصه بمجرد فهم اللفظة " (١) .

عبر بالمحل بدلا من الأصل والفرع ليتجنب إيهام الدور الناشئ عن توقف معرفة الأصل والفرع على معرفة القياس فكيف يؤخذان في تعريفه .

وقيد الحكم بالشرعي ليخرج القياس في التعليمات واللغات ، وهذا محل خلاف سيأتي في بيان ما يجري فيه القياس وما لا يجري فيه .

وقيد العلة بكونها لا تدرك من النص بمجرد فهم اللفظة ليخرج به مفهوم الموافقة ، فان حكم الأصل يشمل فيه الفرع بطريق اللفظ عند الحنفية لا بطريق القياس كما هو المشهور عند الشافعية وهي مسألة خلافية أيضا (٢) .

والذي يظهر أن التصريف بمساواة فرع لأصل ، أو محل لآخر هو الأولى بالقبول ، لأنه التصريف الذي يكشف عن حقيقة القياس باعتباره دليلا من الأدلة الشرعية نصبه الله سبحانه للدلالة على الأحكام ، ونظر فيه المجتهد أو لم ينظر ، ثم هو تحديد له بخصائصه الذاتية ، وذلك مطلوب في الحد ما أمكن .

أما تعريفات المجموعة الأولى فأنها تعرف القياس بشرته ، وهي اثبات الحكم في الفرع ، أو الظن بثبوته في الفرع ، ومعرفة الثمرة تتوقف على معرفة المشر فلا تخلو من دور أو شائبة دور .

وعلى هذا فأننا نختار لتعريف القياس أنه : " مساواة محل لآخر في علة حكمه تستدعي مساواته له في الحكم " .

(١) تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٦٤ .

(٢) وللحنابلة فيها قولان :

أحدهما : أن دلالة لفظية ، وهذا هو الصحيح عند الأصحاب ، وعليه مضى الإمام أحمد . قال في المسودة ص ٣٨٩ : " التنبيه ليس بقياس بل هو من قبيل النصوص نص عليه في مواضع " .

والثاني : أن دلالة قياسية وهو قول أبي الخطاب ، وأبي الحسن الخريزي . انظر : شرح الكوكب ص ٢٤١ ، الروضة ص ١٣٨ .

قياس العكس :

قياس العكس هو : " تحصيل نقيض حكم المعلوم في غيره لتتافيهما فسي  
علة الحكم " ١ " .

ومن أمثلته : قوله صلى الله عليه وسلم : ( وفي بضع أحدكم صدقة ،  
قالوا يا رسول الله : يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم  
لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له  
أجر ) ٢ "

---

( ١ ) انظر الاحكام للامدنى ج ٣ ص ١٨٢ ، شرح الكوكب ص ٢٧٢ ،  
تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٧١ .  
( ٢ ) صحيح مسلم ج ٣ ص ٨٢ .

## الفصل الأول

### حجية القياس

ويشتمل على :

- ( ١ ) أقوال العلماء في جواز الاحتجاج به عقلا .
- ( ٢ ) أقوال العلماء في حكم العمل به في أحكام الشرع .
- ( ٣ ) تفصيل مذهب الامام أحمد في العمل بالقياس .
- ( ٤ ) أدلة المثبتين للعمل به في أحكام الشرع .
- ( ٥ ) أدلة النفاة .

بلغ

### الفصل الأول

القياس هو أقوى طرق الاجتهاد بالرأى ، وأول ما يلجأ اليه المجتهد منها حين لا يجد في حكم الواقعة نصا ولا إجماعا ، ولا يكاد يستغني عنه فقيه كمالا قال ذلك الامام احمد وغيره .

وقد اجمع الصحابة والتابعون على العمل به في أحكام الشرع وأوصى بعضهم بعضا باللجوء اليه عندما يموزه النص على الحكم في الكتاب والسنة كما سيأتي ذلك عند تقرير دلالة الإجماع عليه .

ومع انقضاء عصر الصحابة وكبار التابعين نشأت المذاهب وتعددت الفرق واختلف الناس في الأصول والفروع وتنازعوا في كثير من المسائل ، ومنها مسألة جواز العمل بالقياس في أحكام الشرع ، وقد فصل ذلك الأصوليون بما لا مزيد عليه ونحن نشير هنا الى حصر الأقوال وذكر من نسب اليه القول بها والابحار التي ماتسكوا به من أدلة أو شبهه . ثم نخلص الى مقصود هذا البحث وهو تحقيق مذهب الامام احمد في ذلك لاسيما وأنه قد نسب اليه أكثر من قول ، وروى عنه في القياس قبولا وردا كلام كثير .

#### أجمال المذاهب :

ذكر الأصوليون في حجية القياس من حيث الامكان العقلي والوقوع الشرعي أقوالا كثيرة يمكن ردها الى الأقوال الأربعة الآتية :

١ - جواز التعمد بالقياس عقلا ووجوبه شرعا واليه ذهب الجمهور من الفقهاء والأصوليين والمتكلمين وهو قول السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، والأئمة الأربعة وأتباعهم .

ومعنى جواز التعمد به عقلا : أنه يجوز في حكم العقل أن يقول الشارع لعباده اذا ثبت حكم في محل العلة ووجد محل آخر يشاركه في هذه العلة وغلب على ظنكم تساويهما فيها فقيسوا المحل الثاني على المحل الأول ،

وأعطوه حكمه لهذا الأمر الجامع بينهما وهو العلة "١".

- ب- وجوب التعبد به عقلاً ، وبه قال أبو الحسين البصري "٢" من المعتزلة والقائل الشاشي "٣" من الشافعية ، واعتمداً في اثبات حجته على دليل العقل وقال : ان حجته قطعية مع قولهما ان دلالة الشرع عليه ظنية فهو عندهما قاطع بالعقل ، والدليل الشرعي جاء مؤكداً له "٤".
- وزهد الدقاق الشافعي "٥" ، وأبو الخطاب الحنبلي ، وابن قدامة في الروضة "٦" الى وجوب التعبد بالقياس بدلالة العقل والشرع عليه معاً ، واعتبره ابن قدامة مذهباً احمد قال الشوكاني : " وقال الدقاق يجب العمل به بالعقل والشرع ، وجزم به ابن قدامة في الروضة وجعله مذهباً احمد بن حنبل لقوله : " لا يستغني احمد عن القياس " "٧".

- (١) الاحكام للآمدى ج ٤ ص ٥ ، ٢٤ ، الروضة ص ١٤٧ ، المسودة ص ٣٦٧ ، شرح الكوكب ص ٣٢٦ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٠ - ٣١١ .
- (٢) هو محمد بن علي الطيب البصري أحد أئمة المعتزلة وكان يشار اليه بالبنان في علمي الأصول والكلام وكان قوى المعارضة في المجادلة والدفاع عن آراء المعتزلة وولد بالبصرة ونشأ بها ثم رحل الى بغداد وسكن بها ، له تصانيف كثيرة ، من أجلها كتاب المعتمد في أصول الفقه ، توفي ببغداد سنة ٤٣٦ هـ ، الفتح الصين في طبقات الصوفيين ج ١ ص ٢٤٩ .
- (٣) هو محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي وكنيته أبو بكر ، ولد ببشاش سنة ٢٩١ هـ وأخذ عن ابن خزيمة ، ومحمد بن جرير الطبري وغيرهما من المشاهير كان أوسع عصره في الفقه والكلام والأصول واللغة والأدب ، كان يعيل الى مذهب الاعتزال في أول حياته العلمية ويقول بآراء تتفق مع مذاهبهم مثل القول بوجوب العمل بالقياس عقلاً والقول بوجوب العمل بخبر الواحد عقلاً ثم رجع الى مذهب اهل السنة والجماعة ، له مؤلفات منها : كتاب في اصول الفقه وشرح الرسالة للإمام الشافعي توفي سنة ٣٦٥ هـ ، الفتح الصين ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ .
- (٤) الاحكام للآمدى ج ٤ ص ٥ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، ١٠٨ ، ارشاد الفحول ص ١٩٩ .
- (٥) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد البغدادي المعروف بابن الدقاق ، ولد سنة ٣٠٦ هـ وتوفي سنة ٣٩٢ هـ ، وكان فقيهاً أصولياً ، انظر : طبقات الفقهاء لابي اسحق الشيرازي ص ١١٨ .
- (٦) ١٤٧ هـ ، وانظر أدلته في ١٤٨ فكلها تنصر القول بوجوب التعبد بالقياس عقلاً .
- (٧) ارشاد الفحول ص ١٩٩ .

جـ - امتناع التعبد به عقلا ، وبه قالت الشيعة سوى الزيدية "١" ، وبمقتضى غلاة المعتزلة كالنظام "٢" . ونسب هذا القول الى الامام أحمد ، وسيأتي تحقيق القول فيه قريبا .

وقيل : ان النظام يمنع من التعبد به في شريعتنا خاصة "٣" ، لأنها منهية على التعبد والتفريق بين المتماثلات والجمع بين المختلفات كما سيأتي في دليله عند ذكر الأدلة .

د - جواز التعبد به عقلا وامتناعه شرعا ، وهو مذهب الظاهرية ، قال أبو محمد ابن حزم "٤" : " ذهب اصحاب الظاهر الى ابطال القياس في الدين جملة وقالوا : لا يجوز الحكم البتة في شيء من الأشياء كلها الا بنص كلام الله تعالى ، أو نص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من فعل أو اقرار أو اجماع من جميع علماء الأمة كلها متيقن انه قاله كل واحد منهم دون مخالف من أحد منهم ، أو بدليل من النص ، أو من الاجماع المذكور الذي لا يحتمل الا وجها واحدا ، والاجماع عند هؤلاء راجع الى توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد ، ولا يجوز غير ذلك اصلا وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به ، ونسأله عز وجل أن يثبتنا فيه ويميتنا عليه بعنه ورحمته آمين " ٥ " ١ هـ .

- 
- (١) انظر الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ١١ ، ١٩ (متن المنهاج) .
  - (٢) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني البصري شيخ طائفة النظامية من المعتزلة أخذ علم الكلام عن أبي الهذيل الملاف وقد كالت دراسته مزيجا من آراء المعتزلة والفلاسفة الطبيعيين والالهييين ومذهب الطائفة من المجوس فتكون له مذهب خاص ، توفي سنة ٢٢١ هـ الفتح المبين في طبقات الاصوليين ج ١ ص ١٥٠ ، الفرق بين الفرق ص ١٣١ ،
  - (٣) الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ١١ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٥ .
  - (٤) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي ولد بقرطبة من بلاد الأندلس سنة ٣٨٤ نشأ شافعي المذهب ثم انتقل الى مذهب اهل الظاهر وكان متفتنا في علوم كثيرة فكان فقيها مفسرا محدثا اصوليا متكلمنا منطقيا طبيبا أدبيا شاعرا مؤرخا عاملا بعلمه زاهدا في الدنيا من مصنفاته مسائل اصول الفقه ، والاحكام في اصول الاحكام ، والمحلى بالآثار في شرح المجلى بالانتظار جرى فيه على مذهب اهل الظاهر وله في الفرق : كتاب الفصل في المل والنحل توفي سنة ٤٥٦ هـ ، الفتح المبين ج ١ ص ٢٥٥ — ٢٥٧ .
  - (٥) الاحكام في اصول الاحكام ج ٧ ص ٩٣١ .



مذهب الامام أحمد :

نقل الحنابلة وغيرهم من الأصوليين عن الامام أحمد في حكم العمل بالقياس روايتين :

احدهما : وجوب العمل به شرعا كما هو مذهب الجمهور ، وهذا هو المشهور عند أصحابه "١" والذي تشهد له نصوصه الصريحة وأقيسته الفقهية الكثيرة والدقيقة التي نقلها عنه أصحابه .

وقال بعضهم بوجوب العمل به عقلا وشرعا ، واليه ذهب أبو الخطاب ، وابن قدامة في الروضة ، واعتبره مذهب أحمد ، واستدل له بثلاثة أدلة عقلية ثم ساق دلالة الأدلة الشرعية عليه وهي الاجماع ، والسنة ، ثم بعض ظواهر من الكتاب "٢" .

والعمل بالقياس شرعا هو منصوص أحمد ، قال في المسودة : " القياس الشرعي يجوز التعبد به واثبات الاحكام به عقلا وشرعا نص عليه صريحا في مواضع عدة وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين "٣" .

وقال القاضي في كتاب القولين : " القياس الشرعي قد نص أحمد في مواضع على انه حجة تعلق الاحكام عليه ، فقال في رواية محمد بن الحكم "٤" : " لا يستفني أحد عن القياس ، وعلى الامام والحاكم برد عليه الأمر أن يجمع له الناس ويقيم " .

---

(١) الآمدي ج ٤ ص ٥ ، ٢٤ ، الروضة ص ١٤٧ ، المسودة ص ٣٧٣ ، شرح الكوكب ص ٣٢٧ .

(٢) الروضة ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) ص ٣٦٧ .

(٤) هو محمد بن الحكم أبو بكر الأحول ، قال أبو بكر الخلال : كان قد سمع من أبي عبد الله ، ومات قبل موت أبي عبد الله بثمان عشرة سنة ، توفي سنة ٢٢٣ هـ ، وكان أبو عبد الله يبيح اليه بالشيء من الفتيا لا يبيح به لكل أحد : طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج ١ ص ٢٩٥ .

وكذلك نقل الحسين بن حسان<sup>١</sup> : القياس هو أن يقيس على أصل إذا كان مثله في كل أحواله .

وكذلك نقل أحمد بن القاسم<sup>٢</sup> : لا يجوز بيع الحديد والرصاص متفاضلا قياسا على الذهب والفضة<sup>٣</sup> .

وقال في رواية أحمد بن الحسين<sup>٤</sup> : " القياس أن يقيس الشيء على الشيء إذا كان مثله في كل أحواله فأما إذا أشبهه في حال وخالفه في حال فأردت أن تقيس عليه فهذا خطأ ، وقد خالفه في بعض أحواله ووافقه في بعضها ، فإذا كان مثله في كل أحواله فما أقبلت به وأدبرت به فليس فسي نفسي منه شيء " ٥

وقال في كتاب الخلال : " سألت الشافعي عن القياس فقال : انما يحار اليه عند الضرورة أو ما هذا معناه " ذكره البيهقي في مدخله<sup>٥</sup> ، وقال في المسودة انها من رواية الميموني عنه .<sup>٦</sup>

" وقيل له يقيس الرجل بالرأى ؟ فقال : لا هو أن تسمع الحديث فتقيس عليه " ٧

فهذه النصوص الصريحة وسواها كثير - أعرضنا عنه خشية الإطالة - تدل على أنه كان يرى أن القياس حجة في استنباط الأحكام الشرعية يلجأ اليه المجتهد حين لا يجد في المسألة نصا من كتاب أو سنة أو إجماع من علماء المسلمين .

( ١ ) قال في طبقات الحنابلة أحمد بن الحسين بن حسان من أهل سر من رأى ، صاحب أماننا أحمد وروى عنه أشياء ج ١ ص ٣٩ ولم يذكر وفاته وفي حرف الحاء لم يذكر الحسين بن حسان ، والنقل الأول هنا مختصر من النقل الثاني وهذا يشير إلى أن الراوى لها واحد .

( ٢ ) قال في طبقات الحنابلة ج ١ ص ٥٥ أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام حدث عن أبي عبيد وعن أماننا بمسائل كثيرة .

( ٣ ) المسودة ص ٣٧٢

( ٤ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٩

( ٥ ) نفس المرجع السابق ج ١ ص ٣٢

( ٦ ) ص ٣٦٧

( ٧ ) شرح الكوكب ص ٢٧٦

الرواية الثانية : الضع من العمل به وقد استفيدت من نصوص تومي\* الى هذا المقصد رويت عنه ومنها : قوله في رواية الميموني عنه : " يجتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين المجمل والقياس " . فهذا نهى منه عن سلوك هذين الطريقين من طرق الاستدلال ، ومذهبه ومذهب غيره في المجمل عدم جواز العمل به قبل البيان "١" ، لأنه ترجيح أحد الاحتمالات بدون مرجح وذلك مستنع عقلا وشرعا ، وقد قسرن به القياس فيأخذ حكمه ويكون من مذهب عدم جواز العمل به عقلا وشرعا ، قال ابن قدامة في الروضة : " ... وذهب أهل الظاهر والنظام الى أنه لا يجوز التعبد به عقلا ولا شرعا ، وقد أومأ اليه احمد - رحمه الله - فقال : يجتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين ، المجمل والقياس "٢" اهـ ومثل هذا ذكر الطوفي في البلبل "٣" ، وأصحاب المسودة "٤" ، والفتوح في شرح الكوكب "٥" وحكى أبو عبد الله بن حامد شيخ القاضي أبي يعلى أن من الحنابلة من قال : ان القياس ليس بحجة ، ولم يذكر من هو هذا البعض "٧" .

(١) الروضة ص ٩٣ - ٩٤ ، شرح الكوكب ص ٢١٩ .

(٢) ص ١٤٧ .

(٣) ص ١٤٦ .

(٤) ص ٣٦٧ .

(٥) ص ٣٢٧ .

(٦) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان ، أبو عبد الله البغدادي ، امام الحنبلية في زمانه ومدرسهم ومفتيهم له المصنفات في الملـ (يوم المختلقات ، له الجامع في المذهب نحواً من أربع مائة جزء ، وله شرح الخرقى ، وشرح أصول الدين ، وأصول الفقه ، توفي راجعاً من مكة سنة ٤٠٣ هـ .

(٧) المسودة ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

ويقوى رواية النزع بعض ألفاظ نقلت عنه ، وفيها انكار شديد على أهل القياس والرأى ، منها : مانع أبو الحارث عنه ، وقد ذكر أهل الرأى وردهم للحديث : " ماتنزع بالرأى والقياس وفي الأثر ما يغنيك عنه ؟ " ١ .

وقال الخلال : " حدثنا أبو بكر الصروزي قال : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ينكر على أصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد " ٢ .

وقال ابن أبي داود " ٣ : " حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : لا تكاد ترى أحدا نظرا في الرأى الا وفي قلبه دغل " ٤ .

وقال عبد الله بن أحمد أيضا : سمعت أبي يقول : " الحديث الضعيف أحب إلي من الرأى ، فقال عبد الله : سألت أبي عن الرجل يكون بهلك لا يجد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم وأصحاب رأى فتتزل به النازلة ، فقال : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل أصحاب الرأى ، ضعيف الحديث أقوى من الرأى " ٤ .

والمنقول عن أحمد في ذم الرأى والقياس والتحذير من أهل الرأى كثير منه ماصح ، ومنه ما لم يصح .

فلا بد من الجمع بين ماصح منه وبين النصوص الصريحة الدالة على العمل به التي تقدم ذكرها في الرواية الاولى .

( ١ ) المسودة ص ٣٧٣ .

( ٢ ) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٧ .

( ٣ ) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو بكر بن أبي داود السجستاني — صاحب السنن — قال أبو عبد الرحمن السلمي : سألت الدارقطني عن أبي بكر بن أبي داود فقال : ثقة . توفي سنة ٣١٦ هـ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج ٢ ص ٥١ — ٥٥ .

( ٤ ) أعلام الموقعين ج ١ ص ٧٦ — ٧٧ .

### الجمع بين الروایتين :

ذلك طرف ما نقل عن الامام أحمد في حكم العمل بالقياس ، منه ما دل على أخذه به واعتباره دليلا من أدلة الاحكام الشرعية ، ومنه ما دل على المنع منه والانكار الشديد على من يرى جواز العمل به .

واستكمالا للبحث ، لاهد من محاولة للترجيح بين الروایتين ، وذلك بتلخيص في النقاط التالية :

( ١ ) رواية المنع مستفادة بدلالة الايما " كما في نقل الميموني عنه : " يجتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين المجمل والقياس " حيث قرنه فسي النهي عنه بالمجمل ، والمجمل لا يجب تركه مطلقا ، بل الى أمد وهو حصول العلم بالمبين ، وكذلك القياس لا يترك في كل حال بل في بعض الاحوال وهي ما اذا كان معارضا للنصوص أو فاقتدا ببعض شروطه ومصحاته .

ورواية العمل به مستفادة من صريح النص وهو قوله في رواية محمد بن الحكم : " لا يستفني أحد عن القياس وعلى الامام والحاكم يرد عليه الأمر أن يجمع له الناس ومقيس " وكل الروايات المذكورة معها صريحة فسي جواز العمل به ، ودلالة النص الصريح مقدمة على دلالة الايما .

( ٢ ) رواية الميموني : " يجتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين المجمل والقياس " معارضة بمثلبا عن الميموني . قال أحمد : " سألت الشافعي عن القياس فقال : انما يمار اليه عند الضرورة " وهي صريحة لما في اباحة القياس عند الضرورة وهي عدم وجود النص من الكتاب أو السنة أو الاجماع ، أو فتاوى الصحابة مع الحاجة الى معرفة الحكم في القضاء أو الفتوى .

( ٣ ) رواية الميموني الدالة على المنع يمكن تأويلها بحملها على القياس الذي يعارض به النصوص ، لأنه حينئذ يكون قاسدا الاعتبار ، وهذا ما ذهب اليه القاضي أبو يعلى أعرف أهل زمانه بنصوص احمد وتأخذ مذهبه أصولا وقروها وتلميذه ابن عقيل ، وارتضاه ابن قدامة في الروضة " ١ " ،

والطوفي في البلب "١" ، وأصحاب المسودة "٢" ، وابن رجب "٣" ، والفتوحى "٤".  
 ٤ — ان مانقل عنه من نصوص تدم الرأى والقياس لاينا في مانقل عنه من القول بجوازه  
 وانه قاس في مسائل كثيرة فهو محمول على الرأى والقياس الفاسد وهو المخالف  
 للنصوص اما بمعارضتها به وهو في هذه الحالة فاسد الاعتبار كما قرر ذلك  
 الاصوليون في بيان القواعد في القياس "٥" ، او بالتقصير في طلب النصوص  
 من مظانها مع القدرة على ذلك "٦" ، وهذا لا يلىق بفقيه اذ كيف يلجأ  
 الى الاجتهاد بالرأى المحتمل للخطأ ويترك ما هو على يقين من صوابه ، وعدم  
 العلم بالدليل ليس علما بعدم الدليل فلا بد أن يبحث عن النصوص ويترهاها  
 في مظانها حتى يفلب على ظنه عدم وجود نص في مسألته وعند ذلك  
 يحل له استعمال رأيه في الحاق المسائل بما يشبهها مما نص أو أجمع  
 على حكمه .

أو يكون انكاره على من يتوسع في القياس فيلحق المسألة بغيرها بمجرد  
 ما يلوح له وجه شبه بينهما او يبنى قياسه على الاوصاف الطردية المحضة دون  
 نظر الى شهادة الأصول لها بالاعتبار والتأثير في نوع الحكم او جنسه .

٥ — ان أصحابه قد خاضوا في مسائل القياس دقيقها وجليلها خفيها وجليها  
 كما خاض غيرهم وتوسموا فيه كثيرا وهم يكتبون اصول امامهم وذكروا في  
 معظم المسائل نصوصا عن امامهم لاتدع مجالا للشك في كونه كان يأخذ  
 بالقياس ، وحسبنا أن نتصفح كتاب القياس فيما بين أيدينا من الكتب الاصولية  
 التي ألفها علماء الحنابلة كالروضة "٧" ، والمسودة "٨" ، وشرح الكوكب

- 
- (١) هـ ١٤٦ .
  - (٢) ص ٣٦٧ .
  - (٣) شرح الكوب ص ٣٢٧ .
  - (٤) ص ٣٢٧ .
  - (٥) الروضة ص ١٨٢ .
  - (٦) المسودة ص ٣٧٠ .
  - (٧) ص ١٤٥ — ١٩٠ .
  - (٨) ص ٣٦٥ — ٤٥٥ .

المنير<sup>١</sup> ، واعلام الموقمين<sup>٢</sup> ، وفتاوى ابن تيمية<sup>٣</sup> ، وماكتبه القاضي أبي يعلى في كتابيه ، المدة والكفاية<sup>٤</sup> ، وابن عقيل في الواضح<sup>٥</sup> ، وأبي الخطاب في التمهيد<sup>٦</sup> ، وسواهم كثير لنرى كيف كانوا يؤصلون ويفصلون ويستشهدون في كل مسألة بما نقل عن أئمتهم نصاً أو إيماءً أو استنباطاً من نص — بل لعلمهم فاقوا غيرهم كما سيأتي إيضاح ذلك في المباحث القادمة .

٦- وقد ذكر فقهاء الحنابلة أن من شروط القاضي والمفتي أن يكون مجتهداً ، وأن من شروط الاجتهاد معرفة القياس حدوده وشروطه ، وذكروا خلافاً في تولية القضاء من لا يقول بالقياس وساقوا في ذلك نص أحمد : " لا يستفني أحد عن القياس وعلى الإمام والحاكم يرد عليه الأمر أن يجمع له الناس ويقيس"<sup>٧</sup>

#### سبب قلة استعمال أحمد للقياس :

وبعد هذا كله لعل قائل يقول : إذا كان الأمر كذلك فكيف نفسر قلّة استعمال الإمام أحمد للقياس فيما روى عنه من المسائل الفقهية — وهي تشرأت ضخم شمل جميع أبواب الفقه ولا يقل في ضخامته وقيمتها العلمية عما روى عن غيره من الأئمة ؟

- 
- (١) ٢٧١ — ٣٦٩ .
  - (٢) ج ١ ص ١٣٠ — ج ٢ ص ١٥٦ .
  - (٣) مباحث القياس مبثوثة في فتاواه وأكثرها في المجلدين ١٩ و ٢٠ .
  - (٤) انظر في التعريف بهما ويكتب القاضي الأخرى : طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج ٢ ص ٢٠٥ ، والمدخل لابن بدران ص ٢٤١ .
  - (٥) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ج ١ ص ١٥٦ ، المدخل لابن بدران ص ٢٣٩ .
  - (٦) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ج ١ ص ١١٦ ، المدخل لابن بدران ص ٢١١ ، ٢٣٩ .
  - (٧) المغني ج ١٠ ص ١٢٩ ، الانصاف ج ١١ ص ١٨٢ ، الفروع ج ٦ ص ٤٢٥ كشف القناع ج ٦ ص ٢٩٨ ، الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٦١ — ٦٣ .

والجواب عن هذا السؤال :

أن سبب ذلك لا يرجع الى أن مبدأه عدم الأخذ به في أحكام الشرع — كما فهم ذلك بعض الكتّابين في تاريخ الفقه<sup>١</sup> — ، ولكنه يرجع في الحقيقة والواقع الى ما كان يحفظه من السنة النبوية وفتاوى الصحابة والتابعين ، ومعرفة مواطن الاتفاق والاختلاف ، وقد كان في ذلك فريد زمانه كما يشهد بذلك تراثه الضخم وأجله المسند الذي حوى ما يزيد على ثلاثين ألف حديث ، والتفسير والتاريخ والعمل وغيرها من الكتب التي حرص فيها على تدوين أكبر كمية ممكنة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة والتابعين مع البصيرة الناقد والعلم التام بأحوالها من حيث الثبوت وعدمه الى جانب ما كان يتمتع به من رقة في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة شهد بها ما نقل عنه من مسائل فقهية تعتبر غاية في رقة الاستنباط وحسن التأخذ ، وما ذكره عنه كبار معاصريه من مشائخه وأقرانه والتابعين من تلاميذه ، وقد ذكرنا طرفا منه في التمهيد لهذه الرسالة .

وهو في هذا ينسجم تمام الانسجام مع منهجه في الاستنباط الفقهي الذي يوافقه عليه أكثر الائمة من تقديم نصوص الكتاب والسنة ثم فتاوى الصحابة مجتمعين ومختلفين ثم المصير الى القياس عند الضرورة وهي فقد ما قبله والحاجة الى معرفة الحكم كأن يكون قاضيا أو مفتيا وقد وقعت المسألة وست الحاجة الى معرفة حكمها .

وحين جاء تلاميذه وتلاميذهم من بعدهم لم يكن لهم ما كان امامهم من غزارة المحفوظ والقدرة التامة على التصحيح والتضعيف والتجريح والتعديل ، فاضطروا كما اضطر غيرهم الى الاكتار من اللجوء الى القياس والتفريع على النصوص بل وعلى نصوص امامهم فتكلموا في القياس وخاضوا خوض غيرهم كما اسلفنا آنفا .

---

( ١ ) انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ج ١ ص ٩٦ .



أمثلة من أقيسة الامام أحمد :

كان ماسبق من ذكر الروايتين :

رواية المنع من العمل بالقياس ، ورواية الأخذ به واعتباره دليلا شرعيا وترجيح رواية الأخذ به بما ذكرنا من المرجحات كان ذلك هو الجانب النظري من المسألة ، ونخلص هنا الى الجانب العملي وهو الدلالة على احتجاج الامام احمد بالقياس أخذا من أقيسته الفقهية التي نقلها عنه أصحابه في مسائلهم التي رووها عنه وتداولها المصنفون في فقهه من بعدهم ، وهي خضم زاخر لا يتسع المقام الا لأقل القليل منه وليس لنا في ايراد جميعه من غرض ، فلنقتبس منه ما يفي بالمقصود ويقوم به الحجة على ما ذهبنا اليه .

١ — جاء في الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت : " أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم : الضراب ، والحدأة ، والمقرب ، والفأرة ، والكلب المقور " متفق عليه " ١ " .

وفي مسائل أحمد التي رواها أبو داود :

أخبرنا أبو بكر قال : حدثنا أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن المحرم يقتل الزنبور ؟ قال : نعم كل شيء يؤذيه " ٢ " . فقد قاس الزنبور على الخمس الفواسق في جواز قتله للمحرم ونبه على العلة وهي الابداء .

٢ — اذا دفع رجل دابته الى آخر ليعمل عليها وما يرزق الله بينهما نصفين — أو ثلاثا أو كيفما شرطا صح ، نص عليه في رواية الأثرم ، ومحمد بن أبي حرب ، وأحمد بن سعيد ، لانها عين تنمي بالعمل عليها فصح

---

( ١ ) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ٤ ص ٣٤ ، ولفظه : " خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم " ، صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨ .  
( ٢ ) مسائل الامام أحمد لأبي داود ص ١٢٨ .

المقد عليها بيمض ناعثها كالدرهم والدنانير ، وكالشجر في المساقاة والأرض في المزارعة ، وقد أشار أحمد الى ما يدل على تشبيهه لمثل هذا بالمزارعة فقال : لا بأس بدفع الثوب بالثلث والربع لحديث جابر : " ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر على الشطر " (١) .

وان دفع ثوبه الى خياط ليفصله قمصانا ويبيمها وله نصف ربحها بحق عمله جاز ، نص عليه في رواية حرب (٢) ، وفي مسائل أبي داود : سمعت أحمد بن حنبل سئل عن الثوب يعطي على الثلث والربع للحائك فقال : لا بأس به ثم قال : وهل هذا الا مثل المضاربة ، ومثمل قصة خيبر لعله ألا يربح المضارب شيئا ولا تخرج الأرض شيئا كلها عندي قريبة " (٣) .

فقد قاس هذه المسائل على المضاربة والمساقاة والمزارعة بجامع كون المال من جانب والعمل من جانب ، والربح مشتركا بينهما على مقدار ما يحددانه من النسبة لكل منهما ، فان هلك رأس المال أو نقص كان ذلك على مالكه ، وان سلم عاد اليه مع نصيبه من الربح .

٣ — قال في رواية اسحاق بن هاني " وقد سئل عن الرجلين يشتركان في عمل الأبدان فيأتي أحدهما بشي' ولا يأتي الآخر بشي' = ؟ قال : نعم هذا بمنزلة سعد وابن مسعود وعمار " (٤) يعني حيث اشتركوا فجاء سعد بأسيرين وأخفق الآخران " (٥) .

- 
- (١) رواه الجماعة انظر — منتقى الاخبار بشرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ٣٠٦ .
  - (٢) المغني ج ٥ ص ٨ — ٩ باختصار .
  - (٣) مسائل الامام أحمد لأبي داود ص ١٩٩ .
  - (٤) نص الحديث : " عن أبي عبيدة ، عن عبد الله قال : اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال : فجاء سعد بأسيرين ولم أجي' أنا وعمار بشي' " رواه أبو داود ج ٣ ص ٣٤٩ ، النسائي ج ٧ ص ٥٤ ، ابن طاجة ج ٢ ص ٧٦٨ .
  - (٥) المغني ج ٥ ص ٧ .

٤ — في مسائل أبي داود قال : \* سمعت أحمد سئل عن المزارعة فقال :  
بالثلث والربع جائز ، ويعجني أن يكون البذر من صاحب الأرض ويكون من  
الداخل العمل والبقر كالمضارب يعمل في المال بنفسه "١" .

فقد قاس المزارعة ويكون البذر من صاحب الأرض على المضاربة بجامع  
كون المال من جانب ، والعمل من جانب ، والربح بينهما على النسبة التي  
اتفقا عليها ، إذ جعل البذر بمنزلة رأس المال ، والعمل في المزارعة  
وما يستتبعه من البقر الذي يحرق أو يستخرج به الماء بمنزلة عمل العامل  
في المضاربة .

٥ — نقل أحمد بن القاسم عن أحمد : \* لا يجوز بيع الحديد والرصاص متفاضلاً  
قياساً على الذهب والفضة "٢" .

فصرح هنا بالقياس والجامع كونهما موزوني جنس وهذه علة الرضا  
عنده في الذهب والفضة على الرواية المشهورة نقلها عن أحمد الجماعة ،  
وذكرها الخرقى ، وابن أبي موسى وأكثر الأصحاب "٣" .

٦ — في مسائل أبي داود \* قال : سمعت أحمد سئل عن رجل فضل بعض  
ولده على بعض ؟ قال : بمسما صنع . قال قلت لأحمد : الذكر  
والأنثى سواء ؟ قال : لا ، ولكن للذكر مثل حظ الأنثيين "٤" .

٧ — إذا أوصى لحي وميت بمائة :

قال أبو الخطاب : عندى أنه إذا علمه ميتاً فالجميع للحي وإن لم  
يعلمه ميتاً فللحي النصف .

وقد نقل عن أحمد ما يدل على هذا القول فإنه قال في رواية ابن القاسم  
إذا أوصى لفلان وفلان بمائة فإن أحدهما ميتاً فللحي حصون ، فقليل له :  
أليس إذا قال ثلثي لفلان وللحائط أن الثلث كله لفلان ؟ فقال : وأى

- 
- (١) مسائل الامام أحمد لأبي داود ص ٢٠٠ .  
(٢) الصورة ص ٣٧٢ نقلاً عن كتاب القولين للقاضي أبي يعلى .  
(٣) المغني ج ٤ ص ٥٥ .  
(٤) مسائل الامام أحمد لأبي داود ص ٢٠٤ وانظر في توجيه القياس ، المغني  
ج ٥ ص ٥٤٥ .

شيء يشبه هذا ؟ الحائط له ملك ؟ "١".

وهذا مبني على أنه لم يتبين موته عند الموصي ، وهو في هذه الحالة يملك لأن الأصل حياته ، أما لو علم موته فكله للحي ، إذ الميت لا يملك ، وقد بين الامام أحمد الفارق بين هذا وبين الوصية للحائط بأنه يملك ، والحائط لا يملك فبطل بذلك قياس أحدهما على الآخر ، وفي هذا دليل على أخذ أحمد بالقياس إذا استكمل شروطه وانتفت موانعه إذ احتاج فسي ابطال القياس الى بيان الفارق بين الاصل والفرع .

٨ - في مسائل أبي داود قال : سمعت أحمد سئل عن الرجل يقول لامرأته : أنت طالق ينوي ثلاثا ، قال : هي واحدة ، ثم قال : زعموا أن اسحاق يذهب الى أنها ثلاث يأخذه من الحديث ( انما الاعمال بالنيات ) وليس هذا من ذلك ، أرأيت ان نوى أن يطلق امرأته ثم لم يلفظ به ، أيكون طلاقا ؟ "٢".

فقال من قال لامرأته : أنت طالق ونوى ثلاثا ولم يتلفظ بها ، وهذا هو الفرع على من نوى طلاق امرأته ولم يلفظ به ، وهذا هو الأصل وحكمه أنه لا يقع الطلاق اجماعا ، والحلة عدم الاعتداد بالنية المجردة عن اللفظ في العقود والالتزامات والتصرفات.

٩ - قال أحمد في رواية المروزي : يجوز شراء أرض السواد ، ولا يجوز بيعها ، فقيل له : كيف تشتري من لا يبيع ؟ فقال : القياس كما تقول ، ولكن استحسننا ، واحتج بأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رخصوا فسي شراء المصاحف وكرهوا بيعها وهذا يشبه ذاك "٣".

فقال شراء الأرض الخراجية ممن لا يجوز له بيعها ، وهذا هو الفرع على شراء المصحف مع عدم جواز بيعه ، وهذا هو الأصل وحكمه الجواز بجامع الاستئذان لكل منهما .

---

(١) الصفي ج ٦ ص ٩٤ .

(٢) مسائل الامام أحمد لابي داود ص ١٦٩ .

(٣) المسودة ص ٤٠٠ .

١٠ — قال في رواية المروزي فيمن سرق من الذهب أقل من ربع دينار : أقطعه قيل له : ولم ؟ قال : لأنه لو سرق عروضاً قومتها بالدراهم ، كذلك اذا سرق ذهباً أقل من ربع دينار قومته بالدراهم <sup>١</sup> . فقد أثبت القطع بالقياس .

وهو قياس واضح لا يحتاج الى بيان وهذا بناء على أن الأصل في تقدير النصاب في السرقة والزكاة هو الغضة وهي إحدى روايات ثلاث عنه <sup>٢</sup>

منزلة القياس عند الامام احمد :

ثبت مما قدمنا من الأدلة أن الامام أحمد — رحمه الله تعالى — كان يقول بالقياس ويعتبره دليلاً من أدلة استنباط الأحكام ، وأنه كان ينبه على العلل ، ويبين وجوه الاجتماع والاختلاف بين الأصول وفروعها ، وخاصة عند المحاورة وقصد إفهام السائل وجه مأخذه للحكم ليكون ذلك أدعى الى قبوله والقناعة به عن علم وبصر لا عن تقليد وثقله ، فنراه يقول لمن سأله : هل يجوز قتل الزنبرور للمحرم ؟ نعم كل شيء يؤذيه ، فنبه السائل على أن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنص على الخمس الفواسق أنها أشهر ما كان يؤذى الحاج وغيره ، فعا ساواها في الأيذاء أو زاد عليها يأخذ حكمها فيحل قتله كما يحل قتلها ، ويقول لمن سأله عن أوصى لحي وميت بمائة : " اذا أوصى لفلان وفلان بمائة فبان أحدهما ميتاً فللحي خمسون " . فقول له : أليس اذا قال ثلثي لفلان ، وللحائط أن الثلث كله لفلان ؟ فقال : وأى شيء يشبه هذا ؟ الحائط له ملك ؟ فاستنكر هذا القياس الذي يسوى فيه بين من الأصل فيه الملك ويجب استمراره حتى يعلم زواله وهو الانسان ، وبين مالا يملك أصلاً كالْحائط ، فان من أوصى لفلان والحائط انصرف الى الانسان المالك دون الحائط ، لانه لا يملك قطعاً ومن أوصى لثنتين فبان أحدهما ميتاً فهو في الحقيقة لم يوص للآخر الحي الا بنصف المبلغ ، ولهذا قال أحمد : وأى شيء يشبه هذا ؟ الحائط له ملك فاضطر الى نقض قياس السائل بيان أوجه الفرق بين الأصل والفرع ولو كان لا يرى القياس أصلاً لقال :

(١) السوداء ص ٣٩٩ .

(٢) انظر المغني ج ٩ ص ٨١ .

نحن نتكلم بالآثار ولا نلتفت الى القياس وافق أم خالف .

وكان رحمه الله تعالى شديد الاتباع للصحابة والتابعين لا يكاد يخالفهم اذا اتفقوا ولا يخرج عن مجموعهم اذا اختلفوا ، بل يرجح من اقوالهم ما يكون أقوى دلالة وأسد نظراً ، والصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يقيسون الأحكام بعضها على بعض ويعطون النظر حكم نظيره ويتجادلون اذا اختلفوا على رأى ، وكل واحد يحاول أن ينصر رأيه ويقربه الى الفهم بما يتيسر له من الاقيسة كما سنرى ذلك في دلالة اجماع الصحابة على القياس ، فلا عجب اذن من قبول الامام احمد للقياس وتدعيم فتاواه به حتى مع وجود غيره من الادلة التي يرى وجوب تقديمها على القياس عند التعارض ، وانما العجب كل العجب أن يدعى منه خلاف ذلك .

واذا كان أخذ أحمد بالقياس حقيقة لاشك فيها فان السؤال الذى يطرح نفسه بعد ذلك هو ما منزلة القياس عند الامام أحمد ؟ وما مقدار أخذه به في فتاويه بالنسبة الى نظرائه من الأئمة ؟ . . وما الاسباب الكامنة وراء ذلك ؟

أما منزلة القياس عند الامام احمد - رحمه الله - فقد تكفل ببيانها من كتب في اصوله من اصحابه ولا سيما شيخ الاسلام ابن تيمية فهو كثير التفصيل لها والاشادة بها في فتاويه ، وتلخيصه ابن القيم <sup>(١)</sup> .

فهو كما يقول ابن القيم في حصر اصوله : اذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان .  
الاصل الثاني : فتوى الصحابي الذى لا يعرف له مخالف .  
الاصل الثالث : اذا اختلفت الصحابة تخير من اقوالهم ما كان ما كان اقربها الى الكتاب <sup>والسنة</sup> .  
الاصل الرابع : العمل بالمرسل والضعيف .  
الاصل الخامس : العمل بالقياس عند عدم ذلك كله .

والنص يعنى به الكتاب والسنة ، أما الكتاب فقطعني الثبوت ، ومنه قطعني الدلالة وظنيها فمتبع فيه ما تقتضيه اللغة ، وقرائن الاحوال كالعلم بأسباب النزول وأحوال المخاطبين ، مما تكفل ببيانه الاصوليون في المباحث اللغوية .

(١) مجموع الفتاوى ج ١٠ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ ، السوداء ص ٢٧٦ ، ٢٢٦ .  
اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩ - ٣٢ ، بدائع الفوائد ج ٤ ص ٣٢ .

وأما السنة ففهي ما هو قطعي الثبوت وهو الخبر المتواتر لفظاً أو معنى ،  
ومنها ما هو مشهور متلقى بالقبول ، فهذا قد يلحق بالمتواتر في افادة العلم  
أو الظن الغالب القريب من اليقين ومنها ما هو آحاد وهو على درجات كثيرة منها  
الصحيح والحسن ، والضعيف ، والمردود ، قال الصحيح والحسن : يحتج بهما  
جميع الفقهاء ، والضعيف قد فصلنا القول فيه عند حصر اصول الامام احمد فسي  
— التمهيد لهذه الرسالة — وبيننا مراد احمد بالمقبول منه وانه عائد الى الحسن ،  
وان الخلاف فيه انما هو خلاف في الاصطلاح وعلى هذا فالاصل الرابع الذي ذكره  
ابن القيم داخل في الاصل الاول لانه من النص وانما افرد بالذكر لتقديم احمد  
اقوال الصحابة عليه — كما بينا ذلك في حصر اصوله .

فالامام احمد يقدم النص متى ثبت عنده ولا يمارضه بقياس ولا رأى صاحب  
ولغيره وهذا قول واحد في مذهبه لا خلاف فيه .

أما أقوال الصحابة فهي عند احمد وغيره من فقهاء الحديث كما قال الامام  
الشافعي : رأيهم لنا خير من رأينا لانفسنا ، فهي اما ان تكون عن نص ولم ينقل  
اليها اكتفاء بالفتوى لانها ثمرته ، او اجتهاد وقياس من قبلهم فقياسهم أقرب الى  
الصواب من قياسنا لما لهم من صفا الذهن وسلامة الفطرة ، وصراحة اللغة ومشاهدة  
اسباب التنزيل وتعام المعرفة بتأويل مراد الله ومراد رسوله من كلامه .

فالقياس عند الامام احمد يبدأ من حيث تنتهي اصول الأثر ، لانه بديل لها ،  
ولا يمكن الذهاب اليه مع وجودها او اقامته مقام المعارض لها ، لان البديل لا يجوز  
استعماله مع وجود البديل منه ، كالتيمح لاتصح الصلاة به مع وجود الماء ، ولا يخير  
واجد الماء بينه وبين التيمح .

يقول الامام احمد في رواية الخلال عن السيموني عنه : " سألت الشافعي عن  
القياس فقال : انما يمار اليه عند الضرورة ، أو ما هذا معناه ، وأعجبه ذلك " .  
وفي بعض الالفاظ هو بمنزلة الميتة ، أي أنه لدقته وغموضه وكثرة الخطأ فيه  
لا يسوغ الذهاب اليه الا عند عدم وجود الدليل الواضح التأمين بالخطأ وهو نصوص  
الكتاب والسنة وفتاوى الصحابة ، ويقول في رواية أبي الحارث : ماتصنع بالسراى  
والقياس وفي الحديث ما يغنيك عنه " .

هذه نصوصه ، وخطته في الاستبطان لا تتجاوزها فنجد به بطرد القياس  
ماساغ اطراده ، فاذا وجدنا أو قول صاحب على خلافه في محل ترك القياس  
في ذلك المحل وأخذ بالحديث أو قول صاحب ، وقال : القياس كذا ، ولكني  
أذهب الى كذا ( أى ما يخالفه ) إنما هو اتباع الاثر ، وأحياناً يقول :  
استحسن كما سنرى ذلك في مبحث الاستحسان .

وهذا هو مذهب فقهاء الحديث كالشافعي ، وإسحاق بن راهوية ، وسفيان  
الثوري ، وأبي عبيد القاسم بن سلام وأضرابهم ، وقد لخص شيخ الاسلام ابن تيمية  
طريقتهم في المسودة "١" تلخيصاً بديها فقال : " هل يجوز الحكم بالقياس  
قبل الطلب التام للنصوص ؟ هذه المسألة لها ثلاث صور :

أحدها : الحكم به قبل طلبه من النصوص المعروفة ، وهذا لا يجوز  
بلا تردد .

الثانية : الحكم به قبل طلب نصوص لا يعرفها مع رجاء الوجود لو طلبها  
فهذه طريقة الحنفية تقتضي جواز "٢" ، ومذهب الشافعي  
وأحمد وفقهاء الحديث أنه لا يجوز ، ولهذا جعلوا القياس بمنزلة  
التيمم ، وهم لا يجيزون التيمم إلا إذا غلب على الظن عدم الماء  
فكذا النص ، وهو معنى قول أحمد : ما تصنع بالقياس وفي  
الحديث ما يغنيك عنه ؟

وهذه المسألة هي الأم في الفرق بين أهل الحديث وأهل  
الرأى ، لكن يتفاوت أهل الحديث في طلب النصوص وطلب  
الحكم منها . .

(١) ص ٣٧٠ .

(٢) قال في المسودة : " روى عن الحسن بن صالح قال : كان أبو حنيفة شديداً  
الفحص عن الناسخ من الحديث والنسخ ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده من  
النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه ، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة وفقه  
أهل الكوفة ، شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده قال : وكان يقول : إن  
لكتاب الله ناسخاً ونسخاً وكان حافظاً لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الذى قبض عليه ما وصل إلى أهل بلده " ص ٣٣٨ فينبغي أن يكون مراد شيخ  
الاسلام من كلامه أن أبا حنيفة وأصحابه يكثر من الرأى والقياس لقلة النصوص  
الصحيحة عندهم لا لتقصير منهم في طلبها .



الثالثة : اذا أيس من الظفر ينص بحيث يغلب على ظنه عدمه فهنا  
يجوز بلا تردد .

وبعد أن تبين لنا منزلة القياس عند الامام احمد - رحمه الله - لا يصعب علينا  
أن نجد الجواب القاطع عما يشيره كثير من الكاتمين في تاريخ الفقه الاسلامي وعلقات  
الفقهاء ومناقب الائمة من أن احمد لم يكن يتوسع في القياس ، وأنه لهذا فقيهه  
آثار فهو الى أن يجعل محدثا اقرب منه الى أن يجعل فقيها ، بل ان بعضهم  
ليتجاوز ذلك الى القول بأنه - رضي الله عنه - كان لا يرى جواز العمل بالقياس  
في استنباط الاحكام الشرعية .

فنقول : ان كثرة اخذ امام من الائمة بالقياس وقلته تتناسبان مع كثرة محفوظه  
من السنن والآثار وبصره بمقبولها من مردودها ، وصحيحها من ضعيفها ، وثابتها  
من منسوخها ، وعامها من خاصها ، ومطلقها من مقيدها ، طردا وعكسا .

والامام احمد رحمه الله صرف ما يقارب الاربعين سنة من عمره في طلب السنن  
والآثار ورحل في ذلك الى معظم الاقطار الاسلامية كالبحرة ، والكوفة ، ومكة ،  
والمدينة ، والشام ، ومصر ، والحضر ، واليمن ، وما وراء النهر ، وجمع من ذلك  
ما جمع وكان حصيلة ذلك بعد التنقيح والتهديب المسند الكبير الذي ضم ما يقارب  
الاربعين الفا من الاحاديث ، وكتاب التفسير الذي حوى ما يزيد على مائة وعشرين  
الف حديث ، والتاريخ والملل ، واسماء الرجال وغيرها ، وكان بشهادة شيوخه  
أبصر الناس بآثار الصحابة والتابعين وأجمعهم وأوعاهم لها ، حتى قالوا فيه :

" كأن الله جمع له علم الدنيا كلها يأخذ ماشاء ويدع ماشاء " ، فلما جلس للفتوى  
والتدريس كان لديه من المادة الغزيرة ما جعله يستغني عن اللجوء الى القياس  
والرأى كثيرا ، وهكذا بقية الائمة - رحمهم الله تعالى - يتفاوت مقدار أخذهم  
بالرأى ، كتفاوتهم في محفوظهم من السنن والآثار ، وليس غرضنا هنا المفاضلة بين  
الائمة رحمهم الله ، فكلهم له علم وفضل وسابقة في الاسلام ، وانما نهدف من  
هذا الكلام الى بيان منزلة القياس عند احمد واسباب عدم توسعه فيه والله أعلم  
بالصواب .

### الأدلة :

- انقسم العلماء في حكم العمل بالقياس - كما سبق بيانه - الى :
- مثبتين له شرعا ، أو شرعا وعقلا ، أو عقلا ، والشرع جاء مؤكدا له وهو لا يرى أن نجعلهم طائفة واحدة تحمل اسم " المثبتون للقياس " ونسوق أدلتهم مجتمعين مع الاشارة الى من اختص منهم بدليل معين .
  - ونافين له شرعا ، أو شرعا وعقلا ، ونجعلهم طائفة واحدة تحمل اسم " نفاة القياس " ونسوق أدلتهم مجتمعين أيضا مع الاشارة الى من اختص منهم بدليل معين .

### أولا - أدلة المثبتين للقياس :

استدل للجواز العقلي بأن العاقل اذا صح نظره واستدل له أدرك بالامارات الحاضرة المدلولات الغائبة ، وذلك كمن رأى جدارا مائلا منشقا فانه يحكم بهبوطه ، أو رأى غيما رطبيا وهوا باردا حكم بنزول المطر ، أو رأى انسانا خارجا من بيت فيه قتيل وفي يده سكين مخضبة بالدم ، حكم بكونه قاتلا ، فاذا رأى الشارع - أثبت حكما في صورة من الصور ورأى ثم معنى يصلح أن يكون داعيا الى اثبات ذلك الحكم ، ولم يظهر له ما يبطله بعد البحث التام والسبر الكامل فانه يغلب على ظنه ان الحكم ثبت له ، واذا وجد ذلك الوصف في صورة اخرى غير الصورة المنصوص عليها ولم يظهر له أيضا ما يعارضه فانه يغلب على ظنه ثبوت الحكم به في حقا وقد علمنا أن مخالفة حكم الله تعالى سبب للعقاب فالعقل يرجح فعل ما ظن فيه المصلحة ودفع الضرر على تركه ولا معنى للجواز العقلي سوى ذلك <sup>(١)</sup> .

ثانيا - انه لا يترتب على وقوع التعبد به محال لذاته ولا لغيره <sup>(٢)</sup> ، وهذا هو حد الجواز العقلي .

(١) الآمدى ج ٤ ص ٦ .

(٢) تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٥ .

واستدل القائلون بالوجوب العقلي بدليلين :

الاول : ان شريعة الاسلام كما هي عامة الى كل مكلف ، فهي عامة في كل شي\* من الدين اصوله وفروعه ، رقيقه وجليله ، فكما لا يخرج احد عنها فكذلك لا يخرج حكم تحتاج اليه الامة عنها ، والحوادث والوقائع لانهاية لها ، والنصوص معدودة ومتناهية ومايتناهى لا يمكن أن يحيط بها لايتناهى ، فاقضى العقل وجوب التعبد بالقياس والاجتهاد ضرورة<sup>١</sup>.

الدليل الثاني : اننا نستفيد من القياس ظنا غالبا في اثبات الحكم والعمل بالظن الراجح متعين تحصيل المصلحة ودفع الضرر كما يجب القيام من تحت حائط ظن سقوطه لفرط ميله وان جاز أن تكون السلامة في القصد والهلاك في النهوض<sup>٢</sup>.

وبجاب عن هذين الدليلين من قبل القائلين بالجواز العقلي دون الوجوب بما يأتي :

١ - انه يمكن التنصيص على القواعد الكلية ويبقى الاجتهاد في الفروع الجزئية فيكون من تحقيق المناط وليس ذلك بقياس ، وذلك مثل أن ينص على أن كل مطعموم رهوى ، وهذه القاعدة الكلية فيبقى الاجتهاد في أن هذا مطعموم أم لا ؟ وهذا لاخلاف في جوازه ، كأن يقول كل مطعموم لايجوز بيعه متفاضلا فبحثنا عن الذرة ، والارز ، والتفاح ، فوجدناها مطعمومة فنصع بيع بعضها ببعض متفاضلا ، وكقوله عليه الصلاة والسلام : ( كل مسكر حرام )<sup>٣</sup> فوجدنا نبيذ التمر ، أو الشعير مسكرا ، فنحكم بحرمة ، فهذا في الحقيقة راجع الى تحقيق المناط أو الى العمل بالعموم<sup>٤</sup>.

- 
- (١) الروضة ص ١٤٨ ، الآمدى ج ٤ ص ١٣ ، اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٢٢ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٥ .
  - (٢) الروضة ص ١٤٨ ، الآمدى ج ٤ ص ١٣ .
  - (٣) صحيح مسلم ج ٦ ص ٩٨ - ١٠٠ .
  - (٤) الروضة ص ١٤٨ ، الآمدى ج ٤ ص ٢٢ .

واعترض ابن قدامة على هذا الجواب بقوله : " ان تصور هذا فليس بواقع فان أكثر الحوادث ليس بمخصوص على مقدماتها الكلية كميراث الجد وأشباهه ، فيقتضي العقل أن لا يخلو عن حكم " ١ " .

ويجاب عن اعتراض ابن قدامة : بأن التخصيص على المقدمات الكلية وان كان لم يقع فعلا في كل الوقائع ، لكن وقوعه جائز في العقل ، واذا ثبت الجواز العقلي لم يبق الوجوب العقلي فلا يجب التعمد بالقياس " ٢ " .

ولزوم خلو الوقائع عن حكم اذا لم نقل بوجوب التعمد بالقياس عقلا ممنوع لجواز أن يردهم الشارع الى حكم الأصل وهو الاباحة الأصلية ، فلا خلو لواقعة عمن الحكم ، فلا وجوب للتعمد بالقياس لعدم الموجب " ٣ " .

٢ — ويجاب عن الدليل الثاني : بأن العقل يرجح ان العمل به أولى من تركه ، وكون الفعل أولى من الترك يشمل الواجب والمندوب فلا يلزم الوجوب بخصوصه .

#### أدلة الوجوب الشرعي :

استدل الجمهور على وجوب العمل بالقياس شرعا : باجماع الصحابة ، والسنة المتواترة ، وظواهر من القرآن .

#### أولا — دلالة الاجماع :

أجمع الصحابة على العمل بالقياس في أحكام الشرع عند عدم النص وقد نقل ذلك عنهم في مسائل كثيرة بلغت حد التواتر المعنوي ، وان كانت تفاصيلها آحادا ، وشاع بينهم الاحتجاج به ، والمباحثة والترجيح فيه بلا نكير ، والمادة تقضي بأن السكوت في مثله من الأصول العامة الملزمة وفاق " ٤ " .

(١) الروضة ص ١٤٨ .

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٠ .

(٣) المستصفى ج ٢ ص ٢٤٠ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٥ .

(٤) الروضة ص ١٤٨ — ١٤٩ ، الآطى ج ٤ ص ٤٠ — ٤٥ ، الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ١٦ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٩ — ١١١ ، مسلم الثبوت مع شرحه ج ٢ ص ٣١٣ — ٣١٤ .

قال ابن عقيل الحنبلي : " وقد بلغ التواتر المعنوي عن الصحابة باستعماله وهو قطعي " ١ .

وقال الصفي الهندي : " دليل الاجماع هو المعمول عليه لجماهيــــــــــــر المحققين من الاصوليين " ٢ .

وقال الرازي في المحصول : " مسلك الاجماع هو الذي عول عليه جمهــــــــــــور الاصوليين " ٣ .

وقال ابن دقيق العيد : " عندى أن المعتمد اشتها العمل بالقياس فسي أقطار الارض شرقا وغربا قرنا بعد قرن عــــــــــــند جمهور الأئمة الا عند شذوذ متأخرين قال : وهذا أقوى الأدلة " ٤ .

وقال الآمــــــــــــدى : " الاجماع أقوى الحجج في هذه المسألة " ٥ .

وقال الأسنــــــــــــوى : " وهذا الدليل هو الذي ارتضاه ابن الحاجب وادعى ثبوته بالتواتر وضعف الاستدلال بهما عداه " ٦ .

وسنذكر هنا بعضا مما يدل على اجماعهم على العمل بالقياس جاعلين ذلك في مجموعتين :

المجموعة الاولى : أمثلة من الوقائع التي تأسوا فيها ، وسنقتصر على عشرة منها ان لا مطمع في استيفائها في مثل هذا البحث .

المجموعة الثانية : ما نقل عنهم من الالفاظ التي تدل على انهم في المــــــــــــــــصل بالقياس وايضا بعضهم بعضا باللجوء اليه عند عدم النص في المسألة .

- 
- (١) ارشاد الفحول ص ٢٠٣ ، المسودة ص ٣٢٨ .
  - (٢) ارشاد الفحول ص ٢٠٣ .
  - (٣) نفس المرجع السابق .
  - (٤) ارشاد الفحول ص ٢٠٣ .
  - (٥) الاحكام ج ٤ ص ٤٠ .
  - (٦) شرح الاسنوى على الضهاج ج ٣ ص ١٦ .

## ٢ — أمثلة من الوقائع التي قاسوا فيها :

- ١ — ان الصحابة قدموا أبا بكر الصديق رضي الله عنه في الخلافة وقالوا : رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا أقلنا نرضاه لدنيانا ؟  
فقاسوا الامامة الكبرى على امامة الصلاة "١" .
- ٢ — ولما احتضر أبو بكر الصديق رضي الله عنه أوصى بالخلافة الى عمر رضي الله عنه وقاس ولايته لمن بعده اذ هو صاحب الحل والعقد على ولاية المسلمين له ، اذ كانوا هم أهل الحل والعقد "٢" .
- ٣ — كان نأبو بكر رضي الله عنه يسوى بين الناس في العطاء ويقول : انما أسلموا لله وأجرهم عليه ، وانما الدنيا بلاغ ، ولما انتهت النوبة الى عمر فضل بينهم وقال : لا اجعل من ترك داره وماله وهاجر الى الله ورسوله كمن أسلم كرها وقال الرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وحاجته ، وقال : ومن أسرع في الهجرة أسرع به في العطاء ، ومن أبطأ في الهجرة أبطأ به في العطاء فلا يلوم من رجل الا مناخ راحلته " روى هذه الآثار أحمد في مسنده "٣" ، فنبه كل منهما على علة ما ذهب اليه ، والتنبه على العلة تنبيه على أصل القياس .
- فكان رأى أبي بكر أن التفاضل انما يكون في الجزاء الأخرى لانه هو المقصود الاعظم من اسلام من أسلم ، وأما الدنيا فينبغي أن تعطى على السوية .
- وكان من رأى عمر أن الاخذ على قدر البلاء والفناء في الاسلام ، ولا شك أن من أسلم وجاهد يوم كان الاسلام يخوض حروبه الضارية مع أعدائه الذين كانوا يهددون كيانه ويسومون اتباعه سوء العذاب ليس كمن أسلم

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٠ .

(٢) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٦ .

(٣) منتقى الاخبار بشرحه نيل الاوطار ج ٨ ص ٨٤ ، تلخيص الحبير ج ٣

ص ١٠٧ ، الروضة ص ١٤٨ .

بمد الفتح واستقرار الأمور والأمن على العقيدة والنفس والمال ، وقد يكون دافع اسلامه الخوف أو الطمع الدنيوى لا الرغبة في دين الاسلام .

٤ — من ابن عباس قال : " بلغ عمر أن سمرة باع خمرًا فقال قاتل الله سمرة : ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمعوها فباعوها " ١ " .

فالاصل هو بيع اليهود الشحوم المحرم عليهم أكلها .  
والفرع : هو بيع سمرة بن جندب الخمر حين أخذها جزية من أهل الذمة فباعها منهم كما روى ذلك ابن الجوزى عن ابن ناصر " ٢ " .

والحكم في الاصل — هو التحريم .

والعلة الجامعة بينهما : كونه حيلة يتوصل بها الى أكل المحرم .  
قال ابن الجوزى : كان ينفي له أن يوليهم بيعها فلا يدخل في محظور وان أخذ اثنائها منهم بعد ذلك لانه لم يتعاط محرما " ٣ " .

وقال ابن القيم محتجا بقول عمر هذا على عمل الصحابة بالقياس : " وهذا محض القياس من عمر — رضي الله عنه — فان تحريم الشحوم على اليهود كتحريرهم الخمر على المسلمين ، وكما يحرم ثمن الشحوم المحرمة ، فكذلك يحرم ثمن الخمر الحرام " ٤ " .

٥ — ورث عمر ، وزيد بن ثابت ، وجمهور الصحابة الام : ثلث ما بقي بمعد أخذ احد الزوجين فرضه في مسألة : زوج وأبوين ، وزوجة وأبوين — وهما الممروفتان بالمعريتين نسبة الى عمر رضي الله عنه ، لانه أول من

(١) صحيح مسلم ج ٥ ص ٤١ ، صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ٤ ص ٤١٤ إلا انه لم يصرح باسم سمرة ، بل قال : قاتل الله فلانا ، سنن ابن ماجه

ج ٢ ص ١١٢٢ .

(٢) فتح البارى ج ٤ ص ٤١٥ .

(٣) المرجع السابق ج ٤ ص ٤١٥ .

(٤) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٩ ، وانظر الآمدى ج ٤ ص ٤٣ .

قضى فيها "١" — فقاما وجود الزوج على ما اذا لم يكن زوج فانه حينئذ يكون للاب ضعف ما للأم فقدرا أن الباقي بعد أخذ الموجود من الزوجين فرضه كل المال .

وكان مذهب ابن عباس : ان للام الثلث كاملا لعدم وجود ولد أو جمع من الاخوة ، كما قال تعالى : ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له أخوة فلأمه السدس ) "٢" .

ولان الاب عاصب فليس له الا ما يبقى بعد استيفاء أهل الفروض فروضهم — لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس : ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر ) "٣" .

قال أبو عمر ابن عبد البر : " روي عن ابن عباس : أنه أرسل الى زيد بن ثابت : أفي كتاب الله ثلث ما بقي ؟ فقال : أنا أقول برأيي وتقول برأيك "٤" .

( ١ ) المسألة الاولى : زوج ، وأم ، وأب : تصح من ستة : للزوج النصف ثلاثة ، وللأم ثلث الباقي واحد ، وللأب الباقي اثنان ، والمسألة الثانية : زوجة ، وأم ، وأب : تصح المسألة من اثني عشر : للزوجة الربع ثلاثة ، يبقى تسعة للام ثلثها ثلاثة ، وللأب الباقي ستة ، فيأخذ الأب في كلتا المسألتين ضعف ميراث الأم كما هي قاعدة الفرائض اذا اجتمع ذكر وانثى وفي نفس الوقت مسمى ما تأخذه الام هو الثلث ، لكنه ثلث الباقي بعد أخذ الموجود من الزوجين فرضه .

( ٢ ) سورة النساء آية " ١١ " .

( ٣ ) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١٢ ص ١١ — فتكون المسألة الاولى — وهي زوج ، وأم ، وأب ، من ستة : للزوج النصف " ثلاثة " وللأم الثلث " اثنان " ، وللأب الباقي وهو " واحد " ، فتأخذ الام ضعف ميراث الاب ، وتكون المسألة الثانية — وهي : زوجة ، وأم ، وأب — من اثني عشر : للزوجة الربع " ثلاثة " ، وللأم الثلث " أربعة " ، وللأب الباقي " خمسة " ، فأخذ أكثر منها بسهم واحد ، ولكنه ليس ضعف ما تأخذ .

( ٤ ) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٥٨ .



وقال ابن سيرين — من التابعين — كقول عمر بن زيد ، وجمهور الصحابة في زوج ، وأم ، وأب ، ان لو اعطينا الام الثلث لأخذت ضعف ميراث الاب ، وذلك غير معهود في الفرائض بل المعهود أن يأخذ الذكر ضعف ما تأخذ الانثى أو يساويها على أقل تقدير .

وقال في : زوجة ، وأم ، وأب ، كقول ابن عباس فأعطى الام الثلث — لاثالث الباقي — وما يبقى للأب وهو يزيد على نصيب الام وان كان ليس ضعفه ان ليس المقصود أن يأخذ ضعفها ، بل المقصود الا تزيد عليه ، لان زيادتها عليه لا تعهد في اصول الموارث "١" .

لكن ما ذهب اليه ابن سيرين خلاف اجماع الصحابة ان أجمعوا على القول بالقولين السابقين دون سواهما ، فهو احداث قول ثالث بيد أنه لا يرفع حكم القولين أو أحدهما بالكلية ، فبيني قبوله على خلاف الأصوليين في جواز احداث قول ثالث اذا اجمع العصر المتقدم على قولين .

قال ابن القيم في بيان وجه قياس عمر ، وزيد ، وجمهور الصحابة وترجيحه : " وهذا من أحسن القياس ، فان قاعدة الفرائض أن الذكر والانثى اذا اجتمعا وكانا في درجة واحدة فاما أن يأخذ الذكر ضعف ما تأخذه الانثى كالأولاد وبني الاب ، واما أن تساويه كولد الأم ، واما ان الانثى تأخذ ضعف ما يأخذ الذكر مع مساواته لها في درجته فلا عهد به في الشريعة فهذا من أحسن الفهم عن الله ورسوله " ٢ " .

٦ — اتفاق الصحابة على الاجتهاد في مسألة ميراث الجد والاختوة على وجوه مختلفة مع قطعهم أنه لانص فيها .

وكان رأى أبي بكر وعمر في أول أمره ، وابن عباس أن الجد يسقط الاختوة فلا يأخذون معه شيئا كحالهم مع الاب .

(١) المغني ج ٦ ص ٢٢٧ .  
(٢) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٠ - ٢١١ ، وانظر في المسألة : تلخيص الحبير ج ٣ ص ٨٦ ، المغني ج ٦ ص ٢٢٧ ، المهذب ج ٢ ص ٢٧ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤٢ .

ونذهب علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، وعمر في آخر أمره الى أن الاخوة يقاسمون الجد بشرط ألا يقل ما يأخذه الجد عن سدس جميع المال "١".

وقد صرح كل من الفريقين بأن حجته فيما ذهب اليه هو القياس .  
فيروي عن عمر أنه قال لعلي وزيد وهو يحاجهما : " لولا رأيكما اجتمع رأيي ورأي أبي بكر كيف يكون ابني ولا أكون أباه ؟ يعني الجد "٢".

وقال ابن عباس : " ألا يتقي الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً "٣" وهذا إشارة الى قياس الجد على ابن الابن فكما أن ابن الابن يسقط الاخوة فلا يأخذون معه شيئاً لأنه ينزل منزلة الابن فكذلك الجد يجب ان ينزل منزلة الاب فيسقط بطلان اخوة فهو في الحقيقة قياس لجهة القرابة من الابوة على جهة القرابة من البنوة بجامع أن المولى به هو الاب ، فالابن يدلي بأبيه ، والجد يدلي بابنه .  
وصرح من سوى بينهما - الجد والاخوة - بأن الاخ يدلي بالاب ، والجد يدلي به أيضاً ، فالمدلي به واحد ، والاراد لا يختلف ، وصرحوا بالتشبيه بالغنصين والخليجين "٤".

٧ - أخذ الصحابة في الفرائض بالمول "٥" وادخال النقص على جميع ذوى الفروض قياساً على ادخال النقص على الخرماء اذا فاق مال المفلس —

- (١) المفني ج ٦ ص ٢٦٨ - ٢٧٣ ، المذهب ج ٢ ص ٣٢ - ٣٣ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٦ - ٣٤٩ .
- (٢) جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٥٩ .
- (٣) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٥ ، ٢٧٥ وقد انتصر ابن القيم لقول أبي بكر ومن معه في أن الجد يسقط الاخوة .
- (٤) المرجع السابق ج ١ ص ١١٢ ، المفني ج ٦ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ ، الروضة ص ١٥٠ ، جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٦٦ ، وقاسه علي وشبهه بسيل انشعبت منه شعبة ثم انشعبت من الشعبة شعبتان ، وقاسه زيد على شجرة انشعب منها غصن وانشعب من الغصن غصنان لان قولهم في الجد واحد في انه يشارك الاخوة ولا يحجبهم ا هـ .
- جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٦٦ وهذا قياس في الحسيات يراد به تقريب القياس الشرعي .
- (٥) المول زيادة في السهام يؤدي الى نقص في الانصبة .

توفيتهم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للفرما : ( خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ) "١" .

وقد اتفق الصحابة على ذلك في زمن عمر حين ماتت امرأة في عهده عن زوج واختين فكانت أول فريضة عائلة في الاسلام فجمع الصحابة وقال : فرض الله للزوج النصف ، وللأختين الثلثين ، فان بدأت بالزوج لم يحصل للأختين حقهما ، وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه ، فأشيروا عليّ ، فأشار عليه العباس بالمول ، وقال : أرأيت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة وللآخر أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء فأخذت الصحابة بقوله ، ثم أظهر ابن عباس الخلاف بعد ذلك ولم يأخذ بقوله الا قليل .

وهذا قياس جلي أجمع عليه الصحابة في عهد عمر ، ولم يظهر ابن عباس خلافة الا بعد وفاة عمر "٢" .

٨ — اختلفوا في المطلقة في مرض الموت طلاقاً بائناً اذا أوقعه الزوج فراراً من ميراثها .

فروى عن عمرو عثمان رضي الله عنهما أنها ترثه اذا ماتت في عدتها ، وقد حكم به عثمان على عبد الرحمن بن عوف حين طلق امرأته تماضر بنت الاصغر الكلبية في مرض موته .

واليه ذهب ابو حنيفة في أهل العراق ، ومالك في أهل المدينة ، وابن ابي ليلى وهو قول الشافعي في القديم "٣" .

وحجتهم في ذلك : انه باقدامه على ابانتها في هذه الحال قصد الاضرار بها بابطال حقها في الميراث بعد أن تعلق بماله بسبب مرض الموت وذلك ظلم ، وقصد سيء فيرد عليه قصده الحاقاً له بمن قتل مورثه استمعجلاً

---

(١) رواه الجماعة الا البخارى : منتقى الاخبار ج ٥ ص ٢٧٢ .  
 (٢) انظر اعلام الموقعين ج ١ ص ٢١١ ، الصغني ج ٦ ص ٢٤١ - ٢٤٢ ،  
 وتلخيص الحبير ج ٣ ص ٨٩ .  
 (٣) الموطأ بشرحه تنوير الحوالك ج ٢ ص ١٩٠ .

لميراثه منه ان رد عليه الشارع قصده بقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عمار رضي الله عنه : ( ليس لقاتل شيء ) <sup>١</sup> رواه مالك وذهب عتبة بن عبد الله بن الزبير ، ورواية عن عبد الرحمن بن عوف الى انها لا ترثه سواء مات في عدتها أو بعدها وهو مذهب الشافعي في الجديد لان سبب الميراث وهو الزوجية قد انتهت بالطلاق البائن .

وروى عن أبي بن كعب انها ترثه سواء مات وهي في العدة أو بعدها مالم تنزوج وهو المشهور عن الامام احمد ، والا ترتب عليه ميراثها من زوجين في وقت واحد ولا تكون المرأة زوجة لاثنتين <sup>٢</sup> .

٩ — واختلف الصحابة رضي الله عنهم في قول الرجل لامرأته : " أنت علي حرام " فقال ابو بكر وعمر هو يمين وتبعهما ابن عباس .

وقال علي وزيد ثابت هو طلاق " ثلاث " .  
وقال ابن مسعود طلقة واحدة .

وروى عن ابن عباس انه جعله ظهارا وقال فيه تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، او اطعام ستين مسكينا .  
وهذا من الاجتهاد بالرأى وليس عندهم في المسألة نص فألحقها كل منهم بما رأى انها أقرب شبهها به . فمن قال انه يمين قال : تحريم بغير لفظ الطلاق فلا يكون طلاقا فأقل ما فيه أن يكون يميناً تكفره كفارة يمين .

ومن قال انه طلاق ثلاث نبه على أن مطلق التحريم يقتضي نهائية التحريم وذلك مشترك بينه وبين الطلاق الثلاث ، فلذلك عدى الطلاق الثلاث اليه .

ومن جعله ظهارا الحقه بالظهار من حيث انه يفيد التحريم بلفظ ليس هو لفظ الطلاق ولا الايلاء <sup>٣</sup> .

( ١ ) الموطأ بشرحه تنوير الحوالك ج ٢ ص ١٩٠ .

( ٢ ) المغني ج ٦ ص ٣٧٣ .

( ٣ ) المغني ج ٧ ص ٣٤٨ — ٣٤٩ ، اعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٦ ،

الآمدى ج ٤ ص ٤٥ ، ٥٠ .

١٠ — ولما أرسل عمر الى المرأة فاسقطت جنينها استشار الصحابة فقال له عبد الرحمن بن عوف وعثمان : انما أنت مؤدب ولاشيء عليك ، وقال له علي : أما المأثم فأرجو أن يكون محطوطا عنك وأرى عليك الدية . فقاسه عثمان وعبد الرحمن على مؤدب امرأته وغلامه وولده . وقاسه علي على قاتل الخيل فاتبع عمر قياس علي "١" .

هذا بعض ما نقل عن الصحابة — رضوان الله عليهم — من أقبيسة وهو غيـض من فيض ، ومن نظر في دواوين السنة من مصنفات وسنن وكتب الفقهاء ومصنفاتهم لم يخامرهم أدنى شك في احتجاج الصحابة بالقياس واستعمالهم له على وجوه وضروب مختلفة فقد مثلوا الوقائع بنظائرها وشبهوها بأمثالها وردوا بعضها الى بعضها في احكامها وفتحوا للملما<sup>٢</sup> باب الاجتهاد ونهجوا لهم طريقه ، وبينوا لهم سبيله ، وما من واحد منهم من أهل النظر والاجتهاد الا وقد قال بالسراى والقياس ومن لم يقل فلأنه اغناه غيره عن الاجتهاد وما أنكر على القائل به ، فكان اجماعا سكوتيا متكررا من غير تكبر ، ومثله حجة قاطعة عند جمهور الأمة القائلين بحجية الاجماع .

وماروى عن بعضهم من ذم الراى والقياس — كما سيأتى في أدلة النفاة — فيجب حمله على الراى والقياس القاسد ، وهو ما كان يمارض به النصوص ، أو كان قبل طلب النصوص التي في استطاعة المجتهد وجب انبها اذا فتش عنها فسي مظانها ، أو القياس من لا يحسن القياس ، وليس من اهل الاجتهاد ممن يتهم على الفتوى وليس من أهلها ، وانما وجب حمله على هذا المحمل لئلا يتمارض النقل عنهم لان نصوص ذم الراى والقياس منقولة عن ثبت عنهم العمل به والحض عليه "٢" .

- 
- (١) المفتي ج ٨ ص ٤٢١ ، أعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٥ — ٢١٦ ،  
الآمدى ج ٤ ص ٤٤ .  
(٢) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٣ — ٢١٢ ، الآمدى ج ٤ ص ٤٥ ،  
روضة الناظر ١٨٩ — ١٥٠ .

ب — طرف من أقوال الصحابة التي تدل على اذنبهم في القياس :

جاء عن الصحابة — رضوان الله عليهم — ألفاظ كثيرة تدل على أنهم كانوا يأخذون بالرأى والقياس فيما ليس فيه نص من كتاب أو سنة ، وأوصى الخلفاء منهم ولائهم وقضائهم بذلك في كتب كتبوها اليهم رواها المحدثون عنهم بأسانيدهم اليهم ، ثم شاعت واستفاضت على السنة الفقهاء والاصوليين وأودعوها مؤلفاتهم وصاروا لا يذكرون أسانيدها استغناءً بشهرتها وتلقيها الأمة لها بالقبول — كما هي قاعدتهم في كثير من الاخبار التي اتفق الفقهاء على تلقيها بالقبول والعمل بموجبها وان لم تنقل بالسند المعتبر لدى المحدثين .

ونحن نذكر طرفاً من اقوالهم لتتضمن الى ما قدمنا في المجموعة الاولى من أمثلة الوقائع التي قاسوا فيها :

١ — كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الى قاضيه على البصرة أبي موسى الاشعري رضي الله عنهما كتاباً يبين له فيه طرق القضاء ويوصيه بأقامة العدل والتروى والموازنة بين الامور جاء في أثناءه : " . . ثم الغهم الغهم فيما أدلي اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قاييس الأمور عند ذلك واعرف الامثال ثم اعد فيما ترى الى أحبها الى الله واشبهها بالحق " ١ .

قال ابن القيم : " وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه اصول الحكم والشهادة ، والحاكم والمفتي أحوج شيء اليه والى تأمل مسه والتفقه فيه " ٢ .

- 
- (١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦ .
- (٢) أخرجه البيهقي في المعرفة : أخبرنا ابو عبد الله الحافظ ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا محمد بن اسحاق الصفاني ، حدثنا محمد بن كناسة ، حدثنا جعفر بن برقان عن معمر البصري عن أبي الصوام البصري قال : كتب عمر قذكره : المصنف على سنن الدارقطني ج ٤ ص ٢٠٦ .
- ورواه الدارقطني في السنن باسنادين : أحدهما : حدثنا ابو جعفر محمد ابن سليمان بن محمد النعماني ، أخبرنا عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خدّاش ، أخبرنا عيسى بن يونس ، أخبرنا عبيد الله بن أبي حميد عن =

٢- ولما بعث أمير المؤمنين عمر شريحا على قفص الكوفة قال له : انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ، وما لم يتبين لك فـ في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يتبين لك

== أبي المليح الهذلي قال : كتب عمر . . . . . وقال في المغني على الدارقطني ج ٤ ص ٢٠٦ في اسناده مبيد الله بن أبي حميد وهو ضعيف وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ج ١ ص ٥٢٢ متروك الحديث من السابعة .

والاسناد الثاني : اخبرنا محمد بن مخلد ، اخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، اخبرنا سفيان بن عيينة ، اخبرنا ادريس الاودي عن سعيد بن أبي هريرة ، وأخرج الكتاب فقال : هذا كتاب عمر . . . سنن الدارقطني ج ٤ ص ٢٠٧ .

وساقه ابن حزم في الاحكام ج ٧ ص ١٠٠٢ - ١٠٠٣ من طريقين : احدهما : فيه عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه قال : كتب عمر ابن الخطاب . . .

والثاني : طريق سفيان بن عيينة عن ادريس بن يزيد الاودي عن سعيد بن أبي هريرة . . . قال ابن حزم : وهذا لا يصح - أي كتاب عمر - لان السند الاول فيه عبد الملك بن الوليد بن معدان وهو كوفي متروك الحديث ساقط بلاخلاف ، وابوه مجهول .

وأما السند الثاني : فهو منقطع فبطل القول به جملة ا هـ .

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ج ١ ص ٥٢٤ : عبد الملك بن الوليد ابن معدان الضمعي البصري ، وقد ينسب لجدّه ، ضعيف من السابعة روى عنه الترمذي وابن ماجة .

وقال الشيخ احمد شاكر في تعليقه على الاحكام لابن حزم ج ٧ ص ١٠٠٣ : اما عبد الملك فهو متوسط ، ولم يضعفه احد جدا الا المؤلف ، وأما ابوه فهو ثقة معروف ذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٤ ص ١٩٦ ، في كلامه على كتاب عمر : ساقه ابن حزم من طريقين وأعلهما بالانقطاع لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوى اصل الرسالة لاسيما وفي بعض طرقه أن رابعه أخرج الرسالة مكتوبة . اهـ قلت : طريق سفيان الذي ساقه الدارقطني رواه كلهم ثقات وكونها صحيفة لا يوجب الطعن فيها بل يزيد لها قوة لاسيما وان سعيدا قد أدرك أباه ابا هريرة وابو هريرة قد أدرك أباه أبا موسى ، وكلهم ثقات ، وكونه لم يصح بالتحديث ليس دليلا على عدمه ولو فرض عدمه فهي صحيفة محفوظة ، وقد عهد ابو موسى لابنه ابي هريرة بأشياء من كتبه وهذا عهد بها الى ابنه وذلك في الثبوت أقوى من مجرد السماع .

فيه السنة فاجتهد فيه . رأيك " ١ " .

٣ - وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " كل قوم على بينة من أمرهم ومصلحة من أنفسهم يزرون على من سواهم ، ويعرف الحق بالمقايسة عند ذوى الالباب " ٢

٤ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : " من عرض له منكم قضاء فليقض بها في كتاب الله ، فان لم يكن في كتاب الله فليقض بها قضى فيه نبيه صلى الله عليه وسلم ، فان جاء أمر ليس في كتاب الله فليقض بها قضى به الصالحون ، فان جاء أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ولم يقض به الصالحون ، فليجتهد رأيه فان لم يحسن فليقم ولا يستحي " ٣ .

( ١ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٦٣ وسنده هكذا : قال محمد بن جرير الطبري : حدثني يعقوب بن ابراهيم ، أنبأنا هشيم ، أنبأنا سيار ، عن الشعبي قال : ولما بعث عمر شريحا . . . ولفظ أوفى منه ، رواه سفيان الثوري عن الشيباني ، عن الشعبي ، عن شريح أن عمر كتب اليه وقد روى بالفاظ مختلفة مع اتحاد معانيها وأسانيدها كلها جيدة لا مطعن فيها في بعضها . عن الشعبي أن عمر كتب الى شريح - وهذا مرسل لان الشعبي لم يدرك عمر ، وفي بعضها عن الشعبي ، عن شريح أن عمر كتب اليه وهذا متصل ، والشعبي قد أدرك شريحا وروى عنه ، فالحديث متصل لانه صرح به في بعض الروايات وأرسله في أخرى والحكم حينئذ للزائد وهو المتصل على انه وان كان مرسلا فقد تلقى بالقبول واشتهر فلا يبحث عن اسناده .

( ٢ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٣ وسنده هكذا : " قال أسد بن موسى : حدثنا شعبة عن زبيد الياامي ، عن طلحة بن مصرف ، عن مرة الطبيب ، عن علي بن أبي طالب . ورجال اسناده كلهم ثقات سوى اسد بن موسى فهو صدوق يفرغ ، انظر تقريب التهذيب ج ١ ص ٦٣ ، ٣٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ج ٢ ص ٢٣٨ .

( ٣ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٦٢ ، ٦٣ رواه أبو عبيد فقال : حدثنا ابو معاوية عن الاعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود ، ورواه ابن أبي خيثمة فقال : حدثنا أبي ، حدثنا محمد بن خازم عن الاعمش ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عبد الله بن مسعود .



٥ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الله ابن أبي يزيد : قال : رأيت ابن عباس إذا سئل عن شيء هو في كتاب الله قال به ، فإن لم يكن في كتاب الله وقَّله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال به ، فإن لم يكن في كتاب الله ولم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله أبو بكر أو عمر قال به ، والا اجتهد رأيك " ١ " .

٦ - وعن مسروق قال : سألت أبي بن كعب عن شيء فقال : أكان هذا ؟ قلت : لا . قال : فأجبتك حتى يكون ، فإذا كان اجتهدنا لك رأيك " ٢ " .

فهذه النصوص : منها ما دل بصريح اللفظ على العمل بالقياس كما في كتاب عمر إلى أبي موسى ، والقول المنقول عن علي . ومنها : ما أفاد العمل بالرأي عند عدم النص من الكتاب والسنة .

والرأي : إما أن يحمل على النظر في ظواهر الكتاب والسنة ودلالاتها الخفية ، أو على ما سوى ذلك ، فالاحتمال الأول يرده نصهم على أنه لا يكون الرأي إلا عند عدم وجود الحكم من الكتاب والسنة .

وعلى الاحتمال الثاني : فإما أن يراد به الرأي المجرد الذي لا يبنى على أصل عام أو خاص من الكتاب أو السنة أو يراد به الرأي الذي يشهد له أصل من الكتاب أو السنة سواء كان خاصاً وهو القياس ، أو مشتقاً من أصول متعددة وهو المصالح المرسلة .

لا يجوز أن يكون مرادهم الأول لأنه حكم بالهوى والتشهي وهو باطل ويصان المسلم عن نسبته إليه فضلاً عن خيرا لامة وأبرها قلوبها وأعقها إيماناً وأقلها تكلفاً وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

( ١ ) جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٥٨ ، اعلام الموقعين ج ١ ص ٦٢ - ٦٤ ، وأسناده صحيح .

( ٢ ) جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٥٨ ، اعلام الموقعين ج ١ ص ٦٤ قال ابن أبي خيثمة ( أحمد بن زهير ) حدثني أبي ، حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن عبد الملك بن أبجر ، عن الشعبي ، عن مسروق ، قال : سألت أبي بن كعب . . وأسناده صحيح .

فلم يبق الا الثاني : وهو أن يكون المراد بالرأى ما يبنى على أصل  
شهد الشرع باعتباره سواء كان هذا الأصل خاصا فيكون ما يبنى عليه هو القياس ،  
او عاما منتزعا من أصول متعددة فيكون ما يبنى عليه هو المصلحة المرسله وبكسل  
قال الصحابة .

وانما أطلت في ذكر دلالة اجماع الصحابة على القياس وتدعيم ذلك بنماذج  
من أقيستهم وشذرات مضيئة من أقوالهم وتوجيهاتهم التي تحض على اتباع القياس  
واللجوء اليه عند عدم وجدان الدلالة من النصوص على حكم الواقعة أو خفائها ،  
لان هذا من أكبر الأدلة على أن الامام احمد كان يقبل القياس ويستخدمه في موضعه  
الذي يجب أن يستخدم فيه ، ومن عرف سيرته وخبر أصوله ومنهجه في الاستنباط  
وما التزمه من اتباع التام لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتفاء آثارهم في  
الأصول والفروع والسلوك علم أنه لا يمكن بحال ان يخالفهم في العمل بالقياس ،  
فيذهب الى عدم قبوله مع قبولهم له وينهى عنه مع أمرهم به ، وانما كان ينهى  
عنه حيث كانوا ينهون عنه ، وذلك عندما تعارض به النصوص ، أو يقبس من  
لا يحسن القياس ويأمر به ويستخدمه عند ما يأمر به ويستخدمونه وذلك حين  
تخفى الدلالة من النصوص على بعض المجتهدين بعد البحث التام والطلب  
الجاد ، ويكون القائل مجتهدا خبيرا بشروط القياس ومسالكه عارفا بدقائقه  
وغوامضه ، مجردا همته لطلب الحق والعمل به .

ب — دلالة السنة المتواترة :

دلالة السنة على حجية القياس تتجلى من وجهين :

الوجه الاول : ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الأقيسة المشتعلة على الحاق  
النظير بنظيره والشبه بشبيهه ولم يرد ما يدل على اختصاص  
ذلك به صلى الله عليه وسلم ولنا في رسول الله اسوة حسنة  
( ( لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله  
واليوم الآخر ) )<sup>١</sup>

الوجه الثاني : ما روى من أذنه صلى الله عليه وسلم لأصحابه باجتهاد الرأي  
واقرارهم عليه ، والقياس نوع من أنواع الرأي فيندرج تحت  
عموم الاذن العام باجتهاد الرأي .

فمن أمثلة الوجه الأول :

١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما : " ان امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجتي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أئنت قاضيته ؟ أقضوا الله ، قاله الحق بالوقاف " ١ .

فقد ألحق دين الله بدين الآدمي في وجوب القضاء ونفعه وهو عيسن القياس ، ومثل هذا يسميه الأصوليون التشبيه على اصل القياس " ٢ .

٢ - وعن عمر رضي الله عنه قال : هشت " ٣ " يوما فقلت وأنا صائم فأئنت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : صنعت اليوم أمرا عظيما ، قلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو تمضعت بها وأئنت صائم ؟ قلت : لا بأس بذلك ، فقال صلى الله عليه وسلم : ففيم ؟ " رواه أحمد وأبو داود " ٤ .

فهذا يدل على أن حكم المثل حكم مثله وأن المعاني والعلل مؤثرة في الأحكام نفيًا وإثباتًا ، والا لم يكن لذكر هذا التشبيه معنى فذكره ليدل به على أن حكم النذر حكم نظيره ، وأن نسبة القبلة التي هي وسيلة الى الوطء كسبة وضع الماء في الفم الذي هو وسيلة الى شربه ، فكما أن هذا الامر لا يضر فكذلك الآخر " ٥ " لان كلا منهما مقدمة للمعطر غير مفضية اليه .

- 
- (١) صحيح البخارى ج ٤ ص ٦٤ ، ج ١٣ ص ٢٩٦ .
  - (٢) الاحكام للآدمي ج ٤ ص ٣٣ ، أعلام الموقمين ج ١ ص ١٩٩ .
  - (٣) هشت : أى نشطت وارتحت ، والهشاش في الاصل : الارثيساح والخفة والنشاط ، ترتيب القاموس : مادة - هش .
  - (٤) منتقى الاخبار ج ٤ ص ٢٣٥ ، وسنن ابي داود ج ٢ ص ٤١٨ .
  - (٥) اعلام الموقمين ج ١ ص ١٩٩ .

٣ - وعن خولة بنت حكيم : " أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقال : ليس عليها غسل حتى تنزل ، كما أن الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل " رواه أحمد <sup>١</sup>

فالادب - الرجل  
والفسر - المرأة

والحكم في الأصل - وهو الرجل : انه لا غسل عليه حتى ينزل وهو معلوم للسائلة ان قد جاء فيه ما روتنه عائشة رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البهل ولا يذكر احتلاما ، فقال : يفتسل ، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد البهل ، فقال : لا غسل عليه . فقالت ام سليم : المرأة ترى ذلك عليها الغسل ؟ قال : نعم ، انما النساء شقائق الرجال " رواه الخمسة الا النسائي <sup>٢</sup> .

فكانه لما كان احتلام الرجل ممهودا وكثيرا لان شهوة الرجل أقوى من شهوة المرأة ، والمرأة مطبوعة على الحياء والحفظ في البيوت فلا تتعرض لما يتعرض له الرجل من المؤثرات التي تثير الشهوة الى الجوع ، وكان ما الرجل يخرج دافعا بحيث لا يخفى بخلاف ما المرأة فانه يخرج رقيقا ضعيفا <sup>٣</sup> لما كان الحال كذلك احتيج الى السؤال عن حكم المرأة اذا أنزلت بل قد ورد أنه من سألن أو تحتلم المرأة ؟ <sup>٤</sup> .

والعلة الجامعة بينهما : الانزال في كل

- 
- (١) منتقى الاخبار ج ١ ص ٢٦٢ ، سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٩٧ ، قال فسي نيل الاوطار ج ١ ص ٢٦٣ ، قال السيوطي في الجامع الكبير وهو صحيح اهـ .  
(٢) منتقى الاخبار ج ١ ص ٢٦٣ .  
(٣) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ .  
(٤) منتقى الاخبار ج ١ ص ٢٥٨ وهو متفق عليه .

٤ - وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الولاء لحمه كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب " رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ <sup>(١)</sup>

فالأصل : هو النسب .

والفرع : هو الولاء .

والحكم في الأصل : تحريم بيعه وهبته .

والعلة الجامعة بينهما : أن كلا منهما أمر معنوي لا يتأتى انتقاله .

فيعطى الفرع وهو الولاء حكم الأصل وهو النسب فيحرم بيعه وهبته .

٥ - من البراء بن عازب : " أن ابنة حمزة اختصم فيها علي وجعفر ، وزيد فقال علي : أنا أحق بها هي ابنة عمي ، وقال جعفر : وخالتها تحتي ، وقال زيد : ابنت عمي ، فقض بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال : " الخالة بمنزلة الأم " متفق عليه .

ورواه أحمد أيضا من حديث علي وفيه : " والجارية عند خالتها فان الخالة والدة " <sup>(٢)</sup> .

فالأصل : هو الأم .

والفرع : هو الخالة .

وحكم الأصل : هو استحقاق الحضنة دون غيرها من الأقارب .

والعلة الجامعة بينهما : كمال الشفقة على الطفل .

٦ - من عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كسر عظم الميت ككسره حيا <sup>(٣)</sup>

فالأصل : كسر عظم الحي .

والفرع : كسر عظم الميت .

والحكم في الأصل : التحريم .

(١) بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ص ٧٩ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ٧٩ .

(٢) منتقى الأخبار ج ٦ ص ٣٦٨ .

(٣) سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٨٨ ، وسنده : حدثنا القعنبي ==

والملة الجامعة بينهما : كونه مثله منافية لكرامة الآدمي وحرمة .  
فيثبت للفرع حكم الاصل ، وهو التحريم .

٧- عن محمد بن المنكدر قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل  
عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان ، فقال : " ذلك اليك ، رأيك لسو  
كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء ؟ قاله  
أحق أن يعفو ويغفر " اسناده حسن الا أنه مرسل "١

== حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن سعد - يعني ابن سعيد - عن  
عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة ، عن ابن ماجة ج ١ ص ٥١٦ ،  
وسنده حدثنا هشام بن عمار قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي  
قال : حدثنا سعد بن سعيد . . . الخ ، المنتقى لابن الجارود ص ١٩٢ -  
١٩٣ ولفظه : " كسر عظم المؤمن ميتا مثل كسره حيا " وسنده : حدثنا  
محمد بن يحيى قال : حدثنا محاضر بن المورع قال : حدثنا سعد بن  
سعيد الانصارى . . . الخ وهذه الاسانيد الثلاثة فيها عبد العزيز بن  
محمد الدراوردي قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب ج ١ ص ٥١٢ ،  
صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي حديثه عن  
عبد الله العمري منكر ، من الثامنة روى له الجميع ، وفيها أيضا سعد  
ابن سعيد الانصارى قال ابن حجر في التقريب ج ١ ص ٢٨٢ صدوق  
سيء الحفظ من الرابعة روى عنه البخارى تعليقا ومسلم وأصحاب السنن  
الرابعة .

أقول : أما عبد العزيز بن محمد فقد روى عنه الائمة واكثر عنه  
الشافعي وحديث مثله يمتنع من قبيل الحسن لذاته وهو هنا لا يروى عن  
عبد الله العمري فأما من النكارة في حديثه ، وكذلك سعد بن سعيد  
سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٩٤ ، واسناده هكذا : حدثنا ابن منيع ،  
حدثنا ابو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن سليم الطائفي ، عن  
موسى بن عقبة ، عن محمد بن المنكدر ، قال الدارقطني : وقد وصله  
غير أبي بكر بن أبي شيبة الا أنه جعله عن موسى بن عقبة ، عن أبي الزبير  
عن جابر ، ولا يثبت متصلا .

ورواه الأثرم باسناده عن محمد بن المنكدر ذكره ابن قدامة في المغنسي  
ج ٢ ص ١٢٦ ولم يذكر اسناد الاثرم حتى ينظر هل يصلح للتقوية أو  
أنه هو هو .

وقد حسنه الدارقطني كما ذكرنا ذلك في صلب الكلام وقال ابن حجر فسي  
تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ محمد بن المنكدر ثقة فاضل من الثالثة =

٨ - قوله صلى الله عليه وسلم :

أ - يحرم من الرضاعة ط يحرم من الولادة . رواه الجماعة وفي لفظ ابن طاجة من النسب .

ب - والملة الجامعة بينهما الامتزاج لكون اللبن منبثا للحم ومنشزا للعظم .

فهذا قياس للرضاع على النسب في تحريم النكاح وثبوت المحرمية .

فالاصل : هو النسب .

والفسر : هو الرضاع .

والحكم في الاصل : ثبوت المحرمية وحرمة النكاح وقد كان حكمه معلوما

من القرآن بقوله تعالى في سورة النساء :

(( حرمت عليكم امهاتكم وبنااتكم واخواتكم )) الآية .

والملة الجامعة بينهما .

٩ - عن رافع بن خديج قال : " كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر

فند " أ " بعير من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فحبسه الله

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان لهذه البهائم اوابد " ٣ " كأوابد

الوحش فافعلوا به هكذا " رواه الجماعة وهذا

لفظ الترمذى " ٤ " .

== روى عنه الجميع . انتهى كلامه . فمرسله مرسل تابعي ثقة وهو مقبول عند الجمهور العلماء من أهل الفقه وعند الامام الشافعي اذا اعتضد ، وقد عضده ظاهر القرآن حيث قال تعالى : (( فعدة من أيام أخر )) وهذا مطلق عن شرط المتتابع وبعضده قياس الفرق بينه وبين صيام كفارات الظهار ، والوقاع في رمضان ، والقتل الخطأ ، واليعين فانها عقوبات فشرط فيها المتتابع نكالا بخلاف من أفطر في رمضان لعذر فانه يتبع للرخصة فناسبه التخفيف ، وقياس التماثل بينه وبين المتمتع اذا لم يجد الهدى فانه يصوم عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله فابيح له التفريق رخصة لان وجدان الهدى او فقداه ليس اليه فانه يرجع الى الفنى والفقر وذلك الى الله سبحانه وتعالى .

( ١ ) منتقى الاخبار ج ٦ ص ٣٥٦ .

( ٢ ) ند : شرد ونفر .

( ٣ ) أوابد : أهدت الوحوش ، نفرت من الانس فهي أوابد ومن هنا وصف الفرس الخفيف الذى يدرك الوحش ولا يكاد يفوته بأنه قيد الاوابد لانه يمنحها المضي والخلاص من الطالب كما يمنحها القيد ، وقيل للالفاظ التي يدق معناها أوابد لبعده وضوحه لانه المقصود اه ، المصباح الضير للفيومي ج ١ ص ٤ .

( ٤ ) سنن الترمذى ج ٥ ص ٢٠١ ، وانظر منتقى الاخبار ج ٨ ص ١٦٢ .

فهذا قياس لأوابد الحيوان الانسي على أوابد الحيوان الوحشي من  
الصيد .

فالاصل : هو أوابد الحيوان الوحشي .

والفرع : هو أوابد الحيوان الانسي .

وحكم الاصل : ان ذكاته بقتله في اى موضع منه كان .

والعلة الجامعة بينهما : تمذر الامساك به وتذكيته على الوجوه  
الشرعي المعتاد بحس رأسه وقطع أورده ، فأعطى صلى الله عليه وسلم  
الحيوان الانسي الذى يتوحش ولا يستطيع الامساك به حكم الصيد الوحشي  
في حل ذكاته باصابته في أى موضع من بدنه يؤدى الى قتله .

١ . - وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الطويل الذى رواه مسلم :  
" وفي بضع احدكم صدقة ، قالوا : يا رسول الله يأتي أحدنا شهوته ويكون  
له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ قالوا :  
نعم ، قال : فكذلك اذا وضعها في الحلال يكون له أجر " ١ .

وهذا من قياس العكس الجلي البين وهو اثبات نقض حكم الاصل في  
الفرع لثبوت نقض علة فيه .

فهذه أمثلة مشرة أسانيدھا ثابتة عند أهل العلم بالحديث ، وقد تلقاها  
الفقهاء بالقبول وعملوا بها في أبوابها من الفقه ، ولم نذكر من هذا الضرب من  
الاحاديث الا أقله وهو القدر الذى يتسع له هذا البحث وفيه بالمقصود ، وقد  
اعتنى العلماء بأقيسة الرسول صلى الله عليه وسلم وذكروا كثيرا منها عند احتجاجهم  
للعمل بالقياس وجمعها الناصح الحنبلي في رسالة مستقلة فبلغت ما يقرب من  
مائة وخمسين قياسا وان كان في بعضها نظر .

وقول نفاة القياس : ان القياس والرأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صواب قطعاً لانه " ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى " وهو منا ظن  
وتخرص يحتمل الدواب كما يحتمل الخطأ فلا يجوز لنا الاقدام عليه .



فجوابه : ان هذا يقتضي ألا ينظروا يجتهد في ظواهر الكتاب والسنة وعموماتهما ودلالاتهما ، فان نظرنا فيها يحتمل الخطأ وغاية ما نحصله منها الظن او غالبه دون اليقين ، ولم يقل أحد بأن الاجتهاد في تعريف الاحكام من ظواهر الكتاب والسنة خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم فبطل احتجاجهم .

ثم انه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن هذه المقاييس من الامور الخاصة به ، ولا قال ذلك أحد من علماء السلف بل حالهم شاهد على خلافه فقد قاسوا وأفتوا بالرأى كما بينا ذلك في دلالة الاجماع على القياس ، وقد أمرنا الله سبحانه بالتأسي برسوله صلى الله عليه وسلم والافتداء به فسي أقواله وأفعاله وأقضيته وأحكامه وسائر تصرفاته مما ليس خاصا به ولا من افعال الجبله التي يفعلها بعقضى كونه انسانا كالاكل والشرب والنوم والمشي ، فقال تعالى : ( لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا ) (١)

---

(١) سورة الاحزاب آية ٢١ .

ومن أمثلة الوجه الثاني :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً الى اليمن قال : " ( كيف تقضي اذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله ، قال : فان لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو . فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله " رواه أبو داود ، والترمذي ، والامام احمد وهذا لفظ أبي داود " ١ " .

( ١ ) سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٢ ، سنن الترمذي ج ٥ ص ٨ .  
هذا الحديث في سنده كلام لأصحاب الحديث وقد رده نفاة القياس وطعنوا في اسناده حتى قال ابن حزم : لا يحل الاحتجاج به لسقوطه ، وقال مشبثوا القياس : هو حديث مشهور متلقى بالقبول يستغنى بشهرته عن اسناده ولذا لا بد من سياق سنده ثم ذكر ما قاله العلماء فيه نفياً وإثباتاً .  
أما سنده فهو : عن شعبة ، عن أبي عون - الثقفى - عن الحارث ابن عمرو بن أخي المغيرة ابن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً الى اليمن قال له . . . وهذا مرسل ، وجاء بأسناد آخر عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ ، عن معاذ وهذا متصل سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٢ - ٤١٣ ، سنن الترمذي ج ٥ ص ٨ - ٩ .  
قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بم متصل .

وقال الحافظ جمال الدين المزي : الحارث بن عمرو لا يعرف الا بهذا الحديث ، قال البخارى : لا يصح حديثه ولا يعرف .  
وقال الذهبي في الميزان : تفرد به أبو عون محمد بن عبد الله الثقفى عن الحارث ، ومارى عن الحارث غير أبي عون فهو مجهول .  
وقال ابن حزم في الاحكام ج ٦ ص ٧٧٣ وأما خبر معاذ فانه لا يحل الاحتجاج به لسقوطه ، وذلك أنه لم يرد قط الا من طريق الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يدرى احد من هو ، قال البخارى : ولا يعرف الحارث الا بهذا ولا يصح ، هذا نص كلام البخارى رحمه الله في تاريخه الاوسط ، ثم هو عن رجال من أهل حمص لا يدرى من هم ثم لم يعرف قط في عصر الصحابة ولا ذكره أحد منهم ثم لم يعرفه أحد قط في عصر التابعين حتى أخذه أبو عون وحده عن لا يدرى من هو قطاً وجده أصحاب الرأى عند شعبة ==

واجتهاد الرأي لا بد أن يكون مردودا الى أصل ، والا كان مرسلا ، والرأي المرسل غير معتبر ، وذلك هو القياس .  
وما قيل من أنه ليس صريحا في القياس ان يحتمل أنه يجتهد في تحقيق المناط لا يصح لانه بين أنه يجتهد فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والمجتهد في تحقيق المناط لا يقال انه لم يجد في مسأله كتابا ولا سنة فعلم أنه أراد سوى ذلك فلم يبق الا الرأي المجرد ، أو المردود الى أصل ، فالاول باطل والثاني هو القياس .

== طاروا به كل مطار ، وأشاعوه في الدنيا وهو باطل لا أصل له ، ثم قد روى عنه بدون قوله ثم اجتهد رأيي بل قال أو لم الحق جهدي وهو طلب للحق حتى يجده حيث لا توجد الشريعة الا منه وهو القرآن وسنن النبي صلى الله عليه وسلم . ١ هـ .  
وكلام ابن حزم هذا أوله تحقيق وذلك في ما ذكره عن البخاري ، وقوله بانه عن رجال من أهل حمص مجهولين وآخره خطابة لا تجدى في هذا المقام ، وذلك حين يجزم بانه لم يعرف في عصر الصحابة قط ولا في عصر التابعين فمن أين له هذا الجزم ، وهل كل الاحاديث كانت مشهورة منتشرة يعرفها جميع الصحابة او أكثرهم ؟ أو أنهم كانوا يجتمعون ويتشاورون في حكم العادثة ويسألون الناس هل حكم فيها رسول الله بشي\* ، فيروى لهم الرجل والرجلان والجماعة ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان والا اجتهدوا ؟ بل الحق في هذا المقام أن يقال لم ينقل عن أحد من الصحابة ولا من التابعين انكاره والا لنقل ذلك الافكار فيسقط بذلك كلام ابن حزم ويبقى النظر في رجال الاسناد وفي العمل بالمرسل هل يجوز أو لا ؟ وهل يضر الحديث كون أصحاب معاذ غير مسمين وهذا ما يجيب عنه العلامة ابن القيم فسي اعلام الموقعين : ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ قال بعد ان ساق نص الحديث " فهذا حديث وان كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لانه يدل على شهرة الحديث وان الذي حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم . وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ؟ وقد قال بعض أئمة الحديث : اذا رأيت شعبة في اسناد فاشدد يدك به .  
قال ابو بكر الخطيب : وقد قيل : ان عبادة بن نسي رواه عن ==

## جـ - دلالة القرآن :

أظهر ما استدله الأصوليون على حجية القياس من القرآن قوله تعالى :  
( ( هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر  
ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث  
لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين  
فاعتبروا يا أولي الأبصار ) )<sup>١</sup>

وموضع الاحتجاج من الآية قوله : ( ( فاعتبروا ) ) .  
وجه الاستدلال منها : أن الاعتبار هو الانتقال من الشيء الى نظيره  
وذلك متحقق في القياس حيث أن فيه نقل الحكم من الاصل الى الفرع ، ولهذا  
قال ابن عباس في الاسنان : اعتبر حكمها بالاصابع في أن ديتها متساوية ،  
أطلق الاعتبار وأراد به نقل حكم الاصابع الى الاسنان والاصل في الاطلاق  
الحقيقة .

وانا ثبت أن القياس مأثور به كان العمل به مشروعا .  
واعترض على هذا الاستدلال باعتراضات كثيرة أقواها :  
ان الاعتبار في هذه الآية لا يراد به القياس ، وانما يراد به الاتعاظ  
لوجهين :

== عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ ، وهذا اسناد متصل ورجاله معروفون  
بالثقة على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته  
عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لا وصية  
لوارث ) وقوله في البحر : ( هو الظهور ما وه الحل ميتته ) وقوله :  
( اذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع )  
وقوله : ( الدية على المقاتلة ) وان كانت هذه الاحاديث لا تثبت من جهة  
الاسناد ، ولكن لما تعلقها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب  
الاسناد لها ، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب  
الاسناد له اه .

( ١ ) سورة الحشر آية " ٢ " .

الاول : انه المتبادر الى الفهم من اطلاق هذا اللفظ كما في قوله تعالى :  
(( وان لكم في الانعام لعبرة )) "١".

وقوله : (( ان في ذلك لعبرة لأولي الابصار )) "٢".

وقوله : (( لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الالباب )) "٣".

وقوله : (( ان في ذلك لعبرة لمن يخشى )) "٤".

الثاني : انه قد وجد في هذه الآيات ما يمنع حمل الاعتبار على القياس ويوجب صرفه الى الاتعاض وذلك قوله تعالى : (( يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين )) ولو كان الاعتبار بمعنى القياس لما حسن ترتيبه على ذلك وانما يحسن ذلك عند ارادة الاتعاض والا فيكون معنى الآية (( يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين )) فقيسوا الذرة على البر في تحريم التفاضل اذا بيع بجنسه وهو ركك يصان عنه كلام الباري سبحانه .

ويجاب عن الوجه الاول : بأننا قد بينا أن الاعتبار مشترك معنى بين القياس والاتعاض لانه انتقال من شيء الى نظيره وذلك متحقق في القياس كتحقيقه في الاتعاض .

ولو سلمنا أن المراد بالاعتبار في هذه الآية الاتعاض دون سواء ، فالاعتراض هو الانتقال من حال النفس الى حال الغير بقياس المعبر حاله بحال غيره لوجود وجه من الشبه بين الحالين ، فما حل بغيره يحل به ان ساواه فيما استوجب له ذلك الشيء المحذر منه .

وعن الوجه الثاني : أن معنى الآية : قيسوا حالكم بحالهم فما أصابهم كان بسبب كفرهم وغدرهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالمؤمنين فمن فعل

- 
- (١) سورة النحل آية " ٦٦ " ، سورة المؤمنون آية " ٢١ " .
  - (٢) سورة آل عمران آية " ١٣ " ، سورة النور آية " ٤٤ " .
  - (٣) سورة يوسف آية " ١١١ " .
  - (٤) سورة النازعات آية " ٢٦ " .

ذلك منكم حل به ما حل بهم في الدنيا والآخرة ، فالركاكة انما تكون اذا أريد الصورة الخاصة ، وهي بخصوصها لاتراد بل المراد القدر المشترك بين القياس الشرعي والاعتقاد . وهو الانتقال من حال الغير الى حال نفسه "١" .

واستدلوا بآيات أخرى لا يتبين وجه الدلالة منها الا بشي من التكلف والعسر وحولها من الأخذ والرد ما لا يتسع المقام لذكره ولا طائل تحته "٢" فآثرنا الاعراض عنها والاكتفاء بدلالة الاجماع والسنة المتواترة والاستئناس بما قدمنا من قوله تعالى : ( ( فاعتبروا يا أولي الابصار ) ) .

ثانياً - شبه نفاة القياس :

تقدم أن نفاة القياس ينقسمون الى :

نفاة لجواز التعبد به عقلاً ، وهم بعض الشيعة ، وبعض فلاة المعتزلة كالنظام ، ويحي الاسكافي ، وجعفر بن بشر ، وجعفر بن حرب من معتزلة بغداد .

ونفاة لجواز التعبد به شرعاً مع قولهم بجوازه عقلاً وهم أهل الظاهر داود واتباعه "٣" .

وقد تمسك المانعون عقلاً بشبه عقلية منها :

١ - ان القياس طريق غير مأمون الخطأ والمقل يمنع من طريق غير مأمون الخطأ فالقياس مصنوع عقلاً .

ووجه كونه غير مأمون الخطأ : أن القياس لا بد فيه من علة مستنبطة من حكم الاصل ، والحكم في الاصل يجوز أن يكون معللاً ، ويجوز الا يكون معللاً ، ويتقدير كونه معللاً يحتمل ان يكون الحكم ثابتاً بغير ما استنبط او تكسبون بعض العلة وليست بتمام العلة ، ويتقدير أن يكون ثابتاً بما استنبط يحتمل ألا

(١) انظر في وجه الاستدلال بهذه الآية والاعتراضات عليها ورود هذه

الاعتراضات : الآمدى ج ٤ ص ٢٩ - ٣٢ ، الاسنوى على المنهاج

ج ٢ ص ١١ - ١٣ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٨ - ١٠٩ ، مسلم الثبوت

وشرحه ج ٢ ص ٣١٢ ، شرح الكوكب ص ٣٢٧ .

(٢) انظر في هذه الآيات وجه الاستدلال منها : اصول السرخسي ج ٢ ص

١٢٨ - ١٢٩ ، ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٠١ - ٢٠٣ .

(٣) انظر ص ٧٩ " من هذه الرسالة .

يكون المستنبط متحققاً في الفرع إذ كان وجوده فيه ظنياً ، وما هذا شأنه لا يصلح للدلالة ، إذ كل خطوة من خطواته تحتل الخطأ فلا يفيد علماً وغاية ما يفيد الزن بنبوت الحكم والعمل بالظن معتنع في نظر العقل لانه اقدم على الجهل ورجم بالظن .

ويجاب عن هذه الشبهة بدليل القائلين بجوازه عقلاً - وقد مضى - وملخصه : أن الظن يفيد الرجحان والعمل بالراجح ما يقتضيه العقل ، فان العاقل اذا صح نظره واستدلله أدرك بالامارات الحاضرة المدلولات الغائبة ، وذلك كمن رأى جداراً مائلاً منشقاً فانه يحكم بسقوطه فيتحاشى القرب منه ، ومن رأى غيماً رطباً وهواءً بارداً حكم بنزول المطر وقد لا يسقط مطر ، ولكن الغالب الذي دلت عليه التجربة سقوطه في مثل تلك الظروف ، ومن رأى انساناً خارجاً من بيت فيه قتيل وفي يده سكين مخضبة بالدم حكم بكونه هو القاتل دون سواء ، ويجوز أن يكون القاتل غيره ، ولكن ذلك احتمال بعيد يطرده العقل ولا يرد عليه الا بعد بحث شاق وفكر طويل .

فكذلك أحكام الشرع متى غلب على ظن المجتهد كون الحكم معللاً وظهرت له علة في نظره مجردة عن المعارض وتحقق وجودها في الفرع كان له القياس والا فلا<sup>١</sup>

٢ - قال النظام : ان العقل يقتضي التسوية بين المتماثلات في احكامها ، والاختلاف بين المختلفات في أحكامها ، والشارع قد رأيناه فرق بين المتماثلات وجمع بين المختلفات وهو على خلاف قضية العقل وذلك يعدل على أن القياس الشرعي غير وارد على مذاق العقل فلا يكون العقل مجوزاً له . فأما تفرقة بين المتماثلات فانه فرض الفصل من المني ، وأبطل الصوم بانزاله عمداً دون البول والذى ، وأوجب غسل الثوب من بول الصبية ، والرش عليه من بول الغلام ، وأوجب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة مع أن

---

(١) انظر : اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٢ ، الاحكام للامدى ج ٤ ص ١٣ ، ٢١ مسلم الشبوت ج ٢ ص ٣١٠ .

الصلاة أولى بالمحافظة عليها ، وأوجب الجلد بالقذف بالزنا دون القذف بالكفر وقيل في القتل شاهدين دون الزنا ، وجلد قاذف الحر الفاسق دون العبد المغيث ، مع أن القياس كان مقتضيا للتسوية في جميع هذه الصور بل ربما كان بعض الصور التي لم يثبت فيها الحكم أولى به مما ثبت فيها .

وأما تسويته بين المختلفات : فانه سوى بين قتل الصيد عمدا وخطأ فسي ايجاب الضمان ، وسوى في ايجاب القتل بين الردة والزنا ، وسوى في ايجاب الكفارة بين قتل النفس ، والوطء فسي رمضان ، والظهار ، مع الاختلاف وذلك مما يبطل الاعتبار بالامثال ويوجب امتناع العمل بالقياس<sup>١</sup>

ويجاب عن شبهة النظام بأن هذه المتماثلات ليست متماثلة من كل وجه ولا المختلفات مختلفة من كل وجه ، بل يجوز اختلاف المتماثلات في المناظر ، واتفاق المختلفات فيه ، فيجوز الفرق لفرق ، فلا مماثلة باعتبار ذلك الفارق ، والجمع بجامع فلا مخالفة بالنظر اليه<sup>٢</sup>

وقد نقل ابن القيم في اعلام الموقعين طائفة من أجوبة حذاق الاصوليين ثم أتبعها بجوابين له ، أحدهما مجمل ، وهو شبهه بما ذكرناه ، والآخر مفصل تناول فيه المسائل التي ذكر النظام وأجاب عنها واحدة واحدة ثم زاد عليها ما يشابهها وأجاب عنها ولا يرى متسعا لآياده في هذه الرسالة<sup>٣</sup> .

٣ - وقالت الشيعة : القياس يوجد فيه اختلاف كثير وتناقض واضطراب شديد كما هو الواقع المشاهد فترى كل واحد من المتنازعين من أرباب القياس يزعم أن قوله هو القياس فييدى منازعه قياسا آخر ويؤمن أنه هو القياس الصحيح .

- 
- (١) راجع في بيان شبهة النظام وردود الاصوليين عليها : المستصفي : ج ٢ ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ، الاحكام للامدى ج ٤ ص ٧ - ٨ ، ١٤٤ ، الاسنوى على المنهاج ج ٢ ص ٢٢ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٥ ، مسلم الشبوت وشرحه ج ٢ ص ٣١٠ - ٣١١ .
- (٢) مسلم الشبوت وشرحه ج ٢ ص ٣١٠ - ٣١١ .
- (٣) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٥٢٠ - ١٥٥ .



وكل ما يكون فيه اختلاف لا يكون من عند الله لقوله تعالى : ( ( ولو كان من عند غير الله لوجمدا فيه اختلافا كثيرا " ١ ) ) وكل ما كان من عند غير الله فهو مردود اجماعا اذ لا حكم الا لله تعالى .

قالوا : وقد ذم الله سبحانه الاختلاف في آيات كثيرة وحذر من عباده المؤمنين كما في قوله تعالى : ( ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " ٢ ) ) وقوله : ( ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات " ٣ ) ) . وقوله : ( ( ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء " ٤ ) ) . وقوله : ( ( ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ) ) " ٥ . وقوله : ( ( فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون ) ) " ٦ .

والنبي صلى الله عليه وسلم ذم الاختلاف وحذر أمته منه في احاديث كثيرة وما كان يغضب لشيء فغضبه للاختلاف وقد قال : ( ( لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ) ) والصحابة رضوان الله عليهم والتابعون لهم باحسان ذموا الاختلاف والتنازع في الدين وحذروا منه في نصوص كثيرة هي أشهر من أن يدل عليها .

فهذا ما ورد عن الله ورسوله والصحابة والتابعين في ذم الاختلاف ، والقياس سبب من أسبابه مقضى اليه وما كان سببا للسوقوع في محذور فهو محذور . وهذه الشبهة في الحقيقة ليست عقلية محضة ولكنها مركبة من دليل عقلي ودليل سمعي .

ويجاب عنها :

بأن اختلاف المجتهدين غير محذور مطلقا ، فان جميع الشرائع والملل من عند الله وهي مختلفة ولا محذور فيها ، والا لما كانت مشروعة من عند الله .

- 
- ( ١ ) سورة النساء آية " ٨٢ " .
  - ( ٢ ) سورة الشورى آية " ١٣ " .
  - ( ٣ ) سورة آل عمران آية " ١٠٥ " .
  - ( ٤ ) سورة الانعام آية " ١٥٩ " .
  - ( ٥ ) سورة الانفال آية " ٤٦ " .
  - ( ٦ ) سورة المؤمنون آية " ٥٣ " .

وقد ثبتت عصمة الامة الاسلامية عن الخطأ فيما اجمعوا عليه ، فلو كان الاختلاف مذموماً ومحدوراً على الإطلاق لكانت الصحابة مع اشتجار خلافهم وتباين أقوالهم في المسائل الفقهية مخطئة بل الأمة قاطبة ، وذلك ممتنع.

وعلى هذا فيجب حمل ماورد عنهم من ذم الاختلاف على محمل يحصل به الجمع بين الأدلة بأقصى ما يمكن ، فيمكن حمل ذم الاختلاف على الاختلاف في التوحيد والايان بالله ورسوله ، والقيام بنصرته وفيما المطلوب فيه القطع دون الظن والاختلاف بعد الوفاق ، واختلاف من ليس له اهلية النظر والاجتهاد ، او الاختلاف في الحروب والسياسات والطاعة للائمة بما يترتب عليه شق عصا الطاعة وتفريق كلمة المسلمين والاضفاف شوكتهم . ثم انه يرد عليهم خبر الواحد ، وظواهر القرآن وعموماته فانها كلها لا تفيد اليقين ويحصل الخلاف فيها وقد حصل فعلاً ، وصح ذلك فقد اتفقت الامة على العمل بها ، والقرآن لا اختلاف فيه ولا تناقض وكذلك السنة وانما هو اختلاف افهام ومدارك المجتهدين ، وكذلك القياس ليس الاختلاف فيه ذاتي وانما هو بالاضافة الى المجتهدين<sup>١</sup>

وتمسك المانعون من العمل بالقياس شرعاً بالكتاب ، والسنة ، وأقوال الصحابة . أما الكتاب فقد ذكروا آيات منها :

قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) ( ٢ )  
أى لا تقولوا حتى يقول ، والحكم بالقياس تقدم بين يدي الله ورسوله لانه حكم بغير قوليهما .

وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ) ( ٣ ) وأجمع المسلمون على أن الرد الى الله سبحانه هو الرد الى كتابه والرد الى الرسول صلى الله عليه وسلم هو الرد اليه فسي حضوره وحياته والى سنته في غيبته وبعد معاته ، والقياس ليس بهذا ولا بهذا .

( ١ ) انظر في هذه الشبهة والرد عليها : الاحكام للأمدى ج ٤ ص ٨ - ٩ ،  
١٤ - ١٥ ، اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٦٠ ، مسلم الثبوت وشرحه

ج ٢ ص ٣١١ .

( ٢ ) سورة الحجرات آية " ١ " .

( ٣ ) سورة النساء آية " ٥٩ " .

- وقوله تعالى : ( ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ) ) "١"
- وقوله : ( ( انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) ) "٢"
- وقوله : ( ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) ) "٣"
- وقوله : ( ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) ) "٤"
- ( ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) ) "٥"
- ( ( اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ) ) "٦"

وجه الدلالة من هذه الآيات : ان الله أمر بالحكم بما أنزله على رسوله ، والحكم بالقياس حكم بغير المنزل فيكون باطلا .  
والجواب عن هذا الاستدلال : ان الكتاب المنزل دل على السنة والاجماع وهو قد دلا على القياس فالحكم به حكم بالمنزل غاية ما في الامر انه قد دل عليه بواسطة وليس كل الاحكام تؤخذ مباشرة من القرآن بل منها ما هو كذلك ومنها ما يؤخذ بواسطة دليل آخر دل عليه القرآن .

- وقوله تعالى : ( ( ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء ) ) "٧"
- وقوله : ( ( أولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ان في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون ) ) "٨"
- وقوله : ( ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) ) "٩"
- وقوله : ( ( ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ) ) "١٠"

- 
- ( ١ ) سورة المائدة آية " ٤٩ "
  - ( ٢ ) سورة النساء آية " ١٠٥ "
  - ( ٣ ) سورة المائدة آية " ٤٤ "
  - ( ٤ ) سورة المائدة آية " ٤٥ "
  - ( ٥ ) سورة المائدة آية " ٤٧ "
  - ( ٦ ) سورة الاعراف آية " ٣ "
  - ( ٧ ) سورة النحل آية " ٨٩ "
  - ( ٨ ) سورة المنكبوت آية " ٥١ "
  - ( ٩ ) سورة الانعام آية " ٣٨ "
  - ( ١٠ ) سورة الانعام آية " ٥٩ "

ووجه الدلالة من هذه الآيات : أن الكتاب واف بأدلة الاحكام فلا حاجة الى القياس بل ولا يجوز العمل به لان شرطه فقدان النص وقد أخبرنا الله سبحانه أن النص لا يفقد .

ويجاب عن هذا الوجه من الاستدلال : بأنه يستحيل أن يكون المراد من هذه الآيات احتمال الكتاب على جميع الاحكام الشرعية من غير واسطة فانه خلاف الواقع ، بل المراد دلالة عليه من حيث الجملة سواء كان بوسط او بغير وسط وحينئذ فلا يلزم من ذلك عدم الاحتياج الى القياس ، لان الكتاب على هذا التقدير لا يدل على بعضها الا بواسطة القياس فيكون القياس محتاجا اليه . ولو أخذنا هذه الآيات على ظاهرها لادى ذلك الى الاستغناء عن السنة حيث لا حاجة اليها مع كفاية الكتاب ووفائه بجميع الاحكام وهذا باطل باجماع المتأخرين في القياس<sup>١</sup>

وهذا الجواب انما هو عن الآيتين الاوليين ، أما الآيتان الاخيرتان فلا دلالة فيهما البتة لان المقصود بالكتاب فيهما هو اللوح المحفوظ الذي كتبت فيه العقادير والاعمال لا القرآن بدليل سياق الآيات .

وقوله تعالى : ( ( وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ) )<sup>٢</sup> .

وقوله : ( ( ولا تتف ما ليس لك به علم ) )<sup>٣</sup>

وقوله : ( ( ان بعض الظن اثم ) )<sup>٤</sup>

وقوله : ( ( ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا ) )<sup>٥</sup>

ووجه الدلالة من هذه الآيات :

أن الحكم الثابت بالقياس غير معلوم لكونه متوقفا على امر لا يقطع بوجودها فلا يجوز العمل به<sup>٦</sup> .

( ١ ) انظر الاحكام للامدى ج ٤ ص ٥٥ ، شرح الاسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٢١

( ٢ ) سورة الاعراف آية " ٣٣ " .

( ٣ ) سورة الاسراء آية " ٣٦ " .

( ٤ ) سورة الحجرات آية " ١٢ " .

( ٥ ) سورة النجم آية " ٢٨ " .

( ٦ ) الاسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٢١ وهي الامور الستة التي تقدر في كل قياس انظر ص ١١٥ - ١١٦ من هذه الرسالة ، المستصفى ج ٢ ص ٢٧٩ الروضة ص ١٥٤ .

ويجاء عنه :

بأن المراد بهذه الآيات استعمال الظن في مواضع اليقين كالعقائد واصل الديانات بدليل الاجماع على العمل بالظواهر وبأخبار الآحاد الثابتة في فروع الشريعة وهي لا تفيد الا الظن .

شبههم من السنة :

احتجوا من السنة بأحاديث كثيرة بعضها نص في ذم القياس والتحذير منه ، والبعض الآخر وهو الأكثر في تحريم القول بالرأى في دين الله والقياس نوع منه فيشمله التحريم .

فما هو نص في تحريم القول بالقياس :

نعيم بن حماد حدثنا عبدالله بن المبارك ، حدثنا عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان ، حدثنا عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن عوف بن مالك الأشجعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( تفرق امتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة على امتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال ) (١)

ومما هو في ذم الرأي ، والقياس نوع منه فيدخل تحت الذم .

---

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٥٣ ، ٢٥٠ وقال ابن القيم : هؤلاء كلهم أئمة ثقات حفاظ الا حريز بن عثمان فإنه كان منحرفاً عن علي ومع هذا احتج به البخاري في صحيحه ، وقد روى عنه أنه تبرأ مما نسب اليه من الانحراف عن علي ، ونعيم بن حماد امام حليل وكان سيقاً على الجهمية روى عنه البخاري في صحيحه .

قال ابن حجر في التقریب ج ١ ص ١٥٩ حريز بن عثمان الرحي الحمصي ثقة ثبت ، رمي بالنصب من الخامسة مات سنة ١٣٦ وله ٨٣ سنة روى عنه اصحاب الكتب الستة سوى مسلم . ا هـ .

وقد روى عن نعيم بن حماد ما يدل على انه ليس من حديثه وانما أدخل في كتابه بغير علمه . انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج ١٣ ص ٣٠٧ - ٣١٤ وقال ابن معين نعيم ثقة لكنه يهيم . وقال الخطيب : قال لي عبد الفتي بن سعيد الحافظ كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فانصأ اخذه من نعيم وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من اهل العلم بالحديث الا ان يحيى بن معين لم يكن ينسبه الى الكذب بل كان ينسبه الى الوهم .

- ١ - من عروة قال : حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعتة يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ( ان الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعا ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون ) "١".
  - ٢ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( لم يزل أمر بني اسرائيل معتدلا حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الامم فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا ) "٢".
  - ٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( تعمل هذه الامة برهة بكتاب الله ، وبرهة بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يعملون بالرأى فانما فعلوا ذلك فقد ضلوا ) "٣".
- فهذه الاحاديث تدل على تحريم الرأى وأن القول به ضلال وفتنة وقول بما لم يشرعه الله وقد تضافرت مع ما قد منا من الآيات الدالة على بطلان الرأى والحكم بخير الكتاب والسنة ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم مدارك الاحكام وحصر الاحكام في ثلاثة لارابع لها فاما مطلوب ، أو منهي عنه ، أو مسكوت عنه ، وهو عفو بياح لنا فعله وتركه ، فقال صلى الله عليه وسلم : ( ان الله فرض فرائض فلا تشيعوها ، وحد حدودا فلا تعتدوها ونهى عن اشياء فلا تنتهكوها وسكت عن اشياء من غير نسيان لها - رحمة لكم - فلا تبحثوا عنها ) "٤".

- 
- (١) صحيح البخارى بفتح البارى ج ١٣ ص ٢٨٢.
  - (٢) سنن ابن ماجة ج ١ ص ٢١ في الزوائد اسناده ضعيف وعزاه السيوطي فسي الجامع الصغير ج ٢ ص ٢٧ الى ابن ماجة والطبراني في الكبير ورمز له بالحسن وفيه سويد بن سعيد قال عنه ابن حجر في التقريب ج ١ ص ٣٤٠ صدوق فسي نفسه الا انه قد عني فصار يتلقن ما ليس من حديثه وأفحش فيه ابن معين القول من قدما العاشرة توفي ٢٤٠ هـ وفيه ابن ابي الرجال وهو عبد الرحمن صدوق ربما أخطأ من الثامنة روى له اصحاب الكتب الستة سوى الشيخين ( البخارى ومسلم ) تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٧٩ ، قال الكوثري في مقدمة نصب الراية في سنده سويد وفيه يقول ابن معين حلال الدم ، واحمد : متروك ، وفيه ايضا ابن ابي الرجال وهو متروك عند النسائي ومنكر الحديث عند البخارى اهـ ج ١ ص ٢٢ من المقدمة.
  - (٣) ابطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم : وسنده عنده هكذا عثمان بن عبد الرحمن الزهرى عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال : عثمان هو الواقفي تركوه وليس عمدتنا على هذا الخبر ص ٥٦.
  - (٤) الاحكام لابن حزم ج ٨ ص ١٠٦٧

وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم صحة تقرب من التواتر انه قال : ( ذروني ما تركتكم فانما هلك الذين من قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم ، ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ) <sup>١</sup>

وعن سلمان - رضي الله عنه - قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء فقال : ( الحلال ما أحل الله والحرام ما حرم الله وما سكوت عنه فهو مما عفا عنه ) <sup>٢</sup> .

فتضمنت هذه الأحاديث أن ما أمر به أمر إيجاب فهو واجب وما نهى عنه فهو حرام ، وما سكوت عنه فهو عفو صراح فبطل ما سوى ذلك ، والقياس خارج عن هذه الوجوه الثلاثة فيكون باطلا والمقيس مسكوت عنه بلا ريب فيكون عفو بلا ريب فالحاقه بالحرم تحريم لما عفا الله عنه ، وفي قوله ( ذروني ما تركتكم ) بيان جلي أن ما لا نص فيه فليس بحرام ولا واجب . <sup>٣</sup>

والجواب عما تمسكوا به من السنة : انا قد بينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاس في مسائل كثيرة وأمر باجتهاد الرأي وأقر الصحابة عليه ، وعلى هذا فلا بد من الجمع بين أمره بالرأي ، وتحذيره منه بأن يقال : انه حذرونها عن الرأي الذي يعارض النصوص من الكتاب والسنة أو الرأي الذي يصدر عن الجاهل الذي لا يدري شروطه ولا يحسن طرائقه : يشير إلى ذلك قوله : ( يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال ) ومعلوم أن الحلال ما في كتاب الله وسنة رسوله تحليله ، والحرام ما في كتاب الله وسنة رسوله تحريمه ، فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم وقاس برأيه ما خرج منه عن السنة ، فهو الذي قاس الأمور برأيه فضل وأضل ، ومن رد الفروع إلى أصولها فلم يقل برأيه ، وكذا قوله : ( فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم ) فهو هؤلاء الذين ضيعوا السنن ولم يحسنوا طرق الاجتهاد وشروطه ومواضعه التي يجوز فيها .

( ١ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٠ .  
( ٢ ) المرجع السابق ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١ .  
( ٣ ) المرجع السابق ج ١ ص ٢٥٠ .

وقولكم ان الاحكام ثلاثة أمر ، ونهي ، وعفو ، والقياس خارج عنها .

الجواب عنه :

اننا نلحق ما شابه الأمور بالمأمور ، ونلحق ما شابه النهي بالنهي ، لأدلة القياس السابقة ، وما لم يشابه ايا منهما نبقه على حكم العفو فلا يلزم من القياس رفع حكم العفو بالكلية .

ما تمسكوا به من أقوال الصحابة والتابعين :

قالوا : وقد حذر الصحابة من الرأي والقياس وبينوا بطلان القول بهما في دين الله ، وأن الكتاب والسنة واقيان باحكام افعال العباد فلا يحتاج معهم الى رأى ولا قياس .

فمن ذلك : -

١ - ان عمر - رضي الله عنه - قال : " اياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن اعيتهم الاحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا " ١ .

ومن رفاة بن رافع قال : " بينما أنا عند عمر إذ دخل عليه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في المسجد برأيه في الفسل من الجنابة ، فقال عمر : " عليّ به " فجاءوا به ، فلما رآه عمر قال : " أي عدو نفسه قد بلغت أن تفتي الناس برأيك ؟ " ، قال : " يا أمير المؤمنين والله ما فعلت ولكن سمعت من أعمامي حديثاً فحدثت به ... " ٢ .

وقال أبو حنيفة : حدثنا جرير ، عن مجاهد أن عمر نهى عن المكايلة ، يعني المقايسة " ٣ .

- 
- ( ١ ) الاحكام لابن حزم ج ٦ ص ٧٧٩ - ٧٨٠ ، اعلام الموقعين ج ١ ص ٥٥ ، وقال ابن القيم : وأسانيد هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة .  
( ٢ ) تلخيص ابطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم ص ٥٨ - ٥٩ ، اعلام الموقعين ج ١ ص ٥٦ .  
( ٣ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٤ .



وقال الأثرم : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا جعفر بن غياث عن أبيه عن مجاهد قال : قال عمر : إياك والمكيلة ، يعني المقيسة "١"

وقال عمر أيضا : أيها الناس اتهموا الرأي في الدين فلقد رأيتني واني لارد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيي ، فأجتهد ولا ألتوا ، وذلك يوم أبي جندل والكتاب يكتب وقال : اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : يكتب : باسمك اللهم ، فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبیت ، فقال : يا عمر ، تراني قد رضيت وتأبى ؟ "٢"

٢ - وعن علي رضي الله عنه أنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه "٣" .

٣ - وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : من أحدث رأيا ليس في كتاب الله ولم تضي به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدر على ما هو منه اذا لقي الله عز وجل "٤" .

وقال : إنما هو كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن قال بعد ذلك برأيه فلا أدرى أفي حسناته يجد ذلك أم في سيئاته "٥" .

٤ - وعن عبد الله ابن مسعود أنه قال : لا يأتي عليكم عام الا وهو شر من الذي قبله ، أما اني لا أقول أمير خير من أمير ولا عام أخصب من عام ، ولكن فقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفا ويجي قوم يقيسون الامور برأيهم "٦"

- 
- (١) اعلام الموقمين ج ١ ص ٢٥٤ .
  - (٢) المرجع السابق ج ١ ص ٥٥ - ٥٦ ، ومثله في صحيح البخارى ج ١٣ ص ٢٨٢ ، عن سهل بن حنيف رضي الله عنه .
  - (٣) اعلام الموقمين ج ١ ص ٥٨ ، سنن أبي داود ج ١ ص ٧٨ ، سنن الدارقطني ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .
  - (٤) اعلام الموقمين ج ١ ص ٥٨ .
  - (٥) المرجع السابق ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ .
  - (٦) المرجع السابق ج ١ ص ٥٦ - ٥٧ .

وقال : " اياكم وأرأيت ، أرأيت فأنما هلك من كان قبلكم بأرأيت ،  
ولا تقيسوا شيئاً فتزل قدم بعد ثبوتها وإذا سئل أحدكم عما لا يعلم فليقل  
لا أعلم فإنه ثلث العلم " <sup>١</sup>

هـ - وعن زيد بن ثابت أنه أتاه قوم فسألوه عن أشياء فأخبرهم بها فكتبوها  
ثم قالوا : لو أخبرنا ، قال : فأتوه فأخبروه فقال : أغدرا ؟ لعل  
كل شيء حدثكم خطأ إنما اجتهدت لكم رأيي " <sup>٢</sup> .

قالوا : فهذه أمثلة يسيرة مما روى عن الصحابة رضي الله عنهم من ذم  
القول بالرأى ، والقياس في دين الله تعالى ، وكلها صريحة في إبطاله وتحريم القول  
به ومعظمها ثابتة بالأسناد صحيحة النسبة إليهم ، وقد سار على نهجهم في ذلك  
التابعون وتابعوهم فورد عنهم من ذم القياس والرأى ما يطول ذكره ولا داعي لإبراره  
لان المقصود هو إبطال دعوى إجماع الصحابة على جواز العمل بالقياس في أحكام  
الشرع من غير تكبير من أحد منهم كما يقول ذلك أصحاب القياس ، وهي دعوى قد  
قام البرهان على بطلانها وذلك بما سقناه من النصوص عنهم رضي الله تعالى عنهم .  
وبجواب عن الاستدلال بهذه الآثار : بأنه لا ريب أنه قد ثبت عن  
الصحابة رضي الله عنهم جواز العمل بالقياس ، بل قد ثبت عنهم فيما لا يحصى  
من المسائل الفقهية أنهم قاسوا الأمثال بالأمثال وأعطوا النظم حكم نظيره كما قدمنا  
ذلك في دلالة الإجماع .

وثبت عنهم أنهم ذموا الرأى والقياس وحذروا من الاسترسال فيهما ،  
والركون إليهما في آثار كثيرة وردت عنهم ، بل كل من ورد عنه القول بالقياس  
والرأى فقد ورد عنه ذمه من وجه آخر فلا بد من الجمع بين ما نقل عنهم على وجهه  
ينتفي مع التعارض ، ويعمل فيه بكل ما روى عنهم .

---

( ١ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٥٧ .

( ٢ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٥٩ .

فنقول<sup>١</sup> : لا تمارض بحمد الله بين هذه الآثار عن السادة الأخيار ، بل كلها حق وكل منها له وجه ، وهذا انما يتبين بالفرق بين الرأى الباطل الذى ليس من الدين ، والرأى الحق الذى لا مدوحة عنه لاحد مفسر المجتهدين . . .

فالرأى ثلاثة أقسام :

- رأى باطل بلا ريب .
- ورأى صحيح .
- ورأى هو موضع الاشتباه .

والاقسام الثلاثة قد أشار اليها السلف فاستعملوا الرأى الصحيح ، وعملوا به وأفتوا به ، وسوغوا القول به ، وذموا الباطل ومنعوا من العمل به والفتيا والقضاء به ، وأطلقوا السنتهم بذهمه وذم أهله .

والقسم الثالث : سوغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار اليه حيث لا يوجد منه بد ولم يلزموا أحدا العمل به ولم يحرموا مخالفته ولا جعلوا مخالفه مخالفا للدين ، بل غايته أنهم خيروا بين قبوله ورده ، فهو بمنزلة ما أبيح للمضطر من الطعام والشراب الذى يحرم عند عدم الضرورة اليه كما قال الامام أحمد : " سألت الشافعي عن القياس ، فقال لي : عند الضرورة " وكان استعمالهم لهذا النوع بقدر الضرورة لم يفرطوا فيه ويفرموه ويولدوه ويوسموه كما صنع المتأخرون بحيث اعتاضوا به عن النصوص والآثار وكان أسهل عليهم من حفظها . وقال أبو عمر بن عبد البر : " وسائر الفقهاء قالوا في هذه الآثار وما كان مثلها في ذم القياس : انه القياس على غير أصل والقول في دين الله بالظن " .

---

( ١ ) الكلام لابن القيم في اعلام الموقعين ج ١ ص ٦٦ - ٦٧ .

وأما القياس على الأصول والحكم للشيء بحكم نظيره ، فهذا ما لا يختلف فيه أحد من السلف ، بل كل من روى عنه ذم القياس قد وجد له القياس الصحيح منه ، لا يدفع هذا إلا جاهل أو متجاهل مخالف للسلف في الأحكام " ١ " اهـ .

وقال المزني تلميذ الشافعي : " الفقهاء " من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهم جرا استعملوا المقاييس في الفقه في جميع الأحكام في أمر دينهم قال : وأجمعوا أن نظير الحق حق ، ونظير الباطل باطل ، فلا يجوز إنكار القياس لأنه التشبيه بالأمور والتمثيل عليها " ٢ "

---

( ١ ) جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٧٧ .  
( ٢ ) المرجع السابق ج ٢ ص ٦٧ .

الفصل الثاني  
في أركان القياس وشروط هذه الأركان

---

وفيه تمهيد وأربعة مباحث :

- المبحث الأول : شروط حكم الأصل ، وشروط الفرع .
- المبحث الثاني : أقسام العلة .
- المبحث الثالث : شروط العلة .
- المبحث الرابع : مسالك العلة .

### تعهد : في بيان أركان القياس :

تقدم في تعريف القياس أنه " مساواة فرع لأصل في علة حكمه " ،  
ومن هذا التعريف : يتضح أن كل قياس لابد له من أركان أربعة لا يتم  
إلا بها وهي :

- الأصل .
- والفرع .
- وحكم الأصل .
- والعلة .

- فالأصل : هو الواقعة التي ورد بحكمها نص أو اجماع ، ويسمى في  
عملية القياس بالمحل المقيس عليه ، أو المحل المشبه به ، لأن الأصل  
في اللغة ما يبنى عليه غيره ، وهذا يبنى عليه غيره ، وهو ما شابهه  
من الفروع .

- والفرع : هو الواقعة التي لم يرد بحكمها نص ولا اجماع ، ويراد  
بالقياس تعدية حكم الأصل اليها ، ويسمى بالمحل المقيس أو المشبه .

- وحكم الأصل : هو ما ثبت في الأصل ويراد بالقياس اظهار ثبوته فسي  
الفرع .

- والعلة : هي الوصف الجامع أو الأمر المشترك بين الأصل والفرع  
المقتضي لثبوت حكم الأول للثاني ، وهي أساس القياس ومحك أنظار  
النظار ، وموضع الخلاف بين الفقهاء والاصوليين " ١ " .

ولها أسماء كثيرة تختلف بحسب الاختلاف في حقيقتها لدى كل  
فريق وسيأتي بيانها في مكانها من هذا الفصل ان شاء الله تعالى .

وليزداد الأمر وضوحنا بحسن بنا ايراد بعض الامثلة من أقيسة الفقهاء لنرى  
من خلالها كيف تسير عملية القياس ، ونحدد على ضوءها العلاقة القائمة بين  
هذه الاركان ، والثمرة التي يتوصل اليها المجتهد من قياسه .

---

( ١ ) انظر الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٩٣ ، الضهاج بشرح الاسنوى ج ٣  
ص ٣ - ٤ ، الروضة ص ١٦٦ ، شرح الكوكب : ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

ونكتفي بمثالين يوضحان المقصود :

المثال الاول : البيع وقت النداء للصلاة من يوم الجمعة منهي عنه بقوله تعالى :  
( يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا السبي  
ذكر الله وذرؤا البيع ) ( ١ ) .

قيس عليه الاجارة لمساواتها له في علة النهي حيث أنها تشغل  
عن ذكر الله وعن الصلاة .

فالاصل : البيع عند النداء للصلاة من يوم الجمعة .

والفرع : الاجارة عند النداء للصلاة من يوم الجمعة .

والحكم الثابت للاصل : هو التحريم او الكراهة .

والعلة الجامعة بينهما كون كل منهما شاغلا عن الصلاة التي هو  
القرآن منها بذكر الله لأن الذكر أخص أوصافها .

فيثبت للاجارة حكم البيع وهو التحريم أو الكراهة في ذلك الوقت  
لتساويهما في العلة .

المثال الثاني : بيع البر بالبر متفاضلا محرم بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث  
عبادة بن الصامت : " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ،  
والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، سواء  
بسواء " ، فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيموا كيف شئتم اذا  
كان يدا بيد " رواه مسلم ( ٢ ) .

لملة هي الكيل مع اتحاد الجنس ، وقيس عليه بيع الارز بالارز  
متفاضلا .

- فالاصل : هو البر .

- والفرع : هو الأرز .

- والحكم : تحريم التفاضل في بيع البر بالبر .

- والعلة : هي الكيل مع اتحاد الجنس .

( ١ ) سورة الجمعة آية " ٩ " .

( ٢ ) صحيح مسلم ج ٥ ص ٤٤ .

وقد شارك الأرز البر في هذه العلة فيعطى حكمه وهو تحريم بيع بعضه ببعض متفاضلا .

ومن هذا يتبين ان عملية القياس تبدئ باثبات حكم الاصل ، فاذا تم ذلك بحث المجتهد في هذا الحكم ، هل هو معلل أولا ، فان قطع بتعليقه أو غلب على ظنه بحث عن العلة اذا لم تكن منصوصا عليها ، فاذا استخرجها نظر : هل تصلح للتعدي الى غير محل النص ، فان كانت تصلح للتعديسة بحث عن تحققها في الفرع وعدم وجود مانع فيه يمنع من ثبوت حكمها فيه ثم يلي هذا الحكم بان الواقعتين متساويتان في العلة ، وتبنى على هذه المساواة تسوية الواقعتين في الحكم وهو المقصود من القياس وثمرته .

فالواقعتان أمران معلومان ، لانهما حادثتان : احدهما : منصوص على حكمها ، والاخرى غير منصوص على حكمها ، والحكم الذي ورد النص به معلوم ايضا ، والذي استكشفه المجتهد باجتهاده هو علة حكم النص وتحققها في الواقعة المعارضة ، والذي وصل اليه هو التسوية بين الواقعتين في الحكم بناء على تساويهما في علته "١" .

ومقصود هذا الفصل هو الكلام على شروط هذه الاركان مع الاقتصار على المسائل الخلافية التي يترتب على الخلاف فيها خلاف فقهي ، ويخفي فيها مذهب الامام احمد على كثير من الباحثين كما أوضحنا ذلك في تقديم هذا البحث وسيكون ذلك في أربعة مباحث :

- |               |                                   |
|---------------|-----------------------------------|
| المبحث الاول  | : في شروط حكم الاصل وشروط الفرع . |
| المبحث الثاني | : في اقسام العلة .                |
| المبحث الثالث | : في شروط العلة .                 |
| المبحث الرابع | : في مسالك العلة .                |



## المبحث الأول في شروط حكم الأصل وشروط الفرع

اشتراط الأصوليون لحكم الأصل شروطاً أهمها :

- أولاً : أن يكون حكماً شرعياً ، لأنه المقصود من القياس الشرعي .  
ثانياً : أن يكون ثابتاً بنص أو إجماع .

واختلفوا في مسألة جواز القياس على أصل ثبت حكمه بالقياس على أصل آخر .

وقد اشتبه على الأصوليين مذهب الحنابلة في هذه المسألة ، حتى نسب أكثرهم "أ" القول بالجواز اليهم جميعهم ومعهم أبو عبد الله البصري دون سواهم من أصحاب المذاهب الأخرى ، فلزم إيضاح هذا اللبس ، وبيان حقيقة مذهب الحنابلة من كتبهم ، وذكر من وافقهم من الأئمة وأتباعهم في هذه المسألة .  
وبحسن بنا قبل ذكر أقوال أئمة الحنابلة أن نحدد موضع النزاع فنقول :  
ان المسألة لها صورتان :

أحدهما : ان تكون الملة في الأصل المحض هي نفس الملة التي جمّع بواسطتها بين الفرع المحض ، والفرع المتوسط .

مثاله : ان نقيس الذرة على الأرز المقيس على البر في عدم جواز بيع بعضه ببعض متفاضلاً بملة كونه مكمل جنس .

فالبر : هو الأصل المحض .

والذرة : هي الفرع المحض .

والأرز : هو الفرع المتوسط ، أو الأصل المتوسط ، لأنه أصل للذرة فرع للبر في هذا القياس .

---

(١) الأحكام للآمدى ج ٣ ص ١٩٤ ، الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ١١٩ ،  
تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٨٨ ، مسلم الثبوت وشرحه ج ٢ ص ٢٥٣ ،  
مختصر ابن الحاجب بشرح المضد الإيجي ج ٢ ص ٣٠٩ .

وهذه الصورة متفق على صحة القياس فيها ، لكنه مجرد تطويل غير مفيد ،  
ان يمكن قياس الذرة على البر مباشرة لتحقيق العلة في كل منهما ، فتوسيط  
الأرض تطويل لا فائدة فيه ، ومن روى عنه أنه يمنع هذه الصورة ، فلهذا السبب  
لا لعدم صحة القياس .

ثانيتها : أن تكون العلة في الأصل المحض غير العلة في الفرع المحض ،  
فيكون في الفرع المتوسط علتان :  
أحدهما : التي قياس بها على الأصل المحض .  
والأخرى : التي استتبطت منه وقياس عليه بواسطتها الفرع  
المحض .

مثاله : أن نقيس الوضوء على التيمم في وجوب النية بجامع كون كل منهما طهارة  
تراد للصلاة ، ثم نقيس التيمم على الصلاة بجامع كونها عبادة<sup>١</sup>

فقد اختلفت العلة بين الأصل المحض وهو الصلاة ، والفرع المحض : وهو  
الوضوء ، ودار الأصل المتوسط وهو التيمم معللا في قياسه على الصلاة بكونه  
عبادة ، ومعللا في قياس الوضوء عليه بكونه طهارة .

فهذه الصورة الثانية هي محل الخلاف بين الأصوليين من الحنابلة وغيرهم .

٢ - فذهب المالكية - كما حكاه ابن رشد الكبير في المقدمات عنهم -<sup>٢</sup> ،  
وبعض الشافعية<sup>٣</sup> ، وبعض الحنابلة الى جواز القياس على أصل ثبت  
بالقياس ، وأنه لا يشترط كون حكم الأصل منصوصا أو مجمعا عليه .

ومن قال به من الحنابلة : أبو الوفاء ابن عقيل ، والفخراسماعيل<sup>٤</sup>  
والمجد ابن تيمية قال في المسودة : " يجوز القياس على أصل ثبت بالقياس  
ولا يشترط كونه مجمعا عليه ، وهذا قالت الشافعية ، والرازي ، والجرجاني<sup>٥</sup> "

- 
- (١) مسلم الثبوت وشرحه ج ٢ ص ٢٥٣ .
  - (٢) مقدمات المدونة لابن رشد ج ١ ص ٢٢ ، شرح مراقبي السمود ص ١٥٨ .
  - (٣) الاحكام للأمدى ج ٣ ص ١٩٤ .
  - (٤) المسودة ص ٣٩٦ .
  - (٥) المسودة ص ٣٩٤ .

واختلف قول القاضي أبي يعلى ، وتلميذه أبي الخطاب ، فنقل عنهما القول بجوازه ، والقول بمنعه .

قال في المسودة : " ذكر القاضي في ضمن مسألة القياس انه يجوز في الشرعيات أن يكون الشيء أصلاً لغيره في حكم ، وفرعاً لغيره في حكم آخر فأما في حكم واحد فلا يتصور " ١ .

وقال في المسودة أيضاً : " قال قوم : لا يجوز الا على أصل ثبت حكمه بدليل مقطوع به من نص أو إجماع " .

وهذا قول القاضي في مقدمة المجرى وذكر عن أحمد ما يدل عليه .

قال القاضي في المقدمة التي ذكرها في الاصول في آخر المجرى : " ولا يجوز رد الفرع الى الاصل الا أن يثبت الحكم في الاصل بدليل مقطوع عليه من كتاب أو سنة أو إجماع ، هذا ظاهر كلام أحمد في رواية مهنا ، وقد سئل : هل يقيس الرجل بالراى ؟ فقال : لا ، هو أن يسمع الرجل الحديث فيقيس عليه .

قال : وقد لا يمتنع أن يقال اذا ثبت الحكم في الاصل لمعنى انه يرد ما شاركه في ذلك المعنى من الفروع اليه .

ثم قال : واذا ثبت الحكم في أصل من الاصول بكتاب أو سنة واستتبط منه معنى قيس به فرع من الفروع جاز أن يستتبط من الفرع علة لا توجد في الاصل ويقاس عليه فرع آخر بتلك العلة ، لأن الفرع قد ساوى الأصل في ثبوت حكم الوفاقية ، وجواز استتباط المعنى الذي ذكرناه منه فيصح قياس أحدهما على الآخر وان اختلفا في كيفية ذلك المعنى الذي ذكرناه " ٢ .

( ١ ) ٣٩٤ : أى لا يتصور منعه لاتحاد العلة لأن غاية ما فيه أنه تطويل مـسع الاستفناء عنه وهذا لا يسوغ الخلاف في صحة القياس بالنظر الى ذات القياس ، أولاً يتصور أن يعتمد اليه فقيهه لانه نوع من المصبت والاشتغال بما لا طائل تحته ، فيجب أن يعتمد الى الاصل المحض وبقيس عليه ، ولا داعي لتوسيط الاصل الثاني - الفرع المتوسط - .

هذا نص كلام القاضي كما ذكره في المسودة نقلته بكامله لكي يتضح رأيه في هذه المسألة.

ويلاحظ أنه يرى الجواز وعدمه في كتاب واحد هو المجرى ، وفي موضع واحد منه ، فلا مجال إذن لدعوى اختلاف النقل عنه أو دعوى تأخر أحد القولين وتقدم الآخر ، لكننا نقول في الجمع بين هذين الرأيين :

ان القاضي : كان في قوله بالجمع يحكي المذهب عند من تقدمه ، ولذا فهو يذكر كلاما عن أحمد يدل عليه ، ولما لم يكن كلام أحمد هذا نصا في الموضوع بـلـ يحتمل أن يراد به من يؤهل اصولا برأيه ولا يلتفت الى النصوص أو القياس عليها مع وجودها كما هو شأن المفرقين في الرأي الذين عنى الامام احمد بالرد عليهم ، لما كان الامر كذلك ذكر القاضي وجهها في المسألة هو جواز القياس على ما ثبت بالقياس واختار هذا الوجه وظل له ، يدل على هذا قوله " ولا يمتنع أن يقال : اذا ثبت الحكم في الاصل لمعنى انه يرد ما شاركه في ذلك المعنى من الفروع اليه " .

وهذه عبارة المجتهدين على مذهب اصنام معين والمخرجين على نصوصه يذكرون الرأي المعتمد في المذهب أو المنصوص عن الامام ثم يتبعونه بما يرونه من الوجه او الاختيارات.

فاذا ضمنا هذا الى النص الاول الذي نقله صاحب المسودة عنه تبين لنا أن القاضي ممن يقول بجواز القياس على ما ثبت بالقياس .

أما ابو الخطاب فنقل عنه في المسودة : " انه صرح في سؤال المعارضة بأن الحكم الذي ثبت بالقياس انما يقاس عليه لضيق العلة التي ثبت بها فان قاس عليه بعملته التي ثبت بها كان باطلا " .<sup>١</sup>

ونقل عنه أنه قال : " ان الفروع لا يقاس بعضها على بعض ، لانه ليس من أحدهما بان يقاس على الآخر بأولى من العكس " .<sup>٢</sup>

---

( ١ ) ص ٣٩٦ .

( ٢ ) ص ٣٩٦ .

وكلام أبي الخطاب موافق لاختيار القاضي إذ يفهم من النص الأول : أنه يرى أن القياس على ما ثبت بالقياس لا يكون إلا مع اختلاف العلة أما إذا اتحدت فإن القياس يقع لفرع وتطويلا بلا فائدة لأنه يمكن قياس الفرع المحض على الأصل المحض ولا حاجة إلى توسط الفرع المتوسط.

وفي النص الثاني : يرى أنه ليس قياس فرع على آخر بأولى من عكسه وهو جعل المقيس عليه مقيسا ، وهذا إنما يكون مع اتحاد العلة ، لأن كل واحد منها يمكن رده إلى الأصل المحض ، وكلها فروع عنه وجعل بعضها أصلا والآخر فرعا تحكم ومثبت لا طائل تحته .

ب - وذهب أكثر الحنفية وأكثر الشافعية ، وبعض الحنابلة ، وأكثر المتأخرين من الأصوليين إلى عدم جواز القياس على ما ثبت بالقياس .

وقد تقدم أن القاضي أبا يعلى وتلميذه أبا الخطاب يريان في أحد قوليهما هذا الرأي ، وإن كنا قد بينا أن الصحيح هو أنهما يذهبان إلى الجواز .

وذهب ابن قدامة في الروضة والطوقى ونسب إلى المجدين تسمية إلى عدم جواز القياس على ما ثبت حكمه بالقياس إلا إذا اتفق عليه الخصمان فإنه يكفي اتفاقهما على حكم الأصل ويكون ملزما لكل منهما ولا حاجة إلى إجماع الأمة عليه ، لأنه لو اشترط الإجماع في كل حكم يقاس عليه لضاقت باب القياس وتمطلت الأحكام لندرة المسائل المجمع عليها بالنسبة إلى المختلف فيها .

#### الأدلة :

الذين ذهبوا إلى الجواز : بنو ذلك على جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين ، فعللوا الفرع المتوسط بعلة تجمعها بالأصل المحض ، ثم اشتقوا منه علة أخرى تجمعها بالفرع المحض .

قال في المسودة : " قد صرح أبو الخطاب وغيره في المسألة بأنه يجوز القياس بغير علة الأصل لجواز تعليل الحكم بعلمتين " ١ .

وقال ابن برهان من الشافعية : " يجوز القياس على أصل ثبت بالقياس عندنا خلافا لأصحاب أبي حنيفة وأبي بكر الصيرفي من أصحابنا قال وحرف المسألة جواز تحليل الحكم بعلمتين " ١ " .

وقد وجه ابن رشد الكبير في مقدمات المدونة القول بجواز القياس على ما ثبت بالقياس وأسهب في ذلك ولكنه لم يذكر أسئلة لما يقول حتى نرى مدى صحة كونها مما بني على ما ثبت بالقياس قال : " إذا علم الحكم في الفرع صار أصلاً ، وجاز القياس عليه بعملة أخرى مستنبطة منه ، وإنما سمي فرعاً مادام متردداً لم يثبت له الحكم بعد ، وكذلك إذا قيس على ذلك الفرع بعد أن ثبت أصلاً بثبوت الحكم فيه فرع آخر بعملة مستنبطة منه أيضاً ، فثبت الحكم فيه صار أصلاً وجاز القياس عليه إلى ما لا نهاية .

وليس كما يقال أن المسائل فروع فلا يصح قياس بعضها على بعض ، وإنما يصح القياس على الكتاب والسنة والاجماع وهذا خطأ بين ، إذ الكتاب والسنة والاجماع هي أصول أدلة الشرع ، فالقياس عليها أولاً ولا يصح القياس على ما استنبط منها إلا بعد تعذر القياس عليها ، فإذا نزلت النازلة ولم يوجد لها لافي الكتاب ولا في السنة ولا فيما أجمعت عليه الأمة نص ولا وجد في شيء من ذلك كله حلة تجمع بينه وبين النازلة ، ووجد ذلك فيما استنبط منها وجب القياس على ذلك " ٢ .

ثم قال : " وأعلم أن هذا المعنى مما اتفق عليه مالك وأصحابه ولم يختلفوا فيه على ما يوجد في كتبهم من قياس المسائل بعضها على بعض ، وهو صحيح في المعنى وإن خالف فيه مخالفون ، لأن الكتاب والسنة والاجماع أصل الأحكام الشرعية كما أن علم الضرورة أصل في العلوم العقلية فكما يبنى العلم العقلي على علم الضرورة هكذا أبداً من غير حصر بعدد على ترتيب ونظام الأقرب فالأقرب ، ولا يصح أن يبنى الأقرب على الأبعد فكذلك العلوم السمعية تبنى على الكتاب والسنة ، واجماع الأمة أو على ما يبنى عليه بصحته هكذا أبداً إلى غير نهاية ونظام الأقرب على الأقرب ولا يصح بناءً الأقرب على الأبعد " ٣ .

( ١ ) المسودة ص ٣٩٨ .

( ٢ ) المقدمات الممهدة لابي الوليد بن رشد الكبير المالكي ج ١ ص ٢٢ .

( ٣ ) نفس المرجع السابق ج ١ ص ٢٣ .

### أدلة المانعين :

احتج المانعون ، بأنه قد تبين ثبوت حكم الفرع المتوسط بعلة غير موجودة في الفرع المحض ، ومن شرط القياس التساوي في العلة ، ولا يمكن تعليل الحكم فـ في الفرع المتوسط بغير ما علله به في قياسه اياه على الاصل المحض ، فانه انما يعرف كون الجامع علة بشهادة الاصل له واعتبار الشرع له باثبات الحكم على وفقه ، ولا يعرف اعتبار الشرع للوصف الا أن يقترن الحكم به عريا عما يصلح أن يكون علة أو حيز من أجزائها ، فانه متى اقترن الحكم بوصفين يصلح التعليل بهما مجتمعين ، أو بكل واحد منهما منفردا احتل أن يكون ثبوت الحكم بهما جميعا أو بأحدهما غير معين فالتعيين تحكم<sup>(١)</sup>

هذا تفصيل مذهب الحنابلة في هذه المسألة وقد خرجنا منه بفائدتين :

احدهما : انها مسألة خلافية بينهم تردت فيها أقوالهم بين الجواز مطلقا ، وال منع مطلقا ، والجواز بشرط اتفاق الخصمين عليه ، وأن ظاهر مذهب الامام احمد هو عدم الجواز وقد استظهره القاضي من قوله : " حين سئل يقيس الرجل بالرأى ؟ فقال : لا هو أن يسمع الرجل الحديث فيقيس عليه " .

ثانيتهما : أن المالكية يذهبون الى جواز القياس على ما ثبت بالقياس كما نقله ابن رشد في المقدمات عنهم وقد سبق نقل كلامه ، بل انه يجعله مذهب مالك وأصحابه ولا يذكر مخالفا منهم ، ويشدد في توجيه ما ذهب اليه .

وابن برهان من متقدمي الشافعية يصرح بأنه مذهب الشافعية ولا يذكر منهم مخالفا سوى أبي بكر الصيرفي ، وصاحب المسودة : يذكر أنه قول الرازي والجرجاني من الحنفية .

وهذا لا يتفق واطلاق المتأخرين من الاصوليين أن الذاهب الى جوازه هم الحنابلة وحدهم ولا يتفق كذلك مع جعله قولا واحدا في المذهب وقد رأينا اختلافهم فيه حتى روى عن المشاهير منهم أكثر من قول .

ثالثا - أن يكون معقول المعنى ، بمعنى أن يكون له علة يدركها العقل ،  
كتحريم الخمر ، والميسر ، وأكل الميتة ، وأكل أموال الناس بالباطل ،  
وتحريم الزنا ، والسرقه ، وقطع الطريق ، وشرب المسكر . .

وكالامر ببر الوالدين وصلة الرحم ، والاحسان الى الجار ، والتسوية  
بين الاولاد في المطا ، وحل البيع ، والنكاح ، والطيبات من الرزق . .  
فان هذه احكام يدرك العقل علة مشروعيتها ويتوصل الى استخراجها  
وضبطها بمسلك من مسالك العلة التي مهدها العلماء من أهل الأصول فتسمى  
معقولة المعنى أو معللة .

بخلاف ما لا يعقل معناه ولا يدرك وجه الحكمة من شرعه على هذا الوجه  
المعين دون سواه ، كأوقات الصلوات ، وهيئاتها ، وعدد ركعاتها ، ومقادير  
أنصبة الزكوات ، وما يخرج منها ، فان العقل لا يقف فيه على المعنى المقتضي  
للحكم ، ولذا لا يمكن تعدية حكمه الى غيره ، لما تقدم من أن القياس عبارة  
عن " مساواة بين الاصل والفرع في العلة ينشأ عنها تسوية بينهما فـ في  
الحكم " . وما لا تعلم علة لا يمكن أن يعرف أن غيره يساويه في حكمه  
أو لا يساويه .

رابعا - ألا يكون معدولا به عن سنن القياس ( أى طريقه ) ويراد به ما ثبت  
حكمه على خلاف قياس الأصول والقواعد العامة .  
وهذا النوع لا يقال انه يمتنع القياس عليه باطلاق ولا يقال انه يجوز  
باطلاق بل هو على ضربين :

الضرب الاول : ما كان حكمه مختصا بمحل ، وذلك لعدم وجود المعنى الذي ثبت  
لأجله في محل آخر وهذا لا يجوز القياس عليه لعدم وجود ما يساويه  
في العلة التي هي مناط اللاحاق وأمثله كثيرة منها :

١ - قصر الصلاة في السفر مشروع بنصوص الكتاب والسنة وفعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لعله هي " السفر " .

وقد امتنع تعدية الحكم وهو قصر الصلاة الى غير المسافر ،  
لان العلة في الحقيقة هي المشقة ولكن امتنع اعتبارها لتفاوتها وعدم  
ضبط مرتبة منها تعتبر مناطا لحكم القصر فتعميت مشقة السفر ، ثم



وجد أن مشقة السفر أيضا منضبطة ، لأنها تختلف من شخص لآخر ، ومن طريق لطريق ، ومن وقت لوقت ، فجعلت العلة السفر لكي يسهل ضبطها ، ولا يوجد محل آخر يساويه حتى يعدى اليه الحكم وهو قصر الصلاة "١" .

٢ - جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم / خزيمة بن ثابت الانصاري بشهادة رجلين في قصة معروفة شهد فيها للنبي صلى الله عليه وسلم بشرائه الفرس من الاعرابي الذي جرده دون حضور خزيمة الواقعة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " بم تشهد " ؟ فقال بتصديقك يا رسول الله ، فجعل شهادته بشهادة رجلين "٢" .

وانما خصه الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم كرامة له لتنبيهه الى ما لم ينتبه له غيره ممن حضر من الصحابة ، وهو أن من صدق في خبر السماء فأحرى به أن يصدق في غيره . وهذا المعنى معقول ، ولكنه مختص لا يعمدها الى غيره فلا يقاس عليه لعدم وجود من يساويه فيه وان كان أفضل منه وأعلى منزلة كأكابير الصحابة والخلفاء الراشدين "٣" .

الضرب الثاني : ما عقل معناه ووجد محل آخر يساويه في هذا المعنى :

فهذا الضرب يجوز القياس عليه متى وجد محل آخر يساويه في العلة التي لأجلها ثبت حكمه .

قال ابن قدامة في الروضة : " المستثنى عن قاعدة القياس منقسم الى :  
ما عقل معناه

والى ما لا يعقل معناه .

---

(١) تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٨٠ .  
(٢) سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٨ - ٤١٩ .  
(٣) تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٧٩ ، مسلم الشبوت ج ٢ ص ٢٥١ .

فالأول : يصح أن يقاس عليه ما وجدت فيه العلة ، من ذلك استثناء المرايا للحاجة ، لا يبعد أن نقيس العنب على الرطب إذا تبين أنه في معناه "١" .

وكذا إيجاب صاع من تمر في لبن المصرة مستثنى عن قاعدة الضمان بالمثل نقيس عليه ما لو رد المصرة بعيب آخر وهو نوع الحاق "٢" .

ومنه إباحة أكل الميتة عند الضرورة ، صيانة للنفس واستبقا للمهجة يقاس عليه بقية المحرمات إذا اضطر إليها "٣" ، ويقاس عليه المكروه ، لأنه في معناه "٤" .

وقال المجد ابن تيمية في المسودة : " يجوز القياس على أصل مخصوص من جملة القياس وهو الذي تسميه الحنفية موضع الاستحسان .

خلافا لهم في قولهم : لا يجوز إلا أن يكون ممثلا ، أو مجمعا عليه ، أو يكون هناك أصل آخر يوافقه فيجوز القياس عليه "٥" .

(١) قال في الكافي ج ٢ ص ٦٦ قال ابن حامد : لا يجوز بيع المرايا في غير ثمرة النخل ، لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة ببيع الثمر بالثمر إلا أصحاب المرايا ، فإنه قد أذن لهم ، وعن بيع العنب بالعنب ، وعن كل ثمر بخمرة وهذا حديث حسن ، ولأن غير الثمر لا يساويه في كثرة اقتياته وسهولة خروجه فلا يقاس عليه غيره . وقال القاضي : يجوز في جميع الثمار ، لأن حاجة الناس إلى رطبها كحاجتهم إلى الرطب . ويحتمل الجواز في التمر والعنب خاصة لتساويهما في وجوب الزكاة فيهما ، وورود الشرع بخمرهما وكونهما مقتاتين دون غيرهما ، وانظر المغني ج ٤ ص ٥٨ - ٥٩ ففيه تفصيل أكثر .

(٢) المغني ج ٤ ص ١٢٥ ، الكافي ج ٢ ص ٨١ .

(٣) المغني ج ٩ ص ٤١٢ .

(٤) ١٢٦ .

(٥) ٣٩٩ ، مذهب الحنفية في المعدول به عن سنن القياس أو المخصوص مسن جملة بالقياس - كما عبر عنه بعض الحنابلة - ويسميه الحنفية موضع الاستحسان أن الخارج عن سنن القياس أن كان خروجه بقياس آخر خصص علة القياس العام فيجوز القياس عليه متى عقلت العلة وأمكن تعديتها ==

وقال القاضي أبو يعلى : " المخصوص من جملة القياس يقاس عليه ، ويقاس على غيره ، أما القياس عليه فان اُحِدَ قال في رواية ابن منصور : اذا نذر أن يذبح نفسه يقدى نفسه بذبح كبش ، فقياس من نذر ذبح نفسه على من نذر ذبح ولده ، وان كان ذلك مخصوصا من جملة القياس وانما ثبت بقول ابن عباس " (١) وبيانه : أن الاصل فيمن نذر معصية انه لا يجوز له الوفاء بما نذره وعليه كفارة يمين ، ولكن ابن عباس رضي الله عنهما أفتى من سأله عن امرأة نذرت أن تذبح ولدها أن تذبح عنه كبشا ، وهذا على خلاف القياس ، إذ القياس أن عليه كفارة يمين كغيره من صور نذر المعصية ، ولكن لما ثبت بقول ابن عباس وقول الصحابي حجة عند الامام احمد في أصح الروايتين عنه ، قاس عليه من نذر ذبح نفسه ، وهذا قياس على ما ثبت على خلاف القياس .

== الى محال أخرى مثل تحالف المتبايعين اذا اختلفا قبل القبض والسلعة قائمة ، فان القياس يقتضي أن يحلف البائع وحده لانه منكر لتسليم السلعة بالشئ الذي يدعيه المشتري ، ولكن رثي أن المشتري كذلك ينكسر الزيادة التي يدعيها المشتري فكل منهما مدع ومنكر في آن واحد فيتحالفان استحسانا ، وهذه العلة - وهي أن كلا منهما مدع منكر - توجد في تخالف المؤجر والمستأجر في قدر الاجرة قبل انتفاع المستأجر بالصين المؤجرة فيتحالفان قياسا على تحالف البيعين . انظر : تيسير التحرير ج ٤ ص ٨٣ - ٨٤ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٢١ وان كان خروجه عن سنن القياس لنص أو اجماع فلا يجوز القياس عليه الا اذا كانت العلة منصوصة او مجمعا عليها لانهم يرون أن النص على العلة أمر بالقياس . مثال : ما كانت العلة فيه منصوصة ومجمعا عليها قوله صلى الله عليه وسلم في سورة البقرة " انها ليست بنجم . انها من الطوافين عليكم والطوافات " وهذا استثناء للبقرة من سباع البهائم المحكوم بنجاسة آسارها فنقيس على البقرة ما ساواها في العلة وهي الطواف كالقارة فنحكم بطهارة سوءها . وما ذكره المجد ابن تيمية هو مذهب المكرخي من الحنفية ، انظر شرح الاسنوى على المنهاج وحاشيته سلم الوصول لصاحب بخت ج ٤ ص ٣٢٢ . (١) المرجع السابق ٤٠٠ ، وانظر المغني ج ٩ ص ٥٢٠ - ٥٢٢ ، بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٢١ .

ثم قال القاضي : " وأما قياسه على غيره فان أحمد قال في رواية المروزي يجوز شراء أرض السواد ولا يجوز بيعها ، فقيل له : كيف تشتري مـمـن لا يملك ؟ قال : القياس كما تقول ، ولكن استحسانا ، واحتج بأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رخصوا في شراء المصاحف وكرهوا بيعها ، وهذا يشبهه ذاك ، فقد قاس مخصوصا من جملة القياس على مخصوص من جملة القياس " <sup>١</sup> وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : " ذهب طائفة من الفقهاء الى أن ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه ، ويحكي هذا عن أصحاب أبي حنيفة " .  
والجمهور : أنه يقاس عليه وهذا هو الذي ذكره أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم .

قالوا : إنما ينظر الى شروط القياس ، فما علمت علتها ألحقنا به ما شاركه في العلة سواء قيل أنه على خلاف القياس أو لم يقل . .  
وأما إذا لم يتم دليل على أن الفرع كالاصل فهذا لا يجوز فيه القياس سواء قيل أنه على وفق القياس أو خلافه ، ولهذا كان الصحيح أن العرايا يلحق بها ما كان في معناها " <sup>٢</sup> .

هذه نصوص أئمة الحنابلة في جواز القياس على ما ثبت بالقياس ، وقد كثر في كلام الفقهاء تسميتهم ما خالف القواعد العامة أو قياس الأصول من الكتاب والسنة وفتاوى المحابة بالخارج على القياس أو الثابت على خلاف القياس ، وليس مرادهم بذلك أنه تجرد عن مراعاة المصلحة حتى خالف القياس وإنما المراد به أنه عدل به عن نظائره لمصلحة أكمل وأخص من مصالح نظائره على جهة الاستحسان الشرعي .

فمن ذلك أن القياس يقتضي عدم بيع المعدوم ، وجاز ذلك في السلم ، والاجارة توسعة وتيسيرا على المكلفين ، ومنه أن القياس أن كل واحد يضمن جناية

---

( ١ ) المسودة ٤٠٠ ، وانظر المغني ج ٢ ص ٦٠٠ - ٦٠١ .  
( ٢ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية ج ٢٠ ص ٥٥٥ .

نفسه وخولف في دية الخطأ رفقا بالجاني وتخفيفا عنه لكثرة وقوع الخطأ من الجناة "١".

ولما توهمه كلمة الخارج عن القياس من دعوى وجود شيء في الشريعة على خلاف القياس وهو الميزان والعدل الذي أنزل الله به كتابه وأمر به رسوله ، أنكر شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه شمس الدين ابن القيم هذا الاطلاق ، وقال : ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح .  
وقد ألف ابن تيمية رسالة كاملة في هذه المسألة أجاب فيها عن سؤال ورده مما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم : هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص ، أو قول الصحابة أو بعضهم وربما كان مجمعا عليه وتسمى " رسالة في معنى القياس " "٢" وطبعت ضمن مجموع الفتاوى كما طبعت مفردة تحت اسم القياس في الشرع الاسلامي "٣".

وقد أنكر في هذه الرسالة وفي مواضع كثيرة من فتاواه أن يكون هناك شيء من الاحكام يخالف القياس الصحيح فقال : " . . . وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الانواع بحكم يفارق به نظائره فلا بد ان يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ، ويمنع مساواته لغيره ، لكن الوصف الذي اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر ، وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل احد فمن رأى شيئا من الشريعة مخالفا للقياس فانما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ، ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر .  
وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس ، علمنا قطعا انه قياس قاسد ، بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها بوصف أو جب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم ، فليس في الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا ،

- 
- (١) المدخل الى مذهب الامام احمد لابن بدران ص ١٤٨ .
  - (٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٠ ص ٥٠٤ - ٥٨٣ .
  - (٣) طبع في المطبعة السلفية بالقاهرة مضموما اليه كلام ابن القيم في الجزئين الاول والثاني من اعلام الموقعين .

لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وان كان من الناس من لا يعلم فساد " ١ " .

ثم أخذ في تخريج ما ادعي انه على خلاف القياس اما بابرار الفارق بينه وبين صورة القياس المدعى مخالفته أو باظهار عدم وجود الجامع بينهما وان كان بعض الناس يتهوم وجوده " ٢ " .

ثم قال في أواخر الرسالة : " حقيقة الامرانه لم يشرع شيء على خلاف القياس الصحيح ، بل ما قيل : انه على خلاف القياس فلا بد من اتصافه بوصف امتاز به عن الامور التي خالفها واقتضى مفارقتها لها في الحكم ، واذا كان كذلك فذلك الوصف ان شاركه غيره فيه فحكمه حكمه والا كان من الامور المفارقة له " ٣ " .

وجرى على منواله ابن القيم في اعلام الموقعين فنقل رسالة ابن تيمية بكاملها مع بسط في التوجيه والاستدلال وزاد من عنده مسائل أخرى وأجاب عنها " ٤ " .

#### شروط الفرع :

يشترط للفرع شروط خمسة هي :

- ١ - ان يوجد فيه علة معادلة لعملة حكم الاصل ، اما في عينها كقياس النبهذ على الخمر في التحريم بجامع الاسكار ، أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجنائية .
- ٢ - ان يكون الحكم المطلوب اثباته فيه معادلة لحكم الاصل في عينه ، كوجوب القصاص في النفس المشترك بين المثلث والمحدد ، او جنسه كاثبات الولاية على الصغيرة في نكاحها قياسا على اثبات الولاية في مالها فان المشترك بينهما انما هو جنس الولاية لا عينها .

---

( ١ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٠ ص ٥٠٥  
 ( ٢ ) من هذه المسائل قولهم : تطهير الماء اذا وقع فيه نجاسة على خلاف القياس بل وتطهير النجاسة على خلاف القياس ، والتوضوء عن لحوم الابل على خلاف القياس ، والفطر بالحجامة على خلاف القياس ، والسلام على خلاف القياس ، والاجارة ، والحوالة ، والكتابة ، والمضاربة ، والمزارة ، والمساقاة ، والقرض وصحة صوم المفطر ناسيا ، والعضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس .

( ٣ ) المرجع السابق ج ٢٠ ص ٥٥٦ .

( ٤ ) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٨٢ - ج ٢ ص ١٥٦ .

٣ — أن يكون خاليا عن معارض راجح او مساو يقتضي نقيض ما اقتضته علة الاصل  
لئلا يؤول الى القياس الى الحكم بالمرجوح وترك الراجح ، أو ترجيح أحد  
المتساويين بدون مرجح وكلاهما باطل .

٤ — ألا يكون حكمه متقدما على حكم الاصل في الثبوت ، لان الحكم يحدث بحدوث  
العلة ، فلو تقدم عليها لكان ثابتا بغير دليل وهو يؤول الى التكييف  
بما لا يطاق .

مثاله : قياس الوضوء على التيمم في اشتراط النية ، والتيمم متأخر  
عن الوضوء في الثبوت اذا أنه لم يشرع الا بعد الهجرة والوضوء قد شرع  
في مكة .

وقال الغزالي ، وابن قدامة : ان هذا شرط لقياس العلة ، أما قياس  
الدلالة فيجوز فيه تأخر الدليل عن المدلول فان حدوث العالم دليل على  
الصانع القديم ، والدخان دليل على النار ، والأثر دليل على المؤثر .

٥ — ألا يكون حكمه منصوبا عليه ، والا فيكون من قياس المنصوص على المنصوص  
وليس أحدهما بالقياس على الآخر بأولى من العكس قال الآمدي : وهذا  
ما لا نعرف بين الاصوليين خلافا في اشتراطه ١٩٠

---

(١) انظر : الروضة ص ١٦٩ — ١٧٠ ، شرح الكوكب ص ٣٩٩ — ٣٠٠ ،  
الاحكام للآمدي ج ٣ ص ٢٤٨ ، المنهاج بشرح الاستوى ج ٣ ص ١٢٣ ،  
تيسير التحرير ج ٣ ص ٢٩٥ — ٢٩٦ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٥٧ ،  
ارشاد الفحول ص ٢٠٩ . المستصفى ج ٢ ص ٢٣٠ .

## المبحث الثاني في تعريف العلة وأقسامها

العلة في اللغة : عبارة عما اقتضى تغييرا ، ومنه سميت علة المريض لانها اقتضت تغير حاله من الصحة الى السقم ، يقال : اعتل فلان اذا حال عن الصحة الى السقم .

ومنه أخذت العلة التي يناط بها الحكم عقليا كان او شرعا او لغويا او عاديا ، لان تأثيرها فيه كتأثير العلة في ذات المريض حيث يثبت بها بعد أن لم يكن ثابتا وتتمدد محال وجوده بتمدد محال وجودها .

وقيل : ان العلة مأخوذة من العلل بعد النهل وهو الشرب مرة بعد مرة ، لان المجتهد يعاود النظر فيها مرة بعد أخرى .

والعلة في اصطلاح الاصوليين هي : ما يحصل من ترتيب الحكم على وفقه ما يصح أن يكون مقصودا من شرع الحكم ، من جلب منفعة أو تكميلها أو دفع مفسدة أو تقليلها "١" .

وهذا معنى قول الاصوليين : ان العلة هي الوصف المناسب ، وقول بعضهم انها بمعنى الباعث على شرع الحكم أو انها الموجبة للحكم بإيجاب الله تعالى وهو مبني على أن الاحكام مشروعة لمصالح العباد ومصلحة بها تفضلا منه سبحانه على عباد ، ورحمة بهم وإحسانا اليهم ، فلا يخلو حكم من احكامه تعالى عن حكمة مقصودة له من شرعه يعود نفعها الى العباد لا اليه سبحانه لكمال غناه وتعالى عن الضرر والانتفاع .

وهو قول جماهير الفقهاء ومذهب السلف واختاره من الحنابلة شيخ الاسلام ابن تيمية وحكاه اجماع السلف "٢" ، وابن القيم ، والطوفي ، وابن قاضي الجبل وغيرهم "٣" .

---

(١) انظر : تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، مسلم الشو ج ٢ ص ٢٦٠ ،

٢٧٢ ، الاحكام للامدي ج ٣ ص ٢٠٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ج ٨ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٣) شرح الكوكب ص ٩٩ .



وقد ثبت بأدلة وبراهين نقلية وعقلية كثيرة محلها علم أصول الدين<sup>١</sup>، وثبت عند الفقهاء باستقراء الاحكام الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة فانها تتبعت فوجدت مقارنة للحكم والمصالح غير منفكة عنها فعلم انها مشروعة لهذه الحكم والمصالح<sup>٢</sup> من ذلك قوله تعالى : (( من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل ))<sup>٣</sup> وقوله : (( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ))<sup>٤</sup> وقوله : (( وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ))<sup>٥</sup> . وقوله : (( ولا تقربوا الزنا انه كان قاحشة وساء سبيلا ))<sup>٦</sup> . وقوله : (( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ))<sup>٧</sup> . وقوله : (( انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون ))<sup>٨</sup> وقوله : (( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ))<sup>٩</sup> . وقوله : (( رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ))<sup>١٠</sup> . وقوله : (( وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ))<sup>١١</sup> . وعلى هذا النسق تجرى معظم الاحكام الواردة في القرآن الكريم .

- 
- (١) انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ج ٨ ص ٢٧٨ — ٣٨١ ،
  - ٤٨٠ — ٤٨٦ ، مفتاح دار السعادة لابن القيم ص ٢ — ١٠٠ ، شفاء
  - العليل في مسالك القضاة والقدر والحكمة والتعليل ص ٢٤٨ — ٣٦٣ ، وكل
  - الكتاب يدور حول هذا الموضوع .
  - (٢) الضهاج للبيضاوى بشرح الاسنوى ج ٣ ص ٥٦ ، الاحكام للآمدى ج ٣ ص
  - ٢٨٥ — ٢٨٦ .
  - (٣) سورة المائدة آية ٣٢
  - (٤) سورة الحشر آية ٧
  - (٥) سورة البقرة آية ١٤٣
  - (٦) سورة الاسراء آية ٣٢
  - (٧) سورة الطائدة آية ٣٨
  - (٨) سورة المائدة آية ٩١
  - (٩) سورة الذاريات آية ٥٦
  - (١٠) سورة النساء آية ١٦٥
  - (١١) سورة الانبياء آية ١٠٧

وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم علل الاحكام والالفاظ المؤثرة فيها  
ليدل على ارتباطها بها كقوله : ( ( انما جعل الاذن من أجل البصر ) )<sup>١</sup>  
وقوله : مرخصا في ادخال لحوم الاضاحي بعد سابق نهيه عنه " انما نهيتكم  
من أجل الدافة " <sup>٢</sup> وقوله في الشهرة : " انها ليست بتنجس انها من الطوافين  
عليكم والطوافات " <sup>٣</sup> وقوله معللا نهيه عن تغطية رأس المحرم الذي وقصته ناقصته  
وتقريبه الطيب : " لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبا فانه يبيح يوم القيامة طيبا " <sup>٤</sup>  
وقوله معللا لنهية عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها : " انكم اذا فعلتم ذلك  
قطعت أرحامكم " <sup>٥</sup> وقوله : " اذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما  
فان ذلك يحزنني " <sup>٦</sup> ، وقوله في ابنة حمزة وقد عرض عليه نكاحها :  
" انها لا تحل لي انها لابنة أخي من الرضاعة " <sup>٧</sup>

وهكذا كان صلى الله عليه وسلم يقرن الحكم بعلمته المشتعلة على الحكمة المقصودة  
من شرعه صريحا او ايماء ، فهذا الاستقراء لاحكام الشارع يدل على انها مشروعة لحكم  
ومصالح تعود الى نفع المباد أو دفع الضرر عنهم فكان تعليل الاحكام بمصالح  
المباد مقتضى حكته سبحانه وموجب رحمته وأثر كمال غناه وعميم فضله .

مثال الوفاء المناسب للمالح للتعليل به : الاسكارفانه مناسب لتحريم الخمر  
لان في ترتيب الحكم على وفقه تحصيل مصلحة وهي حفظ العقول التي هي مناط  
التكليف من الخلل والاضطراب ، وان شئت قلت دفع مفسدة وهي اضطراب العقول  
واختلال مناط التكليف .

- 
- ( ١ ) صحيح مسلم ج ٦ ص ١٨١ .
  - ( ٢ ) المرجع السابق ج ٦ ص ٨٠ .
  - ( ٣ ) منتقى الاخبار ج ١ ص ٤٨ رواه الخمسة وقال الترمذى : حديث حسن صحيح
  - ( ٤ ) نفس المرجع السابق ج ٤ ص ٤٦ رواه الجماعة .
  - ( ٥ ) أصل الحديث مروى في الكتب الستة ، والتعليل رواه الطبراني ، وابن حبان  
في صحيحه ، وابن عدى عن ابن عباس . انظر تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٦٧ ،  
ونصب الراية ج ٣ ص ١٧٠ .
  - ( ٦ ) صحيح مسلم ج ٧ ص ١٣ .
  - ( ٧ ) منتقى الاخبار ج ٦ ص ٣٥٦ متفق عليه .

وكوصف السرقة فانه مناسب لايجاب حد القطع على السارق والسارقة ، لان ترتيبه على وفقه يفضي الى تحصيل مصلحة وهي حفظ أموال الناس التي بها قوام حياتهم وصلاح أمر معاشهم .

وكمعقد البيع المكون من الايجاب وهو قول البائع : بيعت ، والقبول وهو قول المشتري : اشتريت ، فانه مناسب لنقل الملك في البدلين - الثمن والسلعة - لان ترتيب الحكم - وهو نقل الملك - على وفقه يحصل مصلحة وهي العلم بالرضا من الطرفين الناشئ عن حاجة كل منهما الى البيع .

ومن هذه الامثلة يتضح أن الحكمة المقصودة من شرع الحكم هي الباعث الحقيقي على تشريعه والفاية المقصودة منه ، وأنه كان الاولى تبعاً لذلك أن يعلل الحكم بها مباشرة لا بالوصف الظاهر المشتغل عليها ، ولكن نظراً لعدم ظهورها في بعض الاحكام ، وعدم انضباطها في بعضها اقيمت مقامها أوصاف ظاهرة منضبطة مناسبة لها بحيث تكون كالعلامة الغامضة لها ، ولولا اشتغال هذه الاوصاف على الحكم التي شرع لاجلها الحكم ما ساء اعتبارها عللاً للاحكام .

ولهذا لا يجوز التعليل بالاوصاف الطردية التي لاحكمة فيها كلون الخمر ورائحتها وطعمها ، فلا يجوز ان يقال : حرمت الخمر لان لونها أحمر أو لان طعمها حلو ، كما لا يجوز أن يقال قطعت يد هذا السارق لانه طويل أو لانه اعرابي ، أو قتل القاتل لانه اسود أو لانه من بلد كذا .

ونذهبت الاشعرية بناءً على اصلهم في منع تعليل احكام الشرع بمصالح العباد الى ان الملل الشرعية مجرد امارات وعلامات ومعرفات نصبها الشارع للدلالة على الحكم ، ويجوز أن تتخلف كالضميم الذي هو أمانة على المطر وقد يتخلف وهذا لا يخرج الامارة عن كونها أمانة "أ" .

ونفوا أن تكون مشتغلة على حكمة مقصودة للشارع ، لان فعل الله تعالى وأمره وحكمه لا لعل ولا لحكمة ، فان الله سبحانه لا يبيعه شيء على شيء ولا يجوز أن تعمل أفعاله بالاغراض لتعالیه سبحانه عن الضرر والانتفاع ، ولانه يلزم على التعليل

---

(١) جمع الجواب بحاشية المطاوع ٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، المنهاج بشرح الاسنوى ج ٣ ص ٢٧ - ٢٩ ، شرح الكوكب ص ٢٨٠ .

بها لوازم باطلة منها أن الله يحدث له بعراة مصالح العباد وشرع الاحكام على وفقها كمال لم يكن له من قبل ، وهذا غير جائز في حق الله تعالى بل كما له أزلي أبدى شرمدي "١" .

واشترط بعضهم أن تكون العلة مشتتة على حكمة تبعث المكلف على الامتثال وتصلح شاهدا لاناطة الحكم بالعلة فقالوا : انها أمانة مع أنها موجبة لمصالح دافعة لمفاسد فليست من جنس الأمانة الساذجة ، لكن على معنى أنها تبعث المكلف على الامتثال لا أنها باعثة للشرع على ذلك الحكم ، لان حكم الشرع — كما تقدم عنهم — لاعلة له ولا باعثة عليه "٢"

واختار هذا القول كثير من الحنابلة ، والشافعية ، وبعض المالكية "٣"

قال في المسودة : " قد أطلق غير واحد من أصحابنا القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل ، والعلواني ، وغيرهم في غير موضع ان علل الشرع انما هي أسرار وعلامات نصبها الله أدلة على الاحكام فهي تجرى مجرى الاسماء .

وهذا الكلام ليس بصحيح على الاطلاق . .

ذكر ابن عقيل وغيره أنها وان كانت أمارات فانها موجبة لمصالح ودافعة لمفاسد ليست من جنس الأمارات الساذجة الماطلة عن الايجاب "٤"

وقال في الروضة : " ومعنى العلة الشرعية العلامة "٥"

وقال الفتوحي في شرح الكوكب : " العلة هي أحد أركان القياس عند أهل

السنة "٦" من أصحابنا وغيرهم مجرد أمانة وعلامة نصبها الشارع دليلا يستدل بها المجتهد على وجدان الحكم اذا لم يكن عارفا به ويجوز أن يتخلف كالضيم الذي هو أمانة على المطر وقد يتخلف وهذا لا يخرج الامارة عن كونها أمانة .

(١) جمع الجوامع بحاشية العطار ج ٢ ص ٢٧٤ — ٢٧٥ ، شرح الكوكب

ص ٩٩ — ١٠٠ ، ٢٨٠ — ٢٨١ .

(٢) جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٧٨ — ٢٧٩ ، شرح الكوكب ص ٢٨٠ — ٢٨١ .

(٣) شرح الكوكب ص ٩٩ .

(٤) ص ٣٨٥ .

(٥) ص ١٦٩ .

(٦) يعني بأهل السنة هنا " الاشعرية " .

ولا يشترط اشتغالها على حكمة مقصودة للشارع فان الله سبحانه لا يعمد  
شيء على شيء " ١ "

فثبت بهذا التفصيل أن الحنابلة انقسموا في حقيقة العلة الشرعية الى فريقين :

فريق : نحا منعى الأشعرية المانعين من تحليل الاحكام الشرعية بمصالح  
المباد فقالوا : ان علة الشرع امارات وعلامات على الحكم ومعرفات له ، ولا يشترط  
أن تشتمل على حكمة مقصودة للشارع ، وان كانت قد تشتمل على حكمة مقصودة  
للمكلف تبعثه على الامتثال .

وفريق آخر : يرى أن العلة الشرعية لا بد أن تكون مناسبة للحكم ، وقد  
تقدم أنه قول أكثر الفقهاء والأئمة ومذهب السلف كما نقله عنهم شيخ الاسلام ابن تيمية  
في غير موضع من فتاويه .

وهذا هو المختار وهنا عليه عرفت العلة : بأنها ما يحصل من ترتيب الحكم  
على وفقه ما يصلح أن يكون مقصودا للشارع من شرع الحكم .

وقول المانعين من تحليل الاحكام بمصالح المباد : انه يلزم من ذلك حدوث  
كمال لله لم يكن له من قبل وهو باطل لانه يستلزم أن يكون قبل حدوث هذه  
الزيادة ناقصا غير صحيح ، لان ذلك لا يلزم الا حيث قلنا ان المصالح والمفاسد  
وآثارها عائدة اليه سبحانه وذلك مالا يقول به أحد للاتفاق على كمال غناه وتعاليه  
عن الضرر والانتفاع وانما يعود النفع والضرر الى المباد ، وهذا أثر من آثار كمال  
غناه ورحمته وعلمه وحكمته ، فان الحكيم من يفعل لحكمة مقصودة له فيما يفعل ،  
واخلاء افعاله سبحانه عن علة وحكمة مقصودة له كما تقول الاشعرية يناقض وصفه  
بالعلم والحكمة والعدل والرحمة ولم يتكلم الأئمة ومن قبلهم من الصحابة والتابعين  
في حقيقة العلة الشرعية ولكن مذاهبيهم فيها تعرف من قولهم في تحليل أحكام  
الشارع بالمصالح ، وقد حكى شيخ الاسلام ابن تيمية اجماعهم على تحليل احكام  
الشرع بمصالح المباد وان الخلاف في ذلك انما نشأ من الجهمية الجبرية ثم أخذه  
عنهم غلاة المتكلمين وعرف القول به بعد ذلك عن الاشعرى ومتقدمي أصحابه .  
وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الكلام والفقه والاصول " ٢ " .

( ١ ) ص ٢٨٠ ، ٢٨٢ .

( ٢ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ج ٨ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .

## أقسام الملة :

للملة - التي هي الوصف المناسب - تقسيمات عدة يخص موضوعنا منها ثلاثة تقسيمات هي :

- تقسيمها بحسب المقاصد التي تفضي اليها واختلاف مراتب هذه المقاصد في ذاتها قوة وضعفا .
  - تقسيمها بحسب الافضاء الى مقاصدها .
  - تقسيمها بالنظر الى اعتبار الشارع لها وعدم اعتباره .
- التقسيم الاول : المقاصد بحسب قوتها في ذاتها ثلاث مراتب :

٢- المرتبة الاولى : المقاصد الضرورية : وهي ما انتهت الحاجة اليها الى حد الضرورة ، بحيث اذا فقدت لم تجر مدالح الدنيا على استقامة ، بل على فساد وتهاجر وفوت حياة ، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين ، ولهذا لم تخل من رعايتها ملّة من الملل ولا شريعة من الشرائع .

وحفظها يكون بأمرين :

أحدهما : حفظها من جانب الوجود ، وذلك يكون بشرع ما يقيم أركانها ويثبت دعائمها من الاحكام .

والثاني : حفظها من جانب المعدم ، وذلك يكون بشرع ما يدرك عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها .

والمقاصد الضرورية خمسة وهي : حفظ الدين ، والنفس ، والمقل ، والنسل ، والمال <sup>١</sup> .

١- فأما الدين : فمحفوظ من جانب الوجود بتثبيت أركان العقيدة وأصلها الايمان بالله ورسوله الحاصل بالنطق بالشهادتين .

وشرع العبادات كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، ولذا سميت بآركان الاسلام ودعائمه ، لان الدين لا يقوم الا بقياسها ، ولا ينفع عمل من الاعمال

---

( ١ ) الموافقات في اصول الاحكام لابي اسحاق الشاطبي ج ٢ ص ٤ - ٥ .

الا بعد التصديق بها وأدائها على الوجه المشروع .

ومحفوظ من جهة المدم بشرع الجهاد في سبيل الله بمقاتلة الكفار حتى يسلموا سواء كانوا من أهل الكتاب أو لا ، أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ان كانوا من أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى كما قال تعالى : ( ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ) ( " ١ " ، وقال صلى الله عليه وسلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماً وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله " " ٢ " .

وقتل المرتد لقوله صلى الله عليه وسلم : " من بدل دينه فاقتلوه " " ٣ " .

٢ - وأما النفس ، فمحفوظة من جانب الوجود بوجوب تناول ما يحفظ النفس من الطيبات من الرزق من مأكولات ومشروبات وملبوسات ومسكنات ووجوب أكمل الميتة والعال الحرام عند خشية الهلاك .

ومحفوظة من جهة المدم بمشروعية القصاص قال تعالى : ( ( ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب ) ( " ٤ " . وقال : ( ( كتب عليكم القصاص في القتلى ) ( " ٥ " ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " يا أنس كتاب الله القصاص " " ٦ " .

- 
- ( ١ ) سورة التوبة آية " ٢٩ " .
  - ( ٢ ) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١ ص ٧٥ ، صحيح مسلم ج ١ ص ٣٩ واللفظ للبخارى .
  - ( ٣ ) منتقى الاخبار ج ٧ ص ٢١٦ رواه الجماعة الا سلماً .
  - ( ٤ ) سورة البقرة آية " ١٧٩ " .
  - ( ٥ ) سورة البقرة آية " ١٧٨ " .
  - ( ٦ ) سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٧٤ ، ومعناه في صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١٢ ص ٢٢٣ ، صحيح مسلم ج ٥ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

٣- وأما العقل ، فمحفوظ من جهة الوجود بما حفظت به النفس من تناول الطيبات .

ومحفوظ من جهة العدم بتحريم المسكر والحد عليه قال تعالى :  
( يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) (١) ، وقال صلى الله عليه وسلم :  
" كل مسكر خمر وكل خمر حرام " (٢)

٤- وأما النسل ، فمحفوظ من جهة الوجود بشرع النكاح المكون للأسرة ، ووجوب ارضاع الطفل وحضنته والقيام على تربيته وحفظه مما يضر بحياته أو يودي بها .

ومحفوظ من جهة العدم بتحريم الزنا وبوجوب الحد على الزاني والزانية : قال تعالى : ( ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا ) (٣)  
وقال تعالى في صفات المؤمنين : ( والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ) (٤) . فقد قرنه بالشرك بالله وقتل النفس المحرمة بغير حق وهما أكبر الكبائر كما جاء في الحديث .

وقال تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما مائة من المؤمنين ) (٥) ، وقد جلد النبي صلى الله عليه وسلم : ورجم كما عوثايت في أمهات كتب السنة من صحاح وسنن ومسانيد (٦) .

- 
- (١) سورة المائدة آية " ٩٠ " .
  - (٢) صحيح مسلم ج ٦ ص ١٠١ ، سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٤٧ .
  - (٣) سورة الاسراء آية " ٣٢ " .
  - (٤) سورة الفرقان آية " ٦٨ " .
  - (٥) سورة النور آية " ٢ " .
  - (٦) انظر على سبيل المثال من كتب الاحكام الجامعة : منتقى الاخبار ج ٧ ص ٩٧ - ١٠٥ .



هـ - وأما المال فمحفوظ من جهة الوجود بإباحة اقتتائه ومشروعية المعاملات كإباحة البيع ، ومشروعية الارث والهبة والوصية ، وإحياؤه الموت وما أشبهها من طرق تحصيل المال الحلال .

وأما من جهة العدم فبشرع حد السرقة وتضمن الفاسد ، قال تعالى :  
 ( ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ) ) "١" وقال : ( ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) ) "٢" ،  
 وقال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : " ان رماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا " "٣" .

وقد عد بعض الأصوليين من هذه الضروريات حفظ العرض بتحريم القذف وشرع الحد على القاذف وجعلوه قسما سادسا "٤" .

ولامانع من ذلك ، لان حصرها في خمسة معلوم من جهة الاستقراء لان دلالة نص أو اجماع على الحصر في هذا العدد ، وان كان تحريم القذف وشرع الحد عليه أقرب الى أن يكون من مكملات حفظ النسل ، لان القذف يؤدي الى التشكيك في الانساب التي شرع لحفظها تحريم الزنا والحد عليه ، وسياقه في القرآن بعد حد الزنا يشعر بذلك .

ودليل حد القذف قوله تعالى : ( ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ) ) "٥" .

ويلتحق بالضروريات ما هو كالتكلمة والتمتع لها مما لو فرضنا فقد لم يخل بحكمتها الأصلية باطلاق ولكنه قد يخل بها من بعض الوجوه وقد يؤدي الى إهماله والتهاون به الى سهولة أمر الضرورى على النفوس فيختل من وجه من الوجوه أو ينخرم كلية ،

( ١ ) سورة المائدة آية " ٣٨ " .

( ٢ ) سورة البقرة آية " ١٨٨ " .

( ٣ ) صحيح البخارى بفتح البارى ج ٣ ص ٥٧٣ - ٥٧٤ ، صحيح مسلم ج ٥ ص ١٠٧ - ١٠٨ .

( ٤ ) جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، شرح الكوكب ص ٣١٣ .

( ٥ ) سورة النور آية " ٤ - ٥ " .

فالمكملات كالسياج الواقى والحصى الضئيع لما فوقها من الضروريات . ومن أمثلة مكمّل الضرورى : المبالغة في حفظ العقل بتحريم شرب القليل من المسكر الداعي الى الكثير وان لم يكن مسكرا ، كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " ١ ، فان أصل المقصود من حفظ العقل حاصل بتحريم شرب المسكر لا بتحريم قليله ، وانما يحرم القليل للتكميل والتتميم .

وكتحريم البدعة وهزيمة المبتدع الداعي اليها بما قد يصل الى القتل فهو وان لم يستقل ضروريا بنفسه لكنه مكمل للضرورى وهو حفظ الدين لئلا يؤدى تكاثر البدع وتناقضها وكثرة النزاع بين أربابها الى طمس معالم الدين وتشكيك المتدينين في دينهم وصد من أراد دخول الاسلام عنه .

وكاشتراط المعاملة في القصاص فانه مكمل لوجوب القصاص المشروع لحفظ النفس ولا تظهر لشرعه شدة حاجة كشرع أصله وهو القصاص ولكن لما كان عدمه قد يؤدى الى الظلم بأخذ المجني عليه أكثر من حقه فتشتمز النفوس من هذا الظلم الحاصل من عدم المعاملة وان كانت مشروعية الأصل وهو القصاص ذات حكم واهداف سامية ، وكتحريم النظر واللمس والخلو بالاجنبية والتعزير عليه مبالغة فسي حفظ النسل .

وغير هذه الامثلة كثير .

ب - المرتبة الثانية ، المقاصد الحاجية : وهي ما لا يكون في محل الضرورة وانما

يحتاج اليه من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب الى الحرج والعشقة اللاحقين بقوات المطلوب ، فاذا لم تراعى دخل على المكلفين على الجملة الحرج والعشقة ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد المتوقع من قوات المصالح الضرورية . وهو كالضرورى يكون في العبادات ، والمعادات والمعاملات ، والجنايات ، وله مكمل كما للضرورى .

---

(١) سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١١٢٥

من أمثلة المصالح الحاجية : الرخص المخففة في العبادات كقصـر الصلاة والفطر في السفر لرفع المشقة اللاحقة بالمسافر ، وكمشروعية البيع ، والاجارة ، والمذاربة والمساواة ، والسلم ، لان مالك الشيء قد لا يهبه فيحتاج الى شرائه ، ولا يميزه فيحتاج الى استئجاره ، وليس كل ذي مال يحسن التجارة فيه ، فيحتاج الى من يساقيه عليها ، وقد يحتاج الرجل الى النقد ولا يجد من يقرضه فيبيع ثمرا في ذمته بنقود حاضرة .

وكتسليط الولي على تزويج الصغيرة لا لضرورة الجأت اليه بل لحاجة تقييد الكفاي الراغب خيفة فواته عند ما تدعو الحاجة اليه بعد البلوغ لا الى خلف .

فهذه الأشياء وأشباهها لا يلزم من فواتها فوات شيء من الضرورات ، ولكن يلحق بفواتها حرج ومشقة ، وقد رفع الله عن هذه الامة الحرج فراعاها فسي تشريعه الحكيم .

ومكمل الحاجي هو ما لا يحصل حرج بتركه ، ولكن تركه قد يؤدي الى اختلال الحاجي .

ومن أمثلته : رعاية الكفاية ومهر المثل في تزويج الصغيرة فانه يفضي الى دوام النكاح وتكميل مقاصده ، وان كان أصل المقصود وهو النكاح حاصل دون ذلك .

وكالاشهاد في البيع وغيره من عقود المعاملات ، وفي النكاح فان العقود واقعة في محل الحاجة ، والشروط فيها كالاشهاد ، والخيار . . . مكملات ومتممات تؤدي رعايتها الى تقوية العقد وحصول المقصود منه على أتم الوجوه .

جـ - المرتبة الثالثة ، المقاصد التحسينية : وهي ما تقع موقع التحسين والتزيين ورعاية أحسن المناهج في العبادات والعادات والمعاملات والجنايات ويجمع ذلك قسم مكارم الاخلاق .

ومن أمثلة المصالح التحسينية : تحريم النجاسات تناولها وتلبسها فان العقول الراجحة والازواق السليمة تنفر منها وتأنف من قربانها ، وكشرع الطهارات ، وستر العورات ، والانفاق من طيبات المكاسب ، وكسلب المرأة عبارة عقد النكاح لاستحيا النساء من مباشرة عقد الزواج ، لاشعاره بتوقان نفوسهن الى الرجال وهو غير لائق بالمرأة ، وكآداب الاكل والشرب والاستقبال ، والتحدث والاستماع .

والفاصل بين المقاصد التحسينية ومكملاتها لا يكاد يتضح لقربها منها ويمثل لها ، بأدب الاحداث ومندوبات الطهارات ، والاختيار في الضحايا أن تكون سمنا غالية الثمن ، وغير ذلك .

وأخيرا فكل مرتبة من مراتب هذه المقاصد مكملة لما فوقها ، فالتحسيني مكمل للحاجي ، والحاجي والتحسيني مكملان للضرورة ، ولذا لا يجوز ان يعارض مقصد من المقاصد الضرورية بمقصد من المقاصد الحاجية او التحسينية ولا مقصد من المقاصد الحاجية بمقصد من المقاصد التحسينية لئلا يعود الفرع على أصله بالابطال .

### التقسيم الثاني - تقسيم العلة بحسب افنائها الى مقاصدها :

العلل الشرعية التي ترتب عليها الاحكام ليست مقصورة لذاتها ، وانما يقصد منها ما تنفيذه اليه من جلب مصلحة أو دفع مفسدة ، ولا يلزم أن تكون العلة مفهومة الى المقصود منها في كل صورة من صور وجودها قطعا ، بل قد توجد علل لا تنفيذ الى المقصود الا ظانا أو أقل من ذلك ، وقد يقطع بعدم افنائها الى المقصود في بعض الصور ، وبناء على هذا قسم الاصوليون العلة بحسب افنائها الى المقصود من شرع الحكم الى خمسة أقسام "١" :

- ١ - أن يعلم افناؤه الى مقصوده يقينا كالبيع الصادر من الاهل في المحل فانه يحصل به حل ملك الموض والمموض لكل من البائع والمشتري يقينا .
  - ٢ - وقد يظن حصول المقصود من شرع الحكم ولا يعلم كافضا شرع القصاص في حق القاتل عمدا عدوانا الى الحكمة المقصودة منه وهي الارتداع والانزجار عن القتل فانه مظنون الحصول راجح الوقوع ، لان الغالب من حال القاتل انه اذا علم أنه اذا قتل قتل ، فانه لا يقدم على القتل ، فتبقى نفس المجنى عليه ، ونفس الجاني وليس ذلك مقطوعا به بدليل وجود الاقدام على القتل كثيرا مع شرع القصاص ، وان كان المنزجرون أكثر وأغلب من المقدمين .
- فهذان القسمان متفق على التعليل بهما عند القائلين بالمناسبة .

---

(١) انظر في هذه الاقسام : شرح الكوكب ص ٣١٢ ، الاحكام للامدي ج ٣ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ ، جمع الجوامع ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ ، مسلم الثبوت وشرحه ج ٣ ص ٤٦٣ - ٤٦٤

٣ - وقد يتساوى احتمال افضاء الحكم الى المقصود وعدم افضائه اليه ولا مرجح لاحدهما فيشك في الافضاء اذ الشك هو استواء طرفي النسبة من غير رجحان لاحدهما على الآخر ، وهذا القسم ليس له مثال على وجه التحقيق ، بل وليس موجودا في الشريعة ، وهو من جنس القول بتساوى المصلحة والمفسدة من غير مرجح لاحدهما على الاخرى ولا وجود له في الشريعة على التحقيق ، وانما هو مجرد فرض وتقدير تستدعيه القسمة العقلية .

وقد مثلوا لتقريبه الى الازهان بشرح حد الخمر لعملة الاسكار المفضية الى حكمة هي حفظ العقل ، ومع أن الحديقام فان الشاربين مسؤولون للمتنعمين دون رجحان لفريق على آخر .

هذا هو المثال فرضا وتقديرا ، وأما حقيقة فغير مسلم أن المتنعمين مساوون للشاربين بل المتنعمون أكثر ، ولو سلمت المساواة فذلك راجع الى التهاون في اقامة الحدود ولو اقيمت كما ينبغي لانزجرت الكثرة الكاثرة كما في بقية الحدود .

٤ - أن يكون الحكم مفضيا الى مقصوده وهما بمعنى أنه يترجح عدم افضائه الى مقصوده على الافضاء دون قطع بانتفاء النقيض .

مثاله : افضاء الحكم بصحة نكاح الآيسة الى مقصود التوالد والتناسل فانه وان كان التوالد مع بلوغ سن اليأس ممكنا عقلا غير أنه بعيد فسي المادة فكان افضاء النكاح اليه مرجوحا .

مثال آخر : أن قصر الصلاة ، والفطر في رمضان مشروعان فسي حق المسافر لعملة السفر المتضمنة للمشقة ، والملك المرقعة الذي يسافر في موكبه وحشمه وخدمه ورجاله ويعشي على مهل وينزل في أوقات متقاربة يغلب على الظن عدم حصول المشقة في حقه ، فشرع القصر في حقه لايؤدي الى الحكمة المقصودة من شرعه وهي رفع المشقة الا وهما ، وقد يكون في معناه من يسافر في طائرة لمدة قصيرة فان فيها من وسائل الترفيه والراحة ما لا يجده المقيم في بيته .

والقسم الثالث - وهو ما أفضى الى مقصوده شكاً - والرابع - وهو ما أفضى الى مقصوده وهما - يصح التعليل بهما اذا كان ذلك في آحاد الصور الشاذة ، ان ظهر المقصود في غالب صور الجنس ، والا فلا ، لاحتمال ترتيب الحكم على الوصف وعدمه في الثالث ، وكون العدم أرجح في الرابع ، ولهذا أجاز الفقهاء الفطر والقصر للطوك العرفه اذا كان مسافراً ، وان ظن عدم حصول المشقة فسي حقه ، وأجازوا نكاح المرأة الآيسة وان كان حصول الولد وهو مقصود النكاح مغلب على الظن عدمه عادة .

هـ - أن يقطع بعدم افضاء الحكم الى مقصوده الذي شرع لتحصيله في صورة ، وان كان ظاهراً في غالب صور الجنس .

مثاله : ما لو نكح مشركسي مصرية ، فجاءت بولد بعد العقد بستة أشهر مع القطع بعدم اللقاء بينهما من حين العقد ، فهل يلحق به الولد اعتباراً بالفراش ؟

ذهب الجمهور الى أن الولد لا يلحق به ولا عبرة بالفراش الذي هو مظنة الوطء الذي يحصل منه الولد لان المظنة لا تعتبر الا اذا أمكنت المثنة أما مع القطع بعدم امكانها فلا ، وها هنا المثنة - وهي الوطء - مقطوع بعدم حصولها للقطع بعدم اللقاء بينهما من حين العقد حتى الولادة " ١ "

ونسب الى الامام أبي حنيفة القول يلحق نسب الولد بالزوج اعتباراً بالفراش ، وعلمه بعضهم بأنه ربما كان صاحب جنس أو صاحب كرامة فهو يصل اليها رغم بعد ما بينهما دون أن يشعر به أحد " ٢ " وهذا خيال ما أبعد من خيال ، ولا يعتد بمثله في مسائل خطيرة كالحقوق النسب وما يترتب عليه .

---

( ١ ) المغني ج ٨ ص ٣٩ ، المذهب ج ٢ ص ١٢١ ، بدائية

المجتهد ج ٢ ص ١١٨ .

( ٢ ) تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٩ .

مثال آخر : وهو أن من اشترى جارية فعليه أن يستبرئها بحبضة قبل أن يوطأها إن كانت من ذوات الحيض ، فإذا باع رجل جارية لرجل ثم اشتراها منه في نفس المجلس ولم يفيا عنه فهل يجب عليه استبرأؤها قبل وطئها وإن كان مقطوعا بعدم قربان المشتري الأول لها ؟

اتفق الفقهاء على عدم وجوب الاستبراء في هذه الصورة للقطع بفراغ الرحم والاستبراء إنما شرع من أجله ، وعن أبي حنيفة كالمسألة التي قبلها فيجيب الاستبراء لاحتمال أن يكون إيجاب الاستبراء تعبدا .

### التقسيم الثالث - تقسيم العلة بالنظر الى اعتبار الشارع لها وعدم اعتباره :

الوصف المناسب الذي يعمل به ينقسم بالنظر الى اعتبار الشارع لسنه ، وعدم اعتباره الى قسمين " ١ " :

القسم الأول : المناسب المعتبر : وهو ما علم من الشارع اعتباره عين الحكم بترتيب الحكم على وفقه ومناسبته له .

وبتتبع بحسب قوة الاعتبار وضعفها الى أنواع ثلاثة هي :

٢ - المؤثر : وهو ما اعتبر فيه عين الوصف في عين الحكم بنص أو إجماع .  
مثاله : تأثير السكر في حرمة الخمر ، فإن عين السكر - وهو الوصف - قد اعتبر في عين التحريم - وهو الحكم - بقوله صلى الله عليه وسلم :  
" كل مسكر حرام " " ٢ "

ومثال الإجماع : تحليل ولاية مال الصغير بالصفير ، فإنه اعتبر عين الصفير - وهو الوصف - في عين الولاية - وهو الحكم - بالإجماع من المجتهدين على أن الصفير هو علة ثبوت الولاية على الصغير في ماله .

---

(١) انظر في أقسام المناسب بالنظر الى اعتبار الشارع له : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢٤٣ ، جمع الجوامع بحاشية العطار ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٧ ، شرح الكوكب ص ٣١٦ - ٣١٨ ، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣١٠ - ٣١٤ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .  
(٢) صحيح مسلم ج ٦ ص ٩٨ - ١٠٠ .

ب- الملائم : وهو ما ثبت فيه عين الوصف في عين الحكم في الاصل بترتيب الحكم على وفقه ومناسبته من غير نص أو اجماع عليه ، ولكن اعتبر جنسه في عين الحكم ، أو عينه في جنسه ، أو جنسه في جنسه في محل آخر بنص أو اجماع .

فصور الملائم بالنظر الى شهادة الشرع له بالاعتبار في محل آخر ثلاث هي :

١ - ظهور تأثير عين الوصف في جنس الحكم في محل آخر بنص أو اجماع .  
مثاله : امتزاج النسبين في الاخ من الابوين اعتبر في تقديمه على الاخ من الاب في الميراث ، وقسنا عليه تقديمه في ولاية النكاح .

فان امتزاج النسبين - وهو الوصف - وان لم يعتبره الشارع في عين الحكم وهو ولاية النكاح ، لكن اعتبره في جنسه وهو التقدم في الجملة حيث اعتبره في التقدم في الميراث بالاجماع وهو أحد انواع التقدم .

٢ - ظهور تأثير جنس الوصف في عين الحكم في محل آخر بنص أو اجماع - وهي عكس الصورة التي قبلها - .

مثاله : التعليل بعذر الحرج في قياس الحضر بعذر المطر على السفر في الجمع بين الصلاتين . فجنس الحرج - وهو الوصف - معتبر في عين رخصة الجمع - وهو الحكم - اجماعاً ، لاعتباره في أحد انواعه وهو الجمع في السفر .

٣ - ظهور تأثير جنس الوصف في جنس الحكم في محل آخر بنص أو اجماع .  
مثاله : ايجاب الصحابة رضوان الله عليهم حد القذف على الشارب لا لكونه شرباً ، بل لكون الشرب مظنة القذف ، فأقاموه مقام القذف قياساً على اقامة الخلوة بالاجنبية مقام الوطء في التحريم لكون الخلوة مظنة له .  
فظهر أن الشارع انما اعتبر المظنة التي هي جنس لمظنة الوطء ومظنة القذف في الحكم الذي هو جنس لا يوجب حد القذف وحرمة الوطء .



جـ - الغريب : وهو ما ثبت فيه عين الوصف في عين الحكم في الاصل ولم يظهر تأثيره ولا ملائمة لجنس تصرفات الشارع ، بأن لم يعتبر ترتيب الحكم على الوصف بنصر ، أو اجماع في محل آخر بأى وجه من وجوه الاعتبار المذكورة في المؤثر والملائم .

مثاله : الحكم بارت المبتوتة في مرض الموت من زوجها الذى طلقها فرارا من ميراثها ، معاملة للزوج المطلق بنقيض قصده ، قياسا على الحكم بحرمان القاتل من ارث المقتول معاملة له بنقيض قصده السيء وهو استعجال الميراث.

فالوصف هو الفعل المحرم لفرض قاسد ، والحكم المرتب عليه هو المعاملة بنقيض المقصود . ولا نص ولا اجماع على اعتبار عين الوصف في عين الحكم ، أو عينه في جنسه ، أو جنسه في عينه ، أو جنسه في جنسه .

هذه أقسام المناسب المعتبر عند الجمهور - الحنابلة والشافعية والمالكية - مؤثر ، وملايم ، وغريب .

وذهب الحنفية الى اعتبار الملائم بصورة الثلاث المتقدمة من قبيل المؤثر ، فيكون للمؤثر عندهم أربع صور هي : تأثير عين الوصف في عين الحكم - وهو المؤثر عند الجمهور - وتأثير عين الوصف في جنس الحكم ، وتأثير جنس الوصف في عين الحكم ، وتأثير جنس الوصف في جنس الحكم - وهي صور الملائم الثلاث عند الجمهور - وهي مرتبة في القوة على وفق ترتيبها هنا .

وهذا اختلاف في الاسم ، والوفاق حاصل في المعنى ، لان الملائم مقبول عند الجمهور ، وعند الحنفية هو من قسم المؤثر ، والمؤثر مقبول باتفاق<sup>(١)</sup> .

أما الغريب فهو مودع الخلاف بين الجمهور والحنفية ، وسيأتي تفصيل القول في صحة التعليل به في مسلك المناسبة من مسالك الملة .

---

(١) انظر تيسير التحرير ج ٣ ص ٣١٧ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٦٢ .

### القسم الثاني - المناسب المرسل :

وهو الوصف المناسب الذي الذي لم يعلم من الشارع اعتبار عينه في عين الحكم في محل لا بالنص ولا بالاجماع ولا بالنسبة .  
وهو على ثلاثة أنواع أيضا :

٢- المرسل الملائم : وهو الوصف الذي لا يعلم اعتبار عينه في عين الحكم في محل ولا يعلم الفاؤه ويشهد له الشرع بالاعتبار بأحد اعتبارات الملائم الثلاثة وهي :

- اعتبار عينه في جنس الحكم .
- أو جنسه في عين الحكم .
- أو جنسه في جنس الحكم في محل آخر .

وسمي ملائما لان شهادة الشرع لاعتباره تدل على ملايمته وموافقته لجنس تصرفات الشارع وانه ليس قريبا .

مثاله : جمع الصحابة القرآن في مصحف واحد بعد أن كان مفرقا في الصحف والرتاع والعصب واللخاف وصدور الرجال فأشار عمر بذلك على أبي بكر لما رأى أن القتل قد استحر بالقراء في معركة اليمامة حيث قتل منهم ما يقارب السبعين قارئاً خشية أن يذهب القراء ويضيع شيء من القرآن فوافقه أبو بكر ثم وافقهما سائر الصحابة .

فهذا مناسب مرسل ملائم ، أما انه مناسب فلأن في ترتيب الحكم على وفقه مصلحة وهي حفظ كتاب الله الذي هو أصل الدين وعمود الملة .

وأما انه مرسل فلانه لم يرد عن الشارع اعتبار عين الوصف وهو - حفظ القرآن من الضياع - في عين الحكم وهو الجمع في مصحف واحد ، كما لستم يرد الفاؤه .

وأما انه ملائم فلان الشارع قد اعتبر عين هذا الوصف في جنس الحكم - وهو الجمع - حيث اعتبره في كتابته في الصحف والعصب واللخاف المتفرقة فكان صلى الله عليه وسلم كلما نزل عليه شيء من القرآن أمر كتاب الوحي بكتابته واعتبره في حفظه في الصدور ، والامر بتلاوته في الصلوات ، وترتيبه ، والمبالغة

في قراءته كما أنزل والنهي عن كتابة شيء معه حتى لا يختلط به غيره فيؤدي الى الشك فيه وعدم تميزه .

وقد اختلف العلماء في جواز التعليق بالمرسل الملايم - وهو المسمى بالمصلحة المرسله وسيأتي الكلام عن ذلك مع مزيد من الامثلة في بحث المصلحة المرسله ان شاء الله تعالى .

ب - المرسل الغريب : وهو الوصف الذي لا يعلم فيه اعتبار عينه في عين الحكم في محل ما ، ولا يعلم الفاوه ولا يشهد له الشارع بوجه من وجوه الاعتبار الثلاثة التي اعتبر بها الملايم .

مثاله : أكل الجماعة من الناس واحدا منهم عند الصمصة ، أو القائه عند مشاركة السفينة على الفرق لثقل حملتها ، وكقول بعض الفقهاء بجواز قتل الثلث من الناس لاستصلاح الثلثين .

فهذه الامثلة من قبيل المناسب المرسل الغريب ، لان المجتهد قد يتخيل في ترتيب الحكم على وفقها مصلحة للمجموع وانه يجب اهدار مصلحة الفرد أو الأقل لحفظه مصلحة الاكثر ولكن الشارع لم يشهد لاعتبارها بأي وجه من وجوه الاعتبار فاعتبرت غريبة عن المصهور من تصرفات الشارع .

ج - المرسل الملقى : هو الوصف الذي لا يعلم اعتبار عينه في عين الحكم في محل وثبت عن الشارع الفاء اعتباره بترتيبه الحكم على خلافه .

ومن أمثله : ايجاب الصيام ابتداء على من جامع في نهار رمضان وكان المعتق سهلا عليه بحيث لا ينزجر به ، بل يستطيع أن يجمع كل يوم ويمتق ، فيفتيه مفت ما بأن الواجب عليه هو صيام شهرين متتابعين لان زجره يحصل بمشقة الحيام ولا يحصل بالمعتق .

فهذا الوصف الذي توهم المفتي صحة بناء الحكم عليه ملقى بالنص والاجماع على أن كفارة الجماع في نهار رمضان مرتبة يبدأ فيها بالمعتق ثم الصيام ثم الاطعام ، أو يخير بينها كما هو أحد الاقوال في مذهب الامام مالك <sup>(١)</sup> .

---

(١) بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ج ١ ص ٣٠٥ .

أو يجب تساوى الزوجين في ملكية الطلاق ، فتطلق الزوجة كما يطلق الزوج ، لتساويهما في موجب العقد وهو حل استمتاع كل منهما بالآخر وملكه لذلك فهذا باطل لمعارضته للنصوص والاجماع ، على أن الطلاق ملك للزوج لاحق للمرأة فيه ولا يقع منها .

والمرسل الغريب ، والمرسل الملقى مردودان بالاتفاق لعدم الشهادة للأول ، فالحكم به ترجيح لاعتباره على الغائه بدون مرجح وهو تحكم باطل ، والثاني لثبوت الغائه من قبل الشارع ، فالمعمل به عمل على خلاف الشرع وهو لا يجوز لانه ابطال لشرع الله ووضع لشرع على خلافه بمجرد العقل واتبع الهوى "أ" .

#### الفرق بين المناسب والمعتبر والمرسل :

فالفرق بين المناسب والمعتبر بأنواعه الثلاثة ، والمناسب المرسل بأنواعه الثلاثة أن المناسب المعتبر ثبت فيه عين الحكم مع عين الوصف في محل بنص ، أو اجماع ، والمرسل لم يثبت فيه عين الحكم مع عين الوصف أصلاً .

وقد يثبت جنس الحكم مع عين الوصف ، أو عين الحكم مع جنس الوصف ، أو جنسه مع جنسه في محل آخر فيكون مرسلًا ملاًثماً ، وقد لا يكون كذلك فيكون غريباً ، وقد يقوم دليل على الغائه فيكون ملقى .

مثال ذلك ، في غريب المناسب المعتبر المعاملة بنقيض المقصد لاجل فعل محرم يراد التوصل به الى غرض فاسد .

فنقول : المرأة البتونة في مرض الموت المخوف ثرت من زوجها لانه قصد بطلاقها حرمانها من الميراث وهو قصد سيء فورثناها منه معاملة له بنقيض قصده .

فالحكم وهو المعاملة بنقيض القصد ، والوصف وهو الفعل المحرم الذى يراد به التوصل الى غرض فاسد ، قد ثبت عين كل منهما مع عين الآخر في حرمان القاتل من الميراث الضصوص عليه في قوله صلى الله عليه وسلم :

" لا يرث القاتل شيئاً " ١ " فحرم القاتل من الميراث معاملة له بنقيض قصده  
ولكننا لم نجد له شاهداً بالاعتبار في محل آخر قسميناه غريباً .

ومثال غريب المرسل : ما تقدم من تجوز قتل الثلث من الناس لاستصلاح  
الثلثين فهذا الحكم لم يرد مرتباً على هذا الوصف في محل بنص أو اجماع ، فهو  
مرسل عن الاعتبار ، ولم يرد ما يشهد لجنسه في عين الحكم أو جنسه في محل  
آخر فهو غريب .

وهذا التقسيم للمناسب من حيث الاعتبار وعدمه هو تقسيم ابن الحاجب وقد  
تابعه عليه أكثر المحققين من أهل الأصول ٢ " لدقته ووضوحه وسلامته من التناقض  
والاضطراب الموجودين في كثير من التقسيمات التي اعتمدها متقدموا الأصوليين كالغزالي  
ومن تابعه ، ولأنه قد اعتنى بتقسيم المرسل الى أقسامه الثلاثة وأوضح ما انفق  
على رده منها وما هو محل الاختلاف بين الأصوليين والفقهاء ، ومنه يتبين محل  
الخلاف في المصلحة المرسله فلا ينساق الباحث وراء من لا يفرق بين الملائم  
والغريب فيدعي أن بعض الأئمة يقبلها باطلاق لأنها ذكرت ضمن أصوله ، ثم  
يذهب الى التشنيع عليه بذكر طائفة من الفروع يرغبه على قبولها ارغاما لأن من  
أصله العمل بالمصلحة المرسله .

ثم يتصدى له من يكبر أن يصدر مثل ذلك عن امام متبع ومجتهد ورع تقى  
فينفى عنه العمل بالمصلحة المرسله مطلقاً ، كما حدث ذلك بالنسبة للإمام مالك  
رحمه الله تعالى — حيث شنع خصومه عليه بمسائل هي من قبيل المرسل الغريب  
لم يقل بها وإنما افترضوا أنها جارية على أصله في قبول المصلحة المرسله .

فقابلهم آخرون ونفوا أن يكون من مذهبه العمل بالمصلحة المرسله ٣ .  
وسبب ذلك كما قلت : عدم وضوح المصطلح في أذهانهم لاضطراب التقسيمات

في المناسب وتناقضها .

- (١) منتقى الاخبار ج ٦ ص ٨٤ ، وانظر الموطأ بتتوير الحواك ج ٢ ص ١٩٠
- (٢) كابن السبكي في جمع الجوامع ، وابن الهمام في التحرير ، وصاحب المسلم  
والفتوحي في شرح الكوكب وغيرهم . وقد سبق الإشارة الى أماكن هذا  
التقسيم في كتبهم في أوائل هذا البحث .
- (٣) انظر ارشاد الفحول ص ٢٤٢ .

### المبحث الثالث

#### في شروط الملة

---

يشترط لصحة العلة التي يبنى عليها القياس شروط كثيرة أهمها :

١ - أن تكون وصفا مناسباً : وقد تقدم معنى المناسب في المبحث الثاني ضمن تعريف العلة وأنه جزء ماهية الملة ، فاعتباره ركناً في الملة أولى من اعتباره شرطاً فيها .

٢ - أن تكون وصفا ظاهراً منضبطاً : ومعنى ظهور الوصف أن يكون مدركاً بحاسة من الحواس الظاهرة ، لأن العلة هي التي يعرف وجود الحكم في الفرع بوجودها فلا بد أن تكون أمراً ظاهراً يدرك بالحس في الأصل ويتحقق بالحس من وجوده في الفرع .

مثاله : الاسكار ، فانه يدرك بالحس في الخمر ويتحقق من وجوده في نبيذ آخر مسكر بالحس أيضاً ، كالطعم ، أو القدر والجنس ، أو القوت في علة الربا فكلها أمور تدرك بالحس في الأصل - وهو الأصناف الواردة في الحديث - "أ" ويتحقق من وجودها في محل آخر بالحس فتعدي اليه .

ومعنى انضباط الوصف : أن يكون له حقيقة معينة محدودة يمكن التحقق من وجودها في الفرع بحدها ، أو بتفاوت يسير ، لأن أساس القياس تساوى الفرع والأصل في علة حكم الأصل وهذا التساوى يستلزم أن تكون الملة مضبوطة محددة حتى يمكن الحكم بأن الواقعتين متساويتان فيها .

مثاله : تحليل مشروعية القصر والفطر بالسفر لاشتغاله على الحكمة المناسبة وهي المشقة ، فالسفر وصف منضبط يمكن ادراك قدره في الأصل والفرع

---

(١) تقدم غير مرة عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
" الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ،  
والتمر بالتمر ، والطح بالطح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء " ، يدا بيد " انظر  
منتقى الاخبار ج ٥ ص ٢١٨ .

دون تفاوت يذكر بخلاف المشقة مطلقاً أو مشقة السفر فإنه يمسر إذا رآها بقدر  
متساو أو متقارب بين الأصل والفرع لكونها تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال  
والأزمان ، وسهولة الطريق ووعورته .

واشتراط ظهور الوصف يخرج الأوصاف الخفية التي لا يمكن التحقق من  
وجودها ولا عدمها فلا يصح التعليق بها فلا يعمل نقل المكية في البدلين  
بتراضي المتبايعين ، لأن الرضا أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بما يدل عليه  
من صيغة أو ما يقوم مقامها ، ولهذا كانت علة صحة البيع ونقل الملك في  
البدلين هي الإيجاب والقبول ، أي صيغة العقد ، لا الرضا ولا الحاجة التي  
السلعة أو إلى الثمن وإن كانت الحاجة هي المقصود من مشروعية البيع .

واشتراط انضباط الوصف يخرج الأوصاف المرنة والمنتشرة التي تختلف اختلافاً  
بينما باختلاف الظروف والأحوال فإنه لا يصح التعليق بها لعسر الوقوف عليها  
بتعامها في الفرع مثل : المشقة في السفر<sup>(١)</sup>

وبنا على اشتراط وصفي الظهور والانضباط في العلة حكى الأصوليون في  
جواز التعليق بالحكمة المجردة عن الوصف الضابط ثلاثة أقوال<sup>(٢)</sup> :

أحدها : امتناع تعليق الحكم بالحكمة المجردة عن الضابط مطلقاً ، أي :  
سواء كانت ظاهرة منضبطة بنفسها أو كانت خفية مضطربة ، واليه  
ذهب الأكثر من أهل الفقه والأصول .

قال في شرح الكوكب : \* ولا يعمل الحكم الشرعي بحكمة مجردة عن وصف  
ضابط لها عند الأكثر من أصحابنا وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

ووجه هذا القول : أن الحكمة راجعة إلى الحاجات من المصالح ودفع  
المفاسد ، والحاجات ما يخفى ، وتزيد وتنقص ، فلا تكون ظاهرة ولا منضبطة  
فلا تكون معرفة للحكم ، ولو سلم انضباطها - وهو نادر - فإنه يحصل فسي  
تعيين وجودها في آحاد الصور عسر وجرح لا يلزم مثله في التوصل إلى معرفة  
الضوابط الجلية والمظان الظاهرة المنضبطة المشتتة على احتمال الحكمة في  
الغالب .

(١) انظر : مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه لعبد الوهاب خلاف ص ٥٠ - ٥١ .  
(٢) انظر الأحكام للامدني ج ٣ ص ١٠٢ - ١٠٥ ، جمع الجوامع بحاشية العطار  
ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ، شرح الكوكب ص ٢٨٣ ، تسهيل الوصول إلى علم الأصول  
للمحلاوي ص ١٩٥ .

وعامة نصوص الشارع معللة بأوصاف ظاهرة ذابطة لحكمها ، والاجماع منمقد على صحة التعليل بالأوصاف الظاهرة المنضبطة المشتمة على الحكم المقصود من شرع الحكم ولو كان التعليل بالحكمة مما يصح لما احتج الى التعليل بضابطها لما فيه من الاستغناء بالبدل عن المبدل مع وجوده وصلاحيته ، ولمسا فيه من زيادة الحرج والمصر بالبحث عن الحكمة وعن ضابطها مع الاستغناء بأحدها .

الثاني : جواز التعليل بالحكمة المجردة عن الضابط مطلقا ، أى سواء كانت ظاهرة منضبطة بنفسها أو لم تكن كذلك ، فهذا القول عكس السدى قبله .

ووجهه — : أن الحكمة هي المقصود من شرع الحكم والباعث عليه ، ولولا ظن اشتغال الوصف الضابط عليها لما صح التعليل به .

والبحث عنها وتحديد ها وان كان فيه عسر ومشقة غير أنه لا بد من حصولهما عند التعليل بالوصف الضابط لها حيث يشترط العلم باشتغاله على الحكمة ، والعلم باشتغاله عليها لا يكون الا بعد العلم بها المستفاد من البحث عنها ، واذا كان الامر كذلك أمكن جعل الحكمة علة دون احتياج الى الوصف الضابط ، وقد أفتى بعض فقهاء الحنابلة في عدد من المسائل بناء على الحكمة المجردة أذكر منها على سبيل المثال :

٢ - جواز الجمع بين الصلاتين بعمل المشقة في الأحوال الآتية :

١ - المريض الذى يلحقه بترك الجمع مشقة وضعف ، وقد احتج احمد بأن المرض أشد من السفر ، واحتج بعد المغرب ثم تمشى ثم جمع بينهما .

٢ - الموضع لمشقة كثرة النجاسة ، أى : مشقة تطهير بدنهما وثيابهما لكل صلاة .



- ٣ - العاجز عن الطهارة بالعا أو التيمم لكل صلاة ، ولأن الجمع أبيح للمسافر والمريض للمشقة ، والعاجز عن الطهارة لكل صلاة في معناها .
- ٤ - العاجز عن معرفة الوقت كالأعمى ، أو ما إليه أحمد قاله في الرعاية ، واقتصر عليه في الانصاف .
- ٥ - من به سلس بول أو مذى أو رعا فدايم ونحوه الحاقا لهم بالمستحاضة في جواز الجمع بين الصلاتين الثابت في حقها بالنص وهو ما أخرجـه أبو داود والنسائي "١" عن عائشة - واللفظ لابي داود - قالت : " استحيفت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرت أن تمجل العصر وتؤخر الظهر ، وتغتسل لهما غسلا ، وأن تؤخر المغرب وتمجل المشاء وتغتسل لهما غسلا ، وتغتسل لصلاة الصبح غسلا ، لانهم في معناها من حصول المشقة بتطهير البدن والثياب لكل صلاة .
- ٦ - من له شغل أو عذر يبيح له ترك الجمعة كخوف على نفسه أو حرمة أو ماله أو تضرر في معيشة يحتاجها بترك الجمع ، قال أحمد : في رواية محمد بن مشيش "٢" : الجمع في الحضر اذا كان من ضرورة من مرض أو شغل .
- ٧ - كما يباح الجمع بين المغرب والحشاء خاصة لثلج ، وبرد ، وجليد ، وريح باردة ، ووحل ، الحاقا لها بالمطر المنصوص على جواز الجمع معه بينهما لحصول المشقة بكل منها كحصولها بالمطر .
- فهذه الحور كلها مما أبيح فيها الجمع بين الصلاتين لملة المشقة "٣"

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ١٢٤ ، سنن النسائي ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ .  
 (٢) هو محمد بن موسى بن مشيش البغدادي : ذكره أبو بكر الخلال فقال : كان يستعلي لأبي عبد الله وكان من كبار أصحابه روى عن أبي عبد الله مسائل مشبعة جيادا وكان جاره ، وكان يقدمه ويعرف حقه : طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج ١ ص ٣٢٣ ، ولم يذكر وفاته .  
 (٣) الاقناع بشرحه كشاف القناع ج ٢ ص ٥ - ٧ .

ب- اباحة الفطر لصاحب الصنعة الشاقة التي يتضرر بتركها ، قال أبو بكر الآجري "١" : " من صنعه شاقة فان خاف بالصوم تلفا أفطر وقضى ان ضره ترك الصنعة ، فان لم يضره تركها أثم بالفطر ويتركها وان لم ينتف التضرر فلا اثم عليه بالفطر للمعذر "٢" .

أقول : لابد من تقييد كلام الآجري هذا بكونه سائفا في حالات فردية ترد استثناء من القاعدة العامة للضرورة ورفع الحرج حتى لا يأتي بعض من يدعي الاجتهاد أو بعض الحاكمين ممن لا يرى للشرعية وقارا فيجمع ذلك شرعا عاما كأن يسن قانون باباحة الفطر للعمال في المصانع والمزارع ، والمرافق العامة حتى لا ينخفض انتاج العامل بسبب مشقة الصوم فينخفض الانتاج الوطني ويتأخر النمو الاقتصادي ، أو يباح للعمال أو الطلاب مثلا الجمع بين الصلوات بعفة دائمة حتى يتوفر لهم الوقت الكافي لاداء عملهم . فهذا لا يجوز ، لانه يؤدي الى وضع شرع عام مخالف لما شرعه الله سبحانه وباطال شعائر الاسلام القطعية لمصالح متوهمة وشبهات وأغراض باطلة .

ج- من قاتل عدوا أو أحاط المدوي ببلده والصوم يضعفه عن القتال ساع له الفطر بدون سفر نصا ( أى نص عليه احمد ) لدعاء الحاجة اليه "٣" .

فهذا تعليل بالحكمة وهي الحاجة الى الفطر للتقوى على القتال لما فيه من المشقة مع الصوم .

وبالفطر للجهاد أفتى شيخ الاسلام ابن تيمية جيوش المسلمين التي كانت تقاتل التتار على مشارف دمشق "٤" .

- (١) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي كان اماما عالما ، عاملا صاحب سنة واتباع ، محدثا قدوة دينيا ، ثقة ، له تصانيف كثيرة منها الاربعون الآجرية و" الشريعة في المنة " و" أخلاق العلماء " قال الخطيب البغدادي : حدثني محمد بن علي الصوري قال : توفي أبو بكر الآجري في المحرم سنة ٣٦٠ هـ ، انظر : المنهج الاحمد في تراجم اصحاب الامام احمد ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ .
- (٢) الاقناع بشرحه كشف القناع ج ٢ ص ٣١٠ .
- (٣) نفس المرجع السابق ج ٢ ص ٣١٠ - ٣١١ .
- (٤) زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم ج ١ ص ٣٣٤ .

ولكنه علله بالجهاد - وهي علة منصوص عليها - لحكمة هي التقوية على الجهاد قال ابن القيم : " ولاريب أن الفطر لذلك - ( أى للجهاد ) أولى من الفطر لمجرد السفر ، بل إباحة الفطر للمسافر تنبيه على إباحته ففى هذه الحالة فإنها أحق بجوازه ، لأن القوة هناك تختص بالمسافر ، والقوة هنا له وللمسلمين ، ولأن مشقة الجهاد أعظم من مشقة السفر ، لأن المصلحة الحاصلة بالفطر للمجاهد أعظم من المصلحة بفطر المسافر ، ولأن الله تعالى قال : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ) " ١ " والفطر عند اللقاء من أعظم أسباب القوة ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد فسر القوة بالرمي " ٢ " وهو لا يتم ولا يحصل به مقصوده إلا بما يقوى ويصين عليه من الفطر والغذاء ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابه لما دنوا من عدوهم : " انكم قد دنوتهم من عدوكم والفطر أقوى لكم " ، وكانت رخصة ، ثم نزلوا منزلاً آخر فقال : " انكم مصبحوا عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزمة " ٣ " فعمل بدنوهم من عدوهم واحتياجهم الى القوة التي يلقون بها العدو ، وهذا سبب آخر غير السفر ، والسفر مستقل بنفسه ولم يذكره في تعليقه ولا أشار اليه ، فالتعليل به اعتبار لما ألغاه الشارع في هذا الفطر الخاص ، والغاء وصف القوة التي يقاوم بها العدو ، واعتبار السفر المجرد الغاء لما اعتبره الشارع وعمل به ، وبالجمله فتنبه الشارع وحكمته يقتضي أن الفطر لأجل الجهاد أولى منه لمجرد السفر ، فكيف وقد اشار الى العلة ونبه عليها وصرح بحكمها وعزم عليهم بأن يفطروا لأجلها " ٤ " .

وهذا صريح في أن افتاء شيخ الاسلام ابن تيمية بالفطر اتباع للنص والعلة المنصوصة ، وأنه لو لم يرد به نص لكان جوازه أولى من جواز الفطر في السفر فهو يجعله من قياس الاولى وهو التنبيه بالادنى على الاعلى والظن بوجود الحكمة

- 
- ( ١ ) سورة الأنفال آية " ٦٠ " .
  - ( ٢ ) الحديث عن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا ان القوة الرمي ، ألا ان القوة الرمي ، ألا ان القوة الرمي " رواه مسلم وأحمد ، منتقى الاخبار ج ٨ ص ٩٥ .
  - ( ٣ ) منتقى الاخبار ج ٤ ص ٢٥٠ رواه أحمد ومسلم وأبو داود .
  - ( ٤ ) زاد المعاد ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٣٥ .

فيه أقوى من الظن بوجودها في الأصل ، بل قد يعتبره كثير من الأصوليين من القياس المقطوع به .

والمقصود أن بعض الحنابلة علل إباحة الفطر في الجهاد بالمشقة الحاصلة معه وحاجة المجاهدين إلى التقوى بالفطر على الجهاد وهو تعليل بالحكمة .

ثالثها : جواز التعليل بالحكمة المجردة عن الوصف الضابط أن كانت ظاهرة منضبطة بنفسها ولا يجوز إذا كانت خفية أو منتشرة مضطربة " ١ " .

ووجهه : أن الحكمة التي يشتمل عليها الوصف الضابط هي المقصود من شرع الحكم والباعث عليه ، فإذا كانت مساوية الوصف في الظهور والانضباط كان التعليل بها أولى من التعليل به ، لأنه تعليل بها من أجله شرع الحكم مباشرة ومع امكانه لا يسوغ اللجوء إلى الوسطة لعدم الحاجة إليها .

ويجاب عنه من قبل المانعين مطلقا : بأن الحكمة المنضبطة بنفسها لا تكاد توجد ، وإن وجدت فهي نادرة ، والغالب على تصرفات الشارع في الأحكام مراعاة الأوصاف الظاهرة والتعليل بها دون ما تشتمل عليه من الحكم والمصالح ، والشأن في الأمور الشرعية اتباع الكثير الغالب دون القليل النادر ضبطا للأحكام ودفعاً للفوضى التشريعية الناجمة عن تضارب الاجتهادات .

والصحيح أن الحكمة متى كانت ظاهرة منضبطة جاز التعليل بها لكونها هي مقصود الشارع من شرع الحكم والوصف الضابط معرف لها في الحال التي يمسر التعرف عليها بنفسها أو يتمذر ، فإذا عرفت بنفسها لم يكن هناك حاجة إلى الوصف الضابط ، وإنما يكون والحالة هذه كالتيمم مع وجود الماء .

٣ - أن تكون متعددة غير قاصرة على محلها ، وذلك بأن يمكن التحقق من وجودها في محل آخر كتعليل تحريم الخمر بالاسكار ، فإنه يوجد في غير عصير العنب من الانبذة كنبذ ، التمر ، والحصل ، والتفاح وغيرها مما يسكر .

وكتعليل تحريم الربا في الذهب والفضة بكونهما موزونى جنس ، فان هذا الوصف يوجد في الحديد بالحديد ، والرصاص بالرصاص ، والنحاس بالنحاس .  
 واشترط تعدى الملة وعدم كونها قاصرة على الاصل متفق عليه لصحة القياس "١" ، لكون القياس فرع تعدى الملة ما لم يعلم تعدىها لا يتصور وجوده .

أما كون التعدى شرطا لصحة الملة في ذاتها ، فان الملة لا تخلو من أن تكون منصوبة أو مجمعا عليها أو تكون مستتبطة .  
 فالمنصوبة والمجمع عليها يصح التعليل بها سواء كانت متعدية أو قاصرة باتفاق الاصوليين "٢" .

وأما المستتبطة فلهي في صحة التعليل بها اذا كانت قاصرة كتعليل حرمة الربا في النقدين بجوهرية الثنية قولان ، هما روايتان عن الامام احمد : أحدهما : منع صحة التعليل بها ، وهو قول أكثر أصحاب الامام احمد ومذهب أكثر الحنفية "٣" .

قال في المسودة : " لا يصح التعليل بملة قاصرة على محل النص عند أكثر أصحابنا والحنفية " "٤" .  
 واستدل أصحاب هذا القول : بأن فائدة التعليل تعدية الحكم من محل النص الى ما وجدت فيه الملة من الفروع والقاصرة لا تتعدى فلافائدة فيها وما لافائدة فيه لا يرد الشرع به "٥" .

- 
- (١) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢١٦ .
  - (٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٢١٦ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ٥ - ٦ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٧٦ ، المسودة ص ٤١١ ، شرح الكوكب ص ٢٨٤ .
  - (٣) تيسير التحرير ج ٤ ص ٥ ، مسلم الثبوت ص ٢٧٦ ، شرح الكوكب ص ٢٨٤ .
  - (٤) ص ٤١١ .
  - (٥) الروضة ص ١٦٩ .

ثانيهما : صحة التعليل بها ، وهو مذهب الشافعية والمالكية وأكثر اهل  
الاصول ورواية عن الامام احمد اختارها أبو الخطاب وابن قدامة  
في الروضة "١" .

قال صاحب المسودة مرجحا صحة التعليل بالقاصرة " وعندى أنها علة  
صحيحة وقد ثبت ذلك مذهبنا لاحمد حيث علل في النقيدين في رواية عنه  
بالثمنية ، وكونه علل بالوزن في الرواية المشهورة فلدليل يقتضى ذلك ولا يلزم  
منه فساد القاصرة " ٢ "

واستدل أصحاب هذا القول : بأن الوصف القاصر اذا كان مناسبا للحكم ،  
والحكم ثابت على وفقه غلب على الظن كونه علة للحكم بمعنى كونه باعثا عليه ، ولا معنى  
لصحة العلة سوى ذلك " ٣ "

وأجابوا عن قول المانحين ان القاصرة لا قاعدة فيها لعدم تعديها الى غير  
محلها بأن فائدتها لا تقتصر على اثبات الحكم بل لها فوائد أخرى منها " ٤ "

معرفة مناسبة الحكم وأنه على وفق الحكمة والمصلحة ليكون أسرع في التصديق  
وأدعى الى القبول لان النفوس تميل الى قبول الاحكام المعقولة وتطعن اليها اكثر  
من ميلها الى تصديق الاحكام التمديدية . ولهذا استحب الوعظ والتذكير ،  
وذكر محاسن الشريعة ولطائف معانيها ، وكون المصلحة مطابقة للنص على قدرة  
تزيده حسنا وتأكيذا .

ومنها أنها تزيد الحكم قوة حيث يجتمع عليه دليلان :

أحدهما : النص .

والثاني : العلة .

ومنها : أنها تمنع الحاق غيره به بحيث لو وجد في الاصل وصف آخر  
متعد لا يمكن القياس به حتى يقوم دليل على أنه أرجح من تلك العلة القاصرة  
بخلاف ما لو لم يكن سوى العلة المتعدية فإنه لا يفتقر اللاحاق حينئذ الى دليل  
على التعدية .

(١) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢١٦ ، شرح مراقبي السمود ص ١٦٧ ، الروضة

ص ١٧٠ - ١٧١ ، المسودة ص ٤٤١ .

(٢) ص ٤١١ .

(٣) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢١٧ .

(٤) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢١٧ ، الروضة ص ١٧٠ - ١٧١ ، شرح الكوكب

والفائدة الأخيرة هي ثمة النزاع بين مجيزي التعليل بالقاصرة ومانعيه ، فالمجيزون لا يلحقون بالوصف المتعدي الا بعد ظهور ما يرجعه على الوصف القاصر الموجود معه في الاصل ، والمانعون يلحقون بالوصف المتعدي ولا يرجحون بينه وبين القاصر لعدم الاعتبار به عندهم .

٤ - أن تكون مطرودة : ومعنى اطراد العلة ، سلامتها عن النقص ، وذلك بأن يوجد الحكم معها حيثما وجدت فلا يتخلف عنها في محل من محال وجودها ، كوجود الولاية حيثما وجد الصغر ، ووجود الملك حيثما وجد البيع ، ووجود الضمان حيثما وجد الائتلاف ، ووجود التحريم حيثما وجد الاسكار ، فان استمرار وجود حكمها معها في كل محل وجدت فيه مع مناسبتها له يغلب على الظن كونها علة لهذا الحكم المقارن لها ، فاذا تخلف عنها في محل فقد يشير تخلفه شكا في اعتبار العلة .  
ويسمى هذا التخلف بالنقض - عند القائلين - بأن تخصيص العلة ببطلها - لنقضه ظن عليتها الحاصل من اطرادها في جميع الصور سوى صورة النقص .

ويسمى كذلك بتخصيص العلة ، لان الاصل في العلة أن يترتب عليها الحكم في جميع محال وجودها ، فاذا تخلف عنها الحكم في محل لمانع سمي ذلك تخصيصا تشبيها بتخصيص العام بالدليل المخصص .

والاصوليون يوردون تخلف الحكم عن العلة طارة تحت عنوان ( اطراد العلة هل هو شرط لصحتها ) ؟ وطارة اخرى تحت عنوان : ( اشتراط سلامة العلة من النقص ) وثالثة تحت عنوان ( تخصيص العلة هل يكون مبطلا لها ؟ ) وقد أوضحنا ما بين هذه المعاني من الملاقة .

ومن أمثلة تخلف الحكم عن العلة : أن يقال في وجوب تبين النية في الصوم الواجب " أ " ، صوم عرى أوله عن النية فلا يصح كالصلاة ، فقصد

---

( ١ ) هو المشهور عند الحنابلة والشافعية والمالكية وقال الحنفية يجزئ صيام رمضان وكل يوم متعين بنية الصوم من النهار ، انظر المعنى

وجدت الملة — وهي العراء — عن النية في أوله — بدون الحكم — وهو —  
الفساد — وذلك في صيام التطوع حيث يجوز دون تبييت نية بل متى نسوى  
الصيام في أى وقت من النهار قبل الزوال صار صائما .

فتفسد علة من يقول بوجوب تبييت النية في الصوم الواجب ويبطل الحكم  
المرتب عليها وهو وجوب التبييت عند من يرى تخلف الحكم عن الملة نقضا مبطلا لها .  
ومن لا يرى التخلف مبطلا للملة لابد أن يهدى مانعا منع من وجود الحكم في  
صورة التخلف فيقول : ان التطوع قد سوغ في نيته من الليل تكثيرا له فانه قد  
يبدو له الصوم في النهار فاشتراط النية في الليل يمنع ذلك فسامح الشرع فيه  
كسامحته في ترك القيام في صلاة التطوع وترك الاستقبال فيه في السفر تكثيرا  
له بخلاف الفرض<sup>١</sup>

مثال ثان : وجوب القصاص على القاتل عمدا عدوانا ، فالملة هي القتل  
الحمد العدوان ، والحكم المرتب عليها هو وجوب القصاص . وقد تخلف هذا  
الحكم في قاتل ولده عمدا عدوانا فانه لا يقتل به .

فمن يرى أن تخلف الحكم ناقض للملة يقول : قد تبين أن العمد  
العدوان ليس كامل الملة وانما هو جزء منها ، والملة بكاملها هي القتل العمد  
العدوان من غير الأب .

ومن يرى أن التخلف لا ينقض الملة يقول : بل الملة هي الحمد العدوان ،  
وقد استثنى منها قتل الوالد لولده لملة وهي كون الاب سببا لايجاد الولد فلا  
يكون الولد سببا لاعدامه وقد دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يقاتل  
والد بولده " <sup>٢</sup>

---

(١) المغني ج ٣ ص ٨٤ — ٨٥  
(٢) انظر طريقه في تلخيص الحبير ج ٤ ص ١٦ — ١٧ ، ونصب الرأيسة  
ج ٤ ص ٣٣٩ — ٣٤١ ، وقال ابن عبد البر : هو حديث مشهور عند  
أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله  
والعمل به عن الاسناد فيه حتى يكون الاسناد في مثله مع شهرته تكلفا  
المغني ج ٨ ص ٢٦٣ — ٢٦٤ .



مثال ثالث : وجوب ضمان العثليات بالعثل عند الاتلاف فان العلة فيه تعادل الاجزاء ، وقد تخلف الحكم عن العلة في ضمان لبن المصرة حيث ضمن بصاع من تمر لا بعثله لبنا ولا بقيمته من النقدين ، فمن يرى أن تخلف الحكم عن العلة ناقض لها يقول : قد تبين أن العلة في ضمان العثليات بالعثل ليس مطلق التعادل ولكن تعادل في غير مسألة المصرة .

ومن لا يراه ناقضا يقول : تخلف الحكم لمانع وهو حصول الحرج والعسر والمشقة في تعيين مقدار اللبن أو قيمته ، فضمن بغير جنسه وهو التمر لانه غالب طعام الناس تيسيرا عليهم ، وقد دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تصبروا الا بل والفنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضىها أسكنها وان سخطها ردها وصاعا من تمر " <sup>١</sup>

الخلاف في اشتراط اطراد العلة :

اختلف الأصوليون في كون اطراد العلة شرطا لصحتها على أقوال كثيرة أشهرها قولان هما وجهان للحنابلة <sup>٢</sup> حكاهما عن متقدميهم أبو اسحق ابن شاقلا <sup>٣</sup> في شرح الخرقى ، وأبو حفص البرمكي <sup>٤</sup> ، وحكى روايتين عن الامام احمد - رحمه الله تعالى - :

أحدهما : ان اطراد العلة شرط لصحتها فمتى تخلف الحكم عنها مع وجودها كان تخلفه نقضا لها ، فنستدل بذلك على أنها ليست بعلة ان كانت مستتبطة ، أو على أنها بعض العلة ان كانت منصوطة أو مجمعا عليها . ونصر هذا القول القاضي أبو يعلى وشيخه أبو عبد الله بن حامد ، وجعله القاضي رواية عن الامام احمد فقال في كتاب القولين : " هل يجوز تخصيص العلة الشرعية وهو أن توجد العلة ولا حكم ؟ قال شيخنا أبو عبد الله : لا يجوز ،

(١) منتقى الاخبار ج ٥ ص ٢٤١ متفق عليه .

(٢) انظر المسودة ص ٤١٢ ، الروضة ص ١٧٢ .

(٣) هو أبو اسحاق ابراهيم بن احمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا البزار جليل القدر حسن الكلام في الاصول والفروع توفي سنة ٣٦٩ هـ طبقات الحنابلة لابن أبي

يعلى ج ٢ ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٤) هو أبو حفص عمر بن احمد بن ابراهيم البرمكي : كان من الفقهاء والاعيان النساك

الزهارة ، ذو الفتى الواسعة والتصانيف النافعة ، من ذلك المجموع ، وشرح

بعض مسائل الكوسج توفي سنة ٣٨٧ هـ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج ٢

ص ١٥٣ .

ومتى دخلها التخصيص لم تكن علة ، وقد أوماً اليه أحمد في رواية الحسين بن حسان فقال : القياس أن يقاس الشيء على الشيء إذا كان مثله في كل أحواله ، فأما إذا أشبهه في حال وخالفه في حال فهذا خطأ "١" .

ولا يظهر من كلام الامام احمد هذا دلالة على ما ذهب اليه القاضي من منع تخصيص العلة فان معنى كلام الامام ان القياس لا يصح الا اذا كان الفرع مشابهاً للاصل في كل أحواله أي ان الجامع بينهما قوى بحيث لا يظهر لوجوه المفارقة اثر معه فهي مغمورة الى جانبه ، وقد استدل به الاصحاب ومنهم : القاضي على عدم صحة قياس الشبه وجعلوه بناءً على نصه هذا على روايتين "٢" :

أحدهما : الاحتجاج به اتباعاً لوجوه الشبه المغلبة بينه وبين أحد الاصلين .  
والثانية : عدم الاحتجاج به لانه وان شابه الاصل من وجوه فهو يخالفه من وجوه أخرى فلا يجوز مراعاة وجوه الشبه مع قيام وجوه المخالفة بل لا بد من المشابهة القوية التي تنفع الى جانبها وجوه الخلاف بحيث لا يشك في عدم اعتبارها .

ولهذا نازع شيخ الاسلام ابن تيمية القاضي أبا يعلى في دلالة كلام احمد هذا على عدم جواز تخصيص العلة فقال بعد ذكره كلام القاضي : " فيه نظر ، فانه ذكر هذا احدى الروايتين في مسألة قياس الشبه مع أن التخصيص لا يمنع أن يكون الفرع مثل الاصل في كل أحواله اذا جبر النقض بالفرق وهو بيان المانع "٣"

والقول بأن تخصيص العلة نقض لها هو قول بعض الشافعية ، وحكي من نص الشافعي "٤" ، وبعض الحنفية من مشايخ ماوراء النهر ومنهم الامام ابو منصور الماتريدي ، وفخر الاسلام البزدوى ، وشمس الأئمة السرخسي "٥" ، وجماعة من المتكلمين منهم : الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني ، وعبد القاهر البغدادي "٦"

(١) المسودة ص ٤١٥ ، وانظر ص ٤١٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٧٧ .

(٣) المرجع السابق بتصرف يسير ص ٤١٢ .

(٤) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢١٨ ، جمع الجوامع ج ٢ ص ٣٤١ .

(٥) تيسير التحرير ج ٤ ص ٩ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٦) تيسير التحرير ج ٤ ص ٩ .

ثانيهما : ان الطراد الملة ليس شرطا في صحتها فيجوز تخصيصها لوجود مانع  
أوقوات شرط ولا تنتقض بل تبقى حجة فيما عدا المحل المخصوص كالمعموم  
اذا خص ، فان كانت منصوصة فيكفي العلم بالدليل المخصص ولا يشترط  
العلم بوجود المانع أوقوات الشرط ولكن يقدر ذلك ، وان كانت  
مستتبطة فلا بد من العلم بوجود المانع أو تخلف الشرط والا كانت  
الملة فاسدة .

والفرق بينهما : ان المنصوصة ثابتة بنص الشارع من غير نظر الى كون  
الحكم مقارنا لها أولا ، أما المستتبطة فان ثبوت علميتها انما كان بمقارنة الحكم  
لها فلا بد من العلم بالمانع الذي منع وجوده عند وجودها في صورة التخصيص  
والا لم يحصل الثان بعلميتها "١"

وهو قول أكثر الحنفية ومنهم الكرخي ، والرازي الجصاص ، وأبو عبد الله  
الجرجاني ، وأبو زيد الدبوسي "٢" ، وقول أكثر فقهاء الشافعية "٣" ، والمحققين  
من اهل الاصول "٤" ، وأكثر المالكية "٥" .

وهو قول أكثر الحنابلة ورواية عن الامام احمد اختارها المحققون من اصحابه  
كأبي الخطاب والقاضي في أحد قوليه ، وابن قدامة في الروضة ، وشيخ الاسلام  
ابن تيمية ، وغيرهم "٦" .

قال القاضي : " ومن أصحابنا من قال : يجوز تخصيصها فيكون دلالة  
على الحكم في عين دون عين " .

- 
- (١) الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٧٩ .
  - (٢) تيسير التحرير ج ٤ ص ٩ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٧٨ .
  - (٣) جمع الجوامع ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .
  - (٤) كقصر الدين الرازي ، والبيضاوي : المنهاج ج ٣ ص ٧٧ ، الاحكام  
للأمدى ج ٣ ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، وابن الهمام تيسير التحرير ج ٤ ص  
١٠٩ ، وصاحب المسلم ج ٢ ص ٢٧٨ .
  - (٥) المسودة ص ٤١٤ ، الروضة ص ١٧٢ ،
  - (٦) المسودة ص ٤١٤ ، مجموع الفتاوى ج ٢٠ ص ١٦٨ ، ج ١٨ ص ٢٧٣

قال : وهو المذهب الصحيح "١" ومسائل أصحابنا تدل عليه .  
قال في رواية بكر بن محمد في المذى : يفصل ذكره كما جاء في الاثر  
ولو كان القياس لكان يفصل موضع المذى انما هو الاتباع .  
قال : فقد بين أن القياس يقتضي غسل نفس الموضع ، ولكن ترك القياس في  
ذلك لدليل اولى منه وهو حديث علي "٢" ، واذا كان من مذهبه جواز ترك القياس  
لدليل أقوى منه جاز تخصيصه في موضع لدليل .  
وذكر نصه في رواية أبي طالب والمروزي في أموال الكفار ، وفي ارض  
السوار ، لثقتة في قول الصحابي .

قال : ومن اصحابنا من منع تخصيص العلة فقوله يفضي الى ترك قول  
احمد في المسائل التي ترك القياس فيها : بمعنى ان احمد قد يخالف القياس  
في بعض الاحكام ويبقي العلة مع تخلف الحكم عنها وهذا البعز ، يخالف شيخه  
في رأيه ويقول ببطلان العلة .

#### الادلة :

استدل القائلون بجواز تخصيص العلة بدليلين :  
احدهما : ان تخصيص عموم العلة كتخصيص عموم اللفظ فكما ان التخصيص  
لا يقدح في كون اللفظ العام حجة فيما عدا الفرد المخصص منه  
فكذلك تخصيص العلة في صورة لا يقدح في كون الوصف المخصوص  
منه . هذه الصورة علة ، والجامع بينهما هو الجمع بين الدليلين  
المتعارضين بحيث يحمل بكل منهما على وجه لا يؤدى الى بطلان  
الآخر .

---

(١) المسودة ص ٤١٥ ، اقول : الاصحاب يحكون عن القاضي منع تخصيص العلة  
مطلقاً ونص المسودة محتمل فقد قال الناشر : ان في المخطوطة ١ وهذا  
المذهب صحيح وهي اضعف في الدلالة على المقصود مما ذكر اعلاه ، ان  
يحتمل ان يكون يراه صحيحاً يسوغ القول به ولكنه لا يذهب اليه لترجح الرأي  
الآخر عنده .

(٢) حديث علي هو قوله : " كنت رجلاً مذاً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأمرت المقداد بن الاسود فسأله ، فقال : " فيه الوضوء " أخرجاه  
ولمسلم : " يفصل ذكره ويتوضأ " ول احمد وابي داود " يفصل ذكره وأنثييه  
ويتوضأ " منتقى الاخبار ج ١ ص ٦٦ .

فان مقتضى العلة ثبوت الحكم في جميع محالها ومقتضى المانع عدم ثبوته في بعض تلك الصور فيجمع بينهما بأن يرتب الحكم على العلة قيما عدا صورة وجود المانع كما أن مقتضى العام ثبوت حكمه في جميع افراده ، ومقتضى المخصص عدم ثبوته في بعضها وقد جمعنا بينهما ، فالتخصيص للمانع المعارض كالتخصيص للمخصص المعارض للعام .

ثانيهما - ان ثبوت عليه الوصف بمسلك من المسالك يفيد ظن العلية ، فاذا كان التخلف لمانع ، فالظن باق لان العقل يسند التخلف الى وجود المانع لا الى عدم المقتضي بخلاف التخلف لغير مانع فان العقل يسنده الى عدم المقتضي فيزول ظن العلية .

واذا بقي الظن بالعلية دل على صحتها وان التخصيص للمانع لا يبطلها وهو المطلوب "٢"

واستدل العانمون من تخصيص العلة بثلاثة ادلة هي :

- ١ - ان العلة هي ما يستلزم الحكم ، والمستلزم للحكم هو المجموع المكون من المقتضي للحكم ووجود الشرط وعدم المانع ، والعلة مع وجود المانع او انتفاء الشرط لا تستلزم الحكم فلا تكون علة ، وحينئذ فيكون التخلف قادحا في العلة ، واذا قدح مع وجود المانع او فوات الشرط قدح مع عدمهما بطريق الاولى .
- ٢ - دليل اعتبار العلة هو وجود حكمها معها في كل محل وجدت فيه ، وتخلفه عنها مع وجودها دليل على اهدارها فقد تعارض دليل الاعتبار مع دليل الاهدار ولا مرجح لاحدهما فتساقطا ، واذا سقط دليل اعتبار العلة فلا علية .
- ٣ - العلة الشرعية كالعلة العقلية في ايجاب الحكم ، والعقلية لا تقبل التخصيص لانها توجب وجود حكمها معها ابدا فكذاك الشرعية .

ويجاب عن هذه الادلة الثلاثة بانها مبنية على ان المقصود بالعلة هو جملة ما يتوقف عليه الحكم وهو المجموع المكون من المقتضى للحكم - وهو الباعث المؤثر -

(١) انظر المنهاج بشرح الاصول ج ٣ ص ٧٧ ، ٧٩ .

ووجود شرطه ، وانتفاء مانعه فحيث أريد بالعلة مجموع ما ذكر ، فالافتراق منعقد على أنها لا تخصص ، وأن تخلف الحكم عنها يبطل لعلتها ، وهـ قصودنا بالعلة التي تخصص ، وتبقى بعد تخصيصها حجة في غير المحل المخصوص ليس هذا بل هو العلة بمعنى المقتضي للحكم : أي المؤثر لاجلة ما يتوقف عليه الحكم ، إذ لا دخل للشرط وعدم المانع في التأثير اتفاقاً بل المؤثر والمقتضي هو الوصف نفسه وقد تخلف الحكم عنه .

والمقضية كالشرعية في هذا إن أريد بها المجموع المستلزم لوجود الحكم ، — من المقتضي ووجود الشرط وعدم المانع — فلا يجوز تخلف حكمها عنها ، وإن أريد الباعث العقلي دون النظر إلى الشرط والمانع فيجوز تخلف الحكم عنه لوجود مانع أو قواش شرط في صورة التخلف كما يتخلف في الشرعية .

ومن النظر في أدلة الفريقين يتبين : أن المقصود بالعلة مختلف عند كل فريق منهما عنه عند الآخر . قال المنعون للتخصيص ، الموجبون للإطراد بنوا مذهبهم على أن العلة هي ما يستلزم الحكم لامحالة وهو المجموع المكون من المقتضي للحكم ، ووجود شرطه وانتفاء مانعه فمنعوا تخلف الحكم عنها وهذا لانزاع فيه إذ لا قائل بتخصيص العلة التي هذه صفتها .

والمجوزون للتخصيص بنوا مذهبهم على أن العلة هي المقتضي للحكم سواء وجد معه شرطه وانتفى مانعه أولاً وهذا المعنى لا ينبغي أيضاً أن يكون جواز تخصيص العلة معه محل خلاف فانتهى بالخلاف إلى خلاف لفظي مبني على الخلاف في الاصطلاح ، وهذا هو ما انتهى إليه أكثر المحققين من أهـ الأصول " ١ " .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر أن النزاع في تخصيص العلة نزاع في العبارة : " وأصل ذلك أن معنى العلة قد يعني به العلة الموجبة وهي التامة التي يمتنع تخلف الحكم عنها فهذه لا يتصور تخصيصها ومتى انتقضت فسدت ، ويدخل فيها ما يسمى جزء العلة ، وشرط الحكم ، وعدم المانع ، فسائر ما يتوقف عليه الحكم يدخل فيها .

---

(١) انظر : مسلم الشوت ج ٢ ص ٢٧٩ ، مجموع الفتاوى ج ٢٠ ص ١٦٧ — ١٦٨ ، ج ١٨ ص ٢٧٣ .

وقد يعني بالعلة : ما كان مقتضيا للحكم يعني : ان فيه معنى يقتضي الحكم ويطلبه وان لم يكن موجبا قيمته تخلف الحكم عنه ، فهذه قد يقف حكمها على ثبوت شروط وانتفاء موانع ، فاذا تخصصت فكان تخلف الحكم عنها لفقدان شرط او وجود مانع لم يقدح فيها ، وعلى هذا فينجبر النقض بالفرق .  
وان كان التخلف عنها لا لقوات شرط ، ولا وجود مانع كان ذلك دليلا على انها ليست بعلة اذ هي بهذا التقدير علة تامة اذا قدر أنها جميعها بشروطها وعدم موانعها موجودة حكما ، والعلة التامة يمتنع تخلف الحكم عنها فتخلفه عنها يدل على انها ليست علة تامة " ١ "

هـ - أن تكون منعكسة : ومعنى انعكاس العلة ان ينتفي الحكم عند انتفائها ، فاذا فرغ كون وصف علة لحكم في محل ثم انتفى الوصف فلا بد ان ينتفي الحكم لانتفائه ، فاذا وجد الحكم بدون الوصف المفروض كونه علة دل ذلك على عدم تأثيره في الحكم ، وعدم تأثير العلة في الحكم يقدح في صحتها ويبين فسادها وعدم اعتداد الشارع بها ، وان العلة وصف آخر غير الوصف المدعى .

وقد اتفق العلماء على اشتراط انعكاس العلة بهذا المعنى الذي اوضحناه فيما اذا لم يكن للحكم الا علة واحدة ، فان انعكاسها حينئذ واجب فاذا وجد الحكم بدونها علم أنها ليست بعلة صحيحة ، وان الحكم الثابت معها لم يكن ثابتا بها بل بغيرها فلا تأثير لها فيه ، فلا دليل على كونها علة ، واذا انتفى دليل عليتها انتفت العلية .

مثاله : كون القتل العمد المدوان علة لوجوب القصاص في النفس على القاتل ، فانه لا علة له سواه ، فلا شك في لزوم انتفائه عند انتفاء علته ، فلو فرض وجوده مع انتفاء ما ادعي كونه علة - وهو القتل العمد المدوان - دل ذلك على انه ليس بعلة لعدم تأثيره فيه .

وكما لو علل وجوب زكاة الفطر بفنى المزكي فيقال له : وجدت زكاة الفطر ولا غنى حيث تجب على مالك قوت يومه وليته ، والفنى في الزكاة هو

ملك النصاب فدل على عدم تأثيره في وجوبها فلا يكون علة لها .

واتفقوا كذلك على عدم اشتراط الانعكاس اذا كان الحكم معللا بمعلل فسي كل صورة بعملة ، كتعليل اباحة الدم بالقتل العمد العدوان ، والردة عن الاسلام ، والزنا بعد احصان ، وقطع الطريق ، وذلك كما نعلل قتل زيـد برده ، وقتل عمرو بالقصاص ، وقتل ماعز بالزنا بعد الاحصان ، وقتل خالد بقطع الطريق .

وكالتعليل لانتقاض الوضوء بالمس ، واللمس ، والبول ، والغائط ، فلا يلزم من انتفاء بعض هذه المعلل نفي جنس الحكم لجواز وجود علة اخرى ، وانما يلزم نفيه بتقدير انتفاء جميع المعلل "١" .

واختلفوا في اشتراط الانعكاس اذا كان التعليل للحكم الواحد بالشخص على اقوال ثلاثة هي :

١ - عدم اشتراط الانعكاس مطلقا : اى سواء كانت العلة منصوبة او مستنبطة وهو قول جمهور الفقهاء والاصوليين ، قال في المسودة : " ليس العكس شرطا في صحة العلة لجواز الحكم بمعلل وهذا قول اصحابنا ، ومقتضى كلام امامنا وكذلك هو قول جمهور الفقهاء والاصوليين "٢" .

٢ - اشتراط الانعكاس مطلقا : اى سواء كانت العلة منصوبة او مستنبطة ، وهو قول لبعض الاصوليين منهم : القاضي ابو بكر الباقلاني في احد النقلين عنه وامام الحرمين الجويني ، وابن برهان ، وبه قال بعض الحنابلة .

٣ - عدم الاشتراط اذا كانت العلة منصوبة ، والاشتراط اذا كانت مستنبطة وهو قول القاضي الباقلاني في النقل الاخر عنه ، وابن فورك ، والفزالي ، وابو الخطاب ، وابن قدامة في الروضة ، وفخر الدين الرازي ، والبيضاوي في المنهاج ، والخلاف في اشتراط انعكاس العلة وعدمه مبني على الخلاف في مسألة حواز تعليل الحكم الواحد بالشخص بمعلتين فأكثر ، فمن اجازه لم يشترط الانعكاس ، ومن منعه اشترطه ، لان العلة حينئذ واحدة فاذا انتفت انتفى الحكم والا لم تكن علة "٣" .

(١) الاحكام للاعدى ج ٣ ص ٢٣٥ ، شرح الكوكب ص ٢٨٩ .

(٢) المسودة ص ٤٢٤ .

(٣) الاحكام للاعدى ج ٣ ص ٢٣٥ ، شرح الكوكب ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .



والخلاف فيها على ثلاثة أقوال : تجرى على وزان الاقوال الثلاثة فسي  
اشتراط انعكاس العلة لان تلك مبنية على هذه :

أحدهما : جواز تحليل الحكم الواحد بالشخص بعلتين : سواء كانت مستتبطة  
او منصوصة ، كتعليق تحريم وطء المرأة بمدتها ، وحيفها ، واحرامها  
وواجب صيامها ، فان التحريم حكم واحد له حقيقة واحدة وقد اجتمع  
عليه اسباب كثيرة هي : العدة ، والحيف ، والصيام الواجب التي  
قامت بتلك المرأة مجتمعة .

وكمن اعطى فقيها فقيرا ، فاننا نعملل الاعطاء بعلتين : هما الفقه  
والفقر ، فلو انتفت احدهما ووجد الحكم مع الاخر لم يدل ذلك على فساد  
العلة الختفية ، لانا لانحيل وجود الحكم بدونها على عدم كونها علة بل على  
وجود العلة الاخرى .

وهذا أحد اقوال الحنابلة<sup>١</sup> قال شيخ الاسلام ابن تيمية في تحليل الحكم  
الواحد بعلتين : " النزاع وان كان مشهورا في ذلك فأكثر الفقهاء من اصحابنا  
وغيرهم يجوز تحليل الحكم بعلتين<sup>٢</sup> " وقال الفتوح في شرح الكوكب :  
" يجوز تحليل صورة واحدة بعلتين وعلى مستقلة على الصحيح ، وهذا قول اصحابنا  
قال بعضهم : ويقتضيه كلام احمد في خنزير ميت وغيره<sup>٣</sup> ، وذكره ابن عقيل  
عن جمهور الفقهاء والاصوليين<sup>٤</sup> " .

ووجه هذا القول : ان العلة الشرعية اما ان تكون بمعنى المصرف للحكم  
فلا يتمتع تعدده لان المصرف ما من شأنه ان يصرف ، لا أنه الذي وجد به  
التمريف حتى تكون الواحدة اذا عرفت فلا تصرف الاخرى .

- 
- (١) المسودة ص ٤١٧ ، البلبل ص ١٥٥ .
  - (٢) مجموع الفتاوى ج ٢٠ ص ١٦٧ ، وانظر ج ١٨ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .
  - (٣) هذا اللفظ استعمله احمد كثيرا في تغليظ التحريم فيقول هذا الشيء حرام  
من وجهين كخنزير ميت ، يعني ان الخنزير حرام بذاته ، وحرام بموته  
من غير زكاة .
  - (٤) ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

واما بمعنى الباعث فلا يمتنع اجتماع اكثر من باعث على شي واحد ، لان الباعث هو ما من شأنه ان تحصل المصلحة المقصودة للشارع عنده ، وليس هو الموجب للحكم بذاته حتى يقال : لا يجتمع مؤثران على أثر واحد ، ولا فاعلان على فعل واحد ، فان ذلك شأن العلة العقلية التي تستلزم الحكم لذاتها ، والشرعية انما تقتضيه بوضع الشارع واعتباره لها سببا وموجبا .

هذا من ناحية الجواز العقلي ، واما جوازه شرعا فدليله وقوعه وهو ما ذكرناه من الامثلة ، كتعدد اسباب الحدث حيث يحصل بالنوم ، واللمس ، واللمس والرعاف والبول ، والغائط ، فمن بال ورعف ومس ، ولمس في وقت واحد بحيث حصلت هذه الاسباب دفعة واحدة انتقض وضوءه ، ولا يجوز الاحالة على واحد منها دون سواه ، لانه تحكم بالترجيح من غير مرجح ، ولا على واحد لابعينه ، لانه احالة على الجهل ان كل واحد يحتمل ان يكون هو العلة والا يكون ، والعلة لا بد ان تكون معروفة حتى يمكن التحقق من استكمال شروطها وانتفاء موانعها وصلاحياتها للتعدية الى محال اخرى حتى يمدى الحكم بها ولا لم يصح كونها علة .

ولا يجوز أن يكون الجميع علة واحدة ، لان ذلك يؤدي الى أن تكون العلة مستقلة حال الانفراد وغير مستقلة حال الاجتماع ، وهو ممنوع لافشائه الى اجتماع النقيضين في ذات واحدة ، فلم يبق الا ان يكون كل منهما علة مستقلة اذا انفردت والحكم معلل بهما معا حال الاجتماع .

الثاني : عدم جواز تمثيل الحكم الواحد بالشخص بملتين فأكثر سواء كانت منصوبة او مستتبطة . قالوا : وما وجد من المسائل يوهم ذلك ، كالمثل المنصوصة التي ظاهرها انه علل بها معا لحكم واحد ، كاسباب الحدث ، واسباب اباحة الدم ، واسباب تحريم وطء المرأة ، فليس الامر فيها كذلك بل الحكم متعدد ، فالذى لمس ، وبال ، ورعف قد حصل له احداث ثلاثة لاحداث واحد بثلاثة أسباب ، وارتفاعها لا يكون الا بوضوء لكل حدث ، وهذا وجه عند الشافعية والحنابلة ، او يرتفع جميعها بارتفاع واحد منها لاستلزامه ذلك شرعا .

ومنع تعدد العلل هو قول امام الحرمين الجويني <sup>١</sup> والآمدى وبمقتضى  
الاصوليين <sup>٢</sup> ، وبمقتضى الحنابلة قال في شرح الكوكب : " اختاره بعض اصحابنا  
قال : وعليه نصر الأئمة ، كقول احمد في بعض ما ذكره ، هذا مثل خنزير ميت  
حرام من وجهين فأثبت تحريمين . .

وتقول الفقهاء : وتداخل هذه الاحكام هو دليل تعددها والا فالشيء الواحد  
لا يعقل فيه تداخل قال : وقول ابي بكر <sup>٣</sup> من اصحابنا في مسألة الاحداث :  
اذا نوى احدهما ارتفع وحده يقتضي ذلك والاشهر لنا وللشافعية يرتفع الجميع  
وقاله المالكية <sup>٤</sup> .

ويجاب عن قولهم ان احمد أثبت تحريمين بأن التحريم له حقيقة واحدة لا تتعدد  
وانما هو تحريم مؤكد والتأكيد تقوية لا تعدد ، والتعدد المضاف الى الاحكام  
انما هو بحسب الانفاة لا بحسب الحقيقة ، فالحدث مثلا متعدد بحسب الاضافة  
الى اسبابه والا فحقيقته واحدة ولهذا يرتفع بنية رفع الحدث مع قطع النظر عن  
نية سببه او عدمها ، او نية البعض او الكل عند جماهير العلماء .

وقد استدلوا على ما ذهبوا اليه من منع تعدد العلل بأن ذلك يؤدى الى  
اجتماع مؤثرين أو مؤثرات على أثر واحد وهو ممتنع كاجتماع قادرين على مقدور  
واحد وفاعلين على مفعول واحد .

وقد سبق جواب هذا الوجه من الاستدلال في أدلة المجيزين لتعدد العلل  
حيث قالوا بأن العلة الشرعية لا تؤثر بذاتها بل بوضع الشارع لها فلا يلزم اجتماع  
مؤثرين على أثر واحد بخلاف العلة العقلية .

- 
- (١) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢٣٦ .  
(٢) هو ابو بكر عبد العزيز بن جعفر بن احمد بن يزداد بن معروف ، المشهور  
بغلام الخلال ، كان احد اهل الفهم موثوقا به في العلم متسع الرواية  
مشهورا بالديانة موصوفا بالامانة مذكورا بالعبادة ، له المصنفات في العلوم  
المختلفات ، كالشافعي ، والمقنع ، وتفسير القرآن ، والخلاف مع الشافعي ،  
وكتاب القولين ، وزاد المصاغر ، والتبويه ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٦٣ هـ  
طبقات الحنابلة لابن ابي يعلى ج ٢ ص ١١٩ - ١٢٢ .  
(٣) ٢٩٠ - ٢٩١ ، وانظر الكافي ج ١ ص ٢٩ ، المعنى ج ١ ص ٢٠٥ .

الثالث : جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين أو أكثر إذا كانت منصوبة ، ومنعه إذا كانت مستتبطة ، وينسب إلى القاضي أبي بكر الباقلاني<sup>١</sup> وهو قول ابن فورك<sup>٢</sup> ، والفزالي ، ومن تابعه كابن قدامة في الروضة ، وفخر الدين الرازي والبيضاوي في الضهاج<sup>٣</sup>

واستدلوا على جوازه في المنصوصة بأن علل الشرع امارات وعلامات ، ولا يمتنع نصب علامتين على شيء واحد .

وبأنه قد وقع شرعا ووقوعه دليل جوازه - كما تقدم في أدلة القول الاول - فمن بال ، ولمس في وقت واحد انتقضى وضوء بهما ، ومن أرضعتها أختك وزوجة أخيك فجمع لبيتهما وانتهى إلى حلقها دفعة واحدة حرمت عليك لأنك خالها وعمها والنكاح فعل واحد وتحريمه حكم واحد ولا يحال التحريم على احد مما دون الآخر ، ولا يمكن ان يقال تحريمان وحكمان ، لان التحريم له حد واحد ، وحقيقة واحدة ، ويستحيل اجتاع تحريمين .

واستدلوا على منعه في المستتبطة بأن ظن كونها علة انما يتم بمسلك خلاصته انه لا بد لهذا الحكم من علة ولا يصح علة الا هذا ، فاذا ظهرت علة اخرى بطلت احدى المقدمتين وهو انه لا يصلح علة الا كذا ، والحاصل ان العلة ان كانت تثبت بالتأثير جاز تعددها ، وان كانت تثبت بمجرد المناسبة التي يحتاج في اثباتها إلى السير لم يجز تعددها<sup>٤</sup>

- 
- (١) تيسير التحرير ج ٤ ص ٢٣ ، مسلم الشبوت ج ٢ ص ٢٨٢ ، ونقسل الآمدى عنه في الاحكام ج ٣ ص ٢٣٦ ، الضع مطلقا .
  - (٢) جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٨٥ .
  - (٣) المستصفى ج ٢ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، الروضة ص ١٧٨ ، الضهاج بشرح الاسنوى ج ٣ ص ٨٧ .
  - (٤) انظر : المستصفى ج ٢ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، الروضة ص ١٧٨ .

## المبحث الرابع في مسالك العلة

---

مسالك العلة هي الطرق التي يتوصل بها الى اثبات العلة في الاصل ،  
حتى يمكن تعدية حكمه الى ما سواه من الفروع فيها .  
ولما كان نصب العلة حكما من أحكام الوضع وهو أحد نوعي الحكم الشرعي ،  
كان لابد من دليل يدل على عليتها لئلا يلزم اثبات الحكم الشرعي بلا دليل ،  
فيكون وضعا للشرع بالرأى والهوى وهو معلوم البطلان بالضرورة من شريعة الاسلام .  
والادلة الشرعية ترجع الى : النص من الكتاب والسنة ، والاجماع ،  
والاستنباط بطرقه المعتمدة .  
والمسالك التي ذكرها الاصوليون على وجه التفصيل هي : النص ،  
والاجماع ، والمناسبة ، والسبر والتقسيم ، والدوران ، والشبه .  
ومنها ما هو مجمع على اعتباره مسلکا وهو : النص ، والاجماع .  
ومنها ما هو مختلف فيه وهو : المناسبة ، والسبر والتقسيم ، والدوران ،  
والشبه .  
فالنوع الاول لن أتعرض له الا بقدر من البيان يكفي لتصوره دون غوص  
فيما وراء ذلك من التفاصيل .  
والنوع الثاني — وهو المختلف فيه — سأفصل القول فيه بالقدر الذي يوضح  
مذهب الامام احمد لانه المقصود الاول من هذا البحث .

## المسلك الاول - " النص " :

- دلالة النص: على العلة تنقسم الى : صريح ، وإيما
- فالصريح هو : أن يذكر دليل من الكتاب أو السنة على التعليل بالوصف بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج فيه الى نظر واستدلال<sup>١</sup>
- وهو نوعان : قاطع ، وظاهر .
- فالقاطع : ما دل على العلية مع عدم احتمال غيرها ، كالتصريح بكون الوصف علة أو سببا للحكم .
- مثل : لعله كذا ، أو لسبب كذا ، أو لموجب كذا . . . وهذه الالفاظ لم ترد في الكتاب والسنة ، وإنما هي مجرد فرض وتقدير ، وقد ترد في غير كلام الشارع فتفقد العلية قطعا .
- وكالحروف المتدخلة للتعليل : مثل كي ، ومن أجل ، ولأجل ، واذن ، وكالمفعول له ، فإنه يذكر للعلة والعذر .
- مثال كي : قوله تعالى : ( ( فرددناه الى امه كي تقر عينها ولا تحزن ) )<sup>٢</sup>
- وقوله : ( ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنيا منكم ) )<sup>٣</sup> ،
- فان كي موضوعة للتعليل ، ولم تستعمل في غيره ، ولذلك فهي لا تحتل غير التعليل .
- ومثال من أجل : قوله تعالى : ( ( من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل . . ) )<sup>٤</sup>
- وقوله صلى الله عليه وسلم : " انما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت فكلوا وادخروا وصدقوا " <sup>٥</sup> .

- 
- ( ١ ) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٥٢ .
  - ( ٢ ) سورة القصص آية " ١٣ " .
  - ( ٣ ) سورة الحشر آية " ٧ " .
  - ( ٤ ) سورة المائدة آية " ٣٢ " .
  - ( ٥ ) صحيح مسلم ج ٦ ص ٨٠ .

- ومثال " اذن " قوله تعالى : ( ( واذن لأذنك ضعف الحياة وضعف  
المات ) ) "١" .
- ومثال المفصول له : قوله تعالى : ( ( يجعلون أصابعهم في آذانهم  
من الصواعق حذر الموت ) ) "٢" . وقوله : ( ( قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة  
ربي اذن لأمسكنكم خشية الانفاق ) ) "٣"
- وأما الظاهر : فهو ما دل على الحلية مع احتمال غيرها احتمالا مرجوحا ،  
وله الفاظ كثيرة منها : " اللام ، والباء ، وإن " .
- فمثال " اللام " قوله تعالى : ( ( أقم الصلاة لذكري ) ) "٤" ، وقوله :  
( ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) ) "٥" .
- فاللام وضعت للتعليل كما قال ذلك أهل اللغة ، ولكنها تستعمل في غيره  
وان كان استعمالها فيه أكثر كاستعمالها في الاختصاص والملك ، والمعاقبة فلأجل  
هذا جعلت من قبيل الظاهر لامن قبيل القاطع في التعليل .
- ومثال " الباء " قوله تعالى : ( ( فيظلم من الذين هادوا حرضا عليهم  
طيبات أحلت لهم ) ) "٦" .
- فالباء في هذه الآية مفيدة للتعليل ، ولكنها تستعمل في معاني أخرى كالإصاق  
مثل ( ( فامسحوا برؤوسكم ) ) "٧" .
- والاستعانة ، مثل : ( ( اغرب بعصاك الحجر ) ) "٨" ، ولهذا جعلت  
من قبيل الظاهر .

- 
- ( ١ ) سورة الاسراء آية " ٧٥ " .
  - ( ٢ ) سورة البقرة آية " ١٩ " .
  - ( ٣ ) سورة الاسراء آية " ١٠٠ " .
  - ( ٤ ) سورة طه آية " ١٤ " .
  - ( ٥ ) سورة الذاريات آية " ٥٦ " .
  - ( ٦ ) سورة النساء آية " ١٦٠ " .
  - ( ٧ ) سورة المائدة آية " ٦ " .
  - ( ٨ ) سورة البقرة آية " ٦٠ " .

ومثال "ان" ، قوله تعالى : ( ( وقال نوح رب لا تذر علي الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاجرا كفارا ) ) "١" وقول الله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصت "٢" به ناقته : " اغسلوه بما" وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فان الله يبعثه يوم القيامة ملبيا " . رواه الجماعة "٣" .

وقد اختلفوا في "ان" هذه وهي ان المسكورة ، فمدها بعضهم من الصريح القاطع في التعليل ، ومنهم : القاضي ابو يعلى ، وابو الخطاب ، والآمدي ، وابن الحاجب وغيرهم "٤" .

وعند البيضاوي وابن السبكي وغيرهما : ان التعليل "بان" من قسم الظاهر "٥" ، لانها قد تستعمل في التوكيد المحض فتقول : " انك لمخلص في عملك " .

#### الضرب الثاني من دلالة النص على "الحلة" الايماء :

وهو في اللغة : مخدر أو مأ إلى الشيء اذا أشار اليه ، وعند الاصوليين : ما دل على علية وصف لحكم بواسطة قرينة من القرائن ، سواء كانت لفظية او معنوية ، وذلك بأن يكون التعليل لازما من مدلول اللفظ وضما لا ان يكون اللفظ دالا بوضعه على التعليل .

- (١) سورة نوح آية ٢٦ - ٢٧ .
- (٢) وقصت الناقة براكبها وقصا من باب وعد : رمت به فدفقت عنقه ، قال المنق موقوصة ، المصباح الضيق ج ٢ ص ٣٤٥ .
- (٣) منتقى الاخبار ج ٤ ص ٤٦ .
- (٤) شرح الكوكب ص ٣٠٣ ، الاحكام للآمدي ج ٣ ص ٢٥٢ ، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢٤٤ .
- (٥) الضهاج بشرح الاسنوي ج ٣ ص ٤٠ ، جمع الجوامع بحاشية المطار ج ٢ ص ٣٠٨ .



وقد قسمه الاصوليون الى اقسام كثيرة وبعض هذه الاقسام يحتوى على انواع وفروع كثيرة ، وسنكتفي بذكر أهم اقسامه والتمثيل لكل قسم منها بمثال لما سبق من أنه مجمع على قبوله بكافة اقسامه والخلاف في تقسيماته باعتبار درجة كل منها في الدلالة على العلة من حيث الوضوح وعدمه .

#### القسم الاول :

ترتيب الحكم على الوصف بالفاء يدل على التعليل بالوصف ، لان الفاء في اللغة للتعقيب ، فيلزم من ذكر الحكم مع الوصف مرتبا بها ثبوته عقيبه ، فيلزم منه السببية ، اذ لا معنى للسبب الا ما ثبت الحكم عقيبه .

ويمكن في كلام الشارع ، وفي كلام الراوى .  
مثال في كلام الشارع ، قوله تعالى : ( ( والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ) ) "١" وقوله صلى الله عليه وسلم " من بدل دينه فاقتلوه " رواه الجماعة الا مسلما "٢" .

ومثاله في كلام الراوى ، قول عمران بن حصين رضي الله عنه : " سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد " "٣"

#### القسم الثانى :

ترتيب الحكم على الوصف بحذيفة الجزاء "٤" فان الجزاء يتعقب شرطه ويلزمه ، ولا معنى للسبب الا ما يستعقب الحكم ويوجد بوجوده ، وبعض الاصوليين يعتبر هذا القسم والقسم الذى قبله من قبيل النص الصريح وعلى كل حال فهو مقبول باتفاق .

مثاله : قوله تعالى : ( ( ومن يتق الله يجعل له مخرجا ) ) "٥" اى لتقواه وقوله صلى الله عليه وسلم : " من اتخذ كلبا الا كلب صيد أو زرع أو ماشية انتقص من اجره كل يوم قيراط " رواه الجماعة "٦" .

- 
- (١) سورة العائدة آية " ٣٨ " .
  - (٢) منتقى الاخبار ج ٧ ص ٢١٦ .
  - (٣) سنن أبي داود ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ مختصرا .
  - (٤) الروضة ص ١٥٦ ، البلبيل ص ١٥٨ ، شرح الكوكب ص ٣٠٤ - ٣٠٥ ، المستصفى ج ٢ ص ٢٩٠ .
  - (٥) سورة الطلاق آية " ٢ " .
  - (٦) منتقى الاخبار ج ٨ ص ١٤٤

### القسم الثالث :

ذكر الحكم جوابا لسؤال يفيد أن السؤال او مضمونه علقته كما في حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال : " جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : هل تجد ماتعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تجد ماتطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال : ثم جلس فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم بمعرق فيه تمر ، قال : تصدق بهذا ، قال : فهل علي أفقر منا ؟ فما بين لابتئها أهل بيت أحوج اليه منا ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه وقال : اذهب فاطعمه اهلك " رواه الجماعة " ١ " .

فحكمه صلى الله عليه وسلم بالعتق وما بعده بعد علمه بحال الاعرابي ، وأنه واقع أهله يدل على أن الواقع سبب لانه ذكره جوابا والسؤال كالمعاد فسي الجواب فكانه قال : واقعت أهلك فاعتق رقبة ، واحتمال ان يكون المذكور منه صلى الله عليه وسلم ليس بجواب بعيد لانه يقضي الى خلومحل السؤال عمن الجواب فيتأخر البيان عن وقت الحاجة وهو ممتنع بالاتفاق .

### القسم الرابع :

أن يذكر الشارع مع الحكم وصفا لو لم يكن هذا الوصف علة لذلك الحكم ، لكان ذكره عبثا ولنخوا فيجب التعليل به وتقدير الكلام على وجه يفيد صيانة للكلام الشارع من اللغو والعبث وهو انواع منها :

١ - أن يستتق السائل بأمر ظاهر الوجود في محل السؤال ثم يذكر الحكم عقيه .

مثال : انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : أينقص الرطب اذا بيع ؟ قالوا : نعم ، فنهى عنه " ٢ " .

( ١ ) متفق الاخبار ج ٤ ص ٢٤٠ .  
( ٢ ) سنن النسائي ج ٧ ص ٢٣٦ ، سنن ابي داود ج ٣ ص ٣٤١ - ٣٤٢ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٦١ .

فلولم يقدر التعليل بالنقصان كان الاستكشاف عنه غير مفيد لظهوره ،  
ولكان لقوا يجب ان يمان عنه كلام الشارع الحكيم .

٢ - ان يعدل في الجواب الى نظير محل السؤال كما في رواية ابن عباس :  
" أن امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي  
نذرت أن تعج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجي عنها ،  
أرأيت لو كان على امك دين أكت قاضيته ؟ اقضوا الله قاله احق بالوفاء " (١)  
فالمرأة سألته عن دين الله وهو الحج الواجب على امها فلم يجبها عنه ،  
وانما أجابها عن نظيره وهو دين المباد ليبين لها أنها مشتركان في العلة  
وهي الدينية ، وأن حكم المسؤل عنه هو حكم نظيره الوارد في الجواب فلم  
لم يجعل ذلك مفيداً لكون الوصف المشترك علة للحكم في النظر لكان  
السؤال خالياً عن الجواب ، وهو بعيد لما فيه من تأخير البيان عن وقت  
الحاجة .

#### القسم الخامس :

أن يذكر الشارع في سياق الكلام عن أمر ما شيئاً آخر لولم يعمل به الحكم  
صار الكلام غير منتظم ، وذلك مما تبعه نسبه الى الشارع الحكيم الذي يعتبر كلامه  
في أعلى مراتب البيان .

مثاله ، قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا تودى للصلاة من  
يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع ) (٢) .

فالآية انما سبقت لبيان احكام الجمعة لا لبيان احكام البيع ، فلولم يعمل  
النهي عن البيع حينئذ بكونه شاغلاً عن السعي الى الجمعة لكان ذكره لقوا لكونه غير  
مرتبط باحكام الجمعة ، ولان البيع لا ينهى عنه مطلقاً فلا بد اذن من مانع وليس  
الا ما فهم من كونه شاغلاً عن السعي الى الجمعة فتفتوت فوجب اضافة النهي اليه .

---

(١) منتقى الاخبار ج ٤ ص ٣٢٠ .

(٢) سورة الجمعة آية " ٩ " .

وكقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان " <sup>١</sup> ،  
فلو لم يعمل النهي عن القضاء عند الغضب بكونه يتضمن اضطراب المزاج المقتضي  
لتشويش الفكر المغني الى الخطأ في الحكم غالباً ، كان ذكره لاغياً ، اذ القضاء  
لا يمنع منه مطلقاً فلا بد اذن من مانع وليس ثم الا ما فهم من سياق النص ومضمونه  
من اضطراب الفكر لاجل الغضب فيقع الخطأ فوجب اضافة النهي اليه ،

#### القسم السادس :

ان يذكر الشارع الحكم مقروناً بوصف مناسب فيدل على التعليل به .  
مثاله ، قوله تعالى : ( ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ) <sup>٢</sup>  
اي لبرهم وفجورهم ، فانه يسبق الى الافهام التعليل به ، كما لو قال قائل اكرم  
العلماء واهن الجاهل ، يفهم منه اكرام العلماء لعلمهم ، واهانة الجاهل لجهلهم ،  
لان المعلوم من تصرفات العقلاء ترتيب الاحكام على الامور المناسبة والشرع لا يخرج  
عن تصرفات العقلاء ، ولان الغالب منه اعتبار الناسبات دون الفائها . فـ اذا  
قرن بالحكم في لفظه وصفاً مناسباً غلب على الذن اعتباره له <sup>٣</sup> .

هذه أهم اقسام الايما والتبهي الى العلة ذكرتها مختصرة لتكون مدخلا الى  
المسالك المختلف فيها والتي هي غرض هذا البحث .  
وقد قال المجد ابن تيمية في المسودة : " اثبات العلة بالنص صريحا او ايما  
منصوص الشافعي وأحمد وغيرهما ولا ينبغي ان يكون فيه خلاف " <sup>٤</sup>

- 
- ( ١ ) منتقى الاخبار ج ٨ ص ٣٠٦ رواه الجماعة .
  - ( ٢ ) سورة الانقطار آية " ١٣ " .
  - ( ٣ ) قارن بالروضة ص ١٥٦ - ١٥٧ ، البلبيل ص ١٥٧ - ١٥٨ ، شرح الكوكب  
ص ٣٠٤ - ٣٠٧ ، الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٥٤ - ٢٦١ ، اصول الفقه  
لمحمد ابوالنور زهير ج ٤ ص ٦٨ - ٨٥ .
  - ( ٤ ) ص ٤٣٨ .

المسلك الثاني - "الاجماع" :

المسلك الثاني من مسالك العلة هو الاجماع "١" ، والمراد بثبوت العلة بالاجماع : ان يذكر ما يدل على اجماع الامة في عصر من الاعصار على كون الوصف الجامع علة لحكم الاصل اما قطعا او ظنا ، فانه كاف في المقصود .

ومن امثلة الاجماع على العلة :

- ١ - الاجماع على كون وصف الصفر علة للولاية على الصغير في ماله ، فتقاس ولاية التفكاح على ولاية المال في التعليل بعلة الصفر .
- ٢ - وكلاجماع على ان تلف المال تحت اليد العادية علة لوجوب الضمان على الفاصب فيلحق به السارق في وجوب ضمان ما تلف تحت يده من الاموال المسروقة وان قطاع ، لاشتراكهما في الجامع وهو التلف تحت اليد العادية .
- ٣ - وكلاجماع على ان علة تقديم الاخ من الابوين في الميراث هي امتزاج النسبين فيقاس عليه تقديمه في ولاية النكاح ، وصلاة الجنازة ، وتحمل العقل ، والوصية لاقرب الاقارب ، والوقف عليه : اى لواوص لاقرب اقاربه أو وقف عقارا على اقرب اقاربه ، وله اخ من ابوين ، وأخ من الاب فيقدم الاخ من ابوين قياسا على الاجماع على تقديمه في الميراث لصلة امتزاج النسبين .

---

(١) انظر : الروضة ص ١٥٧ - ١٥٨ ، البلبل ص ١٥٩ ، شرح الكوكب ص ٣٠١ ، الاحكام للامدى ج ٢ ص ٢٥١ .

المسلك الثالث - " المناسبة " :

المناسبة في اللغة : هي الملائمة ، يقال : الثوب الابيض مناسب للصيف ، والاسود مناسب للشتاء ، أى ملائم له ، وهذه اللؤلؤة مناسبة لهذه اللؤلؤة  
أى : ملائمة لها فلا تتبو واحدة منهما عن الاخرى اذا انتظمهما عقد واحد .

والمناسبة في اصطلاح الاصوليين : هي كون الوصف اذا شرع الحكم معه  
يترتب عليه ما يجلب للانسان نفعاً او يدفع عنه ضرراً ، بحيث اذا اقترن الوصف  
بالحكم في محل ادرك العقل السليم كونه مفضيا الى تحصيل مصلحة من الممالح  
او دفع مفسدة من المفاسد لرابط عقلي بين تلك المصلحة وذلك الوصف .

مثاله : انه اذا قيل : المسكر حرام ، أدرك العقل السليم ان تحريم  
الخمير عند الاسكار مفضى وموصل الى تحصيل مصلحة وهي حفظ العقول من  
الاضطراب .

واذا قيل : القصاص مشروع ، أدرك العقل ان شرع وجوب القصاص عند  
القتل العمد المدوان مفضى الى تحصيل مصلحة وهي حفظ النفوس وصيانتها  
عن الاثلاف " ١ "

الخلاف في ثبوت العلة بالمناسبة :

لا خلاف في صحة التعليل بالوصف المؤثر والوصف الملائم على ما تقدم تفصيله  
في مبحث اقسام العلة ولا خلاف كذلك في التعليل بالوصف المشتغل على مصلحة  
تكون لحفظ احدى الضروريات الخمس لانها من الوصف الذى ثبت بمسلك الاجماع  
لا من مسلك المناسبة .

وانما وقع الخلاف بين الاصوليين والفقهاء في صحة التعليل بالوصف المناسب  
الغريب وهو المسمى بالاخالة ، لان ترتيب الشارع الحكم على وفقه يورث لدى  
الناظر تخيلاً وظناً بأنه علة لذلك الحكم المرتب عليه :

---

( ١ ) روضة الناظر بحاشية ابن بدران ج ٢ ص ٢٦٧ ، البلبل ص ١٥٩ .  
شرح الكوكب ص ٣١١ .

٢ - فذهب الجمهور - ومنهم الحنابلة والشافعية والمالكية - الى صحة التعليل بالناسب الغريب وهو - كما تقدم في تعريفه - ثابت عين الوصف في عين الحكم مع عدم ثبوت ما يشهد له بالاعتبار في محل آخر بأي وجه من وجوه الاعتبار المذكورة في المؤثر والملائم<sup>(١)</sup>

ب - وذهب الحنفية وبعض الحنابلة منهم ابن حامد والقاضي وابو الخطاب السبيعي الى عدم صحة التعليل به<sup>(٢)</sup>

#### الادلة :

استدل الجمهور لصحة التعليل بالناسب الغريب باننا قد علمنا بالاستقراء المفيد للقطع أن الاحكام الشرعية مشروعة لرعاية مصالح العباد ، فكل حكم شرعي لابد أن يكون متضمنا لجلب مصلحة للعباد في عاجل امهم أو آجله او فيهما معا . او دفع مفسدة عنهم في العاجل والآجل او فيهما معا رحمة من الله بعباده واحسانا اليهم ، فاذا رأينا حكما ثبت في محل وهناك وصف مناسب له متضمن لمصلحة المبدول لم يوجد غيره من الاوصاف الداللة للعلة غلب على الظن انه علة ، لكن الحكم لابد له من علة ، وكون الاصل عدم غير هذا الوصف المذكور . واذا غلب على الظن كونه علة وجب العمل به للادلة القاطعة على وجوب العمل بالظن في العمليات من احكام الشرع<sup>(٣)</sup> .

٢ - ولان الصحابة - رضوان الله عليهم - عملوا بالناسب الغريب حيث أوجبوا على مطلق زوجته طلاقا بائنا في مرض موته ميراثها منه معاملة له بنقيض قصده<sup>(٤)</sup> قياسا على حرمان قاتل مورثه من الميراث معاملة له بنقيض قصده لان كلا منهما فعل محرم لغرض فاسد .

- 
- (١) روضة الناظر بحاشية ابن بدران ج ٢ ص ٢٧٧ ، الهبل ص ١٦٠ ، شرح الكوكب ص ٣١٧ ، المدخل لابن بدران ص ١٥٦ .
  - (٢) مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٠٠ ، المسودة ص ٤٠٨ ، شرح الكوكب ص ٣١٧ ، المدخل لابن بدران ص ١٥٦ .
  - (٣) روضة الناظر بحاشية ابن بدران ج ٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، الاحكام للامدي ج ٣ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ، الاستوى على الضحاج ج ٣ ص ٥٨ .
  - (٤) الموطأ بشرحه تنوير الحوالك ج ٢ ص ٢٦ - ٢٧ ، انظر المغني ج ٦ ص ٢٧٢

قالوصف المناسب الغريب هو : الفعل المخرم لغرض فاسد ، رتب الشارع الحكم وهو المعاملة بنقيض القصد عليه في صورة وهي قاتل مورثه ، ولم يشهد لسه من الشرع شاهد بالاعتبار في محل آخر :

والصحابه لم يذكروا في المسألة نصاً والمشابهة بين المسألتين واضحة فظهر انهم اثبتوا ميراث المطلقة في مرض الموت قياساً على حرمان قاتل مورثه من ارثه معاملة بنقيض قدره وهو اتباع للناسب الغريب لمجرد المناسبة .

واستدل الحنفية : بأن التعليل بالغريب تحكم ، لانه يحتمل أن يكون

الحكم قد ثبت تعبداً ، ويحتمل ان يكون قد ثبت لوصف آخر مناسب غير الوصف الذي ظهر لنا ، ويحتمل ان يكون قد ثبت للوصف الذي ظهر لنا ، فهذه ثلاثة احتمالات لا مرجح لاحدها ، فالتصمين تحكم بغير دليل ووهم مجرد مستنده انه لم يظهر لنا الا هذا الوصف والاصل عدم سواء ، وهذا غلط فان عدم العلم ليس علماً بالعدم .

وهذا بخلاف المؤثر فان تأثيره ثبت بالنص او ما دل عليه وهو الاجماع فلا يتردد بين الاحتمالات فالتحكم فيه مأمون .

ولان اتباع مجرد المناسبة دون شاهد لها بالتأثير قد يؤدي الى تشريع احكام تكون على خلاف احكام الشارع وأهداف الشريعة ومقاصدها الكلية ، كفتوى يحيى بن يحيى الطك الذي جامع في نهار رمضان أن يصوم شهرين متتابعين ، لكون المعتق سهلاً عليه ولا يحصل زجره الا بالصوم مخالفاً بذلك الاجماع على ترتيب الكفارة بحيث تبدأ بالمعتق ، فان عجز عنه انتقل الى الصيام ، فان عجز عنه انتقل الى الاطعام ، او التخيير بينها كما هو مذهب الامام مالك .

وأجاب الجمهور عن دليل الحنفية : بأننا قد علمنا قطعاً من تصرف الصحابة

في الاقيسة انهم ربطوا الاحكام بالاوصاف المناسبة ولم يشترطوا كون العملة منصوبة ولا مجمعا عليها ، ولو كان ذلك مشروطاً لما تركوا اعتباره والا لكانوا قد اجمعوا على خطأ وهو باطل لما ثبت من عصمتهم عن الاجماع على الخطأ .

والقول بأن التعليل بالناسب الغريب تحكم وترجيح بغير مرجح ، غير صحيح لان كون الوصف تعبداً بعيداً وعلى خلاف المصهور عن الشارع من



بناءً الأحكام على الأوصاف الظاهرة وربطها بها بحيث يغلب على الظن أن الحكم مشروع لهذا الوصف الظاهر دون غيره .

ولو ثبت أن مثل هذا الاحتمال يمنع من اتباع الوصف الظاهر لكان احتمال تخصيص المؤثر بمحل وجوده أو احتمال وجود مانع في الفرع مانعاً من القياس عليه ، ولكان احتمال الخصوص والتقيد مانعاً من العمل بالعام والمطلق وليس كذلك بالاتفاق .

أما كون اتباع المناسب الغريب هو الذي يؤدي إلى تشريع أحكام على خلاف أحكام الشرع ، فهذا إنما يكون إذا اتبع المجتهد وصفاً موهوماً لا يحرك ظناً ولا يثير أدنى فتنة لدى المجتهد بصلاحية الوصف الظاهر لبناء الحكم عليه ، أو اتبع مناسباً في نظره وقد ثبت عن الشارع الفاوّه كفتوى يحيى بن يحيى في إيجاب الصيام على الملك الذي جامع في نهار رمضان .

أما إذا كان الوصف يثير ظناً غالباً بصلاحيته لبناء الحكم عليه فإن اتباعه واجب على المجتهد وهو ما كلف به ، فإن من بنى أمره في المعاملات على الظن كان مفدوراً غير ملوم ومن بناء على الوهم أو الشك سفه ولو تصرف ولي اليتيم في ماله بناءً على غالب ذاته لم يضمن ، ولو تصرف بالوهم ضمن .

ومن رأى مركب القاضي على باب الأمير فاعتقد أن القاضي عند الأمير وبني على ذلك مصلحته لم يعد متوهماً وإن أمكن أن يكون قد أعار مركبه أو باعه أو ركبته غيره في شغل .

وقد اشتهر كون الغريب مفيداً للظن والظن الغالب واجب الاتباع في أحكام الشرع ، فثبت وجوب اتباع الغريب وصحة التعليل به .

والحنابلة وإن كان بعضهم قد منع من التعليل بالمتناسب الغريب كأبي الخطاب وشيخه القاضي في أحد قولين ولم يذكر متقدموا العراقيين منهم مصلك المناسبة ضمن ممالك العلة بل اكتفوا بالتأشير والملائمة كما قال ذلك ابن تيمية في "المسود" فأ

لكنهم قد قرعوا بناءً على المناسب الغريب في الفقه كثيرا ، وحسبنا أن نذكر هنا بعض الامثلة التي افتوا فيها بناءً على المناسب الغريب وكلها مغرعة على قاعدة " من اتى بسبب يفيد الملك او الحل او يسقط الواجبات على وجه محرم وكان مما تدعو النفوس اليه الفى ذلك السبب وصار وجوده كالعدم ولم . . عليه احكامه " .

وقاعدة : " من تمجل حقه او ما أبيح له قبل وقته على وجه محرم عوقب بحرمانه " .

وقد ذكر ابن رجب هاتين القاعدتين وقروعهما في قواعده " ١ " وقال : ان الثانية ملحقه بالاولى ، وهما كما قال : لا نهما من باب واحد ، واصلهما حرمان القاتل من ارث مورثه المنصوص عليه في قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يرث القاتل شيئا " فالحكم هو الحرمان من الميراث بمعاملته بنقيض مقصوده والعلة هي الفعل المحرم لفرض فاسد وليس خصوص القتل والا كان مؤثرا .

فالمعاملة بنقيض القصد بسبب الفعل المحرم الذى أريد التوصل بسبه الى فرض فاسد امر غريب لم يمسجد من الشارع التفات اليه في غير هذا المحل لكنه قد رتب فيه عين الحكم مع عين الوصف في مسألة حرمان القاتل من الميراث . وهذه هي الامثلة :

١ - الفار من الزكاة قبل تمام الحول بتتقيص النصاب او اخراجه عن ملكه تجب عليه الزكاة ولو صرف اكثر امواله في ملك ما لا زكاة فيه كالمقار والحلي فهل ينزل منزلة الفار على وجهين " ٢ " ؟

٢ - المطلق في مرضه لا يقطع طلاقه حق الزوجة من ارشها منه الا ان تنتفي التهم بسؤال الزوجة ونحوه فقيه روايتان " ٣ "

- 
- ( ١ ) القواعد في الفقه الاسلامي لابن رجب ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .  
 ( ٢ ) انظر الانصاف ج ٣ ص ٣٢ ، ١٣٨ ، كشف القناع ج ٢ ص ٢٣٤ قال : ولا تسقط الزكاة عن اتخذ حليا فارا منها بل تلزمه اه وانظر المغنسي ج ٢ ص ٥٦٤ - ٥٦٥ .  
 ( ٣ ) قال في الانصاف : اذا سألته الطلاق قال الصحيح من المذهب انها لا تسرث ج ٧ ص ٣٥٤ وقرع عليه فروعا كثيرة وذلك لعدم وجود الفرض الفاسد من قبله فانتفت عنه التهمة .

- ٣ — قتل الموصى له الموصي بعد الوصية فانه يبطل الوصية رواية واحدة على أصح الطريقين "١".
- ٤ — ومنها السكران يشرب الخمر عدا يجعل كالمحامي في اقواله وافعاله فيما عليه في المشهور من المذهب بخلاف من سكر بينج ونحوه "٢".
- ٥ — تخليل الخمر لا يفيد حله ولا طهارته على المذهب الصحيح "٣".
- ٦ — ذبح العمد في حق المحرم لا يبيحه بالكلية ، وذبح المحل للمحرم لا يبيحه للمحرم المذبح له وفي حله لغيره من المحرمين وجهان "٤".
- ٧ — من اصطار صيدا قبل ان يحل من احرامه لم يحل له وان تحلل حتى يرسله ويطلقه "٥".
- ٨ — اذا قتل رجل رجلا ليتزوج بامرأته لم تحل له ابدا قاله الشيخ ( تقي الدين ابن تيمية ) عقوبة له بنقيض قصده المحرم كحرمان القاتل الميراث "٦".
- ٩ — وقال الشيخ : في رجل خبب امرأة على زوجها حتى طلقها يعاقب عقوبة بليغة لارتكابه تلك المعصية ونكاحه باطل في احد قولي العلماء في مذهب مالك واحمد وغيرهما ويجب التفريق بينهما عقوبة له كمنع القاتل من الميراث "٧".
- ١٠ — الغال من الفخيمة يحرم اسمه على احدى الروايتين "٨".

هذه عشرة امثلة وسواها كثير تركته خشية الاطالة ولوقا ما ذكرت بالمقصود مع ان المتأخرين من الاصوليين الحنابلة لا يذكرون خلافا في العمل بالمناسب الغريب.

- 
- (١) قال في الانصاف هذا المذهب ج ٧ ص ٢٣٢ .
  - (٢) انظر الانصاف ج ٨ ص ٤٣٣ — ٤٣٤ .
  - (٣) انظر الانصاف ج ١ ص ٣١٩ — ٣٢٠ كشف القناع ج ١ ص ١٨٧ .
  - (٤) انظر الانصاف ج ٣ ص ٤٧٨ .
  - (٥) المرجع السابق ج ٣ ص ٤٨٠ .
  - (٦) كشف القناع ج ٥ ص ٧٣ .
  - (٧) المرجع السابق ج ٥ ص ٧٣ — ٧٤ .
  - (٨) الانصاف ج ٤ ص ١٨٦ قال والرواية الثانية انه لا يحرم سهمه من الفخيمة بل يستحقه وهو صحيح وهو المذهب ، وعنه يحرم اختاره الآجری وجزم به ناظم المفردات وهو منها وقدمه في الرعايتين والحاويين واطلقهما في المحرر والقواعد الفقهية ( يعني قواعد ابن رجب ) .

### الوصف الشبهى :

الوصف الشبهى : هو الوصف الذى لا يناسب الحكم بذاته بل يوهـم  
المناسبة بالتفات الشارع اليه في بعض الاحكام<sup>(١)</sup>

وبيان هذا المعنى : ان الاوصاف التي يعلل بها الحكم ثلاثة اقسام :

١ - قسم يعلم اشتغاله على المناسبة لوقوفنا على مناسبة الوصف للحكم بنور البصيرة ،  
كمناسبة الاسكار لتحريم الخمر ، والقتل العمد المدوان للقصاص على القاتل  
والسرقة للقطع ، والزنا للحد ، قانا نعلم اشتغال هذه الاوصاف على معان  
يحصل من ترتيب الحكم على وفقها مقصود الشارع من جلب مصلحة او دفع مفسدة  
فترتيب تحريم الخمر على الاسكار المؤدى الى ضياع العقل يحصل منه مصلحة  
وهي حفظ العقل الذى هو مناط التكليف ، وان شئت قلت دفع مفسدة هي  
ضياع العقل .

فهذه المناسبة بين تحريم الخمر والاسكار يدركها العقل وان لم يشهد  
لها شاهد من الشرع بالاعتبار وهكذا بقية الامثلة المذكورة وما شابهها ما يدرك  
العقل فيه وجب ترتب الحكم على الوصف المقرون به وهذا القسم هو المناسب  
الذى سبق الكلام عنه في مسلك المناسبة .

٢ - وقسم لا يتوهم فيه مناسبة للحكم اصلا لعدم الوقوف عليها بعد البحث التام  
مع إقنا من الشارع انه لا يلتفت الى هذا الوصف في حكم ما ، كالطول والقصر ،  
والسواد والبياض ، فلو قال قائل : انما وجب القصاص على هذا القاتل ،  
لانه اسود او لانه طويل او هندی او اعرابي لم يكن ما ذكره علة لوجوب القصاص  
لانا نعلم قطعا ان الشرع لم يعلق الاحكام على الاوصاف الطردية لكونها  
خارجة عن تصرفات العقلاء ، وتصرفات الشارع لا تخرج عن تصرفات العقلاء بل  
هي جارية على وفقها ، وهذا مقتضى حكمته وموجب رحمته سبحانه وتعالى .  
وهذا القسم هو الوصف الطردى المتفق على عدم اعتباره في احكام الشرع

---

(١) مسلم الشبوت ج ٢ ص ٣٠١ ، وانظر تيسير التحرير ج ٤ ص ٥٣ ، الروضة  
ص ١٦٥ ، البلبل ص ١٦٣ ، شرح الاسنوى على المنهاج ج ٣ ص  
٦٣ - ٦٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧١ ، الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٩٦

٣ — وبين القسمين المتقدمين — وهما المناسب والطردي — قسم ثالث — من اقسام الوصف وهو ما يتوهم اشتغاله على مصلحة الحكم ويظن أنه مظنتها وقالها من غير اطلاع على عين المصلحة ، بعد البحث التام مع عهدنا من الشارع الالتفات اليه في بعض الاحكام ، فهو دون المناسب لان مناسبته حاصلة بغيره وهو ما عهد من التفات الشارع اليه وترتيبه الاحكام على وفقه ، وفوق الطردى لاعتباره في بعض الاحكام فيوهم المناسبة ، وكون الطردى ملغى باتفاق . ولاجل شبهه بالمتناسب في ايها المناسبة ، وشبهه بالطردى في كونه ليس مناسباً بذاته سمي بالشبه .

مثاله : قول الحنابلة والشافعية في عدم جواز ازالة النجاسة بغير الماء : ازالة النجاسة لمهارة تتراد للصلاة كطهارة الحدث فلا تزال بغير الماء من العائعات "١" ، فان الجامع هو الطهارة ومناسبتها لتعيين الماء فيها بعد البحث التام غير ظاهرة ، والنظر الى كون الشارع اعتبرها في بعض الاحكام كس المصحف والصلاة والطواف يتوهم اشتغالها على المناسبة . وكقول الحنابلة في نفي تكرار مسح الرأس في الوضوء : مسح في طهارة فلم يسن تكراره كال مسح في التيمم ، والمسح على الجبهة وسائر المسح "٢" ، فالجامع وهو كونه مسحاً لا يظهر له مناسبة ، والنظر الى كون الشارع اعتبره في المسح على الجبهة وفي المسح على الخف يتوهم فيه المناسبة .

الخلاص في عدة من مسالك الملة :

١ — الشبه مسلك ضعيف لا يذهب اليه الا عند فقد ما هو أقوى منه وهو المؤثر والمناسب ، وهذا هو قول جمهور الحنابلة والشافعية وهو رواية عن الامام احمد اختارها ابن قدامة والطوفي ، والفتوحى . في شرح الكوكب "٣" ، ومن الشافعية الآمدى والبيضاوى وابن السبكي في جمع الجوامع وغيرهم "٤" .

- 
- (١) العفنى ج ١ ص ٢٩ — ٣٠ .
  - (٢) المرجع السابق ج ١ ص ١٢٨ .
  - (٣) الروضة ص ١٦٥ ، البلبيل ص ١٦٣ ، شرح الكوكب ص ٣٢١ ، المدخل لابن بدران ص ١٦٠ .
  - (٤) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢٩٧ ، المنهاج بشرح الاسنوى ج ٣ ص ٦٣ ، جمع الجوامع بحاشية العطار ج ٢ ص ٣٣٢ .

وحجتهم : أنا اذا رأينا حكما ثابتا عقب وصفين ، وأحد الوصفين شبهي ، والاخر طردى فلا يخلو : اما ان تكون المصلحة في ضمن الوصف الشبهي او في ضمن الطردى لعدم سواهما .

ولا يخفى ان اشتغال الوصف الشبهي على المصلحة اغلب على الظن من اشتغال الطردى عليها لان الطردى مجزوم بنفي مناسبتة والشبهي متردد فيه بين الاعتبار الحاقا بالمناسب والالغاء الحاقا بالطردى فظن كون المصلحة في ضمنه اغلب لثلا يخلو شرع الحكم عن الحكمة والظن معمول به في الشرعيات "١" .

وهذا في الحقيقة استدلال بالسر على اثبات الوصف الشبهي ، ومنه يتبين ان الوصف الشبهي ليس من المسالك المثبتة للعلية ، ولكنه وصف تثبت عليه باحد المسالك المعتمدة .

٢ - وذهب الحنفية الى ان الشبه ليس بمسلك ولا علة معتبرة "٢" اما انه ليس بمسلك فلأن عليه لا تثبت الا باحد المسالك ، واما انه ليس بعلة معتبرة فلان شرط قبول الوصف كونه مؤثرا وهذا ليس بمناسب فضلا عن كونه مؤثرا .

---

(١) الروضة ص ١٦٥ ، الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٩٧ .  
(٢) تيسير التحرير ج ٤ ص ٥٣ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٠٢ .

المسلك الرابع - " السبر والتقسيم " :

التقسيم لفظة التجزئة<sup>١</sup> ، والمراد به هنا ترديد المستدل بين ما جمعه من الاوصاف التي يحتمل ان يكون كل منهما علة الحكم .

والسبر في اللغة الاختبار ، ومنه سعي ما يختبر به طول الجرح وعرضه مسبارا ، تقول العرب هذه القضية يسبر بها غور العقل اي يختبر<sup>٢</sup> .

والسبر والتقسيم في الاصطلاح هو : حصر الاوصاف الموجودة في الاصل الصالحة للعلية ظاهرا في مدد وابطال ما لا يطح للعلية بطريق من طرق الابطال الاتية : فيتعين ان يكون الباقي علة .

والاصل ان يقال : التقسيم والسبر ، لان التقسيم يتقدم على السبر فـ في الوجود ، فالمجتهد يبدأ بتقسيم الاوصاف الموجودة في الادل فيقول مثلا علة الربا في البر ، الكيل او الطعم او القوت فهذا حصر لما يمكن ان يعلل به في الاصل ثم بعد ذلك يختبر هذه الاوصاف واحدا واحدا ليصل الى تعيين الوصف الصالح للعلية دون غيره .

ولكن التقسيم لما كان وسيلة الى الاختبار - وهو السبر - والاختبار هو المقصد ، وقاعدة العرب تقديم الاحم والافضل قدم السبر لانه المقصد الاحم ، وآخر التقسيم لانه وسيلة اخفض رتبة من المقصد<sup>٣</sup> .

فظهر من تعريف السبر والتقسيم انه يقوم على امرين هما :

- ١ - الحصر لما يمكن ان يعلل به من الاوصاف في الاصل بان يقول المستدل مثلا علة التحريم في بيع البر بالبر متفاضلا اما الكيل ، او الطعم او القوت ، ولا يظهر لي وجود علة سوى هذه العلل الثلاث - وهذا هو التقسيم - .

---

( ١ ) ترتيب القاموس المحيط ج ٣ ص ٥٤٩ ، تمليق العقيقي على الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٦٤ .  
( ٢ ) ترتيب القاموس المحيط ج ٢ ص ٤٧٢ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧٣  
( ٣ ) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧٣ .

٢ - ابطال كل وصف من الاوصاف التي تم حصوها ماعدا الوصف المدعى كونه علة فيثبتانه العلة اما للاجماع على ان الحكم معلل ، كما يشترط ذلك طائفة من الاصوليين منهم امام الحرمين الجويني "١" ، وابو الخطاب وابن قدامة من الحنابلة "٢" فلا بد ان يكون الوصف المستبقي علة لكلا يخرج الحق عن قول جميع الامة اولان الاصل في الاحكام التعليل ، والتعبد بعييد لا يذهب اليه مع امكان التعليل وقد أمكن بالوصف المستبقي فيجعل علة ، وهذا هو السبر .

### طرق الحصر :

الحصر لما يمكن ان يعمل به من الاوصاف في الاصل يتم للمستدل باحد طريقين :

الاول : أن يوافقه الخصم المعترض على ان مجموع ما يمكن ان يعمل به هو هذه الاوصاف التي ذكرها وانه ليس لديه وصف آخر سواها فهذا تسليم من المعترض يتم به حصر المستدل ولا يبقى امامه بعد هذه الخطوة سوى الشروع في الخطوة الثانية وهي ابطال لما سوى المدعى كونه علة.

الثاني : الا يوافق المعترض المستدل على ان مجموع ما يمكن ان يعمل به محصور في هذه الاوصاف التي ذكرها ، فللمستدل حينئذ في اثبات حصره ان يقول هذا منتهى جهدي ومبلغ طاقتي في البحث ولم اجد سوى هذه الاوصاف والاصل عدم ما سواها ، فان كان لديك وصف آخر فابره حتى انظر فيه .

(١) جمع الجوامع بحاشية المطارح ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الروضة بحاشية ابن بدران ج ٢ ص ٢٨١ - ٢٨٢ قال ابن بدران : ابو الخطاب التزم في السبر ان يكون الحكم مجمعا على تعليله ان بتقدير أن يكون مختلفا في تعليله فللخصم التزامه بالتعبد فيه فيبطل القياس ، قال العلامة الطوفي قلت : وهذا موضع تفصيل وهو ان يقال : ان كان المستدل مناظرا او خصمه منتصيا الى مذهب ذي مذهب كفاه موافقة الخصم على التعليل ولم يعتبر الاجماع عليه من الامة ، وان كان الخصم مجتهدا اعتبر الاجماع على تعليله ان المجتهد لا حجر عليه الا باجماع الامة ، ان بدونه له ان يلتزم التعبد في الاصل ويفسد كل علة ، اما اذا اجمع على كونه معللا لم يمكنه ذلك لمخالفة الاجماع ، وان كان المستدل ناظرا لا مناظرا اعتبر الاجماع على التعليل ايضا لان غرضه ليس افحام الخصم بل استخراج حكم وذلك انما يحصل بغلبة الظن بان العلة هذا الوصف ولا يحصل ذلك مع وقوع الخلاف في تعليل الحكم وفي هذا شيء لا يخفى ، وهذا التفصيل اختار ابن برهان اه .



فان ابرز المعترض وصفا آخر لزم المستدل ابطاله حتى يسلم له حصره ، وان لم يبرزه ثبت الحذر وتم للمستدل مدعاه لانه عدل متأهل للبحث وقد بذل طاقته ومافي وسعه فلم يعثر على اكثر مما عثر عليه من الاوصاف فيجب قبول قوله .

فان قال المعترض لذى وصف آخر ولكنني لست ملزما بذكره لم يقبل ذلك منه لانه لا يخلو من احد امرين :

اما ان يكون لديه وصف آخر وكنهه فهو فاسق لكتنانه علما صحت الحاجة اليه .  
اولم يكن عنده شيء مع دعوى وجوده فيكون كاذبا فلا يقبل قوله في كلتا الحالتين لسقوط عدالته "١" .

### طرق الابطال :

يسلك المستدل في ابطال ماسوى العلة التي علل بها حكم الاصل  
احدى طرق ثلاث :

الاولى : الالفاء وهو : اثبات الحكم بالوصف المستبقى فقط في صورته فيظهر استقلاله باثبات الحكم ويعلم ان ماعداه من الاوصاف المحذوفة لا أثر له "٢" .

مثالـه : أن يقول الحنبلي يصح امان العبد لانه امان وجد من عاقل مسلم غير متهم فيصح قياسا على الحر فيقول الحنفي ، هناك وصف آخر وهو الحرية وهو مفقود فهي العبد وحينئذ لا يصح القياس .

فيقول المستدل — وهو الحنبلي — وصف الحرية ملغى بالعبد المأذون له فان امانه يصح باتفاق "٣" مع عدم الحرية فصار وصف الحرية وصفا لاغيا لاتأثير له في العلة "٤" .

---

(١) الروضة ص ١٦١ ، البلبيل ص ١٦١ ، شرح الكوكب ص ٣٠٨ ، الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٦٥ — ٢٦٦ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ٤٦ ، مسلم الشبوت ج ٢ ص ٢٩٩ .

(٢) شرح الكوكب ص ٣٠٩ .

(٣) المغني ج ٩ ص ٢٢٦ ، المذهب ج ٢ ص ٢٣٦ .

(٤) حاشية روضة الناظر لابن بدران ج ٢ ص ٢٨٣ — ٢٨٤ .

ولا يكفي في الالفاء كون الوصف المحذوف يوجد بدون الحكم - وهو ما يسمى بالنقصر - لاحتمال ان يكون المحذوف جزء العلة او شرطاً لها ، وحينئذ لا يكون مستقلاً بوجود الحكم لوجوده ، ولا يلزم من عدم استقلاله بالحكم صحة علة المستدل بدونه لانه يحتمل ان يكون جزء لها او شرطاً والعلة لاتصح بسدود جزئها او شرطها .

مثاله : لو قال المستدل علة الربا في البر الكيل فعارضه المعترض بالطعم فنقضه المستدل بالفاء او غيره مما يطعم ولا ربا فيه لم يكره ذلك في بطلان كون الطعم علة لجواز ان يكون جزء علة الربا بأن تكون العلة مجموع الكيل والطعم او شرطاً فيها فتكون علة الربا الكيل بشرط ان يكون المكمل مطعوماً ، وحينئذ لا يلزم من بطلان كون الطعم علة مستقلة أن يكون الكيل علة صحيحة لجواز أن يكون الطعم جزءها او شرطها "١" .

فقد تبين أن الالفاء لا يراد به اثبات عدم استقلال الوصف المحذوف بالعلية وانما يراد به اثبات استقلال الوصف المستبقي بالعلية ، بأن لا يكون المحذوف علة مستقلة ، ولا جزء للعلة التي يدعى استقلالها ولا شرطاً لها .

#### الطريق الثانية من طرق الإبطال :

ان يبين المستدل ان ما يحذفه من الاوصاف من جنس ما عهد من الشارع عدم الالتفات اليه في اثبات الاحكام ، كالطول والقصر ، والسواد والبياض ، فانها لم تعتبر في القصاص ، ولا الكفارة ولا الارث ولا العتق ، ولا التقديم فـ في الصلاة ولا غيرها من الاحكام فلا يعمل به حكم أصلاً "٢" .

او عهد من الشارع الاعراض عن الاوصاف المحذوفة في جنس الاحكام المختلف فيها بين المتناظرين وان اعتبر في غير هذا الجنس من الاحكام .

مثاله : الذكورة والانوثة في احكام العتق ، فتمتق الأمة بالسراية كالعبد .

---

(١) حاشية روضة الناظر لابن بدران ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) شرح الكوكب ص ٣٠٩ .

وان كانت الذكورية معتبرة في الشهادة والقضاء وولاية النكاح والارث ، فلا يعمل بها شي\* من احكام العتق ، فلو قال المستدل يسرى العتق في الامة قياسا على العبد بهجامع الرق اذ لاعلة غيره عملا بالسير فقال المعتبر في الذكورة وصف زائد معتبر في الاصل ، لان العبد اذا كمل عتقه بالسراية حصل منه ما لا يحصل من الامة من تأهله للحكم والامامة وانواع الولايات ولا يلزم من ثبوت السراية في الاكمل ثبوته في غيره .

فيقول المستدل ما ذكرت من الفرق مناسب غير انا لم نر الشرع اعتبر الذكورية والانوثية في باب العتق فيكون اعتبار ذلك على خلاف معهود تصرفه فيكون وصفا طرديا في ظاهر الامر والطردى لا يعتمد به "١" .

الطريق الثالثة من طرق الابطال :

ان يبين المستدل عدم مناسبة الوصف المحذوف للحكم ، فيقول بحث فلم اجد بين الوصف والحكم مناسبة فيجب الفأوه عن الاعتبار لعدم الاعتداد بالافصاف الطردية في التعليل ، فيقبل قوله لانه عدل متأهل للبحث وقد اخبر عن ظن نفسه بعد البحث التام .

فان عارذه المعتبر فقال وانا بحث فلم اجد في الوصف الذي ادعيت عليه مناسبة فلا يخلو المعتبر من حالين :

احدهما : ان يكون قد سلم وجود المناسبة قبل ذلك في وصف المستدل فليس له الرجوع عما قبله أولا فتقوم للمستدل حجة ويتم سببه .  
والثانية : الا يسبق منه تسليم بوجود المناسبة في علة المستدل فيحتمل يتعارض قولاهما ويطلب الترجيح بأمر آخر .

وسبر المستدل أرجح من سبر المعتبر ، لان سبر المستدل موافق لتعدية الحكم ، وسبر المعتبر قاصر ، والعلة المتمدية أرجح من القاصرة لانها اكثر فائدة لما يترتب عليها من كثرة الفروع التي يعدى اليها الحكم "٢" .

---

(١) الروضة وحاشيتها لابن بدران ج ٢ ص ٢٨٤ ، شرح الكوكب ص ٣١٠ .  
(٢) شرح الكوكب ص ٣١٠ ، الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، جمع الجوامع بحاشية المطار ج ٢ ص ٣١٦ .

وزهب بعض الاصوليين الى ان منع مناسبة الوصف المحذوف ليس طريقا  
لاثبات استقلال الوصف المستبقى بالعلية في حق الناظر لان خصمه يعارض  
— كما سبق — ولا مرجح لاحدهما على الاخر فيبطل سير كل منهما .  
بخلاف الناظر فانه يعمل بغالب ظنه فمتى ظن عدم وجود المناسبة فسي  
الوصف المظني كفاه ذلك ومن هؤلاء ابن قدامة في الروضة ، والطوفي في البلبيل  
وتبعهما ابن بدران في المدخل "١"

الخلافا في كونه مسلكا لاثبات العلة :

السبر والتقسيم على ضربين :

احدهما : قطعي : وهو ما كان كل من الحصر والابطال فيه قطعيا فهذا مقبول  
اجمعا "٢" ، ويفيد القطع لان المركب من القطعي قطعي ، فيستدل به  
على القطعيات كمسائل اصول الدين وما شابهها مما يطلب فيه العلم .  
مثاله : قولنا : المالم اما ان يكون قديما او حادثا بطل ان يكسونه  
قديما لانه مركب من اجزاء وكل مركب فهو حادث فثبت انه حادث .  
والضرب الثاني — ظني : وهو ما كان الحصر والابطال واحدهما في نفسه  
ظنيا ، وهذا هو المستعمل غالبا في الفقه "٣" .

وفي كونه مسلكا من سالك اثبات العلة اربعة اقوال :

الاول : انه حجة للناظر والمناظر مطلقا اى سواء أجمع على تحليله اولا ، واليه  
ذهب اكثر الشافعية "٤" ، والمالكية "٥" ، وبعض الحنابلة "٦" .

- (١) الروضة ص ١٦١ ، البلبيل ص ١٦١ ، المدخل ص ١٥٨ .
- (٢) شرح الكوكب ص ٣٠٩ ، جمع الجوامع بحاشية المطار ج ٢ ص ٣١٤ .  
مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٠٠ .
- (٣) نفس المراجع السابقة . ونفس الصفحات .
- (٤) الاحكام للآطى ج ٣ ص ٣٦٦ — ٣٦٩ . الضهاج بشرح الاسنوى ج ٣  
ص ٧٠ — ٧١ ، جمع الجوامع بحاشية ج ٢ ص ٣١٤ .
- (٥) شرح مراقبي السعود ص ١٧٥ .
- (٦) شرح الكوكب ص ٣١٠ ، المسودة ص ٤٢٦ .

لان الغالب في الاحكام التعليل وظهور ما يعمل به ، ولا علة الا ما استبقاه  
المستدل بعد حصره وسيره فيفيد الظن بعمليته ، والعمل بالظن واجب على الجميع  
بدون فرق بين ممترض ومستدل .

الثاني : انه حجة للناظر والمناظر ان اجمع على تعليل الاصل ، اى على كونه  
معلا في الجملة وليس تمعدا ، وعليه امام الحرمين الجويني من الشافعية<sup>١</sup>  
واهو الخطاب ، وابن قدامة<sup>٢</sup> ، والطوفي في البهلول<sup>٣</sup> لانها لاجماع  
صار تعليل الاصل مقطوعا به ، والمظنون فيما قطع بأصله واجب العمل به  
دون غيره مما لم يستدل الى القاطع بل كان مستنده الظن .

الثالث : انه حجة للناظر وليس بحجة للمناظر<sup>٤</sup> ، لان ظن العلمية انما يدركه  
المستدل فقط بظنه ، وظنه لا يكون حجة على خصمه المناظر له مادام  
لم يحصل له الظن بالعلمية ، لانه يقول لا يقبله عقلي ، وقبول عقلك .  
له ليس بحجة علي .

الرابع : انه لا يكون حجة لا للمناظر ولا للمناظر ، واليه ذهب الحنفية كلهم  
الا الجصاص الرازي والمرغيناني صاحب الهداية فقد ذهبا الى  
الاحتجاج به<sup>٥</sup> .

استدل جمهور الحنفية على رده ، بان الوصف الباقي بعد الحذف لم  
يثبت اعتباره لعدم ظهور تأثيره والتأثير لا بد من ظهوره شرعا في الحجية — كما  
مضى ذلك في سلك المناسبة .

- 
- (١) جمع الجوامع بحاشية المطار ج ٢ ص ٣١٥ .
  - (٢) الروضة ص ١٦٠ .
  - (٣) ص ١٦١ .
  - (٤) جمع الجوامع بحاشية المطار ج ٢ ص ٣١٥ ، مسلم الثبوت وشرحه ج ٢ ص ٣٠٠ .
  - (٥) تيسير التحرير ج ٤ ص ٤٨ ، مسلم الثبوت وشرحه ج ٢ ص ٣٠٠ .

المسلك الخامس - " الدوران " :

الدوران في اللغة : الطواف حول الشيء ، مصدر دار دورا ودورانسا  
إذا تحرك حركة دائرية كالدولاب والرحى "١" .

والمراد به في باب مسالك العلة : ان يوجد الحكم عند وجود وصف ويعدم  
عند عدمه "٢" .

ويسمى كذلك بالطرد والعكس ، لان الطرد هو مقارنة الحكم للوصف في  
الوجود والعكس هو المقارنة في العدم ، وهذه حقيقة الدوران .

والدوران اما ان يكون في صورة واحدة او في صورتين .

فمثاله في صورة واحدة ، دوران التحريم مع الاسكار في الخمر ، فان عصير  
العنب قبل ان يوجد فيه الاسكار - وهو الشدة المطربة العفطية للعقل - كان  
حلالا ، واذا صار سكرا صار حراما ، فاذا صار خلا فقد فيه الاسكار فصار  
حلالا .

فقد اقترن الحكم وهو التحريم بالوصف وهو الاسكار وجودا وعدما في محل  
واحد وهو الخمر .

- 
- (١) المصباح المنير ج ١ ص ٢١٧ ، التعريفات للسيد الجرجاني ص ٩٤ .  
(٢) جمع الجوامع بحاشية الخطار ج ٢ ص ٣٣٤ ، وعرفه بعض الاصوليين بقوله :  
" هو ان يوجد الحكم بوجود الوصف ويعدم بعدمه ، والباء هنا تحتل  
معنيين : احدهما المعية والمصاحبة فلا فرق اذن بين هذا التعريف  
وبين التعريف بالوجود عند الوجود وهذا صنيع ابن قدامة في الروضة ،  
والطوفي في البلب ، والبيضاوي في المنهاج ، فانهم قالوا بافادته التعليل  
ظنا بمجرد .

والمعنى الثاني الذي تحتله الباء : ان تكون للسببية : اي وجد الحكم  
بسبب وجود الوصف وعدم بسبب عدمه وهذا يؤدي الى نفي افادة الدوران  
العلية بمجرد لان الحكم يكون ثابتا بالوصف قبل الدوران بمسلك آخر ،  
من نص أو غيره وهذا ما صرح به الفزالي في المستصفى ج ٢ ص ٣٠٨ ،  
حيث قال : " وعلى الجطة فنسلم ان ما ثبت الحكم بثبوته فهو علة فكيف  
اذا انضم اليه انه زال بزواله اما ما ثبت مع ثبوته وزال مع زواله فلا يلزم كونه  
علة . اهـ .

ومثاله في صورتين : دوران تحريم الربا مع وصف الطعم ، فانه لما وجد الطعم في التفاح كان ربويا ولما لم يوجد في الحرير مثلا لم يكن ربويا فدار جريان الربا مع الطعم في صورتين هما التفاح والحرير . دار مع الصورة الاولى وهي التفاح وجودا ، ومع الصورة الثانية وهي الحرير عدما ، فيستدل بهذا على ان الطعم هو علة الربا في الاصناف الربوية المذكورة في حديث " لا تبصموا البر بالبر . . . الا مثلا بمثل ، يدا بيد ، سواء بسواء " .

لكن الدوران في صورة اقوى منه في صورتين ، لان انتفاء الحكم بعد ثبوته في الصورة المعينة يقتضي انه لم يبق معه ما يقتضيه في تلك الصورة والا ثبت فيها . اما اذا انتفى من صورة اخرى غير صورة الثبوت فيمكن ان يدعي ان موجب الحكم غير الوصف المدعي كونه ~~عنه~~ ~~عنه~~ ، وأما ما ذكره من الوصف لو فرض انتفاؤه لثبت الحكم بذلك الوصف الآخر فما تضمن عدم اعتبار غيره بخلاف الصورة الواحدة " ١

الخلاف في عدة مسلكا لاثبات العلة :

اختلف الاصوليون في عد الدوران مسلكا من مسالك العلة على ثلاثة اقوال :

الاول : انه يفيد العلة ثلثا عند اكثر الحنابلة ، والمالكية ، والشافعية ، فتى وجدنا وصفا قد دارمه الحكم وجودا وعدما غلب على ثلثنا ان الوصف المدار علة للحكم الدائر معه " ٢ .

الثاني : انه يفيد العلة قطعا وينسب الى بعض المعتزلة ، ويظهر ان من يدعي القطع يشترط ظهور المناسبة في قياس العلة مطلقا ، ولا يكتفي بالسبر ولا بالدوران بمجرد ، فاذا انضم الدوران الى المناسبة ارتقى بهذه الزيادة الى اليقين " ٣

- 
- (١) انظر شرح الكوكب ص ٣٢١ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧٢ .  
(٢) المسودة ص ٣٨٩ ، ٤٢٧ ، الروضة ص ١٦١ - ١٦٢ ، البلب ص ١٦٢ شرح الكوكب ص ٣٢٢ ، اعلام الموقعين ج ٤ ص ١٠٥ ، المنهاج بشرح الاسنوى ج ٣ ص ٦٥ ، جمع الجوامع بحاشية المطارج ٢ ص ٣٣٥ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧٢ .  
(٣) شرح الكوكب ص ٣٢٢ ، الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٩٩ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ٤٩ .

فيجاب : بأن عليّة الوصف المدار قائمة على دوران الحكم معه وجودا  
وعدا وان الاصل عدم وجود وصف آخر غير الوصف المدار ، وهذا اعتماد على  
استصحاب المدم وهو ظني فما بني عليه فهو ظني فيكون الدوران مفيدا للعلية  
ظنا لا قطعا وهو المطلوب .

الثالث : انه لا يفيد بمجرد العلية لا قطعا ولا ظنا وهو مذهب الحنفية "١"  
واختيار ابن السمعاني ، والفزالي "٢" ، والآمدي "٣" من الشافعية  
وابن الحاجب من المالكية "٤"

#### الادلة :

استدل المشتون لكونه مسلکا : بان اقتران وجود الحكم بوجود الوصف  
وعدمه بعدمه يغلب على الظن كون الوصف المدار علة للحكم الدائر معه .

وذلك جار في العلل العقلية الدائرة مع معلولاتها وجودا وعدما كالكسر  
مع الانكسار فانه يوجد بوجوده ويعدم بعدمه ، والاصل حمل العلل الشرعية على  
العلل العقلية .

وكذلك الامور العادية القائمة على التجربة ، كمن نادينه باسم فغضب  
منه ثم سكنا عنه فزال غضبه ثم نادينه به فغضب كذلك مرارا كثيرة ، فانه يحصل  
لنا ظن غالب بان علة غضبه انما هو ذلك الاسم الذي نادينه به ، حتى ان  
الصبيان ليلاحقونه في الشوارع والطرقات وينادونه بهذا الاسم لعلمهم ان ذلك  
يفضبه .

وكما لو رأينا رجلا جالسا فدخل رجل فقام عند دخوله ثم جلس عند  
خروجه ، وتكرر ذلك منه غلب على ظننا ان الملة في قيامه دخوله .  
وكجزم الاطباء بخصائص الادوية والمقاقير المسهلة والقابضة ، والمسكنة ،  
والمشيرة ، والحارة والباردة بسبب وجود تلك الآثار عند تناول تلك المقاقير وعدمها  
عند عدمه .

(١) تيسير التحرير ج ٤ ص ٤٩ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) المستصفى ج ٢ ص ٣٠٧ .

(٣) الاحكام ج ٣ ص ٢٩٩ .

(٤) مختصر ابن الحاجب بشرح المضد ج ٢ ص ٢٦٦ .



والعلل الشرعية امارات وعلامات على الاحكام فتمت دارت معها ظننا كونها عللا لها "١".

استدل النافون لكونه مسلکا بثلاثة أدلة هي "٢" :

١ - ان الوصف المدار يحتمل ان يكون ملازما للعلة كاللون والرائحة الملازمين للاسكار في الخمر ، او جزئ من اجزائها كالمعدية او المدوانية فسي علة حكم القصاص ، فيوجد الحكم عند وجوده وينتفي بانتفائه لملازمته العلة وليس في الواقع بعلة .

ويحتمل ان يكون الوصف المدار هو العلة المؤثرة في الحكم وصح التعارض لامعنى للتحكم بجعل الوصف علة بمجرد دوران الحكم معه .

٢ - ان المتضايفين كالنبوة والقبلىة والبعدية يدور احدهما مع الآخر وجودا وعدما ، وليس احدهما علة للآخر ضرورة ان العلة متقدمة في التعلل على المعلول ، والمتضايفان يتعتلان في وقت واحد .  
ويجاب عن هذين الدليلين :

بانه لا يلزم من صلاحية الشيء للتعليل ان يعمل به ، لانه قد يمتنع ذلك لمعارضة ما هو اولى منه ، بل لابد ان يكون حدوث ذلك الاثر مرتبا على وجود ذلك الوصف ترتبا عقليا بحيث يصدق قول القائل وجد هذا الشيء فحدث ذلك الاثر فخرج بهذا القيد اقتران كل واحد من المتضايفين بالآخر فان العقل يقطع بعدم ترتب وجود احدهما على الآخر قلاعية فلا نقض على الدوران . والا يقطع بخروج هذا الوصف عن ان يكون علة وموجبا لحدوث ذلك الاثر وبهذا القيد يخرج الوصف الملازم للعلة كلون الخمر ورائحتها فانه مقطوع بعدم كون كل منهما علة التحريم في الخمر لطرديتها فلا نقض بهما على الدوران .

٣ - قال الفزالي : الوجود عند الوجود طرد محض والخلو ليس بدليل على عليه الوصف فزيادة العكس لا تؤثر ، لان العكس ليس بشرط في العسل الشرعية فلا أثر لوجوده او عدمه .

(١) الروضة ص ١٦١ - ١٦٢ شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٢٢

(٢) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٣٠٠ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ٥٠ ،

مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٠٢ .

ويجاب عنه : بأن كون كل واحد من الطرد والعكس لا يوثق منفردا لا يمنع من تأثيرهما مجتمعين ، فان للاجتماع مالميس للانفراد ، ودليله اجزاء العلة المركبة فان كل واحد منها لا يستقل باثبات الحكم ولم يلزم من ذلك عدم استقلال المجموع بالحكم .

والذى اراه راجحا هو ان الدوران مسلك صحيح من مسالك اثبات العلة في حق الناظر والمناظر على السواء ، لان الحكم لا بد لثبوته من علة للاتفاق على ان الاحكام معللة بمصالح المباد ولا بد ان تكون وصفا ظاهرا نفعيا للتعبد فسي الاحكام ما أمكن والوصف المدار يثير ظنا غالبا بان حدوث الحكم مرتب على حدوثه ، وليس من الاوصاف المقطوع بعدم اعتبارها بل ألف من الشارع بناء الاحكام عليه بخلاف الاوصاف الطردية كاللون والرائحة ونحوهما فانه مقتطوع بعدم اعتبارها ولا يثير دوران الحكم معها ظنا لدى الناظر او المناظر بكونها علة للحكم الدائر معها .

اما الطرد : وهو مقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة لا بالذات ولا بالتبع فليس بمسلك عند الائمة الاربعة وغيرهم سواء اكان الاقتران في جميع الدور ، او في جميعها ماعدا صورة النزاع فترد اليها من باب رد الفرد الى الاعمم الاغلب ، او في صورة النزاع فقط ، لان الطرد لا يفيد علما ولا ظنا والحكم بغير علم او ظن غالب مجرد تحكم لا دليل عليه " ا " ، وغاية ما في الطرد سلامة العلة عن النقض وهو مفسد واحد من مفسدات العلة ، وحتى لو سلمت العلة من كل مفسد فلا يكفي ذلك في صحتها بل لا بد من قيام دليل على الصحة .

وقد مثلوا للتعليل بالوصف الطردى بقول بعض الفقهاء في منيع ازالة النجاسة بالخل : الخل طامع لا ينفى على جنسه القناطر ، ولا يصاد منه السمك ولا تجرى فيه السفن ، او لا ينبت فيه القصب ولا تعموم فيه الجواميس ونحو ذلك من الاوصاف ، فلا تزال به النجاسة كالدهن ، وقول بعضهم في الاحتجاج لطهارة الكلب : حيوان مألوف له شعر وصوف فكان طاهرا كالخروف .

فهذه الاوصاف لامناسبة بينها وبين الحكم المرتب عليها ، بوجه من الوجوه ، وبنا<sup>١</sup> الاحكام عليها يعتبر من التلاعب بالدين .  
ولهذا قيل : " قياس المعنى تحقيق ، وقياس الشبه تقريب ، والطرد تحكم " .  
وقال القاضي الباقلاني : من طرد من غرر فجاهل ، ومن مارس الشريعة واستجازه فهازي<sup>٢</sup> بالشرعية<sup>٣</sup> .

---

( ١ ) شرح الكوكب ص ٣٢٢ ، جمع الجوامع بحاشية المطارج ٢ ص ٢٢٦ .

### الفصل الثالث ما جرى فيه القياس من الأحكام

---

يحتوى هذا الفصل على ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى : القياس في الحدود والكفارات .
- المسألة الثانية : القياس في الأسباب والشروط والموانع .
- المسألة الثالثة : القياس في اثبات الأسماء اللغوية .

السؤال الاول - القياس في الحدود والكفارات :

الحدود : جمع حد وهو قي اللغة المنع والفصل بين شيئين ، وحدود الله محارمه "١" .

وفي الشرع: عقوبة مقدرة شرعا في معصية لتتبع من الوقوع في مثلها <sup>٢</sup>.

**والحدود المقدرة شرعا هي :**

حد الزنا : وهو رجم المحصن بالحجارة حتى يموت ، وجلد البكر مائة جلدة  
وتغريبه عاما .

وحد التذف : وهو ثمانون جلد .

وحد السكر : وهو ثمانون جلدة أو أربعون على الخلاف في تقديره " ٣ " .

وحد السرقة : وهو قطع اليد اليمنى في المرة الاولى فان عاد قطعت رجله اليسرى

وحد المحاربة: وهو قتل المحارب فقطه أو قتله وصله أو قطع يده اليمنى

ورجله اليسرى ، او نفيه من الارض على اختلاف احواله كما جاء في

ج. ریت ابن عباسؓ

فهذه الدعوات مقدرة بالنص والاجماع لا يجوز الزيادة عليها او النقصان

منها بالاجتهاد .

وأما الكفارات فهي جمع كفارة ، وهي في اللغة ما يغطي الاثم ويستره ،

والتكبر ستر الذنب وتغطيته حتى يحير بمنزلة عالم يعمل .

- (١) المطلع على ابواب المقنع ص ٣٧٠ ، المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني ص ١٠٩ .  
(٢) كشف القناع ج ٦ ص ٧٧ ، الروض المربع ص ٤٨٧ .  
(٣) ذهب الدنفية والمالكية والحنابلة في المشهور من المذهب ان حد السكر ثمانون جلدة لاجماع الصحابة على ذلك في خلافة عمر رضي الله عنه ، وذهب الشافعية الى ان حده اربعون جلدة وهو رواية عن الامام احمد اختارها بعض اصحابه .  
(٤) في منتقى الاخبار ج ٧ ص ١٧٤ عن ابن عباس في قطاع الطريق - المحاربين " اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا ، واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا والا اخذوا المال ولم يقتلوا قاتلت ايديهم وارجلهم من خلاف . ولهذا خافوا السجيل ولم يأخذوا ما لا نقوا من الارغن . رواه الشافعي في مسنده ١ هـ .  
(٥) المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني ص ٤٣٥

جريان القياس فيها :

مذهب الامام احمد وأصحابه ، والامام الشافعي وأصحابه ، ومشهور مذهب المالكية ان القياس يجري في الحدود والكفارات كغيرها من الاحكام الشرعية متى عقلت العلة الجامعة بين الاصل ، والفرع وأمكن تعديتها "١"  
قال في الروضة : " يجري القياس في الكفارات والحدود وهو قول الشافعية وانكره الحنفية "٢"  
وقال في المسودة : " يجوز اثبات الحدود والكفارات والابدال والمقدرات بالقياس ، وبه قالت الشافعية .  
خلافا للحنفية الا ابا يوسف فقد حكى عنه كقولنا ، ومنصوص الشافعي كقولنا "٣"  
ومذهب الحنفية الى نفي جريان القياس في الحدود والكفارات "٤"  
وقد قاس الفقهاء من الحنابلة في الحدود والكفارات في مسائل كثيرة نذكر منها :  
٢- في الحدود :

(١) نقل القاضي عن الامام احمد انه قال في رواية المروزي : " في من سرق من الذهب اقل من ربع دينار قطعه ، قيل له : ولم ؟ قال : لانه لو سرق عروضا قومتها بالدراهم كذلك اذا سرق ذهباً اقل من ربع دينار قومته بالدراهم " .  
قال القاضي فقد اثبت القطع بالقياس "٥" .

- 
- (١) الجليل ع ١٦٥ ، شرح الكوكب ص ٣٢٨ ، الاحكام للامدي ج ٤ ص ٦٢ ،  
الضهاج بشرح الاسنوي ج ٣ ص ٣١ ، ٣٤٠ .  
(٢) ص ١٨١ .  
(٣) ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .  
(٤) تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٣ ، مسلم الشبوت وشرحه ص ٣١٢ .  
(٥) المسودة ص ٣٩٩ .

أقول : هذا مبني على أن أصل النقد هو القضة فتقدر الانصبة بها في الزكاة وفي السرقة وهي إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

قال ابن قدامة في المغني : " واختلفت الرواية عن أحمد في قدر النصاب الذي يجب القطع بسرقة ، فروى عنه أبو إسحاق الجوزجاني أنه ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق ، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من غيرها ، وهذا قول مالك وإسحاق .

وروى عنه الأثرم : أنه إن سرق من غير الذهب والفضة ما قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم قُطِع ، فملى هذا يقوم غير الاثنان بأدنى الأمرين من ربع دينار أو ثلاثة دراهم .

وعنه أن أصل الورق ويقوم الذهب به فإن نقص ربع دينار عن ثلاثة دراهم لم يقطع سارقه وهذا يحكي عن الليث وأبو ثور " (١)

٢ — الحاق اللواط بالزاني في وجوب حد الزنا عليه قال الخرقي : " ومن تلوط قتل بكرا كان أو ثيبا في إحدى الروايتين ، والآخرى حكمه حكم الزاني " (٢)

لأنه فرع مقصود بالاستمتاع فوجب فيه الحد كفرج المرأة فإن كان محصنا رجم والا جلد حرمانه جلد وغرب عاما وقن خمسين جلدة .

٣ — جعل حد السكر ثمانين جلدة قياسا على القذف لأن السكر مظنة الهذيان والهذيان مظنة القذف فأعطي مظنة المظنة حكم المنة ، وهذا قياس علي وعبد الرحمن بن عوف وقد أجمع عليه الصحابة في زمن عمر رضي الله عنهم .

ودو الصحيح من مذهب الحنابلة ، ولهم رواية أخرى أنه أربعون جلدة وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : يزداد إلى الثمانين للمصلحة كأن ينهمسك الناس في شرب المسكرات فلا يردعهم إلا العقوبة المؤلمة " (٣)

(١) ج ٩ ص ٨١ .

(٢) المغني ج ٩ ص ٣١ .

(٣) المرجع السابق ج ٩ ص ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، الانصاف ج ١٠ ص ٢٢٩ — ٢٣٠ ، كشاف القناع ج ٦ ص ١١٨

## ب — في الكفارات :

( ١ ) قياس التداخل في الكفارات على التداخل في الحدود :

ومن صورته :

إذا جامع في نهار رمضان ولم يكفر ثم جامع ثانية فهل يلزمه كفارة واحدة أو كفارات بمعد مرات الجماع ؟  
قال ابن قدامة : " ان كان في يوم واحد فكفارة واحدة تجزئة  
بغير خلاف بين أهل العلم "

وان كان في يومين من رمضان ففيه وجهان :

أحدهما : تجزئة كفارة واحدة وهو ظاهر اطلاق الخرقى واختيار ابن بكر ، ومذهب  
الزهرى ، والاوزاعي ، وأصحاب الرأى .  
لأنها جزاء عن جنابة تكرر سببها قبل استيفائه فيجب ان تتداخل  
كالحد .

والثاني : لا تجزئ واحدة ، ويلزمه كفارتان ، اختاره القاضي وبعض اصحابنا  
وهو قول مالك ، والليث ، والشافعي ، وابن المنذر ، وروى ذلك  
من عطاء ومكحول .  
لان كل يوم عبادة منفردة فاذا وجبت الكفارة بافسادها لم تتداخل  
كرمانيين وكالحجين " ١ " .

( ٢ ) قياس سائر الكفارات المشترط فيها المعتقد على كفارة قتل الخطأ في  
اشتراط كون الرقبة مؤمنة .

قال في كشف القناع : " ولا يجزئ في جميع الكفارات وفي نذر  
المعتقد المطلق الا عتق رقبة مؤمنة حكاها ابن المنذر اجماعا في كفارة<sup>٢</sup>  
القتل لقوله تعالى : ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة )<sup>٣</sup>  
وماعدا كفارة القتل في القياس عليها<sup>٣</sup> "

( ١ ) المعني ج ٣ ص ١٢٠

( ٢ ) سورة النساء آية " ٩٢ "

( ٣ ) ج ٥ ص ٢٧٩



وقال ابن قدامة : " ولأنه تكفير بعقوب فلم يجز إلا مؤمنة ككفارة القتل ،  
والمطلق يحمل على المتيد من جهة القياس إذا وجد فيه المعنى " ١ .

والمعنى موجود فيهما إذ كل منهما كفارة بسبب المخالفة .

( ٢ ) قياس من قتل جماعة خطأ أو شارك في قتلهم على من قتل صيدا وهو محرم  
أو في الحرم في إيجاب تعدد الكفارة عليه بعدد هم لكل واحد كفارة وقياسا  
على الدية كذلك .

قال في كشف القناع : " وإن قتل جماعة أو شارك في قتلهم لزمهم  
كفارات بعدد هم كجزاء الصيد والدية " ٢ .

هذا بعض من أقنعة فقهاء الحنابلة في الحدود والكفارات وقد تبينا منها أنهم  
لا يفرقون بين حكم شرعي وآخر في جريان القياس متى عقلت العلة وأمكن تعددتها  
إلى محل آخر ، وحيث لا تعقل العلة أو لا توجد في محل آخر فلا قياس .

ومن هنا لم يقيسوا إفساد الصوم بالاكل والشرب في نهار رمضان على إفساده  
بالجماع في إيجاب الكفارة وعللوا عدم التعددية بأن النص ورد في الجماع وغيره  
لا يساويه ، حيث قال الأعرابي واقعت أهلي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
" هل تجد ما تعتق رقبة . . . الحديث " ٣ .

وغير الجماع من الاكل والشرب لا يساويه في الدافع إليه ، لأن شهوة الجماع  
قوية ولطاغية يصعب على الإنسان مقاومتها بخلاف الاكل والشرب فاحتاج الجماع إلى  
عقوبة رادعة وزجر شديد .

قال ابن قدامة : " ولأنه لانس في إيجاب الكفارة بهذا ولا اجماع ، ولا يصح  
قياسه على الجماع ، لأن الحاجة إلى الزجر عنه أخص والحكم في التعدد به أكد ،  
ولهذا يجب به الحد إذا كان محرما ، ويختص بإفساد الحج دون سائر محظوراته  
ووجوب البدنة ، ولأنه في الخالب يفسد صوم اثنين بخلاف غيره " ٤ .

( ١ ) المغني ج ٧ ص ٥٣٢ .

( ٢ ) ج ٢ ص ٦٦ .

( ٣ ) منتقى الأخبار ج ٤ ص ٢٤٠ رواه الجماعة .

( ٤ ) المغني ج ٣ ص ١٠٥ .

الادلة :

استدل الجمهور على جريان القياس في الكفارات والحدود بما يأتي :

( ١ ) الادلة الدالة على حجية القياس في الاحكام الشرعية عامة غير مختصة بنوع من الاحكام دون نوع ، والحدود والكفارات من انواع الحكم الشرعي ، فاذا عقلت العلة فيها ووجدت في الفرع عدى الحكم اليه اتباعا لموجب عموم ادلة القياس .

( ٢ ) ان الصحابة لما تشاوروا في حد شارب الخمر قال علي - رضي الله عنه - : " انه اذا شرب سكر واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى ، وعلى المفترى ثمانون جلدة " .

قاسه على حد المفترى وهو القاذف ولم ينتقل عن احد من الصحابة في ذلك نكير فكان اجماعا وهذا اجماع على الحكم وعلى طريقه وهو ما ذكره علي - رضي الله عنه من القياس .

( ٣ ) ان القياس مغلب على الظن فجاز اثبات الحدود والكفارات به لعموم الادلة الدالة على وجوب العمل بالظن الغالب<sup>١</sup> .

واستدل الحنفية على نفي جريان القياس فيها بما يأتي :

( ١ ) ان الحدود والكفارات انما شرعت لتكفير المآثم والزجر والردع عن المعاصي ، والقدر الذي يحصل لذلك به من غير زيادة ولا نقصان امر استأثر الله بعلمه فلم يجز الاقدام عليه بالقياس ، كما في اعداد الركعات ، ونصب الزكاة ، ونحوها من المقدرات التي لا يعلم حكمة تقديرها بهذه المقادير الا الله سبحانه وتعالى .

( ٢ ) ان الحدود وما في معناها من العقوبات المقدرة كالكفارات - فانها عقوبات من وجه ، لانها لا تكون الا بعد ذنب لتكفره وتزيل اشه - مما يدرك بالشبهة لقوله عليه الصلاة والسلام : " ادروا الحدود بالشبهات " .<sup>٢</sup>

( ١ ) الاحكام للآمدى ج ٤ ص ١٦٢ ، شرح الاسنوى على الضهاج ج ٣ ص ٢٤ ، الفواتح على المسلم ج ٢ ص ٣١٨ ، الروضة ص ١٨١ .

( ٢ ) عقود الجواهر الضيفة في أدلة مذهب الاطام ابي حنيفة ج ١ ص ١٨٢ ، فعب الرابة للزيلعي ج ٢ ص ٢٢٢ .

وأجيب عن هذين الدليلين :

عن الاول :

انا انما نقيس اذا علمنا علة الاصل وامكن تعديتها الى الفرع ، وقد علمت  
العلة في بعض المسائل الواردة في الحدود والكفارات فأجرى القياس فيها - كما  
تقدم في الامثلة السابقة - اما حيث لانعلم علة حكم الاصل او لم يظهر لنا تحققها  
في الفرع فلا قياس كأعداد الركعات ونحوها .

وعن الثاني :

ان الحدود والكفارات تثبت بخبر الواحد والشهادة وظواهر الكتاب والسنة  
مع وجود الاحتمال فيها ، والشبهات التي تدرأ بها الحدود انما هي الشبهة في  
سبب ثبوت الحد امام القاضي ينفي التشدد في تحصيل اسباب ثبوت الحد من عدالة  
الشهود وضبط القاطنهم ، وعدم اكراه المتهم على الاقرار واستدراجه لافي دليله  
الشرعي<sup>١</sup>.

---

(١) انظر في الادلة والرد عليها ، تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٣ ، مسلم الثبوت  
ج ٢ ص ٣١٧ ، الاحكام للأمدى ج ٤ ص ٦٢ ، الروضة ص ١٨١ .

## المسألة الثانية - القياس في الاسباب :

### معنى القياس في الاسباب :

القياس في الاسباب - وهي العلل - ان يجعل الشارع وصفا سببا لحكم فيقاس عليه وصف آخر فيحكم بكونه سببا لذلك الحكم لجامع بين السببين يقتضي التسوية بينهما في ترتيب ذلك الحكم عليهما "١".

### الخلاف في جريان القياس في الاسباب :

مذهب الامام احمد واصحابه ، والامام الشافعي واكثر اصحابه "٢" ان القياس يجري في الاسباب كجريانه في بقية الاحكام الشرعية اذا عقل المعنى الجامع وامكن تعديته الى محل آخر .

قال المجد في المسودة : " يجري القياس في الاسباب عندنا ومنع منه قوم "٣" وقال ابن قدامة في الروضة : " قال قوم يجوز اجرا القياس في الاسباب . . ومنع منه آخرون . . ولنا ان نصب الاسباب حكم شرعي فيمكن ان تعقل علته ويتعدى الى سبب آخر "٤" .

وزهد اكثر الحنفية والمالكية الى عدم جريان القياس في الاسباب ، وهو اختيار الآمدي ، وابن الحاجب ، والبيضاوي "٥" والقولان جريان كذلك في الشروط والموانع كما نص عليه كثير من الاصوليين .

- 
- (١) انظر الاحكام للآمدي ج ٤ ص ٦٥ ، ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٢٢ شرح البدخشي على المنهاج ج ٣ ص ٣٢ .
  - (٢) المستصفى ج ٢ ص ٣٣٢ ، الاحكام للآمدي ج ٤ ص ٦٥ ، الاسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٣٦ .
  - (٣) ص ٣٩٩ .
  - (٤) ص ١٧٩ .
  - (٥) تيسير التحرير ج ٤ ص ٩٩ - ١٠٠ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٩ ، الاحكام للآمدي ج ٤ ص ٦٥ ، المنهاج بشرح الاسنوى ج ٣ ص ٣٣ .

ومن قياسات الحنابلة في الاسباب والشروط والموانع :

( ١ ) ان الشارع الحكيم نصب الزنا سببا لايجاب الحد على الزاني وهو جلد مائة وتفريب عام ان كان بكرا ، والرجم بالحجارة حتى يموت ان كان محصنا .  
واتفق العلماء على تحريم اللواط ، ولكنهم اختلفوا في عقوبة اللائط في الدنيا :

فذهب الحنابلة في الصحيح من المذهب ، والشافعية الى انه يجب فيه حد الزنا ، قياسا على الزنا بجامع كون كل منهما ايلاج فرج في فرج محرم قطعاً مشتبهى طبعاً ، وهو احدى الروايتين عن الامام احمد رحمه الله ، وقال المرداوي في الانصاف هذا المذهب " ١ " .  
وصورة القياس ان يقال : الزنا سبب لوجوب الحد على الزاني ، لانه ايلاج فرج في فرج محرم قطعاً مشتبهى طبعاً ، واللواط مثله في هذه العلة فيكون سببا لايجاب الحد على اللائط .

( ٢ ) جعل الشارع السرقة سببا لايجاب قطع يد السارق في قوله تعالى :  
( ( والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ) ) " ٢ " .

فقاس عليه الحنابلة والشافعية والمالكية " ٣ " ، اخذ كف الميت من قبره — وهي المسمى بالنش وفاعله النباش — في كونه سببا لوجوب القطع على النباش بجامع الاخذ خفية من مال محرر لا شبهة له فيه .

فأوجبوا القطع على النباش وان كان لا يسمى سارقاً في اللفظة .

( ٣ ) اوجب الشارع في القذف الحد وهو ثمانون جلدة في قوله تعالى : ( ( والذين يرمون المحصنات لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم ) ) " ٤ " .

( ١ ) الكافي ج ٣ ص ١٩٨ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٧٦ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩٤ ، انظر للشافعية : المذهب ج ٢ ص ٢٦٩ ، مفني المحتاج ج ٤ ص ١٤٤ .

( ٢ ) سورة المائدة آية " ٣٨ " .

( ٣ ) المفني ج ٩ ص ١٠٩ ، الانصاف ج ١٠ ص ٢٧٢ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٣٨ ، وانظر للشافعية : المذهب ج ٢ ص ٢٧٩ ، مفني المحتاج ج ٤ ص ١٦٩ ، وللمالكية : بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ج ٢ ص ٤٤٩ .

( ٤ ) سورة النور آية " ٤ ، ٥ " .

وعندما تحاقر الناس عقوبة الخمر وانهمكوا في شربها شاور عمر الصحابة رضي الله عنهم في حد شارب الخمر ، فقال علي رضي الله عنه : " انه اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى ، وعلى المفترى ثمانون جلدة " رواه الدارقطني ومالك بمعناه <sup>١</sup>

فقال السكر على القذف في حمله سببا لا يجاب الجذ وهو ثمانون جلدة ، والجامع بينهما الافتراء والسكر مظنته ، فقد اقام الامام على العظدة مقام المئنة ووافقه الصحابة على هذا فصار حد الشارب ثمانين جلدة وهذا هو مذهب الحنابلة والحنفية <sup>٢</sup> ، والمالكية ، وجمهور العلماء <sup>٣</sup> ، وذهب الشافعية الى أن حده اربعون جلدة <sup>٤</sup> ، وللامام ان يزيد عليها الى الثمانين تعزيرا للمصلحة كما اذا انهمك الناس في الخمر ، وهو رواية عن الامام احمد ، واختاره ابن قدامة وشيخ الاسلام ابن تيمية .

(٤) اذا شهد اثنان على معصوم الدم بما يوجب قتله فقتل المشهود عليه بشهادتهما ثم رجعا وقالا تمتدنا قتله ، فانه يجب عليهما القصاص عند الحنابلة والشافعية قياسا للشهادة الباطلة على الاكراه على القتل بجامع كون كل منهما تسبب في قتل معصوم الدم عمدا عدوانا .

قال في المغني : " لنا ما روى القاسم بن عبد الرحمن : ان رجلين شهدا عند علي كرم الله وجهه على رجل انه سرق فقتلهم ثم رجعا عن شهادتهما ، فقال علي : لو اعلم انكما تعدتما لقطعت ايديكما ، وغرمهما دية يده ولا نهما توصلا الى قتله بسبب يقتل غالبا فوجب عليهما القصاص كالمكره <sup>٥</sup> .

(١) منتقى الاخبار ج ٧ ص ١٦٣ ، وانظر تخريجه في تلخيص الحبير ج ٤ ص ٧٥ - ٧٦ ، نصب الراية ج ٣ ص ٣٥١ .

(٢) ولكمهم قالوا : انه ثابت بالنص حيث روى انسان النبي صلى الله عليه وسلم اني برجل قد شرب الخمر فضربه بجريدتين نحو اربعين : صحيح مسلج ص ١٢٥

(٣) المغني ج ٩ ص ١٤١ - ١٤٢ ، الكافي ج ٣ ص ٢٣٣ ، الانصاف ج ١٠ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، كشف القناع ج ٦ ص ١١٧ ، فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ١٨٥ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٤ .

(٤) المذهب ج ٢ ص ٢٨٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٩ .

(٥) المغني ج ٨ ص ٢٤٤ ، كشف القناع ج ٥ ص ١٠٥ ، المذهب ج ٢ ص ١٧٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٦ ، تخريج القروع على الاصول للزنجاني ص ١٦٥ .

- (٥) قياس جماعة اشتركوا في اتلاف طرف واحد ، كيد أو رجل أو غيرها مما يجرى فيه القصاص من الجراحات على الجماعة اذا قتلوا نفسا واحدة فسي وجوب القصاص على كلتا الجماعتين بجامع الحاجة الى الردع والزجر وحفظ حياة الناس وسلامة اعضائهم وحواسهم وهذا هو مذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>
- (٦) الصبي يولى عليه لعله هي الصبا الذي هو مظنة العجز عن النظر لنفسه ، وقد وجد هذا المعنى في المجنون ، فينصب الجنون سببا لوجوب الولاية على المجنون قياسا على الصغر لهذا المعنى .
- (٧) جاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان : " رواه الجماعة . فنقول : انما جعل الغضب سببا لانه يدهش العقل ويمنع من استيفاء الفكر وهو موجود في الجوع والعطش المفرطين فنقيسهما عليه في النهي عن القضاء مع وجودهما .

#### الادلة :

- استدل المجيزون للقياس في الاسباب بدليلين :
- احدهما : ان كل حكم شرعي امكن تعليله فالقياس جار فيه لعموم ادلة ايجاب العمل بالقياس في احكام الشرع دون تخصيص بصورة دون صورة فتخصيص حكم دون حكم تحكم والحكم الشرعي نوعان :
- احدهما : نفس الحكم .
- والثاني : نصب اسباب الحكم .
- فله تعالى في ايجاب الرجم على الزاني المحصن حكمان :
- احدهما : تكليفي ، وهو ايجاب الرجم .
- والثاني : وضعي وهو نصب الزنا سببا لوجوب الرجم فيقال : وجب الرجم في الزنا لعله هي كونه ايلاج فرج محرم في فرج محرم قطعاً مشتبه طبعاً ، وتلك العلة موجودة في اللواط فنجعله سبباً وان كان لا يسمى زنا فنوجب فيه حد الزنا<sup>(٢)</sup>

(١) المعني ج ٨ ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٥٩ - ٥٦٠ .  
 (٢) المستصفى ج ٢ ص ٣٢٢ ، الروضة ص ١٧٩ ، الفواتح على المسلم ج ٢ ص ٣١٩ .

( ٢ ) قاس علي رضي الله عنه أوعيد الرحمن بن عوف او هما معا — كما جاءت بذلك الروايات — "١" السكر على القذف في جعله سببا موجبا لحد القذف على السكران وهو ثمانون جلدة ، لانه مظنة الهذيان ، والهذيان مظنة الافتراء — الذي هو القذف — وكان ذلك بمجمع من الصحابة ولم ينكسروا هذا القياس فكان اجماعا منهم على صحة الحكم وصحة طريقته وهو القياس "٢"

واتفق عمر وعلي على قتل الجماعة بالواحد قياسا على قتل الواحد بالواحد للاشتراك في الحاجة الى الردع والزجر "٣"

استدل المانعون :

بأن الجامع بين السببين ان استقل باثبات الحكم بان كان وصفا ظاهرا منضبطا فهو السبب ، وان لم يكن منضبطا وكان هناك وصف ظاهر منضبط يصلح مظنة له فهذا الوصف هو السبب ، وكل من الاصل والفرع فرداه ، فلا حاجة الى النظر في خصوص كل واحد من الوصفين المقضي على احدهما بالا صالة والاخر بالفرعية ان ليس جعل احدهما اصلا والاخر فرعا باولى من العكس.

مثاله : قياس الجنون على الصغر في كونه سببا لايجاب الولاية على

المجنون ، والجامع بينهما العجز عن التصرف لحظ نفسه .

فنقول : سبب الولاية على الصغير والمجنون انما هو العجز المذكور ، لا الصغر ولا الجنون ، وانما هما فردان او صورتان من صور العجز عن التصرف ، فكون الصغرا اصلا ، والجنون فرعا ليس باولى من عكسه وهو كون الجنون اصلا والصغر فرعا . "٤"

وأجيب :

بانه لا يلزم من كون الجامع بين السببين منضبطا صلاحيته لان يكون سببا مستقلا باثبات الحكم ولا سيما على مذهب الحنفية الذين يشترطون في العللة كونها مؤثرة ولا يكتفون بمجرد المناسبة بل هو سبب لسببية السبب ، فلا يلزم من وجود هذا الجامع في الفرع الا كون الفرع سببا لا أن يكون من افراد السبب الجامع "٥"

( ١ ) انظار: تلخيص الحبير ج ٤ ص ٧٥ — ٧٦ ، نصب الراية ج ٣ ص ٢٥١ .

( ٢ ) الفواتح على المسلم ج ٢ ص ٣١٨ ، الاحكام للامدى ج ٤ ص ٦٢ .

( ٣ ) المغني ج ٨ ص ٢٦٩ .

( ٤ ) انظر تيسير التحرير ج ٤ ص ١٠٠ ، الاحكام للامدى ج ٤ ص ٦٥ ، شرح

البدخشي على المنهاج ج ٣ ص ٣٢ .

( ٥ ) الفواتح على المسلم ج ٢ ص ٣١٩ .



### المسألة الثالثة - اثبات الاسماء اللغوية بالقياس :

#### معنى القياس في الاسماء اللغوية :

القياس في الاسماء اللغوية : ان يسمى معنى باسم فيه وصف يثنى اعتباره في التسمية لدورانه معه وجودا وعدما ، ويوجد هذا الوصف في محل آخر فيمدى الاسم اليه فيطلق عليه حقيقة<sup>١</sup>

ولايضاح هذا المعنى نذكر هذا المثال :

لفظ الخمر وضعته العرب للمصير المتخذ من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد ، لما فيه من المخامرة أو التخمر - وهو المعبر عنه بالاسكار - ، وهذا الوصف يدرر مع التسمية وجودا وعدما ، فعصير العنب قبل حدوث وصف التخمر فيه لا يسمى خمر بل عصيرا ، وعند حدوث وصف التخمر فيه يسمى خمر ، وعند زوال وصف التخمر ، وصيرورته خلا فانه لا يسمى خمر ، بل يسمى خلا . فاذا وجد وصف التخمر في غير المشتد من ماء العنب من انواع الانبذة ، اطلق عليه اسم الخمر حقيقة عند من يجوز القياس في اللفظة ، وثبت تحريمه بعموم النصوص الواردة في تحريم الخمر كقوله تعالى : ( ( انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) )<sup>٢</sup> .

#### الخلاف في جريان القياس في الاسماء اللغوية :

ذهب اكثر الحنابلة الى جواز القياس في الاسماء اللغوية بالمعنى الذى اوضحناه متى وجد بين المسميين معنى جامع دار معه الاسم في الاصل وجودا وعدما ، كجوازه في الاحكام الشرعية<sup>٣</sup> .

( ١ ) انظر تيسير ج ١ ص ٥٦ - ٥٧ .

( ٢ ) سورة المائدة آية " ٩٠ " .

( ٣ ) الروضة ص ٨٨ ، البلبل ص ٣٧ ، المسودة ص ٣٩٤ ، القواعد والفوائد الاصلية لابن اللحام ص ١٢٠ ، شرح الكوكب ص ٧١ - ٧٢ ، المدخل

لابن بدران ص ٧٣ - ٧٤ .

وليه ذهب بعض الشافعية ، وأكثر اهل اللغة ، والادب كما نقله ابن جني في الخصائص عنهم <sup>١</sup> .

وذهب الحنفية وأكثر الشافعية والمحققون من اهل الاصول والفقه واللغة الى منع اثبات الاسماء اللغوية بالقياس .

منهم : ابو الخطاب من الحنابلة <sup>٢</sup> ، ومن الشافعية امام الحرمين الجويني ، والفزالي ، وابن برهان ، والكنيا الهراسي <sup>٣</sup> ، والآمدي <sup>٤</sup> ، ومن المالكية ابن الحاجب في مختصره <sup>٥</sup> .

ومن نصوص الحنابلة في هذه المسألة : قول المجد في المسودة :

"يجوز اثبات الاسماء بالقياس عند أكثر اصحابنا ، وأكثر الشافعية قاله :

القاضي ، وابن برهان <sup>٦</sup> .

وقالت الحنفية ، وأكثر المتكلمين : لا يجوز ، منهم الجويني ، وجماعة

من الشافعية وابو الطيب ، ونصره .

وهذا اختيار ابي الخطاب ، اعني منع القياس في اللغة <sup>٧</sup> .

وقول ابن اللحام في القواعد والفوائد الاصولية : "ثبت اللغة قياسا عند

أكثر اصحابنا ، ونفاه ابو الخطاب وأكثر الحنفية ، واختاره الآمدي ، وذكره عن

معظم اصحابهم ، وحكاه القاضي عن أكثر المتكلمين وللشافعية قولان ، واختلفوا

في الراجح ، وللنحاة قولان اجتهدا ، فلا يحسن قول من قال : من اثبت مقدم على غيره <sup>٧</sup> .

(١) جمع الجوامع بحاشية المطار ج ١ ص ٣٥٤ - ٣٥٦ ، الاحكام للآمدي

ج ١ ص ٥٧ ، الضجاج للبيضاوي ج ٣ ص ٣٢ .

(٢) المسودة ص ٣٩٤ ، الروضة ص ٨٨ ، شرح الكوكب ص ٧٢ .

(٣) نقل الفاظهم السيوطي في المزهر ج ١ ص ٥٩ - ٦٤ ، وانظر المستصفي

ج ١ ص ٣٢٢ ، والضخول ص ٧١ .

(٤) الاحكام ج ١ ص ٥٧ .

(٥) المختصر بشرح العضد ج ١ ص ١٨٤ .

(٦) ص ٣٩٤ .

(٧) ص ١٢٠ .

وقال الفتوحي في شرح الكوكب : " تثبت اللفظة قياسا فيما وضع لمعنى دار معه وجودا وعدما ، كخمر لنبيذ لتخثير العقل ، وكسارق لنهابس للاخذ خفية ، وزان لللائط للوطء المحرم ، وعلى هذا اكثر اصحابنا ، وابن سريج ، وابواسحاق الشيرازي ، والفخر الرازي ، وغيرهم .

ونقله الاستاذ ابو منصور عن نص الشافعي فانه قال في الشفعة : ان الشريك جار قياسا على تسعية امرأة الرجل جارة .  
وكذا نقل ابن فورك : انه الظاهر من منهب الشافعي ، لانه قال : الشريك جار .

وقيل : لا تثبت قياسا مطلقا ، اختاره ابو الخطاب ، والصيرفي ، وابوبكر الباقلاني في التقريب " ١ " .

وقد ذكر الاصوليون في كتبهم ثلاثة امثلة للقياس في الاسماء اللغوية هي :

قياس اللائط على الزاني في اثبات اسم الزاني له .

قياس النهابس على السارق في اثبات اسم السارق له .

قياس النبيذ المسكر على الخمر في اثبات اسم الخمر له .

وحيث ان اكثر الحنابلة يرون - كما تقدم - ان القياس يجري في اللفظة

فيجوز ان تثبت الاسماء اللغوية به اذا وجد معنى جامع بين الاصل والفرع دار معه الاسم وجودا وعدما فسنكشف عن هذه الامثلة الثلاثة في كتب الفقه الحنبلي لنرى هل تجوزهم لهذا القياس تجويز عقلي ، أو انهم يرون وقوعه وبناء الاحكام الشرعية عليه ؟

١ - قياس اللائط على الزاني في اثبات اسم الزاني له :

عرف الحنابلة وكذلك الشافعية الزنا بانه : " فعل الفاحشة في قبل

اودبر حرام لاشبهة له فيه " ٢ " والزاني بأنه : " من أتى الفاحشة

من قبل أو دبر " ٣ "

( ١ ) ص ٧١ - ٧٢ .

( ٢ ) الكافي ج ٣ ص ١٩٧ - ١٩٨ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٨١ ، كشف

القناع ج ٦ ص ٨٩ ، المذهب ج ٢ ص ٢٦٨ ، معني المحتاج ج ٤

ص ١٤٤ .

( ٣ ) المعني ج ٩ ص ٢٥

قال ابن قدامة في المغني "١" : " لا خلاف بين اهل العلم ان من وطئ امرأة في قبلها حراما لا شبهة له في وطئها انه زان يجب عليه حد الزنا اذا كملت شرائطه .

والوطء في الدبر مثله في كونه زنا ، لانه وطء في فرج امرأة لملك له فيها ولا شبهة ملك فكان زنا كالوطء في القبل " .

فهذا قياس لوطء المرأة في الدبر على وطئها في الفرج في تسميته زنا . وهكذا قالوا في اللواط : ان حده كحد الزاني "٢" لانه زان قال ابن قدامة : " لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( اذا اتى الرجل الرجل فهما زانيمان ) "٣" ولانه ايلاج فرج آدمي في فرج آدمي لملك له فيه ولا شبهة ملك فكان زنا كالايلاج في فرج المرأة ، اذا ثبت كونه زنا دخل في عموم الآية والأخبار غيه "٤" .

وهذا صريح في كونه يسمى زانيا بناء على جواز القياس في اثبات الاسماء اللغوية .

٢ - قياس النباش على السارق في اثبات اسم السارق له :  
والنباش هو من يكشف القبر ويستخرج منه كفن الميت ويأخذه . على وجه الخفية .

- (١) ج ٩ ، ص ٢٥ .  
(٢) هذه احدى الروايتين عن الامام احمد وهي المذهب ، والرواية الاخرى انه يقتل بكرة كان او ثيبا مع الخلاف في كيفية قتله ، انظر : الهداية ج ٢ ، ص ٩٥ ، الانصاف ج ١٠ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ ، كشف القناع ج ٦ ، ص ٩٤ ، الروض المربع ، ص ٤٨٩ .  
(٣) قال ابن حجر في تلخيص الحبير : ج ٤ ، ص ٥٥ ، رواه البيهقي من حديث ابي موسى ، وفيه محمد بن عبد الرحمن القشيري كذبه ابو حاتم ، ورواه ابو الفتح الازدي في الضعفاء ، والطبراني في الكبير من وجه آخر عن ابي موسى وفيه بشر بن الفضل البجلي ، وهو مجهول وقد رواه ابو راود الطيالسي في مسنده عنه .  
(٤) المغني ج ٩ ، ص ٣١ .

قال الخرقى : " واذا أخرج النباش من القبر كفنا قيمته ثلاثة دراهم قناع " (١)  
قال ابن قدامة " ٢ " : " لنا قوله تعالى : ( ) والسارق والسارقة فاقطعوا  
أيديهما ( ) " ٣ " ، وهذا سارق ، فان عائشة رضي الله عنها قالت : " سارق  
امواتنا كسارق أحيائنا " ٤ " .

فقد سعى النباش سارقا وجعله داخلا تحت عموم الآية بناء على القياس في  
الاسماء اللفوية ، فيجب عليه القطع كما يجب على السارق من الحي والجامع بينهما  
كون كل منهما اخذ على سبيل الخفية والسارقة للأنثاء .

٣ - قياس التنبذ المسكر على الخمر في اثبات اسم الخمر له :

قال ابن قدامة في المتنع : " كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام من  
أى شيء كان ، ويسمى خمر " ٥ " .

قال صاحب الانصاف : " هذا المذهب مطلقا نص عليه في رواية  
الجماعة " ٦ " ، وعليه الاصحاب " ٧ " .

وفي الكافي : " كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام لقوله تعالى :  
( ) انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه  
لعلكم تفلحون ( ) " ٨ " .

وكل مسكر خمر فيدخل في عموم الآية .

- 
- (١) المغني ج ٩ ص ١٠٩ أنزل الكافي ج ٣ ص ١٨٥ ، الانصاف ج ١ ص ٢٧٢  
كشف القناع ج ٦ ص ١٣٨ .
  - (٢) المغني ج ٩ ص ١٠٩ .
  - (٣) سورة المائدة آية " ٣٨ " .
  - (٤) قال في تلخيص الحبير ج ٤ ص ٧٠ ، الدارقطني من حديث عمرة عنها .
  - (٥) الانصاف ج ١٠ ص ٢٢٨ .
  - (٦) الجماعة هم : ابو طالب و ابراهيم الحربي وحرب الكرمانى وعبد الملك الميمون  
وعبد الله ومالك ابن ابي امام احمد وحنبل بن اسحق . انظر المصطلحات  
الفقهية على المذهب الحنبلي لعلي بن محمد الهندي مطابع قريش عام ٨٨ هـ
  - (٧) الانصاف ج ١٠ ص ٢٢٨ .
  - (٨) سورة المائدة آية " ٩٠ " .

وقد روى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام " رواه مسلم وأبو داود <sup>١</sup> .

وقال عمر رضي الله عنه : لا نزل تحريم الخمر وهي : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ، والخمر : ما خامر العقل <sup>٢</sup> متفق عليه <sup>٣</sup> .

وقد اُطبقوا في كافة كتبهم على تسمية كل مسكر خمرًا ونقلوه عن نضر الإمام أحمد برواية الجماعة عنه <sup>٤</sup> . وذلك إما من قبيل الحقيقة اللفظية ، إذ أن كثيرا من الفقهاء وبعض أهل اللغة ينازعون في تخصيص اسم الخمر عند العرب بعصير العنب المشتد ويرون أنهم يطلقونه على كل مسكر بدليل أن الصحابة أراقوا الخمر عندما علموا بتحريمها وصرحوا أن خمرتهم تلك كانت من فضيح التمر ، ويقول عمر : حرمت الخمر وهي من خمس : العنب ، والتمر ، والعسل . . كما تقدم . أو من قبيل الحقيقة الشرعية : ويدل على ذلك حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " كل مسكر خمر وكل خمر حرام " .

أو من قبيل القياس في اللغة ، وهذا يتمشى مع ما ذهبوا إليه في الأصول من أن القياس يجري في الأسماء ومثلا بهذا المثال <sup>٥</sup> .

#### الأدلة :

استدل القائلون بالجواز بدليلين :

أحدهما : أن التسمية دائمة مع الوصف وجودا وعدما ، والدوران طريق من الطرق المثبتة للملحة ، فكان الوصف هو الملة في التسمية ، ووجود الملة يقتضي وجود المعلول وهو الاسم ، فلو لم توجد التسمية عند وجود الوصف لتخلف المعلول عن الملة وهو باطل .

( ١ ) صحيح مسلم ج ٦ ص ١٠٠ - ١٠١ ، سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٤٧  
( ٢ ) صحيح البخاري بفتح الباري ج ١٠ ص ٤٥ ، صحيح مسلم ج ٨ ص ٢٤٥ ، كتاب التفسير .

( ٣ ) ج ٣ ص ٢٣٠

( ٤ ) المعني ج ٩ ص ١٣٩ - ١٤٠ ، الاقتناع ج ٤ ص ٢٦٦ ، الفروع ج ٦ ص ٩٩

( ٥ ) انظر سبل السلام ج ٤ ص ٢٨٠ - ٢٩

فمثلا : اسم الخمر يدور مع المخامرة وجودا وعدمه فمعتبر العنب اذا اسكر  
سمى خمرا ، وان لم يسكر لم يسمى بذلك .

وهذا يقضي بان العلة في التسمية بهذا الاسم هي المخامرة ، فاذا وجد وصف  
المخامرة في النبيذ وجب ان يسمى بهذا الاسم ، والا لزم تخلف المعلول عن  
العللة "١" .

ثانيهما : ان معتمد القياس فهم الجامع بين الاصل والفرع ، فمتى تحققنا انهم  
وضعوا الاسم لعللة وقد تحققنا وجوده بالدوران استدللنا على انهم  
وضعوه بازا كل ما فيه العلة ، كما انه اذا نص على حكم في صورة لعللة  
عللنا انه قصد اثبات الحكم في كل ما وجدت فيه العلة فالقياس توسيع  
مجري الحكم "٢" .

واجب من هذين الدليلين :

بان الدوران لا يفيد العلية في القياس الشرعي ، قاولى الا يفيدها فسي  
القياس اللفوى ، لان الدوران عبارة عن الوجود عند الوجود وهو طرد محض ،  
وزيادة العكس ، وهو العدم عند العدم ليس بشرط في صحة العلة فلا يؤثر .  
ولو سلمنا صحة كون الدوران طريقا لاثبات العلة في القياس الشرعي فلا  
يلزم كونه طريقا في القياس اللفوى ، لانا تعبدنا بالقياس في الشرعيات بالقاطع  
السمعي وشواجماع الصحابة لا بالعقل والرأى ولا اجماع من اهل اللغة على  
جواز القياس فيها "٣" .

ادلة القائلين بالنعم :

استدل المانعون : بان اثبات الاسماء اللفوية بالقياس اثبات لها بالمحتمل  
وهو غير جائز .

بيانه : ان العرب ان نصوا على اختصاص الاسم بمحلله فتعديته الى غيره  
وتسميته باسمه تقول عليهم فلا يكون من لغتهم بل يكون وضعا من جهتنا على خلاف  
مرادهم فهو كتعدية مانص الشارع على اختصاصه بمحلله من الاحكام .

---

( ١ ) اصول الفقه لمحمد ابو النور زهير ج ٤ ص ٥٤ ، تفسير التحرير ج ١ ص ٥٧ ،

الاحكام للامدى ج ١ ص ٥٨ .

( ٢ ) الروضة ص ٨٨ - ٨٩ ، البلبيل ص ٣٧ .

( ٣ ) تفسير التحرير ج ١ ص ٥٧ - ٥٨ ، الاحكام للامدى ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ .

وان نصوا على انه موضوع لكل ما سواه في العلة ، فالاسم ثابت بنصهم  
لا بقياسنا اذ النص على العلة يوجب ثبوت الحكم في الفرع بدون ورود التعدد  
بالقياس .

وان سكتوا فلم ينصوا على اختصاص بالمحل ، ولا على تعدية الى ما سواه  
في علة التي ثبت في الاصل لاجلها احتمال الاختصاص ، واحتمل التعدية  
فلا يسوغ لنا ان نتحكم بالتعدية لانه تحكم في لغتهم وترجيح من غير دليل  
مرجح ، كيف " وقد رأيناهم يضعون الاسم لمعاني ويخصصونها بالمحل كما  
يسمون الفرس ادهم لسواده ، وكميتا لحبيته ، والثوب المتلون بذلك اللون  
بل الآدمي المتلون بالسواد لا يسمونه بذلك الاسم لانهم ما وضعوا الاسم  
والكميت للأسود والاحمر بل لفرس اسود واحمر ، وكما سموا الزجاج الذي تفر فيه  
العائعات قارورة اخذا من القرار ، ولا يسمون الكوز والحوض قارورة وان قرالما فيه ،  
فان كل ماليس على قياس التصريف الذي عرف منهم بالتوقيف فلا سبيل الى  
اثباته ووضعه بالقياس " ١

ونوقش هذا الدليل :

بأن ما سكتوا عنه فلم يفصحوا عن عمومته ، ولا أنهم وضعوه خاصا بمحله  
فيحتمل ان يكون خاصا بمحله ويحتمل أن يكون متعديا الى كل ما سواه في العلة  
غير ان احتمال كونه متعديا أرجح ، لان الاسم دار مع الوصف في الاصل وجودا  
وعدا ، والدوران دليل كون وجود الوصف اطارا على الاسم فيلزم من وجوده في  
الفرع وجود الاسم ، كالقياس الشرعي ، فانه لا يشترط فيه النص على التعدية ولا على  
عدمها ، بل الاصل التعدى الا اذا قام المانع منه في الاصل او في الفرع .

والمسائل التي استشهدتم بها على عدم جريان القياس في الاسماء اللغوية  
لان العرب لم تجره فيها لا تشقرا ما ذهبنا اليه من الجواز لسببين :  
أولهما : ان هذا جار في القياس الشرعي حيث اعترض النظام عليه بمسائل كثيرة  
ادمى فيها انها مخالفة لقانون القياس وهو التماثل بين المتعائلات في  
الحكم ، والفرق بين المختلقات فيه .



ومع ذلك فالقياس صحيح متبع كما سبق تفصيل ذلك في حجية القياس.

ثانيهما : ان ما استشهدتم به من الاسماء ، كالارهم للفرس الاسود ، والكميت للاحمر ، والقاروة لما تقر فيه المائعات من الزجاج ، وضع الاسم فيه لشيئين الجنس والصفة ، فالارهم وضع للفرس الاسود ، اي لذات الفرس موصوفة بالسواد ، لا للفرس وحده ، ولا للسواد وحده ، ومجموعهما لا يتحقق في غير الفرس . فلا قياس لعدم وجود الفسرع المساوي في العلة ، ومتى كانت العلة ذات وصفين لم يثبت الحكم بهما "١"

وأجاب النامون :

بأن مستند التعدية في القياس الشرعي عمل الصحابة المتكرر ، حيث كانوا يلحقون النضير بنظيره والشبيه بشبيهه بمجرد ما يلوح لهم مناسبة او وجه شبه بين الواقعتين ، راجع على ذلك اكابرهم واهل الفتوى والقضاء منهم دون نكير من احد منهم فكان اجماعا على ان مقتضى المساواة في العلة القياس بتعدية الحكم الى مساوي الاصل من الفروع وان لم يقد دليل على تعدى كل حكم بخصوصه . والقياس في اللغة لا اجماع فيه عن ارباب الشأن وهم اهل اللغة بل هم مختلفون فيه اختلافا شديدا ، والمعتمد عند المحققين منهم عدم الجواز .

ثم ان الظن الحاصل من القياس الشرعي يوجب العمل دون العلم ، وهو مستند الى القاطع كما ذكرنا بخلاف الظن الحاصل من القياس في اللغة فانه لا يفيد في ميدان يطلب فيه العلم دون العمل .

الترجيح :

لم يأت المجتزئون عن اهل اللغة بمثال يدل على انهم اثبتوا شيئا من الاسماء اللغوية بالقياس ، بل ذكروا ثلاث او اربع مسائل اجري فيها بعض

(١) انظر : الاحكام للامدى ج ١ ص ٥٨ ، الروضة ص ٨٩ ، البلبيل ص ٣٧  
الاسنوى على منهاج ج ٣ ص ٢٥ - ٢٦ .

الفقهاء قياساً لغويًا ، ليخرجوا عليها ما خالفها من الأحاديث على وجوه شاذة وغريبة هي إلى المجاز أقرب منها إلى القياس في اللغة كقول الشافعية : أن الشريك يسمى جارا لمعنى الملاصقة فيه فخرجوا عليه حديث " الجار أحق بصقه " رواه أحمد والنسائي وابن ماجه <sup>١</sup> وحديث " جار الدار أحق بالدار من غيره " رواه أحمد وأبو داود الترمذي وصححه <sup>٢</sup> .

وهما يدلان على إثبات الشفعة للجار ، فقالوا : أن الجار هنا يسراد به الشريك الذي لم يقسم وكقول الشافعية ، والحنابلة ، والمالكية : أن النباش يسمى سارقا حتى يدخل في عموم قوله تعالى : ( ( السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) ) بجامع الأخذ خفية وسارقة للاظهار .

وجل اعتماد المجيزين كما تقدم في ادلتهم على قياس الاسماء اللغوية على الأحكام الشرعية في جواز التعدية متى وجدت الملة الجامعة بين الأصل والفرع ، وهو قياس مع الفارق ، لاستناد القياس الشرعي إلى القاطع من السنة المتواترة ، واجماع الصحابة وماعهد من الشارع من تنصيصه على علل الأحكام أو التنبيه عليها وانكاره أن يفرق بين المتماثلين في الحكم ، أو يسوى بين المختلفين فيه ، بخلاف اللغة فلم يوجد شيء من ذلك عن أهلها الذين عليهم المعول في هذا الشأن ، بل رأيناهم مختلفين في ذلك على قولين والمحققون منهم على المنع .

ولو فتح باب القياس في اللغة واعطاء اسم الشيء لكل ما شابهه لضاعف حدود الاسماء واستبهم خطاب الشارع على المكلفين إذ الخطاب الشرعي وارد على حد الوضع اللغوي المتعارف لدى العرب في زمن النبوة مرتبا بالأحكام

---

( ١ ) منتقى الأخبار ج ٥ ص ٣٧٥ ، وانظر نصب الرامة ج ٤ ص ١٧٤-١٧٥  
( ٢ ) نفس المراجع السابقة .

على الاسماء اللغوية التي استقرت معانيها وتميزت حدودها لديهم ، والاسماء  
تراد لعيانها حيث يطلب بها التمييز بين المسمى وغيره بخلاف الاحكام فان  
المطلوب تميمها على كل صورة تحقق فيها السبب الموجب لثبوت الحكم  
اتباعا لادلة عموم الشريعة لجميع الافعال كمعومها لجميع الناس .

ولهذا أرى - والله اعلم - ان القول الحق هو منع جريان القياس فسي  
الاسماء اللغوية ، وما ذكر المجيزون من الامثلة فيمكن ان تحمل على القياس  
في الاسباب وهو قياس شرعي ، او على انها حقائق شرعية ، والشارع له حق  
الوضع لافاقه التي يخاطب بها الناس كما للواقع اللغوي ذلك كما اشرنا  
الى ذلك في مثال الخمر والله اعلم .

الباب الثاني  
فسي المصلحة المرسلية

وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الاول : في معنى المصلحة المرسلية  
الفصل الثاني : مذاهب العلماء في الاحتجاج بها  
الفصل الثالث : مذهب الامام احمد في الاحتجاج بها

## الفصل الاول

### فسي معنى المصلحة المرسلية

المصلحة كالمنفعة وزنا ومعنى ، وهي ضد المفسدة وللصلاح ضد القصاد ، والمنفع ضد الض  
واللذة ضد الألم ، والفرح ضد الغم ، وتصور هذه المعاني أمر فطري يحسه كل انسان  
من نفسه ، وهي من الشهرة والوضوح بحيث تكون محاولة تحديدها بالحد الضيق المكون  
من الجنس والفصل سببا الى غفائها وتوعيرا للطريق الموصلة اليها .

وقد قال اهل اللغة في اشتقاقها انها مفعلة من الصلاح ، وهو كون الشيء  
على هيئة كاملة بحسب ما يراد له ذلك الشيء ، كالقلم يكون على هيئته المصلحة للكتابة  
به ، والسيف يكون على هيئته المصلحة للضرب به .  
وجمعها مصالح ، فالمصلحة واحدة المصالح <sup>١</sup> .

وقد يالحق اسم المصلحة على اسبابها ووسائلها الموصلة اليها على سبيل المجاز  
المرسل من باب اطلاق السبب على السبب ، كما يسمى المطر رزقا لانه يسبب الرزق  
قال تعالى : ( ( وينزل لكم من السماء رزقا ) ) <sup>٢</sup> اي مائرا يسبب الرزق لان فيه  
حياتكم وحياة أنعامكم التي تأكلون لحومها وتشربون ألبانها وتتخذون من أشعارها وأوبارها  
لباسا ومساكن . .

وكان الناس تعارفوا هذا الاطلاق المجازي فصاروا اذا قالوا هذا الامر مصلحة ،  
أو ذلك الشيء مفسدة يعنون أنه سبب موصل الى المصلحة ، أو الى المفسدة ،  
لأنه المصلحة بذاتها ، ولذلك نرى كثيرا من الاصوليين ينتقلون في تعريف المصلحة  
هذا المعنى المجازي دون المعنى الحقيقي لغلبته في عرف الاستعمال ، فيعبر  
الفزالي مثلا المصلحة في الاصل اي أصل الاستعمال الجارى بين الناس بأنها  
" عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة " <sup>٣</sup> فقد عرفها بالسبب الجالب او الدافع

---

( ١ ) ترتيب القاموس المحيط ج ٢ ص ٧٦٩ ، المصباح المنير ج ١ ص ٣٧٠ ،  
مختار الصحاح ص ٣٩١ ، ملحق رسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم  
الدين الطاوي ص ٢١٠ - ٢١١ .  
( ٢ ) سورة غافر آية ١٣ .  
( ٣ ) المستصفى ج ١ ص ٢٨٦ .

ولم يقل انها عبارة عن منفعة او مضرة ، وقسم عز الدين بن عبد السلام ما يطلق عليه اسم المصالح والمفاسد فجعل كلا منهما على أربعة انواع : اثنان منها حقيقيان واثنان مجازيان ، فقال تحت عنوان : فصل في حقيقة المصالح والمفاسد : " المصالح أربعة أنواع : اللذات وأسبابها ، والافراح وأسبابها ، والمفاسد أربعة انواع : الآلام وأسبابها ، والنموم وأسبابها " ١ " وقال في موضع آخر : " المصالح فريان : أحدهما حقيقي وهو الافراح واللذات ، والثاني مجازي وهو أسبابها ، وربما كانت اسباب المصالح مقاسد فيؤمر بها أو تنهى لا لكونها مقاسد بل لكونها مؤدية الى المصالح ، وذلك كقطع الأيدي المتراكلة حفظا للأرواح والمخاطرة بالأرواح في الجهاد ، وكذلك العقوبات الشرعية كلها ليست مطلوبة لكونها مقاسد ، بل لكون المصالح هي المقصود من شرعها كقطع السارق ، ومقتربة قاطع الطريق " ٢ " ، وقتل الجناة ورجم الزناة وجلدهم وتفريغهم وكذلك التميزات كل هذه مقاسد اوجبها الشرع لتحصيل ما رتب عليها من المصالح الحقيقية وتسميتها بالمصالح من مجاز تسمية السبب باسم المسبب " ٣ "

وقد صرح الطوفي بأن المصلحة في العرف يراد بها السبب المؤدى الى الصلاح لانفس العلام فعرّفها بحسب الوضع اللغوي بأنها عبارة عن " كون الشيء على هيئة كاملة بحسب ما يراد له ذلك الشيء " ٤ " وهو الذى ذكر آنفا في بيان المعنى الحقيقي للمصلحة .

وعرفها بحسب العرف فقال : " أما أحدها بحسب العرف فهي السبب المؤدى الى الصلاح والنفع كالتجارة المؤدية الى الربح " ٥ "

- 
- (١) قواعد الاحكام في مصالح الانام له ج ١ ص ١٠ .
  - (٢) في الاصل كذا السارق وقطع الطريق وهي فيما ارى غير مستقيمة ، لان حد قاطع الطريق غير قاصر على القطع حتى يعطف على قطع السارق ان هو اما قتل وحلب او قتل فقط ، او قلع ايديهم وارجلهم من خلاف ، او نقيهم من الارض على حسب احواله الموضحة في حديث ابن عباس : انشر منتقى الاخبار ج ٧ ص ١٢٢ .
  - (٣) قواعد الاحكام في مصالح الانام ج ١ ص ١٢ .
  - (٤) شرح الحديث للثاني والثلاثين من الاربعين النورية لنجم الدين الطوفي ملحقا برسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي للدكتور مصطفى زيد ص ٢١٠ .
  - (٥) المرجع السابق ص ٢١١ .

### تعريف المصلحة عند الاصوليين :

عرفها الطوفي بقوله : " وبحسب الشرع هي السبب المؤدى الى مقصود الشارع عبادة أو عادة " ١

وهذا هو تعريف الفزالي في المستصفى حيث قال بعد ان ذكر ان التعريف العرفي للمصلحة غير مراد له في كلامه عنها : " لكنا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق ( اى : مراده في الخلق ) خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم ، وعقلهم ، ونسلهم ومالههم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الاصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الاصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة " ٢ وذلك يكون بالاحكام التي شرعها الله في كل باب من هذه الاسباب الخمسة لصيانتها وحفظها .

المعيار الذى توزن به المصلحة قبولاً ورداً :

تقدم في بحث أقسام العلة " ٣ " ان للوصف المناسب ثلاثة تقسيمات بحسب اعتبارات ثلاثة :  
التقسيم الاول : تقسيم الوصف المناسب بالنظر الى ذات المصلحة التي يتضمنها فتقسم الى :

١ — ما هو واقع في رتبة الضروريات وهي الامور الخمسة الدين ، والنفس ، والنسل ، والمال ، والعقل .

٢ — ما هو واقع في رتبة الحاجات .

٣ — ما هو واقع في رتبة التحسينيات .

التقسيم الثانى : تقسيمه بالنظر الى افناء الحكم المرتب عليه الى مقصوده وايصاله اليه .

( ١ ) شرح الحديث الثانى والثلاثين من الاربعين الفروية لنجم الدين الطوفي ملحقاً برسالة المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي للدكتور مصطفى

زيد ص ٢١١ .

( ٢ ) ج ١ ص ٢٨٧ .

( ٣ ) انظر ص " ١٥٥ " وما بعد هاتين هذه الرسالة

والتقسيم الثالث :- وعليه اعتماد هذا الباب - هو تقسيم الوصف بحسب شهادة الشارع لاعتباره وعدم ذلك .

وقد قسمت الوصف بهذا النظر الى :

١ - مؤثر .

٢ - وملائم .

٣ - وغريب .

٤ - ومرسل : وهو على ثلاثة أنواع :

أ - مرسل ملغى : وهو ما ثبت الغاء الشارع لاعتباره بترتيبه الحكم في محل وجوده على خلافه .

ب - مرسل غريب : وهو ما لم يثبت اعتباره في عين الحكم بمسلك من المسالك ولم يشهد له الشرع بوجه من الوجوه التي شهد بها للملائم فجهل اعتبار الشارع له .

وهذان النوعان - المرسل الملغى ، والمرسل الغريب - مردودان باتفاق كما ذكر ذلك المحققون من أهل الأصول "١" ، ولا عبرة بمن نسب الى الامام مالك القول بالمرسل الغريب "٢" مع عدم وجود ما يدل عليه في نصوصه وفتاويه ، ولا في فتاوى المتقدمين من أصحابه ، ولا ذكره الاصوليون من أتباعه ، بل كلهم على نفيه واستنكار نسبه اليه .

ج - مرسل ملائم : وهو ما لم يثبت اعتباره في عين الحكم بمسلك من المسالك ، ولكن علم اعتبار جنسه في جنس الحكم ، او جنسه في عين الحكم ، او عينه في جنس الحكم بنصر أو اجطاع .

وهذا النوع هو المسمى بالصلحة المرسله ، او الاستدلال المرسل ، وبناء الحكم عليه يسمى بالاستصلاح ، وبكل واحد من هذه الالفاظ الثلاثة عبر الاصوليون عن مطلوبهم .

---

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب بشرح العقد الايجي ج ٢ ص ٢٤٣ ،

تيسير التحرير ج ٣ ص ٣١٤ .

(٢) كالفرزالي في المنحول ص ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، وسلم الشبوت ج ٢ ص ٢٦٦ .



وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف المصلحة المرسلّة في اصطلاح الاصوليين بأنها  
" كل وصف مناسب لم يثبت اعتبار عينه في عين الحكم بمسلك من المسالك المعتمدة ،  
ولكن علم اعتبار جنسه في جنس الحكم ، أو جنسه في عين الحكم ، أو عينه في جنس  
الحكم بنصر أو اجماع لتحقيق مصلحة من مصالح الشرع التي تقدم تفسيرها " . وهنا  
معنى ملائمة الوصف لجنس تصرفات الشارع واندراجه تحت مقاصده العامة وقواعده  
الكلية كما يرد ذلك في كلام كثير من أهل الفقه والاصول .

فاستراط عدم قيام الشاهد الممين بالاعتبار يخرج المصلحة المعتمدة بالتأثير  
والملائمة والاخلال وهي اقتباس الحكم من معقول النص والاجماع بطريق القياس .  
واستراط الشهادة لجنسه في جنس الحكم . . الى آخره يخرج الملفى والغريب  
فانه لا شهادة على اعتبارهما .

وعلى ضوء هذا التحديد لمعنى المصلحة المرسلّة سوف أذكر بشيء من  
الاجاز مذاهب الائمة الثلاثة فيها كما حكاه الاصوليون من اتباعهم عنهم ، ثم  
افرد فصلاً آخرًا لبيان مذهب الامام احمد فيها ومدى اعتداده بها معتمداً على  
نصوص الاصوليين من اصحابه وبعض الوقائع التي حكم فيها بالمصلحة المرسلّة .

## الفصل الثاني مذاهب العلماء في الاحتجاج بها

كثر الكلام بين الاصوليين قديما وحديثا في جواز العمل بالمصالح المرسلّة في أحكام الشرع ، وتباينت اقوالهم تباينا شديدا ، ونسب الى أكثر الأئمة فيها أقوال متضاربة وآراء متناقضة تتردد بين القبول بالطلاق والرد بالطلاق ، وحتى تجرأ بعض الاصوليين على الطعن في بعض الأئمة والتشنيع عليه وعلى مذهبه واتهامه بالاسترسال وراء المصالح المرسلّة ، والحكم بها بمجرد ما يلوح له في الوصف أدنى مناسبة دون طلب أي شاهد من الشرع يشهد لها بالاعتبار<sup>(١)</sup> .

ومنشأ هذا الاضطراب ، وسبب ذلك التناقض هو عدم تحديد محل الخلاف تحديدا دقيقا يحصر الكلام في محز واحد بحيث تتوارد الأدلة والشواهد والامثلة عليه وتناقش قبولاً ورداً بالنظر اليه .

ولا أريد ان اخوض فيما خاض فيه الاصوليون من الجدل والاخذ والرد والتراشق بالتهم .

فقد حددت في الفصل الاول من هذا الباب ، وفي أقسام العلة من باب القياس المقصود بالمصالح المرسلّة تحديدا دقيقا استفدت من كتب المحققين من أهل الأصول الذين ذهبوا مباحثه وأوضحوا رسومهم ، وحددوا مصطلحاته ، فانتهيت الى ان المرسل الغريب ، كالمرسل الملقى مردود باتفاق ، وان ما ينسب الى بعض الأئمة من اتباعه وبناء الأحكام عليه هو تقول عليهم ، لا يقوم على اساس ، ومنشأه عدم الدقة في نقل مذاهبهم واستفادتها من كتب غيرهم ، وان الخلاف — ان كان يجب ان يكون هناك خلاف — محصور في المناسب المرسل الملائم دون غيره من أنواع المرسل ، وسوف استعرض في هذا الفصل موقف الصحابة منه مستنبطا من الوقائع والحوادث التي حكموا فيها بناء على المصلحة الملائمة ، ثم مذاهب الأئمة الثلاثة ، مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، معتمدا على كتب أصحابهم وشي من فتاويهم .

---

(١) انظر : المنحول للقرظي ، ص ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، جمع الجوامع بحاشية المطار ج ٢ ص ٣٢٢ - ٣٢٨ ، مسلم الشوك ج ٢ ص ٢٦٦ .

### موقف الصحابة من المعالج المرسل :

بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الاعلى واجه الصحابة رضوان الله عليهم تبعات وأعباء الحكم والقضاء والفتوى وسياسة أمم وشموب مختلفة فسي عاداتها وتقاليدها ومناهج تفكيرها وطرق ووسائل معاشها وذلك حين اتسعت الدولة باتساع حركة الفتح الاسلامي ودخل الناس في دين الله أفواجا طائعين مختارين وبقي منهم أقليات تمسكت بأديانها ورضيت بدفع الجزية والتمتع بحماية المسلمين وعدلهم ورحمتهم ، وكان لابد للصحابة وهم أهل العلم وقادة الفتح وسياسة الدولة الجديدة من أن يجتهدوا في تطبيق أحكام الشريعة السمحة ومبادئها العادلة على ما يجد لهم من أحداث ووقائع وان يتظموا شؤون هذه الدولة المترامية الأطراف ويرسوا قواعد العدل والاخاء والمساواة بين كافة الرعية مستهدين بنصوص الكتاب والسنة ، ومستلهمين روح الشريعة ومبادئها واهدافها السامية فيما يلجأون اليه من حكم بالرأى والاجتهاد اذا أمروهم النص، وقد روى أصحاب المصنفات والصحاح والسنن ومقدموا الفقهاء كثيرا من هذه الاجتهادات .

فمنها ما كان طريقه القياس بحمل النظم على نظيره واعاء الشيء حكم ما يشابهه ، وقد تقدمت أمثلته في حجية القياس .

ومنها ما كان طريقه مراعاة المصلحة التي لا يشهد لها بالاعتبار أصل معين ولكن يشهد لها أصل كلي من أصول الشريعة وهو ما سمي بعد ذلك بالمصلحة المرسلـة وجل اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم من هذا الباب :

ومن أوضح أمثلته ما يأتي :

١ - جمع القرآن في مصحف واحد بعد ان كان مفرقا في الصحف والسف واللفاف والجلود ، وكان ذلك في خلافة ابي بكر رضي الله عنه بمشورة من عمر ووافقها على ذلك سائر الصحابة رضي الله عنهم<sup>١</sup> .

وليس ثم نص خاص يدل على جمعه ولا نظير يحل عليه ، بل قد قال ابو بكر وبعده زيد : كيف نفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) صحيح البخارى بفتح البارى ج ٩ ص ١٠ - ١١ .

فكان عمر لا يزيد على أن يقول : " هو والله خير " أى أن فيه مصلحة للمسلمين هي حفظ دينهم بحفظ أصله وهو القرآن ، وقد شهدت لها شواهد كثيرة من أدلة الشريعة وقواعدها الكلية ، لان فيها حفظا للدين الذى هو احد الامور الخمسة الضرورية التى حافظ عليها الشارع فشرع ما يقيم أركانها ويثبت دعائمها وينهى عن كل ما يفسدها أو يعرضها للاختلال .

من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بكتابة ما ينزل عليه من القرآن ، وتجريده عما عداه ، وينهى عن قراءة كتب اهل الكتاب لئلا تلبس به ، وكان يسمعه الصحابة بصوته غضا طريا كما أنزل ، ويأمرهم بقراءته على ذلك الوجه مرتلا في خشوع وتأثر واجلال كل ذلك كان يفعله للمحافظة على القرآن وتجنبيه كل ما يؤدى الى ضياع شيء منه او التباس غيره به .

وهذه هي حقيقة المصلحة المرسلة .

٢ - كتابة القرآن على حرف واحد في مصحف امام واحراق ما عداه من المصاحف في خلافة عثمان بمشورة من حذيفة ابن اليمان قطعا لاسباب التنازع والاختلاف في كتاب الله تعالى المؤدى الى اختلاف الامة وتفرق كلمتها .  
فكتابة القرآن على حرف واحد قطعا لاسباب النزاع والاختلاف ، أمر

لم يرد فيه نص من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكنهم رأوه مصلحة تناسب تصرفات الشرع قطعا فان ذلك راجع الى حفظ الشريعة ، والامر بحفظها معلوم بالاضطرار ، والى منع الذريعة للاختلاف في اصلها الذى هو القرآن ، وقد علم النهي عن الاختلاف في ذلك بنصوص لا تدخل تحت الحصر "٢" .

٣ - تضمين الاجير المشترك "٣" وهو من يعمل لاكثر من واحد في وقت واحد ويأخذ الامتعة عنده بحيث تغيب عن نظر أصحابها ، فقد كانوا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر لا يضمنون الا ما ثبت تغريطهم في حفظه حملا لهم على

---

(١) صحيح البخارى بفتح البارى ج ٩ ص ١١ .  
(٢) الاعتصام للشافعي ج ٢ ص ١١٦ - ١١٧ .  
(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ١١٩ ، انظر تلخيص الحبير ج ٣ ص ٦١ .

الامانة ولما تغيرت اخلاق الناس وكثرت الخيانات من الصناعات وأدعوا تلف ماتحت أيديهم أوضاعهم ضمنهم عمر رضي الله عنه وتبعه على ذلك سائر الصحابة وعبر علي رضي الله عنه عن مستند هذا الحكم الجديد بقوله : " لا يصلح الناس الا ذاك " ووجه المصلحة فيه أن الناس لهم حاجة الى الصناعات ، وهم يفهمون عن الامتعة في غالب الاحوال ، والأغلب عليهم التقريط ، وترك الحفظ ، فلو لم يثبت تضمنهم مع مسيس الحاجة الى استعمالهم لاقضى ذلك الى أحد امرين : اما ترك الاستصناع بالكلية ، وذلك شاق على الخدلق ، واما ان يعملوا ولا يضمنوا ذلك بدعواهم الهلاك والضاياع فتضيع الاموال ويقل الاحتراز وتتطرق الخيانة ، فكانت المصلحة في التضمين والاصول العامة تشهد له من حيث الجملة كقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا ضرر ولا ضرار ) <sup>١</sup> ونهيه صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد ، وقال : ( دع الناس يروى الله بعضهم من بعض ) <sup>٢</sup> ونهيه عن تلقي الركبان بالبيع حتى يهبط بالسلع الى الاسواق <sup>٣</sup> وهو من باب ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فتضمن الصناعات من ذلك القبيل .

٤ - تدوين عمر رضي الله عنه الدواوين وانشائه بيت المال <sup>٤</sup> : فقد كان صلى الله عليه وسلم يقسم ما يأتيه من الاموال على الناس على حسب حاجتهم ومنزلتهم في الاسلام وكان يحاسب عماله ، ولما كثرت الاموال على عهد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وضع الدواوين كديوان الخراج ، وديوان الجند ، وديوان الاعطيات ..

( ١ ) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٨٤ ، منتقى الاخبار ج ٥ ص ٢٩٢ .

( ٢ ) منتقى الاخبار ج ٥ ص ١٨٥ ، رواه الجماعة الا البخاري .

( ٣ ) المرجع السابق ج ٥ ص ١٨٨ .

( ٤ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٣١ ص ٨٦ ، الخراج لابي يوسف ص ٤٢ - ٤٧ ، تلخيص الحبير ج ٤ ص ٣٠ - ٣١ قال ابن عبد البر اجمع اهل العلم على ان عمر اول من جعل الديوان ، وفي ابن ابي شيبة من طريق الشعبي والنخعي قالا : اول من فرض العطاء عمر ، ومن طريق ابي نضر عن جابر : اول من فرض القرائض ودون الدواوين وعرف المرقا عمر . . هـ .

فانشأ الدواوين وتسجيل أسماء الناس ومقدار أعطياتهم فيها ، وثقيفها بحسب الجهات والجماعات التي تدخل تحتها ، كديوان للجند ، وديوان للخراج ، وديوان للاعاليات امر لم يشهد لعينه من الشرع شاهد معين بالاعتبار ، ولكنه يدخل تحت مقاصد الشرع من اقامة العدل بين الناس وايصال حقوقهم اليهم كاملة ومنظمة ، وضبط امور الدولة حتى يتسنى للخلفاء والولاة قيادة الدولة والامساك بزمام الامور فيها ، وفي كل ذلك حفظ لمصالح المسلمين التي تختل باختلالها حياتهم وتضعف شوكتهم ويطمع فيهم عدوهم .

ومثل ذلك اتخاذ السجن وعمل السكة النقدية للمسلمين ، وانشاء البريد .

هـ - تجديد الأذان في الجمعة بالسوق وهو الأذان الاول فمله "أ" عثمان رضي الله عنه لما كثر الناس وتباعدت اطراف المدينة واحتاجوا الى الاعلام بقرب وقت الصلاة حتى يتهيأوا ويذهبوا الى المسجد لاداء الصلاة في وقتها .  
وهذا امر لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عهد الخليفتين من بعده ولا دليل على عدم اعتباره ولكن فيه مصلحة المحافظة على الصلاة في وقتها وهي مصلحة ضرورية لانها مكمل للاصل الضروري وهو حفظ الدين فيلحق به .

وأمثلة اتباع الصحابة للمصالح المرسله كثيرة جدا بحيث يحصل من مجموعها القطع بأنهم لا يرون أدنى حرج في بناء الاحكام عليها متى اطعانت نفوسهم الى انها داخله تحت مقاصد الشارع ، وقد نهج نهجهم وسلك سبيلهم تلاذت بهم من التابعين وتابعيهم من بعدهم حتى انتهى ذلك الى الائمة المجتهدين اصحاب المذاهب المشهورة فلم يزايلوا هذا النهج او يحدوا عنه بيد أنهم اختلفوا في مدى توسعهم فيها ، وقد آن الاوان لعرض مذاهبهم وشروطهم في المصلحة التي يمح بنسائها الحكم عليها .

---

(١) انظر تلخيص الحبير ج ٢ ص ٦٢ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٩٩ .

مذهب الامام مالك :

أما اخذ الامام مالك بالمصلحة المرسله فليس في حاجة الى اثبات ، لانه اجماع او شبه اجماع من أصحابه وغيرهم ، وانما يحتاج بالنسبة اليه الى تحديد نوع المصلحة التي يأخذ بها وضوابطها عنده نظرا لكثرة ما قيل عنه من كونه يأخذ بالمصلحة بالملاق ويسترسل فيها وان لم يجد لها مستندا .

يقول الشاطبي في الموافقات "١" بعد أن برهن على أن أصول الفقه قطعية أما بالذات أو بالاستناد إلى القطعي " وينتهي على هذه المقدمة معنى آخر ، وهو أن كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين ، وكان ملائما لتصرفات الشرع ، ومأخوذا معناه من أدلته فهو صحيح يبنى عليه ويرجع اليه ، وإذا كان ذلك الأصل قد دار بمجموع أدلته مقطوعا به ، لأن الأدلة لا يلزم أن تدل على القطع بالحكم بانفرادها دون انضمام غيرها اليها كما تقدم ، لأن ذلك كالمعذر .

وبداخل تحت هذا ضرب الاستدلال المرسل الذي اعتمده مالك والشافعي ، فانه وان لم يشهد للفرع أصل معين فقد شهد له أصل كلي ، والأصل الكلي إذا كان قطعيًا قد يساوى الأصل المعين وقد يبري عليه بحسب قوة الأصل المعين وضعفه " وذكر في الاعتصام بعدان ساق عشرة أمثلة للحمل بالمصالح المرسله " انه يعتبر لصحتها ثلاثة أمور "٢" :

أحدها : الملاءمة لمقاصد الشرع بحيث لا تنافي أصلا من أصوله ولا دليلا من دلائله .  
الثاني : أن عامة النظر فيها إنما هو فيما يقتل منها ويجرى على حد المناسبات المعقولة التي إذا عرّضت على المقول تلقتها بالقبول فلا مدخل لها فسي التعبدات ، ولا ما جرى مجراها من الأمور الشرعية لأن عامة التعبدات لا يعقل لها معنى على التفصيل ، كالوضوء والعدالة والصيام في زمان مخصوص دون غيره والحج .

---

(١) ج ١ ص ١٥ .  
(٢) ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٣ باختصار .

الثالث : ان حاصل المصالح المرسله يرجع الى حفظ أمر ضروري ورفع حرج لازم في الدين ، وأيضا مرجعها الى حفظ الضروري من باب " مالم يتم الواجب الا به فهو واجب " فهي اذن من الوسائل لامن المقاصد ورجوعها الى رفع الحرج راجع الى باب التخفيف لا الى التشديد .

وقال ابن الحاجب بعد تقسيم المناسب المرسل الى ملقى وغريب وملائم : " فان كان غريبا او معلوما الفأوه فمردود اتفاقا وان كان ملائما فقد صرح الامام والفزالي بقبوله وقد ذكر أنه مروي عن الشافعي ومالك والمختار انه مردود " ١ .

هذه نصوص المالكية في حقيقة المصلحة المرسله التي يعمل بها مالك ويستند اليها في الاحكام الشرعية كثيرا ، وقد تبين منها انه لا يقبل كل مناسب مرسل حتى يدخل في ذلك الغريب الذي لا شاهد له بعينه ولا جنسه ، بل يقبل من المصالح والاوصاف المناسبة ما كانت ملائمة لجنس تصرفات الشارع ومندرجة تحت مقاصد الشرع بشهادة الاصول الكلية والقواعد العامة لها بذلك ، ولم تكن معارضة لدليل من الادلة المعتمدة ، وكانت في العبادات والمعاملات مما تدرك مناسبتها ووجه المصلحة فيه دون العبادات وما جرى مجراها من الامور التمهيدية .

وكانت مصلحة ضرورية او حاجية لا تحسينية تزيينية .  
وهذه بعض الامثلة التي توضح ما تقدم :

١ - الضرب والسجن في التهم : فقد ذهب مالك الى جواز السجن في التهم وان كان السجن نوعا من العذاب ونص اصحابه على جواز الضرب وهو عندهم من قبيل تضمين المصانع ، فانه لو لم يكن الضرب والسجن بالتهم لتعذر استخلاص الاموال من ايدي السراق والغصاب اذ قد يتعذر اقامة البينة فكانت المصلحة فسي التعذيب وسيلة الى التحصيل بالتعيين والاقرار .  
وانما يكون التعذيب بالضرب او السجن مع اقتران قرينة تحيك في النفس توثر في القلب نوعا من الذان لا لمجرد التهم فالتعذيب في الغالب لا يصادف البرى وان امكن مصادفته فتفتقر كما اغتفر في تضمين المصانع وهذا من تعارض المصالح فتقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة " ٢ .

( ١ ) المختصر بمشرح المعتمد ج ٢ ص ٢٤٣

( ٢ ) الاعتصام للشاطبي ج ٢ ص ١٢٠ .



٢ — اذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند الى ما لا يكتفيهم فلامام اذا كان عدلا ان يوظف على الاغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال الى ان يظهر مال بيت المال ، فانه لو لم يفعل ذلك يالت شوكتة وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار .

فما يأخذ الامام من الاموال اليسيرة مستحقرا بالاضافة الى ما يحدث لو استولى الكفار على البلاد ونهبوا الاموال واستباحوا الحرمات واذلوا النفوس ، او حدثت فتنة واضطراب في الامن الداخلي يهلك فيها من الرجال ويستباح فيها من الاعراغر والاموال ما لا يعلمه الا الله ، فاذا عورض هذا الضرر العظيم بالضرر اللاحق لهم باخذ البعض من اموالهم فلا يتماهى في ترجيح الثاني على الاول وهو مما يعلم من مقتود الشرع قبل النظر في الشواهد .

ويشهد له من اصول الشرع وقواعده الكلية ، ان الاب في طفله او الوصي في يتيمه او الكافل فيمن يكفله مأمور برعاية الاصلح له وان يصرف امواله السي وجوه من النفقات او المؤمن المحتاج اليها ، وكل ما يراه سببا لزيادة ماله او حراسته من التلف جاز له بذل المال في تحصيله ، ومصلحة الاسلام عاممة لا تتقاصر من مصلحة لفل ولا نثار امام المسلمين يتقاعد من نظر واحد ممن الآحاد في حق محبوره "١" .

٣ — بيعة الفضول مع وجود الفضل "٢" : فقد أتى مالك العمري فقال له : يا أبا عبد الله ، يا معني اهل الحرمين وانت ترى سيرة ابي جعفر فما ترى ؟ فقال له مالك : اتدري ما الذي منع عمر بن عبد العزيز ان يولي رجلا صالحا ؟ فقال العمري : لا ادري ، قال مالك : لكى أنا ادري ، انما كانت البيعة ليزيد بعده فخاف عمر ان ولي رجلا صالحا الا يكون ليزيد بد من القيام ، فتقوم هجمة فيفسد ما لا يصلح فصدر رأى هذا العمري على رأى مالك . فظاهر هذه الرواية انه اذا خيف عند خلع غير المستحق واقامة المستحق ان تقع فتنة وما لا يصلح فالمصلحة في الترك .

(١) الاعتماد للشاطبي ج ٢ ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ١٢٠ .

وهذا ملائم لجنس تصرفات الشارع وان لم يعضده نص على التبيين ، لانا نعلم ان العلم مزية روعيت في الامامة تحصيلا لمزيد المصلحة في الاستقلال بالنظر والاستغناء عن التقليد ، وان الشرعة المطلوبة من الامام تماقتة الفتن النائرة من تفرق الاراء المتنافرة فكيف يستجيز الماقل تحريك الفتنة وتشويش النظام وتقويت اصل المصلحة في الحال ؟ تشوفا الى مزية دقيقة في الفرق بين النظر والتقليد ، وقد قال احد السلف ستون سنة بامام ظالم خير من ليلة بلا امام .

٤ — بيع الجوز واللوز والباقلاء في قشره اجازته مالك واصحابه خلافا للشافعي وابي حنيفة لانه مأكول في اكمال من اهل الخلقة فجاز بيعه كالرمان والموز ، لان الضرورة تدعو الى ذلك لما بالناس من الحاجة الى بيع ذلك رطباً اذ ليس كل احد يحكه تجفيفه ، وفي نزع قشره افساد له فلم يبق الا جواز البيع ، بيد انه لا يجوز الاجتزاء بالصفة عن النظر الا مع الضرورة الى ذلك لان النظر ابلغ من الصفة في المعرفة<sup>(١)</sup>

٥ — جواز البيع على البرنامج اذا كانت السلعة غائبة عن البلد او يكون المبيع متاعاً كثيراً مشدوداً في اعداله واحماله ، لان فتحه ونشره مما يضر بمصاحبه ويشق عليه فجاز البيع للضرورة الى ذلك وأما الثوب الواحد والثياب اليسيرة فلا يجوز بيعها على الصفة اذا كانت حاضرة حال العقد<sup>(٢)</sup>

هذه أمثلة خمسة توضح مذهب الامام مالك رحمه الله واصحابه في العمل بالمصلحة المرسلة وقد تبين منها انه لا يحد ان يكون لها شاهد من الشرع بالاعتبار وان تكون واقعة في درجة الضرورة او الحاجة والا تكون مخالفة لدليل من أدلة الشرع أو أصل من اصوله الكلية وانه يرى ما نسب اليه من اتباع المصلحة المجردة والاسترسال وراءها دون شاهد يشهد لها بالاعتبار وهذا يتطابق ما تقدم من النصوص من كبار اصحابه .

(١) مقدمات المدونة لابن رشد الكبير ج ٢ ص ٥٥٢ — ٥٥٣ .  
(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٥٣ ، وانظر الموأ بتتوير الحواك ج ٢ ص ٧٨ — ٧٩ البيع على البرنامج .

### مذهب الامام الشافعي :

الامام الشافعي - رحمه الله - من القائلين بالمصلحة المرسلّة على الوجه الذي تقدم ايضاحه ، وقد تبعه على ذلك كبار الاصوليين والفقهاء من اصحابه كإمام الحرمين الجويني والفتاوي ، وعزالدين بن عبد السلام .

وسأصنع في تحديد مذهب الشافعي في المصلحة المرسلّة ونوع المصلحة التي يأخذ بها ما نعتته بالنسبة لمالك فأبدأ بذكر نصوص الاصوليين من أصحابه ثم تدعيم ذلك بما يتيسر من الامثلة :

١ - يقول امام الحرمين في البرهان "١" : " ذهب الشافعي ومعظم اصحاب أبي حنيفة الى تعليق الاحكام بالمصالح المرسلّة بشرط الملازمة للمصالح المعترضة المشهورة لها بالاصول " .  
وقال "٢" : " ومن تتبع كلام الشافعي لم يره متعلّقاً باصل ولكنه ينعوّد الاحكام بالمصالح المرسلّة فان عدّها التفت الى الاصول مشبهاً كدأبه ان قال :  
" ما هارتان فكيف يفترقان " .

وقد أطال امام الحرمين في الاستدلال لمذهب الشافعي في اتباع المصالح المرسلّة والانتصار له "٣" ، وأخذ هو وبها وتوسع فيها حتى قال متأخروا الاصوليين من الشافعية انه لحق مالك في القول بها او كان يلحق به رغم تشييعه عليه وانكاره توسعه فيها "٤" .

- 
- (١) انظر ارشاد الفحول ص ٢٤٢ ، المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين البهوتي للدكتور مصطفى زيد ص ٤٠ ، نقلاً عن البرهان لامام الحرمين ورقة ٣٣١ .
  - (٢) البرهان ص ٣٣٠ ، ٣٣١ ، نقلاً عن ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص ٣٧٤ .
  - (٣) المرجع السابق نقلاً عن ضوابط المصلحة ص ٣٧٢ - ٣٧٥ .
  - (٤) انظر : جمع الجوامع بحاشية المطاوع ٢ ص ٣٢٨ .

٢ - قال الفزالي في المنحول "١" : " للشافعي - رضي الله عنه - مسلكان :  
يحرص في أحدهما التمسك في الشبه ، أو المخيل الذي يشهد له أصل معين  
ويرد كل استدلال مرسل

وفي المسلك الثاني يصح الاستدلال المرسل ويقرب فيه من مالك وإن  
خالفه في مسائل " .

وهذا النحر يستفاد منه أن للشافعي في العمل بالاستدلال المرسل وهو  
المصلحة المرسل قولين :

أحدهما : رده والتمسك بالقياس شبهها كان أو علة مخيلة أي مناسبة شهد لها  
شاهد معين بالاعتبار .

والثاني : قبول المصلحة المرسل وهو الذي اعتمد الفزالي في هذا الكتاب وغيره  
من كتبه وارتفاه المحققون من أصحاب الشافعي .

وقد حذر الفزالي المرسل الذي يقبله تبعاً للشافعي فقال تحت عنوان ذكر  
ضابط الاستدلال الصحيح : " كل معنى مناسب للحكم مطرد في أحكام الشرع ،  
لا يرد أصل مقتضوع به مقدم عليه من كتاب أو سنة أو أجماع فهو مقبول به وإن لم يشهد له  
أصل معين " ٢ .

٣ - قال الزنجاني في تخريج الفروع على الأصول "٣" : ذهب الشافعي رضي الله  
عنه إلى أن التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع ، وإن لم تكن مستندة  
إلى الجزئيات الخاصة المعينة جائز " .

ثم ساق أمثلة توضحه سأذكرها بعد استيفاء أقوال الأصحاب .

٤ - يقول المزين عبد السلام الشافعي في قواعده : " ومن تتبع مقاصد الشرع فسي  
جلب المداخل ودرأ المفاسد حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه  
المصلحة لا يجوز إهمالها ، وإن هذه المقسدة لا يجوز قربانها ، وإن لم يكن

---

(١) ص ٢٥٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٤ .

(٣) ص ١٦٩ - ١٧٠ .

فيها اجماع ولا نص ولا قياس خاص فان فهم الشرع يوجب ذلك ، ومثل ذلك ان من عاشر انسانا من الفضلاء الحكماء العقلاء وفهم ما يؤثره ويكرهه في كل ورد وصدر ثم سنحت له مصلحة أو مفسدة لم يعرف قوله فيها فانه يعرف بمجموع ما عساه من طريقته وألفه من عاداته أنه يؤثر تلك المصلحة ، ويكره تلك المفسدة .

ولو تتبعنا مقاصد ما في الكتاب والسنة لملأنا أن الله أمر بكل خير دقة وجله ، وزجر عن كل شر دقة وجله ، فان الخير يعبر به عن جلب المصالح ودرء المفاسد ، والشر يعبر به عن جلب المفاسد ودرء المصالح "١"

وهذا النص من ابن عبد السلام يبين ان المصلحة المعتبرة هي ما كانت مندرجة تحت مقاصد الشارع ، وان العلم بذلك لا يحصل الا لمن تبحر في علوم الشرع وعرف مقاصده وقواعده الكلية ومبادئه العامة معرفة تامة فليس كل من أراد ان يحكم بالمصالح والمفاسد سلم له ذلك ، وفي هذا الشرط رد على من يقول بأن فتح باب الحكم بالمصالح يجرى العوام ومن في معناهم على القول في دين الله بغير علم "٢"

- ٤ — وفي المستصفى قسم الغزالي المصلحة بالنظر الى اعتبار الشارع لها الى :  
— مائتة الشرع باعتبارها فهي حجة ويرجع حاصلها الى القياس وهو اقتباس الحكم من معقول النص والاجماع .
- وقسم شهد الشرع لبطلانه مثل التكفير بالصيام دون العتق لمن لا يزجره سوى الصيام كالملك ، والموسر الذي لا يشق عليه الاعتاق .
- وقسم لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نص معين وهذا في محل النظر "٣" .

ثم قسم المصلحة في ذاتها الى ضروري ، وحاجي ، وتحسيني ، ثم قال :  
" الواقع في الرتبتين الاخيرتين لا يجوز الحكم بمجرد ان لم يعتد بشهادة اصل الا ان يجرى مجرى وضع الضرورات فلا يبعد في أن يؤدى اليه اجتهاد مجتهد ، اما الواقع في رتبة الضرورات فلا يبعد في أن يؤدى اليه اجتهاد مجتهد وان لم يشهد له أصل معين "٤" .

(١) قواعد الاحكام في مصالح الانام ج ٢ ص ١٦٠ .  
(٢) وانظر الشريعة الاسلامية مآلحة لكل زمان ومكان لمحمد الخضر حسين ص ٤٩ .  
(٣) المستصفى ج ١ ص ٢٨٤ — ٢٨٦ .  
(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٦ — ٢٩٤ .

ثم ساق فروعا كثيرة تنازع العلماء في حكم كل منها تبعا لاختلافهم في فهم  
أوجه المصلحة فيها ولكنها من قبيل تعارض مصلحتين ، كقطع اليد للكلية حفظا للروح ،  
وقطع المضطر قناعة من قنذه الى أن يجد الطعام ، والضرب بالثبته للاستتياق  
بالسرقة ، وعدم قبول توبة الزنديق ، وان المصلحة في قتله ، ومن يسعى في الارض  
فسادا اذا كان يحصل منه ضرر كلي يصيب اموال المسلمين ومائتهم ، وتوظيف الامام  
على الناس الضرائب اذا خلا بيت المال وخيف ثوران الجند او مداومة العدو  
للبلاد "١"

فقال فيها : كلها لا يبعد أن يؤدي الى ذلك اجتهد مجتهد ، بمعنى ان  
من راعى احدى المصلحتين ورجحها على الاخرى فلا ينكر عليه ان لا قطع بالاعتبار  
ولا بالالفاء لواحدة منها .

ثم ذكر مثالا لمصلحة يجب الحكم بها وتقديمها على المصلحة المعارضة لها ،  
وذلك في مثال الترس المشهور وهو ما اذا تترس الكفار بجماعة من اسارى المسلمين  
فلو كفنا عنهم لدمونا وغلبنوا على دار الاسلام وقتلوا كافة المسلمين ولو رمينا الترس لقتلنا  
مسلمنا معصوما لم يذنب ذنبا وهذا لا عهد به في الشرع ، ولو كفنا لسلطانا الكفار على  
جميع المسلمين فيقتلونهم ثم يقتلون الاسارى أيضا فيجوز أن يقول قائل هذا الاسير  
مقتول بكل حال فحفظ جميع المسلمين اقرب الى مقصود الشرع لانا نعلم قطعنا ان  
مقصود الشرع تقليل القتل كما يقصد حسم سبيله عند الامكان فان لم نقدر على الحسم  
قدرنا على التقليل وكان هذا التفاتا الى مصلحة علم بالضرورة كونها مقصود الشرع  
لا بدليل واحد وأصل معين بل بأدلة خارجة عن المعصر نكن تحصيل هذا المقصود  
بهذا الطريق وهو قتل من لم يذنب غريب لم يشهد له اصل معين ، فهذا مثال مصلحة  
غير مأخوذة بطريق القياس على اصل معين وانقدح اعتبارها باعتبار ثلاثة اوصاف :  
انها ضرورية ، وقطعية ، وكلية "٢" .

وهذا المثال في الحقيقة انما هو مثال لتعارض مصلحتين طبيعتين احدهما جزئية  
خاصة والاخرى كلية عامة . فاشتريا الفزالي هذه الشروط الثلاثة للقطع بتقديم

(١) المستصفى ج ١ ص ٢٩٧ - ٣٠٥ .

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٦ .

المصلحة على ما يمارضها من الادلة القطعية لا لاصل القول بالمصالح المرسلة ، حيث سبق في كتاب المنحول ، وفيما تقدم في المستصفي انه جعلها في محل الاجتهاد وقبلها في بعض المسائل حيث انقدح لها شاهد من اصول الشرع وقواعد الكلية بالاعتبار وردها حيث لم ينقدح له ذلك ولم ينكر على من اتبعها اذا انقدح له ما يشهد لها بالاعتبار .

ثم ذكر التعارض بين مصلحتين جزئيتين خاصتين ، كمدة امرأة المفقود هل تترخص حتى يغلب على الظن هلاكه وذلك اذا هلك غالب اقرانه ، وقد يكون ذلك سبعين أو ثمانين أو تسعين سنة ، فتضرر الزوجة بخلوها طول هذه المدة عن زوج ويذهب شبابها ويدركها الهرم وهي لا أيم ولا ذات حمل ، أو تترخص اربع سنين كما قدره عمر بن الخطاب وأكثر الصحابة ؟

وكذلك اذا عقد وليان أو وكيلان نكاحين واحدهما سابق واستبهم الامر ووقع اليأس عن البيان ، فهل تبقى المرأة محبوسة طول المصراع عن الأزواج ومحرومة على زوجها المالك لها في علم الله تعالى ؟ أو يجتهد الحاكم ويفسخ نكاحها ؟ وقال الزلي في هاتين المسألتين انهما في محل الاجتهاد واختلف فيهما قول الشافعي وجري الخلاف فيهما بين الصحابة "١"

وقد ظن بعض الاصوليين من المتأخرين "٢" ان الفرائي يشترط في اصل القول بالمصلحة المرسلة ان تكون قطعية كلية ضرورية فان اختلف شرط منها فهي مردودة عنده ، وهذا ليعر به صحيح - على ما تقدم - وقد رده بعض المحققين من اهل الاصول ، بل واخرجوا المصلحة القطعية الكلية الضرورية من مسمى المصلحة المرسلة وقالوا انها ثابتة بالاجماع ، وان اشتراط الفرائي انما هو للقطع بالقول بها وتقدمها على ما يمارضها من المصالح لا لاصل القول بها "٣"

- 
- (١) المستصفي ج ١ ص ٣٠٦ - ٣٠٩ .  
 (٢) الآمدى في الاحكام ج ٤ ص ١٦٠ ، الضعاج بشرح الاستوى ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ ، تفسير التحرير ج ٣ ص ٣١٤ . مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٦٦ .  
 (٣) جمع الجوامع بحاشية العطار ج ٢ ص ٣٢٩ .

ولم يختلف قول الفخري في كتاب من كتبه الثلاثة بل هو متفق مؤلف ، يسرد المرسل القريب كما يرد غيره . ويقبل - المرسل الملائم كما يقبله امامه وغيره من الائمة ، ويوازن بين المصالح فيقدم أقواها اذا ترجح له ذلك بظن غالب ولا ينكر على مخالفة لان هذا في محل الاجتهاد ، ويقطع بتقديم المصلحة اذا كانت ضرورة كلية اهـ .

ومن أمثلة المصلحة المرسله عند الشافعية :

١ - ما ثبت وتقرر من اجماع الامة على ان العمل القليل لا يبطل الصلاة ، والعمل الكثير يبطلها ، قال الشافعي حرر العمل الكثير ما اذا فعله المصلي اعتقده الناظر اليه متحلا عن الصلاة وخارجا عنها كما لو اشتغل بالخياطة والكتابة وغير ذلك . والعمل القليل مالا يعتد الناظر مرتكبه خارجا عن الصلاة كتسوية رداءه ، ومسح شعره .

وليس لهذا التقدير اصل خاص يستند اليه وانما استند الى اصل كلي ، وهو انه قد تقرر في كليات الشرع ان الصلاة مشروعة للخشوع والخضوع فما دام الانسان على هيئة الخشوع يعد مصليا واذا انخرم ذلك لا يعد مصليا .

٢ - قتل الجماعة بالواحد فانه عدوان وحيف في صورته من حيث ان الله تعالى قيد الجزاء بالمثل فقال : " وان عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به " ثم عدل أهل الاجماع عن الاصل المتفق عليه لحكمة كلية ومصلحة معقولة ، وذاك ان العاقلة لو رجمت هاهنا لافضى الامر الى سفك الدماء الصفى الى الغناء ، ان الغالب وقوع القتل بصفة الشركة فان الواحد يقاوم الواحد غالبا فعند ذلك يصير الحيف في مثل هذا القتل عدلا عند ملاحظة العدل المتوقع منه والعدل فيه جور عند النظر الى الجور المتوقع منه ، فقلنا بوجوب القتل دفعا لاعظم الضرر بمن بأيسرهما ، وهذه مصلحة لم يشهد لها أصل معين في الشرع ولا دل عليها نص كتاب ولا سنة بل هي مستندة الى اصل كلي هو قانون الشرع في حقن الدماء ، مبالغة في حسم مواد القتل واستبقاء جنس الانس "١" .



٣ — يجوز للإمام أن يوافق خراجاً ( ضرائب ) على الأغنياء إذا خلا بيت المال أو نقص عن كفاية الجند وما يلزم من الدفاع عن البلاد وصد الأعداء من اقتحامها أو القصر لسيادتها بأي أذى ، فيغرض عليهم بقدر الحاجة والعدل والانصاف إذا كسان أما ما عاد لا أمينا على شؤون رعيته وحافظا لمصالحها وهذا امر لم يرد به نص معين ولكن شهدت له اصول الشرع وقواعده الكلية ، فان من اصول الشرع ان اعظم الضررين يدفع بالتزام اخفهما ، وما يؤديه كل واحد قليل بالاضافة الى ما يخاطربه من نفسه وماله لو خلت خطة الاسلام عن ذى شوكة يحفظ نظام الامور ويقطع مادة الشرور ومما يشهد له كذلك ان لولي الطفل عمارة القنوات في ارضه ، واخراج ثمن ادبيته وما يحرفه على تعليمه وتأديبه ، وكل ذلك " تنجيز خسران لتوقع ما هو أكبر منه " (١) .

٤ — لوعم الحرام فانقلبت اموال العالمين بحملتها محرمة لكثرة المعاملات الفاسدة واشتباه الغصبوب بفهره وعسر الوصول الى الحلال فاننا نبيح لكل محتاج ان يأخذ كفايته من كل مال ، لان تحريم التناول يفضي الى الهلاك واختلال حياة الناس ، وتجويز الترفه تنعم في محرم وتخصيصه بمقدار سد الرق يكف الناس عن معاملاتهم الدينية والدنيوية ويتداعى ذلك الى افساد الدنيا وخراب العالم واهله فلا يتفرغون وهم على حالتهم مشرفون على الموت الى صناعاتهم واشغالهم ، والشرع لا يرضى بمثله قديماً فنبيح لكل غني من ماله مقدار كفايته من غير ترفه ولا اقتمار على سد الرق ويشهد لهذا قاعدة وهي ان الشخص الواحد اذا اضطر الى طعام غيره او الى بيته ، يباح له مقدار ما يحافظ على الروح ، فالمحافظة على الارواح الكثيرة اولى واحق بالاعتبار " (٢) .

٥ — اذا بايع المسلمون<sup>٣</sup> أما ما غير مستكمل شروط الاجتهاد والمعدالة والقوة ثم خرج من هو مستكمل لهذه الشروط فانه لا يجوز لهم خلع بيعة الاول لاجل مبايعة الثاني المستكمل للشروط لما يترتب عليه من الفتن وسفك الدماء واختلال جبل الأمن فيكون ما يترتب عليه من المفسد اكثر مما قد تحصل منه من مصلحة الاجتهاد في الاحكام وعدم التقليد فيها .

(١) المستصفى ج ١ ص ٣٠٤ — ٣٠٥ .

(٢) المنحول ص ٣٦٩ — ٣٧٠ ، قواعد الاحكام للعزبن عبد السلام ج ٢

ص ١٥٩ — ١٦٠ .

(٣) المنحول ص ٣٧٠ .

ويشهد لهذا ان الشارع يقصد الى حفظ النفوس والاموال وجمع كلمة المسلمين ومنع كل مايؤدي الى تفرقهم وتناحرهم فيما بينهم .

هذه بعض الامثلة التي اخذ الشافعية فيها بالمصلحة المرسله على الوجه الذي أبان عنه امامهم وكبار اصحابه وكلها تنطبق على ما جاع عنهم من الشروط والضوابط التي حددت معناها وافصحت حقيقتها عندهم .

#### مذهب الامام ابي حنيفة :

لم يذكر الحنفية المصلحة ضمن اصول امامهم<sup>١</sup> كما لم يذكرها الشافعي ضمن اصوله في الرسالة ، ولا أصحاب الامام احمد ضمن اصول امامهم واختلف الاصوليون في اخذ ابي حنيفة بالمصلحة فقال المفرمون بنصب الخلاف بين الشافعي وابي حنيفة : ان الشافعي يرى العمل بالمصلحة المرسله خلافا لابي حنيفة<sup>٢</sup> ، وعارضهم آخرون فقالوا : ان ابا حنيفة كالشافعي كلاهما يذهب الى تعليق الاحكام بالمصالح المرسله بشرط الملازمة للمصالح المعتبرة المشهود لها بالاصول<sup>٣</sup>

٢ - ان الحنفية يشترطون في الوصف الذي يعمل به كونه مؤثرا ، والمؤثر عندهم يشمل :

- ١ - اعتبار عين الوصف في عين الحكم بنص او اجماع .
- ٢ - اعتبار جنس الوصف في عين الحكم .
- ٣ - اعتبار عين الوصف في جنس الحكم .
- ٤ - اعتبار جنس الوصف في جنس الحكم .

والانواع الثلاثة الاخيرة كل واحد منها ، اما ان يعتبر فيه ثبوت عين الوصف مع عين الحكم في محل آخر أولا ، فان اعتبر فذلك المؤثر من قبيل القياس ، وهو المسمى عند الشافعية والجمهور باللائم المعتبر وان لم يعتبر فهو من قبيل المرسل ويسمى عند الشافعية والجمهور باللائم المرسل .

---

( ١ ) عقود الجواهر الحنفية في أدلة مذهب الامام ابي حنيفة ج ١ ص ٧ - ٩ .  
 ( ٢ ) انظر تخریج الفروع على الاصول للزنجاني ص ١٧١ .  
 ( ٣ ) ارشاد الفحول ص ٢٤٢ .

والحنفية لا يشترطون في قبول المؤثر كون عينه ثابتا مع عين الحكم<sup>١</sup> فظهر أنهم يقبلون الملائم المرسل وهو المصلحة المرسل.

قال في مسلم الشبوت وشرحه<sup>٢</sup> : " المرسل الملائم قبله امام الحرمين ونقل من الامام الشافعي ، وعليه جمهور الحنفية قال في التحرير : يجب على الحنفية قبول القسم الاخير من المرسل وقبوله أحق بالقبول " . . . . .

ب- ان الحنفية يأخذون بالاستحسان ويتوسمون فيه كثيرا وهو أشهر شيء عندهم حيث كانوا يمالجون به مساوي القياس ، وذلك عندما يكون اطراد القياس في محل مؤديا الى مضرة تلحق بالمكلف او حرج شديد او يفوت عليه مصلحة يلحقه بفواتها مشقة ومسر ، ولهذا كان من تعريفات الاستحسان عند متقدميهم انه " ترك العسر لليسر " والاخذ بالصحة وابتغاء الدعة " والميل السهولة في الاحكام فيها يهتلى به الخاص والعام " <sup>٣</sup> وهذه في الحقيقة الفاظ لا يبرار بها تعريف الاستحسان بقدر ما يبرار بها بيان ثمرته التي تعود على المكلف من بناء الحكم عليه .

ومن انواع الاستحسان عندهم استحسان الضرورة والمصلحة ، وهو العدول عن موجب القياس الى حكم آخر يحقق مصلحة راجحة على مصلحة القياس او يدفع ضررا متوقعا لحوقه بالمكلف ، وسيأتي الكلام في الاستحسان مستوفي في الباب الثالث ان شاء الله .

والمدود هنا هو بيان أخذهم بالمصلحة المرسل تحت مسمى آخر وهو

الاستحسان للضرورة والمصلحة .

ج- ماروى عنهم من المسائل الفقهية التي حكموا فيها بما تقتضيه المصلحة الملائمة التي تستند الى كلي الشرع دون شاهد معين لها بالاعتبار ، وسأقتصر على خمسة امثلة كما فعلت بالنسبة لمالك والشافعي :

- 
- (١) تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٢٥ .
  - (٢) ج ٢ ص ٢٦٦ .
  - (٣) المبسوط للرخسي ج ١٠ ص ١٤٥ .

- ١ — روى أبو يوسف، عن الامام ابي حنيفة انه قال : " اذا اصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فصجزوا عن حمله ذهبوا الفتم وحرقوا المتاع ، وحرقوا لحوم الفتم ، كرامة ان ينتفع بذلك اهل الشرك .  
وهذه فتوى ملحوظ فيها مصلحة المسلمين ، بدفع المقعدة التي تترتب على ترك هذه الغنائم في ايدى اعدائهم يتقوون بها " ١ .
- ٢ — روى عن أبي حنيفة انه قال : " لا بأس بالصدقات كلها على بني هاشم " ، قال الضحاوي : " ذهب في ذلك عندنا الى ان الصدقات انما كانت حرمات عليهم من أجل ما جعل لهم في الخمس من سهم ذوى القربى فلما انقطع ذلك عنهم ورجع الى فيهم بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم حل لهم بذلك ما قد كان محرما عليهم من اجل ما قد كان أحل لهم " ٢ .
- ٣ — افترى الصاهبان بتضمين الصناع وكل اجير مشترك الا من سبب قاهر كالحرقيق الغالب والعدو الكاير استحسانا للمحافظة على اموال المستضعفين ، وقد سبق ايداع هذا المثال في امثلة المصلحة عند الصحابة " ٣ .
- ٤ — اذا مات رب الارض — في المساقاة — والخارج بسر فللمعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك الثمر وان كره ذلك ورثة رب الارض استحسانا فيبقى العقد دفعا للضرر عنه ولا ضرر فيه على الآخر .
- ٥ — ولو مات العامل فلورثته ان يقوموا عليه وان كره رب الارض لان فيه النظر من الجانبين " ٤ .

---

( ١ ) الرد على سيرا الاوزاعي لابي يوسف ص ٨٣ .  
( ٢ ) شرح معاني الآثار للضحاي ج ٢ ص ١١ .  
( ٣ ) الهداية مع تكملة فتح القدير ج ٧ ص ٢٠١ .  
( ٤ ) المرجع السابق ج ٨ ص ٤٨ .

### الفصل الثالث

#### مذهب الامام احمد في الاحتجاج بالمصلحة المرسله

لم يذكر الاصوليون من الحنابلة المصلحة المرسله ضمن اصول الامام احمد ، كما انهم عندما قسموا الوصف المناسب قسموه الى مؤثر ، وملائم ، وغريب ، وطلقى وهو ما لم يشهد له من الشارع شاهد بالاعتبار سواء شهد لبطلانه او سكت عنه ، كما نرى ذلك عند ابن قدامة في الروضة "١" ، اما الفتوحى في شرح الكوكب "٢" فقد تبع ابن الحاجب في تقسيمه الوصف المناسب الى مؤثر ، وملائم ، وغريب ، ومرسل "٣" ، والمرسل ينقسم الى مرسل ملغى ومرسل غريب وهما مردودان باتفاق ، ومرسل ملائم وهو المصلحة المرسله بالمعنى الذى اوضحته فيما سبق وذكرت مذاهب الاثمة فيه ، وابن الحاجب يرد المناسب المرسل باقسامه الثلاثة وقد تبعه ابن السبكي في جمع الجوامع "٤" وتبعهما الفتوحى في شرح الكوكب فقال : " وليس المرسل الملائم حجة " "٥" وقال في باب الاستدلال "٦" :  
 " والمصالح المرسله : اثبات العلة بالنسبة وسبق ذلك في المسلك الرابع من مسالك العلة ، وذلك ان شهد الشرع باعتبارها كاعتباس الحكم من معقول دليل شرعي فقياس ، او ببطلان كتممين الصوم في كفارة وطء رمضان على الموسر كالطوك ونحوه فلغو قال بعض اصحابنا انكرها متأخروا اصحابنا من اهل الاصول والجدل ، وابن الباقلاني وجماعة من المتكلمين ، وقال بها مالك والشافعي في قول قديم وحكى عن ابي حنيفة " .

وقال ابن قدامة في باب الاستصلاح بعد ان قسم المصالح كتقسيم الفزالي الى :

١ - ما شهد الشرع باعتبارها فهذا هو القياس وهو اقتباس الحكم من معقول النص او الاجماع .

- 
- (١) ص ١٥٨ - ١٥٩ .
  - (٢) ص ٣١٦ - ٣١٨ .
  - (٣) مختصر ابن الحاجب بشرح المعتمد الايجي ج ٢ ص ٢٤٣ .
  - (٤) ص ٣٢٧ - ٣٢٩ .
  - (٥) ص ٣١٨ .
  - (٦) ص ٣٨٨ .

٢ — ما شهد بهطلانها كإيجاب الصوم بالوقوع في رمضان على الملوك إذ العتق سهل عليه فلا ينزجر والكفارة وضعت للزجر فهذا لا خلاف في بطلانه لمخالفته النص وفتح هذا يؤدى الى تفسير حدود الشرع .

٣ — ما لم يشهد له بابطال ولا اعتبار معين وهذا على ثلاثة أضرب :  
أحدها : ما يقع في مرتبة الحاجات .

الضرب الثاني : ما يقع موقع التحسين والتزيين ورعاية أحسن المناهج في العبادات والمعاملات .

فهذان الذريان لا نعلم ' خلافا في أنه لا يجوز التمسك بهما من غير أصل ، فإنه لو جاز ذلك كان وضعا للشرع بالرأى ، ولما احتجنا الى بعثة الرسل ، وكان العامي يساوى العالم في ذلك فان كل احد بمعرف مصلحته .

الضرب الثالث : ما يقع في رتبة الضروريات وهو ما عرف من الشارع الالتفات اليها وهي خمسة ان يحفظ عليهم دينهم ، وأنفسهم ، وعقلهم ، ونسبهم ، ومالهم . . .

فذهب مالك وبعض الشافعية الى أن هذه المصلحة حجة لأننا قد علمنا ان ذلك من مقاصد الشرع وكون هذه المعاني مقصودة عرف بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الاحوال وتفاريق الامارات فيسمى ذلك مصلحة مرسل ، ولا نسميها قياسا لان القياس يرجع الى اصل معين .

والصحيح ان ذلك ليس بحجة ، لانه ما عرف من الشارع المحافظة على الدماء بكل طريق ، ولذلك لم يشرع المثلة وان كانت ابلغ في الردع والزجر ، ولم يشرع القتل في السرقة وشرب الخمر ، فاذا اثبت حكما لمصلحة من هذه المعاليج لم يعلم ان الشرع حافظا على تلك المصلحة باثبات ذلك الحكم كان وضعا للشرع بالرأى وحكما بالعقل المجرد "١" .

هذا ملخص رأى ابن قدامة في المصلحة ، ومنه يتبين انه يردّها باطلاق .

وفي المسودة "١" : المصالح المرسلة لا يجوز بناؤها الاحكام عليها قاله ابن الباقلاني وجماعة المعكمين وهو قول متأخرى اصحابنا أهل الاصول والجدل وقال مالــــــــــــــــك يجوز ذلك .

وقد ذكر ابو الخطاب في تقسيم الادلة الشرعية ان الاستنباط قياس ، واستدلال والاستدلال يكون بأمانة او علة ، ويكون بشهادة الاصول ، والاستدلال بالعلل والأمانة هو المصالح " .

وهذا النص على قلة ماتحته من القاعدة يدل على شيئين :

احدهما : ان رد المصالح المرسلة ليس قولاً واحداً في مذهب الحنابلة ، وانما هو قول المتأخرين منهم من أهل الاصول والجدل .  
الثاني : ان ابا الخطاب قد جعلها نوعاً من الاستدلال ولا يفيد هذا النص اكثر من ذلك ، لانه لم ينقل نص ابي الخطاب بتمامه فلا ندري هل قبل المصلحة بعد ان عدها مع انواع الاستدلال اولا .

وفي فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية "٢" : " الطريق السابع المصالح المرسلة وهو ان يرى المجتهد ان هذا الفصل يجلب منفعة راجحة وليس في الشرع ما ينفيــــــــــــــــه فهذه الطريق فيها خلاف مشهور ، فالفقهاء يسمونها المصالح المرسلة ، ومنهم من يسميها الرأي وبعضهم يقرب اليها الاستحسان ، وقريب منها ذوق الصوفي وإلها ماتهم فان حاصلها انهم يجدون في القول والعمل مصلحة في قلوبهم واديانهم ويذوقون طعم ثمرته وهذه مصلحة . .

والقول بالمصالح المرسلة يشرع من الدين ما لم يأذن به الله غالباً وهي تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلي والرأي ونحو ذلك " .

هذه نصوص الحنابلة فيما لدى من كتب اصولهم وليس فيها نص صريح او ظاهر عن الامام يختص بالمصلحة المرسلة قبولاً او رداً ، كما انهم لم يحددوا المصلحة الستي

---

(١) ص ٤٥٠ .

(٢) ج ١١ ص ٣٤٢ — ٣٤٤ .

صرحوا بردها تحديداً يبين حقيقتها ويميزها عن غيرها من أنواع المصالح المعتبرة وان كان يظهر منها انهم يعنون بها المرسل الغريب الذي لا يلائم تصرفات الشارع، وهذا اوضح شيء وأظهره في النص الذي نقلت عن شيخ الاسلام ابن تيمية حيث قرنها بالتحسين والتقبيح العقلي، والرأى المجرد وذوق الصوفية ووجد هـمهم وإلهاماتهم .

ويعد هذا ليس امامنا الا الاتجاه الى فروع الحنابلة وخاصة مسائل الامام احمد لنبحث فيها عن المصلحة المرسل بالمعنى الذي تقدم في الفصل الاول من هذا الباب وهو كونها ملائمة لمقاصد الشرع بشهادة الاصول والقواعد الكلية لجنسها بالقبول .

١ - اذا دعت الحاجة الى التصرف في مال الغير اوحقه وتعذر استئذانه جاز هذا التصرف ومن فروع هذه القاعدة :

لورأى شاة غيره تعوت فذبحها حفظاً لماليتها عليه كان ذلك اولى من تركها تذهب ضياعاً .

ولو استأجر غلاماً فوقعت لآكلة في بئر فخرقه فتيقن انان لم يقطعه سرتالى نفسه فمات جازله قطعه ولا ضمان عليه .

ولورأى السمل يمر بهدار جاره فبادر ونقب الحائط واخرج متاعه فحفظه عليه جاز ذلك ولم يضمن نقب الحائط ولو قصد المدو مال جاره فمالحه ببعضه دفعاً عن بقيته جازله ولم يضمن مادفعه اليه . ولو وقعت النار في دار جاره فهدم جانباً منها على النار لئلا تسرى الى بقيتها لم يضمن<sup>١</sup>

وكل هذه المسائل تجوز اتباعاً للمصلحة المرسل ان لانص على جواز كل واحدة منها بعينها ، ولكن لما كانت مصلحة صاحب المال في التصرف في ماله بغير اذنه في تلك الحالات ، وضرره في عدم هذا التصرف وكان الشارع يحض على حفظ الاموال وعدم اتلافها او تضييعها بقدر الامكان ، ويأمر الجار بالاحسان الى جاره ورعاية مصالحه ، ويأمر المسلمين عموماً بالتعاون على البر والتقوى وكان اذن المالك متعذراً او متعسراً في تلك الحال نزل تحصيل هذه المصالح العظيمة منزلة اذنه لفظاً بالتحرف في ماله بما فيه صلاحه وحفظه .

(١) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٥٣ - ٣٩٤ .



- ٢ — هدية المقترض لا يجوز قبولها ممن لم تجر منه عادة بذلك قبل القرض.
  - ٣ — هدية المشركين لا صير الجيش فانه لا يختص بها على المذهب بل هي غنيمة اوفى على اختلاف الاصحاب .
  - ٤ — هدايا المعال قال احمد في رواية ابي طالب في الهدايا تهدي للامير فيعطى منها الرجل ، قال : هذا الغلول .
  - ٥ — ومنع الاصحاب من قبول القاضي هدية من لم تجر العادة بهديته له قبل ولايته .
  - ٦ — هبة المرأة زوجها صداقها اذا سألها ذلك فان سببها طلب استدامة النكاح فان طلقها قلها الرجوع فيها نص عليه احمد في رواية عبد الله "١"
- وهذه المسائل وسواها كثير ما لاص على عينه بالاعتبار قد راعى فيها الحناطة السبب الدافع للعمل فرتبوا الحكم على وقته وكونوا من مجموعها قاعدة اعتبار الاسباب في عقود التمليكات والامان والنذور "٢" وغيرها .
- ودلائل الشرع وقواعده الكلية تشهد لهذه القاعدة ، فان الجزاء الاخرى مرتب على النيات لا على ظاهر العمل كما في قوله صلى الله عليه وسلم : " انما الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى " "٣" اى جزاؤها ، وكذلك الجزاء الدنيوى منوط بالقصد ، ولهذا لا يؤخذ من عمل محرما او نطق بلفظ محرم او بطلاق او عتاق او اقرار اذا كان ذلك في حال النوم او الاغما او كان مبرسا او مجنونا او معتوها او سكرانا بغير اختياره "٤" ، ولكن لما كانت النيات امرا خفيا لا يطالع عليه انيطت الاحكام بالاعمال الظاهرة فابيح منها ما يتبادر الى اذهان اكثر الناس ان الانسان يفعل له لقصد حسن ، وحرم ما يتبادر الى اذهان الاكثرين انه يفعل له لقصد سي ، كالمينة اذا قصدا البيهان بيع نقد بنقد وجعل السلعة لغوا حرمت باتفاق ، واذا فشا ذلك بين الناس بحيث لا يفعلونه في الغالب الا بهذا القصد حرمت كذلك .

- 
- (١) القواعد لابن رجب ص ٣٢٢ .
  - (٢) المرجع السابق ص ٣٢١ .
  - (٣) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١ ص ٩ وهو اول حديث في صحيح البخارى
  - (٤) لا ينافي هذا انه يجب على من اتلف شيئا بمغير حق ضمانه ، فذلك من خطاب الوضع حماية لارواح الناس واموالهم من التعدي وادعاء سقوط الاهلية وهو لا يشترط فيه العقل حتى ان صاحب البهيمة يضمن ما جنت بهيمته اذا قصر في حفظها والصغير يضمن ما اتلفه وكذلك من ذكروا اعلاه .

- ٧ — اذا ارتفع حيض المرأة ولا تدرى ما سبب ارتفاعه فمذهب مالك واحمد فسي المنصور عنه وقول للشافعي انها تعتد عدة الآيسات — ثلاثة اشهر — بعد ان تمكث مدة الحمل كما قضى بذلك عمر ، ومذهب ابي حنيفة والشافعي في الجديد انها تمكث حتى تظمن في سن الآيسات فتعتد عدة الآيسات ، وفي هذا ضرر عظيم عليها فانها تمكث عشرين او ثلاثين او اربعين سنة لا تتزوج ومثل هذا الحرج مرفوع عن الامة <sup>١</sup>
- فالنص قد ورد بعدة ذوات الحيض المنتظم انهن يعتدن بالحيض ، والآيسات واللائي لم يحضن انهن يعتدن بالاشهر قال تعالى ( ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) ) <sup>٢</sup> وقال : ( ( واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن ، وأولات الاحمال اجلهن ان يحضن حملهن ) ) <sup>٣</sup>
- وهذه كانت تحيض فارتفع حيضها — اى انقطع — ولا تدرى ما السبب الذى رفعه فالاصل ان تعتد عدة ذوات الحيض فتنتظر حتى يعود اليها الحيض وان طالت المدة فاذا عاد اعتدت بثلاث حيض والا انتظرت حتى تبلغ سن اليأس فتعتد بالاشهر كمدة الآيسات ، ولكن معروضي الله عنه وبإثافة من الصحابة رأوا ان في انتظارها الحيض هذه المدة الأولى التي تمتد الى عشرين السنين ضررا عليها وحرجا لازما وقواعد الشريعة واصولها الكلية جاءت برفع الحرج عن هذه الامة فالحقوها بالآيسات فتتربص مدة الحمل الغالبة تمدة اشهر ثم تعتد عدة الآيسات ثلاثة اشهر وتحلل للازواج بعد ذلك وتبهم احمد في المنصور عنه اتباعا للمصلحة المرسلة التي تشهد لها اصول الشرع وقواعد الكلية.
- ٨ — تغليظ الحد على من شرب الخمر في نهار رمضان فيضرب مائة سوط ، ثمانين للحد وعشرين تعزيرا لغلظه في رمضان وانتهاك حرمة بشرب المحرم .

( ١ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ٣٤ ص ٢١ ، المغني ج ٨ ص ٧١ — ٧٢  
 كشف القناع ج ٥ ص ٤١٩ — ٤٢٥  
 ( ٢ ) سورة البقرة آية ٢٢٨ .  
 ( ٣ ) سورة الطلاق آية ٤ .

ذهب الى هذا الامام احمد واصحابه "١" ورواه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه حين ضرب النجاشي لشربه الخمر في نهار رمضان فضربه الحد ثم عزره عشرين لفطوره .

فهذه الزيادة في الحد وهي التمييز بعشرين سوطا لهتك حرمة الزمان المحرم لا يشهد لها اصل معين بالاعتبار ، ولكن يشهد لها اعتبار الشارع جنسها في جنس الحكم في مسائل كثيرة منها ، تغليظ الدية على قاتل الممدرون قاتل الخياط وشبه الممد وتغليظ الصحابة الدية على من قتل في الحرم او قتل وهو محرم فيجب عليه الدية وثلاث الدية لانتهاكه حرمة المكان المحرم ، وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بقتل من نكح امرأة ابيه وتخمين ماله ، ولم يقر عليه حد الزنا وذلك لعظم الجريمة التي ارتكبها حيث قارف امرا مقطوعا بتحريمه وقطع رحما فلم يبرح حرمة ابيه .

١- نص احمد فيمن جرح على الصحابة انه قد وجب على السلطان عقوبته ، وليس للسلطان ان يعفو عنه بل يعاقبه ويستتيبه فان تاب والا اعاد العقوبة "٢"

فهذه مصلحة لم يرد نص معين بحكمها ولكن اصول الشرع تشهد لجنسها حيث ان الفقهاء اجمعوا على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم او قذفه او قذف امه يجب قتله ، وكذلك من قذف عائشة رضي الله عنها بعد نزول براءتها بنص القرآن القاطع يجب قتله لانه مكذب لنصوص القرآن القطعية والمعلوم بالضرورة من دين الاسلام من وجوب احترام النبي صلى الله عليه وسلم وحرمة الطعن فيه وفي آيائه وازواجه والصحابة رضي الله عنهم قد اثبت الله عليهم في كتابه في آيات كثيرة ورضي عنهم ووعدهم بالمغفرة واثبت عليهم النبي صلى الله عليه وسلم في احاديث كثيرة ، وحذر من تنقصهم او الطعن في احد منهم .

فمن اعتقد كفرهم او فسقهم الا نغمضهم كما تقول غلاة الرافضة وجب قتله لتكذيبه القاطع من الكتاب والسنة والاجماع .

(١) المغني ج ٩ ص ١٥٩ ، اعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٧٧ .  
(٢) اعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٧٨ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٧١ - ١٧٢ .

ومن سبهم او تنقصهم ، او سب احدا منهم او تنقصه ، ورماه بجهن او بخل او نحو ذلك ، وجب على الامام تأديبه وعقوبته عقوبة بليغة لما يوردى اليه تنقصهم من الشك في كمالهم وفضلهم على غيرهم مع شهادة الكتاب والسنة بذلك .

١٠ — جواز تفضيل بعض الاولاد على بعض في الهبة اذا كان ذلك لمعنى يقتضي تخصيصه مثل اختصاصه بحاجة او زمانة او عمن او كثيرة عائلة او اشتغاله بالعلم ونحوه من الفضائل ، او صرف عطية عن بعض ولده لفسقه او بدعته او لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله او ينفقه فيها فقد روى عن احمد ما يدل على جواز ذلك لقوله في تخصيص بعضهم بالوقف لا بأس به اذا كان لحاجة واكرهه اذا كان على سبيل الاثرة ، والعطية في معناه "١"

والراجع في المذهب التسوية بينهم اتباعا للنص وهو حديث النعمان بن بشير حين فضله ابوه فاعلمناه ولم يعط بقية اخوته فأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يشهد عليها .

هذه عشرة امثلة من العمل بالمصالح المرسله عند الامام احمد واصحابه وهي قليل من كثير وقطرة من بحر وغيره من قبض ، وليس الهدف الاستقصاء فذلك يحتاج الى رسالة خاة ، ولكن بحسبي اني طبعته هذه الامثلة العشرة على الضابط الذي وضعه المحققون للمصلحة المرسله وارثيته معيارا لها في بحثي هذا فجاءت النتائج تحمل الدليل العملي على اتفاق الائمة رحمهم الله تعالى على العمل بالمصلحة المرسله . وان من منع العمل بها من الاصوليين فانما عنى بها المصالح الفرعية التي لا يشهد لها شاهد بالاعتبار لا عيب ولا جنسا ، وتلك يتفق الجميع على رفضها والمنع من اتباعها فلا داعي لنصب الخلاف بينهم فيها .

## الباب الثالث

### الاستحسان

وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الاول : في بيان حقيقته .
- الفصل الثاني : في بيان أنواعه .
- الفصل الثالث : في بيان مذهب الامام احمد فيه .

## الفصل الأول

### في بيسان حقيقته

الاستحسان استعمال من الحسن : وهو عد الشيء واعتقاده حسنا ، ويطلق على كل ما ميل اليه الانسان ويهواه من الصور والمعاني وان كان مستقبحا عند غيره ، تقول : استحسنت الذبوف الطعام اي مالوا اليه وعدوه حسنا لموافقته وملاءمته شهيتهم ، وتقول : استحسنت القائد شجاعة جنوده واخلاصهم في اداء الواجب ، اي اعتقد حسن ذلك منهم وسر به لملاءمته مقصوده "١" .

وقد اختلف الاصوليون في تعريفه اختلافا واسعا ولكنهم انقسموا في ذلك الى فريقين :

احدهما : فريق المانعين من الاحتجاج به وهم عامة الاصوليين من الشافعية والمتكلمين ، وهو "لا" لم يتجاوزا المعنى اللغوي ، وهو الميل الى ما يهواه الانسان من الصور والمعاني سواء كان ذلك بدليل او بغير دليل فعرفوه بقولهم :

الاستحسان : " دليل ينقدح في نفس المجتهد تعسر عبارته عنه " اي لا تساعد العبارة على ابرازه .

او هو : " ما استحسنته المجتهد بعقله " أي من غير دليل شرعي يدل عليه .

ونصبوا هذين التعريفين الى اشهر القائلين بالاستحسان وهم الحنفية "٢" وردوه عليهم وشنعوا به عليهم مع انه لا وجود له في كتبهم ولا اثر له في فقههم ، ولا شك في الاتفاق على رده اذا عرف بهذين التعريفين ، لان العقل لا يستقل بدرك الاحكام الشرعية اثباتا ، وان كان قد يدرك انتقاءها لانتقاء دليلها ،

---

(١) انظر ترتيب القاموس المحيط ج ١ ص ٥٦٦ ، شرح الاسنوى على الضعاج

ج ٣ ص ١٤٠ ، شرح مختصر الروضة للطوفي ج ٢ ص ٤٣١ .

(٢) انظر : اللمع لابي اسحق الشيرازي ص ٦٥ ، الاحكام للكمي ج ٤ ص ١٥٧

جمع الجوامع بحاشية العطار ج ٢ ص ٣٩٥ ، الضعاج بشرح الاسنوى

ج ٣ ص ١٣٨ .

وليس في الادلة الشرعية دليل صحيح معلوم للمجتهد او مظنون له لا يستطيع التعبير عنه وابعازه لينصر به قوله ويقيم به الحجة على المخالف ، وانما هو بهذا المعنى ذوق محض وهوس بين ولا يد من بيانه لتصحيحه الادلة او تزيفه .

الثاني : فريق القائلين بالاحتجاج وهم الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة " ١ " ، وقد عرفوه بتعريفات كثيرة تلتقي عند حقيقة واحدة هي ان الاستحسان عبارة عن ترك مقتضى الدليل العام لدليل خاص رجح عليه . ولا بد من الاشارة الى طرف من التعريفات التي ذكروها ثم اختيار ما هو الاولى بالقبول منها ، وبعد ذلك نبين ان الشافعية كغيرهم من الفقهاء لا ينازعون في الاستحسان بهذا المعنى وانه لا يوجد في الحقيقة استحسان مختلف فيه .

#### تعريف الاستحسان عند الحنفية :

١ — عرفه الكمال ابن الهمام في التحرير بقوله : " الاستحسان هو القياس الخفي بالنسبة الى قياس ظاهر متبادر ، ويقال لما هو اعم ما ذكر وهو كل دليل واقع في مقابلة القياس الظاهر نص أو اجماع او ضرورة " وهذا التعريف هو منتهى التحقيق في بيان حقيقة الاستحسان عند فقهاء الحنفية وعباراتهم في الفقه لا تكاد تخرج عنه ، ومنه نشين ان المراد بالاستحسان عندهم : دليل من الادلة المعتبرة شرعا واقع في مقابلة القياس يقتضي العدول عن القياس اليه لوجه يرجحه .

٢ — وعرفه فخر الاسلام البزدوى بقوله : " الاستحسان هو العدول عن موجب قياس الى قياس اقوى منه " أو هو " تخصيص قياس بدليل اقوى منه " " ٣ " والتعريف المتقدم عبارة عن شرح وايضاح لمضمون هذا التعريف .

٣ — وتوسع ابو الحسن الكرخي في مدلول الاستحسان فقال : " الاستحسان هو ان يعدل الانسان من أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها السي خلافة لوجه يقتضي العدول عن الاول " " ٤ " .

( ١ ) تيسير التحرير ج ٤ ص ٧٨ ، مسلم الشبوتي ج ٢ ص ٣٢٠ — ٣٢١ ، الروضة ص ٨٥

اللبيل ص ١٤٣ ، المسودة ص ٤٥١ ، شرح الكوكب ص ٣٨٧ — ٣٨٨

( ٢ ) تيسير التحرير ج ٤ ص ٧٤

( ٣ ) كشف الاسرار ج ٤ ص ٣

( ٤ ) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة

وهو بهذا يدخل المدول عن المنسوخ الى الناسخ ، وعن العام الى الخاص ، وعن المطلق الى المقيد في معنى الاستحسان ويجعلها ضمن دائرته ، ولم يقل بذلك احد من فقهاء الحنفية ، فان كلامهم ينصب على معارضة القياس بدليل خاص اظهر منه وهو مقتضى تصرفهم في المسائل الفقهية ، فيقولون : خصصنا العام بالدليل المخصص ، وقيدنا اطلاق المطلق ، وتركنا هذا النص لانه منسوخ ، وتركنا القياس في محل كذا الدليل كذا استحسانا .

فالاستحسان عند الفقهاء خاص بمعالجة مساوي القياس .

#### تعريفه عند المالكية :

ذكر الشاطبي في كتابه " الموافقات " و " الاعتصام " جملة من تعريفات الاستحسان عند المالكية وذكر له امثلة كثيرة وبين انه مذهب مالك واصحابه ، وانه راجع الى التيسير ورفع الجرح عن الناس .  
ومن هذه التعريفات :

( ١ ) عرفه ابن رشد فقال : " الاستحسان — الذي يكثر استعماله حتى يكون اعم من القياس — هو ان يكون طرحا لقياس يؤدي الى غلو ومبالغة فيه فيعدل عنه في بعض المواضع لمعنى يؤدي في الحكم يختص به ذلك الموضع " ١ .

وهذا شبيه بتعريف ابن الهمام — المتقدم — وان كان ابن رشد لم يفصل المعنى الذي يعدل اليه عن القياس ، ولكن وصفه له بالتأثير في الحكم في ذلك الموضع يفيد ان المراد به كل دليل شرعي معتبر من نص ، او اجماع ، او قياس آخر ، او مصلحة او عرف .

( ٢ ) قال الشاطبي في الموافقات : " هو في مذهب مالك الاخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي ومقتضاه الرجوع الى تقديم الاستدلال المرسل على القياس " ٢ .

( ١ ) الاعتصام ج ٢ ص ١٢٩ .

( ٢ ) الموافقات ج ٤ ص ١٢٤ - ١٢٥ ، وقال في الاعتصام ج ٢ ص ١٢٩ ، وجده غير ابن العربي من اهل المذهب . الخ ونسبه الشوكاني في ارشاد الفحول الى ابن الانباري المالكي ص ٢٤١ .



فان من استحسن لم يرجع الى مجرد ذوقه وتشهيه ، وانما رجع الى ما علم من قصد الشارع في الجملة في امثال تلك الاشياء المفروضة كالمسائل التي يقتضي القياس فيها امرا الا ان ذلك الامر يؤدي الى قوات مصلحة من جهة اخرى ، او جلب مفسدة كذلك ، وكثيرا ما يتفق هذا في الاصل للضرورة مع الحاجي ، والحاجي مع التكميلي ، فيكون اجراء القياس مطلقا في الضروري يؤدي الى حرج ومشقة في بعض موارد ، فيستثنى موضع الحرج ، وكذلك في الحاجي مع التكميلي او الضروري مع التكميلي وهو ظاهر وله في الشرع أمثلة كثيرة " ١ " .

وهذا تعريف للاستحسان باشهر مستنداته عند مالك وهو المصلحة المرسلـة وقد اشتهر عنه الاخذ بها كثيرا - كما اوضحنا ذلك في الباب الثاني - ولا يعني هذا انها المستند الوحيد اليه فقد عدوا من صور الاستحسان ، الاستحسان للنص ، والاجماع ، والعرف كما سيأتي في تعريف ابن العربي للاستحسان .

٣ - وعرفه ابن العربي بانه : " ايثار ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء والترخص لمعارضة ما يحارض به في بعض مقتضياته " .

ثم جعله اقساماً :

فمنه ترك الدليل للمعرف كرد الايمان الى العرف ، وتركه الى المصلحة كتفمين الاجهر المشترك ، وتركه للاجماع كاجاب الفرم على من قطع ذنب بغلة القاضي " ٢ " وتركه في المسير لتفاهته لرفع المشقة وايثار التوسعة على الخلق كاجازة التفاضل المسير في المرايلة الكثيرة ، واجازة بيع وصرف في المسير " ٣ " .

( ١ ) الموافقات ج ٤ ص ١٣٥ .

( ٢ ) قال في الاعتصام : ج ٢ ص ١٤٢ " وهذا الاجماع مما ينظر فيه فان المسألة ذات قولين في المذهب وغيره ، ولكن الاشهر في المذهب المالكي ما تقدم حسبنا نص عليه القاضي عبد الوهاب " اهـ .

( ٣ ) الموافقات ج ٤ ص ١٣٦ .

٤ - وقال "١" في احكام القرآن : الاستحسان عندنا وعند الحنفية هو العمل باقوى الدليلين ، فالمعوم اذا استمر والقياس اذا اطرر فان مالكا وابا حنيفة يريان تخصيص المعوم بأى دليل كان من ظاهراً ومعنى . ويستحسن مالك ان يخص بالمدلحة ، ويستحسن أبو حنيفة ان يخص بقول الواحد من الصحابة الوارد بخلاف القياس .

ويريان معا : تخصيص القياس ونقض العلة ولا يرى الشافعي لعلة الشرع اذا ثبتت تخصيصاً "٢"

وواضح من كلام ابن العربي هذا انه يرى ان الاستحسان هو الاستثناء من الدليل العام مطلقاً حتى يدخل فيه تخصيص النص العام وتخصيص القياس العام وهو يصرح بهذا ، وهو بهذا يشبه الى حد كبير تعريف الكرخي الحنفي .

#### تعريفه عند الحنابلة :

اختلفت الحنابلة في تعريف الاستحسان كما اختلف غيرهم فذكروا في ذلك عبارات كثيرة اوضحها واجمعها :

١ - تعريف ابي الخطاب الذى يقول فيه : " والذى يقتضيه كلام اصحابنا ان يكون حد الاستحسان : المدول عن موجب القياس الى دليل هو اقوى منه " لانه لم يرد لفظه الا في انه ترك القياس للاستحسان فأما في ترك دليل آخر فلم يرد "٣" .

قال : " ومعنى الاستحسان ان بعض الامارات تكون اقوى من القياس فيمدل اليها من غير أن يفسد القياس وهذا راجع الى تخصيص الملة "٤" وهذا التعريف شبيه بتعريف ابن الهمام الحنفي ، وتعريف ابن رشد المالكي .

- 
- (١) يعني ابن العربي فالتعريفان ٣ ، ٤ له .
  - (٢) الموافقات ج ٤ ص ١٣٦ ، الاعتصام ج ٢ ص ١٣٨ .
  - (٣) المسودة ص ٤٥٢ .
  - (٤) المرجع السابق ص ٤٥٣ .

- ٢ — وعرفه الحلواني فقال : الاستحسان هو : ترك القياس لدليل اقوى منه من كتاب اوسنة واجماع " ١ " وهو قريب من تعريف ابي الخطاب .
- ٣ — وعرفه ابن عدامة في الروضة بقوله : " المراد به المدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب اوسنة " ٢ .
- ٤ — وعرفه الطوفي في البلبيل فقال : " واجود ما قيل فيه انه المدول بحكم المسألة من نظائرها لدليل شرعي خاص " ٣ .
- وهذان التعريفان شبيهان بتعريف الكرخي فيرد عليهما ماورد عليه .
- ٥ — وفسر الفخراسماعيل في كتابه " الجدل " والمجد ابن تيمية في المسودة الاستحسان بانه ترك القياس لدليل نص من خبر وغيره او ترك القياس لقول الصحابي فيما لايجرى فيه القياس " ٤ .
- قال المجد : " فان الحنفية وافقونا في ان الصحابي اذا قال قولا لا يهتدى اليه القياس حمل على انه قاله توقيفا ، والشافعية خالفونا في ذلك ، وكذا الحنفية وافقونا في الاستحسان ، والشافعية خالفونا وهذا وجه حسن ان شاء الله " ٥ .
- هذه هي اهم التعريفات التي ذكر الحنابلة للاستحسان ، وقد اختلفوا فيها كاختلاف غيرهم ، وان كان ليس خلافا شاقصا ، وانما هو راجع الى تعميم او اختصار في صور المدول عنه او المدول اليه وكل يذكر من المستندات ما يراه الاهم في مذهب امامه ، فالحنفية يركزون كثيرا على المدول عن موجب قياس جلي الى قياس خفي لكثرة عند فقهاءهم ، والمالكية يركزون على ترك القياس للمصلحة المرسله لكثرتها في كلام فقهاءهم وفي مقدمتهم الامام مالك .

( ١ ) المسودة ص ٤٥٤ .

( ٢ ) ص ٨٥ .

( ٣ ) ص ١٤٣ .

( ٤ ) المسودة ص ٤٥١ .

( ٥ ) المسودة ص ٤٥١ .

والحنابلة يقدمون قول الصحابي فيما لا مجال للرأى فيه على القياس قسولا واحدا ، بل قول الصحابي مطلقا اذا لم يخالف في الراجح من المذهب ، وهو اكثر شيئا في الفاظ الامام احمد وفي استحساناته ، فنصوا عليه في تفسير الاستحسان لكونه احد المستندات التي يستند اليها المجتهد في عدوله عن القياس العام .

وبعد ما تقدم من عرض لاهم تعريفات الاستحسان عند الائمة الثلاثة واصحابهم نستطيع القول بأن أنسب تعريف للاستحسان هو : " المدول عن القياس الظاهر الى دليل اقوى منه من ثمر ، او اجماع ، او قياس ، او مصلحة ، او عرف ، او غيرها من الادلة الشرعية المعتبرة عند المجتهد " .

وبهذا لا يبقى بين العلماء على اختلاف مذاهبهم اى خلاف في جواز العمل بالاستحسان ، لانه عائد الى الادلة المعتبرة وبحق قال المحققون من اصوليين : " لا يثبت استحسان مختلف فيه ، لانه اما مردود به اتفاق او مقبول باتفاق وذلك متوقف على فهم حقيقته وقد بينتها فيما تقدم بقدر المستطاع والله اعلم بالصواب .

## الفصل الثاني في بيان انواعه

تمهيد :

انتهينا في بيان حقيقة الاستحسان الى انه عبارة عن دليل معتبر شرعا يقع في مقابلة القياس الظاهر وانه بهذا المعنى لا يتحقق فيه خلاف بين العلماء وان اختلفوا في جواز تسميته بهذا الاسم دون غيره فلا فائدة في الخلاف في الاسم بعد الاتفاق على المعنى .

وهذا الفعل نعقده لبيان انواعه مستمينين على ايضاحها بذكر بعض الامثلة من الفروع الفقهية وبيان طريقة الفقهاء في توجيه ما ذهبوا اليه من الاحكام المستحسنة واسباب تركهم طرد القياس في تلك المواضع لتأثير لنا صورة الاستحسان واضحة جليلة ، ولنتبين مدى ما وصل اليه الفقه الاسلامي من رقة متناهية ، وضبط واحكام رافعين ، مع ما يتمتع به من حيوية دافقة وحركة واعية ناشطة تستهدف الحق اينما كان ، وتنشد المصلحة اينما وجدت متى لاحت دلائلها للناظرين ، ولا تقف امام جمود القواعد واطراد الاقيسة وقفة المتحير او تسير معها سير الآلة الصماء وان اردت الى خلاف مقصود الشارع منها في بعض المواضع .

وما احسن قول الامام مالك حين يقول : " تسعة اعشار العلم الاستحسان " ، و " المفرق في القياس يكاد يفارق السنة " (١)

انواع الاستحسان :

يتنوع الاستحسان بالنظر الى سنده الى انواع كثيرة منها :

١ - الاستحسان للنص :

وهو ان يترك القياس في موضع من المواضع لدليل من الكتاب او السنة يقتضي المدول اليه وترك طرد القياس في ذلك الموضع .

(١) الموافقات ج ٤ ص ١٣٧ ، الاعتصام ج ٢ ص ١٣٨ .

مثاله : من نذر أن يتصدق بجميع ماله ، بأن قال : ان شفى الله مريضى ، او ان عاد قريبي الغائب ، او ان ربحت تجارتى فمالي صدقة في المساكين . فالقياس الظاهر وهو وجوب الوفاء بكل نذر طاعة نذره يقضى بأن يتصدق بجميع ماله من زكوى وغيره ، كما لو قال : لله علي ان اصوم شهرا او سنة او ان اصلي فسي المسجد الحرام ، أو أن احج او اعتمر فانه يجب عليه الوفاء بما نذر ، واليق ذهب الامام الشافعي واصحابه <sup>١</sup> .

وذهب الحنابلة في المشهور من المذهب الى انه يجوز التصدق بالثلث <sup>٢</sup> ، وهذا عدول عن موجب القياس وهو التصدق بجميع ماله لدليل اقتضي هذا العدول وهو قوله صلى الله عليه وسلم لابي لبابة : " يجزى عنك الثلث " لما قال له : يا رسول الله ان من توبتي ان اهجر دار قومي وأساكنك ، وأن أنخلع من مالي صدقة لله عز وجل ورسوله " رواه احمد ومثله عن كعب بن مالك في قصة توبته وتوبة الله عليه في تخلفه عن غزوة تبوك <sup>٣</sup> .

وهذا من الحنابلة استحسن ، وان لم يصرحوا بلفظه — لانه عدول عن موجب القياس وهو الصدقة بجميع المال كما هو مقتضى نذره ومقتضى النذر في جميع الطاعات ، الى التصدق بالثلث لاجل النص من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد صرحوا بأن هذا على خلاف قياس المذهب في امثالها فقال المرادوى في الانصاف <sup>٤</sup> : " ليس لنا في نذر الطاعة ما يفي ببعضه الا هذا الموضع " .

قلت : فمعاني بها ، اى يلغى بها .

- (١) المذهب ج ١ ص ٢٥٠ .
- (٢) المغني ج ١٠ ص ٩٧ ، الاقناع بشرحه كشف القناع ج ٦ ص ٢٧٨ ، وهو قول الامام مالك ، بداية المجتهد ج ١ ص ٤٢٧ .
- (٣) منتقى الاخبار ج ٨ ص ٢٨١ — ٢٨٢ .
- (٤) ج ١١ ص ١٢٧ .

وذهب الامام ابو حنيفة الى حمل نذره على المال الزكوى ( اى الذى تجب فيه الزكاة ) من غيره من سائر ماله استحسانا<sup>١</sup>

ووجه هذا الاستحسان انه ثبت الحمل عليه في قوله تعالى : ( خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها )<sup>٢</sup> .

والمراد بالصدقة في هذه الآية الزكاة الواجبة ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم بسنته قولا وفعلًا الاموال التي تجب فيها الزكاة وهي السائمة من بهيمة الانعام ، والخارج من الارض ، والنقدان ، وعروض التجارة وماعداها من الاموال والممتلكات لا تجب فيها الزكاة فلا يشملها وجوب الصدقة في قول القائل : مالي صدقة .

وهذا مثال لترك القياس لنص من الكتاب استحسانا ، وان كان الاستحسان في هذه المسألة غير منقذ ، لان المحمول على معهود الشرع هو المطلق وهذه صدقة معينة غير مطلقة ، ثم يبطل بما لو نذر صياما فانه لا يحمل على صوم رمضان ، ولو نذر صلاة لا يحمل على الصلاة المفروضة .

مثال ثان : ان القياس يقتضي المنع من بيع السلم لانه بيع معدوم حال المقد وقد قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام : " لا تبع ماليك عندك " رواه الخمسة<sup>٣</sup> ولكن الفقهاء حكموا بجوازه استحسانا للارادة الدالة على الترخيص فيه من الكتاب والسنة مثل قوله تعالى :

( يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه . . )<sup>٤</sup> قال ابن عباس : اشهد ان السلف المضمون الى اجل مسمى ان الله احله واذن فيه ثم قرأ هذه الآية الى قوله ( الى اجل مسمى ) .

- 
- ( ١ ) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٧١ ، دار احياء التراث الاسلامي ببيروت .
  - ( ٢ ) سورة التوبة آية " ١٠٣ " .
  - ( ٣ ) منتقى الاخبار ج ٥ ص ١٧٥ .
  - ( ٤ ) سورة البقرة آية " ٢٨٢ " ، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٩٤ .

وقوله صلى الله عليه وسلم : " من اسلف قليل سلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم " رواه الجماعة <sup>١</sup>

مثال ثالث : ان القياس يقتضي فساد صوم من أكل أو شرب ناسيا ، لانه ترك الامساك بالمأمور به فيلزمه الاتيان بما تركه كما لو أحدث ونسي حتى صلى يجب عليه اعادة تلك الصلاة .

والاستحسان يقتضي صحته اتباعا لنص رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : " من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما الله اطعمه وسقاه " رواه الجماعة الا النسائي <sup>٢</sup>

٢ — الاستحسان للاجماع : وهو ان يترك القياس في موضع لاجماع العلماء على خلاف مقتضاه في ذلك الموضع .

ومن أمثله عند الحنفية : عقد الاستصناع وهو طلب صنعة لما فيه تعامل كأن يقول : للخفاف اصنع لي خفا من جلد كذا ، وصفته كذا ، بثمن قدره كذا ، فان المعقود عليه وهو الخف الموصوف معدوم حال العقد . فالقياس يقتضي عدم جوازه لانه بيع معدوم حال العقد . ولكن الفقهاء تركوا القياس للاجماع وهو التعامل به بين الناس من غير نكير من اهل العلم فأجازوه استحسانا <sup>٣</sup>

مثال ثان : ان القياس يقتضي عدم جواز اسلام الدراهم والدنانير في الموزونات كالحديد ، والرماس والنحاس لوجود الصفة المضمومة الى الجنس وهي الوزن . ولكن الفقهاء اجازوه استحسانا للاجماع المنعقد على جوازه <sup>٤</sup>

- 
- (١) منتقى الاخبار ج ٥ ص ٢٥٥ .
  - (٢) المرجع السابق نفسه ج ٤ ص ٢٣١ .
  - (٣) اصول السرخسي ج ٢ ص ٢٠٣ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ٧٨ ، مسلم الشوت ج ٢ ص ٣٢١ .
  - (٤) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٢٥ — ١٢٦ ، وانظر في جواز السلم في الموزونات المفني ج ٤ ص ٢٥٦ .



٣ — الاستحسان القياسي : وهو ان يتجاوز المسألة اطلاقاً ، احدهما ظاهر متبادر ولكنه ضعيف الاثر ، والاخر خفي ولكنه اقوى اثراً واسد نظراً واضح استنتاجاً فيعدل المجتهد عما يوجب القياس على الاصل الظاهر المتبادر الى ما يوجب القياس على الاصل الخفي القوي اثره استحساناً<sup>١</sup>

وهذا النوع من ادق انواع الاستحسان واكثرها غموضاً ، لانه محتاج في ترجيح احد القياسين على الاخر الى انعام النظر واستعمال الفكر والروية حتى لا يميل فيعمل بالمرجوح ويترك الراجح .

وهو في الحقيقة ترجيح لاحد الاقيسة عند تعدد وجوهها وتعارضها في المسألة الواحدة ، وهو متفق عليه بين جميع الفقهاء القائلين بالقياس وعليه مدار النقاش والجدل في اكثر الفروع الفقهية المختلف فيها فكل فقيه يرجح قياسه على قياس مخالفه بقوة أثره وقربه من نصوص الشارع ومدى تحقيقه لمصالح المباد ورفع الحرج عنهم والتيسير عليهم .

وقد اثير فقهاء الحنفية من اطلاق اسم الاستحسان على هذا النوع حتى عرف بهم وعرفوا به . والحقيقة الاكيدة ما ذكرت من انه مأخوذ به من كافة الفقهاء القائلين بالقياس ، وان كان بعضهم لا يطلق عليه اسم الاستحسان ، بل يقول في المسألة قياسان ، احدهما : كذا ، والاخر : كذا والراجح كذا لقوة دليله ووضوح مصلحته ، والصبر بالمضمون لا بالاسماء والالفاظ .

ومن امثلة الاستحسان القياسي : الرجل يقول لامرأته : اذا حضت : فأنت طالق فتقول : قد حضت فالقياس الا تصدق فلا تطلق حتى يعلم وجود الحيض منها او يصدقها الزوج ، كما لو قال : ان دخلت الدار فأنت طالق ، او ان كلمت زيدا فأنت طالق ، فقلت بعد ذلك : قد دخلت الدار أو كلمت زيدا بمسند اليمين فانها لا تصدق ولا تطلق حتى يعلم ذلك ببينة او باقرار الزوج وتصديقه لها . وكما لو قال لها : اذا حضت فعبدى حراً وقام رأتي الاخرى طالق فقلت : حضت ، وكذبها الزوج لم يعتق العبد ولم تطلق المرأة الاخرى ، لانها مدعية على غيرها فلا بد من بينة تثبت دعواها او يصدقها المدعى عليه وهو الزوج<sup>٢</sup>

(١) المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٤٥ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٦٠ .  
(٢) انظر في هذه المسألة بكل ما جاء فيها من فروع : المغني ج ٧ ص ٣٨٨ — ٣٨٩

وهذا قياس ظاهر يجب طرده في امثال هذه المسائل ومن ضمنها مسألتنا ،  
ولكنكم معارض بقياس آخر وهو ان المرأة اذا قالت : انا حائض قبل قولها في تحريم  
وطئها في هذه الحال ، واذا قالت قد طهرت حل لزوجها وطؤها ، واذا كانت  
معتدة بالاقرار فقالت : قد انقضت عدتي صدقت في ذلك اذا ادعت ممكناً  
وانقطعت رجعة الزوج عنها بانقطاع الزوجية بينهما ، لانها مؤتمنة على فرجها  
ولا يعلم الحيض وما في معناه كالحيض الا من قبلها ولا يطلع عليه غيرها .

فيجب على هذا الاصل ان يقبل قولها اذا قال لها ان حدثت فأنت طالق  
فقالت : قد حدثت فيقع الطلاق المعلق عليه .

وقد قوى الحاق هذه المسألة بالاصل الثاني - وهو قبول قولها - قوله تعالى :  
( ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ) (١) "١" وروى عن السلف ان  
المراد به الحيض والحيض "٢" ، وعن ابي بن كعب انه قال : " من الامانة ان  
اثمنت المرأة على فرجها " "٣"

فدل وعظه ايهاا ونهيه لها عن الكتمان على قبول قولها في براءة رحمها من  
الحيض وشغلها به ، ووجود الحيض وعدمه .

مثال ثان : دخول حقوق الري والصرف والمرور في وقف الارض الزراعية  
تبعا بدون ذكرها تنازعه اطلاق :

احدهما : قياسه على البيع بجامع ان البيع يخرج المبيع من ملك البائع ، والوقف  
يخرج الموقوف من ملك الواقف ، وفي بيع الاراضي الزراعية لا تدخل  
حقوق ريها وصرفها والمرور اليها بدون ذكرها فكذلك في وقفها وهذا  
قياس ظاهر متبادر .

- 
- ( ١ ) سورة البقرة آية " ٢٢٨ " .
  - ( ٢ ) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٨٠ .
  - ( ٣ ) فتح الباري ج ٩ ص ٤٨٢ .

الثاني : قياسه على الاجارة بجامع ان المقصود بكل منهما الانتفاع بربع العين لا تملك رقبته ، وفي اجارة الارض الزراعية تدخل حقوق ربتها وصرفها والمرور اليها بدون ذكرها فكذلك في وقفها والمقصود من الوقف هو انتفاع الموقوف به لا تملك رقبته وذلك لا يحصل الا بدخول حقوق الري والصرف والمرور فيه فكان قياس الوقف على الاجارة في دخول ما يتوقف عليه الانتفاع تبعاً للمعين بدون ذكره اصح واغوى اثره من قياسه على البيع الذي لا تدخل فيه هذه الاشياء الا بالامتراط<sup>١</sup>

مثال ثالث : سوء سباع الطير كالصقر والبازي والحدأة والفـراب تنازعه اعلان :

احدهما : قياسه على سوء سباع البهائم كالاسد والنمر والذئب لاشتراكهما في نجاسة اللحم لحرمته في كل : والسوء يتبع اللحم في الطهارة وعدمها لاختلافه باللحاف المتولد منه فيحكم بنجاسة سوء سباع الطير قياساً على سوء سباع البهائم وهذا قياس ظاهر متبدر .

الثاني : قياسه على سوء الآدمي بجامع كون كل منهما غير مأكول اللحم — وان كان التحريم في الحيوان للنجاسة وفي الآدمي لاحترامه — وسوء الآدمي ظاهر فيحكم بطهارة سوء سباع الطير استحساناً .

وجه هذا الاستحسان ان المؤثر في نجاسة سوء سباع البهائم هو مخالطة لعابها للحمها النجس ، وسباع الطير تشرب بمقارها وهو عظم جفاف ظاهر فتأخذ الماء به ثم تبتلعه دون ان ينفصل شيء من لعابها في الماء فسلماً يتنجس<sup>٢</sup>

مثال رابع : اذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما أضحية الاخر ، فالقياس الظاهر المتبادر انه لا يجزئهما وكل واحد منهما ضامن لأضحية الاخر ، لانه ذبح أضحية غيره بغير اذنه وهو تعدل لا محل له ، كما لو ذبح شاة بغيره بغير اذنه كشاة اشتراها القصاب فانه يعد متعدياً ويضع قيمة الشاة .

(١) فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٣٠٢ — ٣٠٣ .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ج ١ ص ٧٨ .

والاستحسان انهما اذا غلطا فذبح كل واحد منهما اضحية الاخر اجزأ عنهما ولا ضمان عليهما "١".

ووجه هذا الاستحسان : انها تعينت للذبح لتعينيها للاضحية حتى وجب عليه ان يضحي بها بعينها في ايام النحر ويكره ان يبدل بها غيرها ، فدار المالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح آذنا له دلالة ، لانها تفوت بمضي هذه الايام وربما عجز عن ذبحها بموارض صارفة فصار كما اذا ذبح شاة شد القصاب رجلها .

٤ — الاستحسان للمصلحة "٢" : وتسميه الحنفية بالاستحسان للضرورة ورفع الجرح "٣" ، وهو ان يكون القياس مؤديا في محل الى حقوق ضرر او حرج شديد بالمكلفين ، فيعدل المجتهد في ذلك المحل عن الحكم الذي يقتضيه القياس الى حكم آخر يحقق مصلحة المكلفين ويدفع الضرر والحرج عنهم ، وذلك ان دفع الضرر ورفع الحرج عن المكلف اصل من اصول الشريعة السمحة ومبدأ من مبادئ السامية ، فاذا خرج القياس عن العدل الى الجور ، ومن اليسر الى العسر ، ومن المصلحة الى ضدها فان ادلة الشريعة وقواعد الكلية توجب ترك هذا القياس والعدول عنه الى غيره من الادلة والاصول الشرعية التي تحقق العدل وتحفظ المصلحة وتيسر على الناس امور دينهم ودنياهم .

- 
- (١) فتح القدير لابن الهمام ج ٨ ص ٧٧ - ٧٨ ، كشاف القناع ج ٣ ص ١٤ ، الفروع ج ٣ ص ٥٥١ .
  - (٢) اشتهر الاستحسان للمصلحة عند المالكية لتوسعهم فيه اكثر من غيرهم حتى عرفوا الاستحسان بأنه " تقديم الاستدلال المرسل على القياس " انظر الموافقات ج ٤ ص ١٣٤ - ١٣٥ ، الاعتصام ج ٢ ص ١٣٩ ، ١٤١ .
  - (٣) انظر اصول السرخسي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، تيسير التحرير ج ٤ ص ٧٨ مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٢١ .

ومن امثلة الاستحسان للمصلحة :

١- ان القياس يقتضي استحالة تطهير الآبار والحياض الكبيرة "١" ، لانه لا يمكن صب الماء عليها حتى تطهر اذ كل ماء يلاقي النجاسة يتنجس بها ، والماء الذى ينبع من البئر اذا نزلت يتنجس بملاقاة الماء النجس الموجود فيها ونزع بعض الماء لا يؤثر في طهارة الباقي فلا يمكن تطهيرها بأى وجه .  
ولكن الفقهاء استحسنوا ترك العمل بموجب هذا القياس لما يترتب عليه من الضرر والدرج والمشقة المرفوعة عن هذه الامة قطعا بنصوص الكتاب والسنة ، وحكموا بتطهيرها بالنزع بعدد من الدلاء قدرووها بحسب اختلاف الحالات والصحيح تقديره بما يغلب على الظن ان عين النجاسة تتلاشى معه ويعرف ذلك بعدم وجود عين النجاسة او طعمها او ريحها في الماء بعد النزع .

وفيه آثار مروية عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم "٢"

٢- ان القياس يقتضي ان يكون الاجير المشترك "٣" كالمانع والصباغ والفصال والكوا والمهندس الذى يخلع الآلات مؤتمنا على ماتحت يده من اموال الناس فلا يضمن الا ما قامت البينة على تقصيره في حفظه كالمودع والمرتهن ، والمستعير لا يضمنون الا ما قامت البينة على تقصيرهم في حفظه "٤"

- 
- (١) فتح القدير لابن الهمام ج ١ ص ٦٨ .  
(٢) نصب الراية للزيلعي ج ١ ص ١٢٨ - ١٣٠ .  
(٣) الاجير على ضربين : خاص ، ومشترك ، فالخاص هو الذى يقع المقدر عليه فسي مدة معلومة يستحق المستأجر نفعه في جميعها ، سمي خادما لاختصاص المستأجر بنفعه في تلك المدة دون سائر الناس ، والمشترك من يعمل لغير واحد سمي مشتركا لانه يتقبل امالا لاثنتين وثلاثة فأكثر في وقت واحد ويعمل لهم فيشتركون في منفعته واستحقاقها : المغني ج ٤ ص ٤٣٠ .  
(٤) المغني ج ٤ ص ٣٥٤ .

ولكن لما قل الصلاح وخرت الذم وكثرا كل اموال الناس بالباطل ودعوى تلفها او ضياعها ضمن الصحابة رضي الله عنهم الاجير المشترك من صانع وصباغ ونحوهما ما لم يكن التلف بقوة قاهرة أو آفة سعاوية . وقال امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه قوله المشهورة : " لا يصلح الناس الا ذاك " <sup>١</sup> وتبعضهم على ذلك جمهور الفقهاء .

فهذا عدول عن حكم القياس الظاهر الذي يعتبرهم امنا على ما تحت ايديهم من اموال الناس بحيث لا يضمنون الا ما قامت البينة على تقصيرهم في حفظه الى جعلهم متهمين والاصل فيهم بخلاف الامانة حتى يثبتوا امانتهم وعدم تقصيرهم ، وهو أقوى اثرا وأسد نظرا ، لان الناس بهم ضرورة وشدة حاجة الى الخدمات والاعمال التي يقوم بها الاجير المشترك فلا يستطيعون الاستغناء عنهم ولا ملازمتهم ومراقبة اموالهم التي تحت ايديهم ، وحفظ الاموال من الضرورات الخمس التي اوجب الشارع رعايتها وليس يكون ذلك الا بتضمن الاجير المشترك فعدل عن حكم القياس الى هذه المصلحة استحسانا <sup>٢</sup>

٣ - القياس يقتضي تحريم النظر الى شي من بدن المرأة لغير زوج ومحرم ، وعند الحنفية الا الوجه والكفين لمن امن الشهوة لانه يؤدي الى الفتنة ووقع ما لا تحمد عقباه .

ولكن الفقهاء استحسنوا فأباحوا للطبيب النظر الى ما تدعو الحاجة اليه من بدنها حتى الفرج اذا لم يكن هناك طيبة من النساء وتوقف العلاج على ذلك ، لان علاجها لحفظ النفس وهو ضرورة فيقدم على الامر بستر العورة لكونه يحفظ مصلحة مكملة للمصلحة الضرورية ، وحفظ الاصل مقدم على حفظ مكمله اذا تعارضا لان في زهاب الاصل زهاب المكمل .

واستحسن الفقهاء للحاجة فأباحوا النظر الى وجه المرأة لمن يشهد عليها لتكون الشهادة على عينها ، وكذلك من يعامل امرأة في بيع او اجارة او مافسي معناهما يباح له النظر الى وجهها ليعلمها بعينها عند طلب حقه فلا تدعي انه عامل غيرها <sup>٣</sup> وظلت فيها .

- 
- (١) تلخيص الحبير ج ٣ ص ٦١ ، نصب الراية ج ٤ ص ١٤١ .
  - (٢) المفتي ج ٥ ص ٤٣٠ ، المذهب ج ١ ص ٤١٥ قال : فيها قولان : احدهما يضمن ، والاخر لا يضمن وهو الصحيح اهـ . تكملة فتح القدير ج ٧ ص ٢٠١ بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٣٢ .
  - (٣) المفتي ج ٧ ص ٢٢ ، المذهب ج ٢ ص ٣٥ ، تكملة فتح القدير ج ٨ ص ٩٩

وهذا لا تندموا اليه ضرورة ، ولكن يحصل من عدم مراعاته حرج ومشقة على  
المكلف فاستثني من حكم القياس العام استحسانا للتيسير ورفع الحرج .

٥- الاستحسان للعرف : وهو ان يكون القياس الظاهر يقتضي حكما في محل  
وعرف المخاطبين يقتضي حكما آخر في ذلك المحل فيرى المجتهد ان في  
طرد القياس على خلاف عرف المخاطبين العام المطرد الذي يصدر عن  
في تصرفاتهم وبينون عليه معاملاتهم حرجا ومشقة عليهم ، فيعدل عنه استحسانا  
الى ما يوجب العرف تيسيرا على المكلفين ورفع الحرج عنهم . وحمل لالفاظهم  
وافعالهم على ما اعتادوه وألفوه وبناء الاحكام على العرف متفق عليه بين  
جميع الفقهاء من ذلك بناء الاحكام في الايمان والنذور والفاظ العقود  
والالتزامات والتصرفات على ما يوجب عرف المخاطبين وان كان مخالفا  
لما يقتضيه الوضع اللغوي او الوضع الشرعي حملا للامور على مقاصدها عند  
المكلفين للتيسير عليهم ورفع الحرج عنهم . واستثناء بعض الصور من حكم القياس  
واعنائها حكما آخر يقتضيه العرف رعاية لمصلحة المكلفين وهو المسمى بالاستحسان  
للعرف مبثوث في كتب الفقهاء من كافة المذاهب ولا سيما في احكام المعاملات  
والنذور والايمان .

ومن أمثلة الاستحسان للعرف :

١- ان القياس يقتضي عدم صحة الاجارة المجهولة سواء كان الجهل بمقدار الاجرة  
او مدة الاجارة او تعيين الوجه الذي يجوز للمستأجر ان يتنفع بالعين المؤجرة  
في حدوده .

فمن دخل حماما ليستحم وجب عليه ان يحدد مع صاحب الحمام  
الاجرة ، وقدر المدة التي سيمكثها في الحمام ، ومقدار الماء الذي سيستعمله

ولكن لما كان في ذلك حرج ومشقة بسبب كثرة الداخلين للحمام  
وعدم التمكن من ضبط مدة بقاء كل واحد منهم وما صرفه من الماء ، وكانت  
المشادة في مثل هذه الامور قبيحة في العادة تترفع عنها هم الناس وتأبأها  
النفوس الكريمة استحسن العلماء دخول الحمام من غير تقدير أجرة ولا تقدير  
مدة اللبث ولا تقدير الماء المستعمل ، فتركوا حكم القياس الى العرف  
للمصلحة ورفع الحرج عن الناس .<sup>(١)</sup>

(١) المقني ج ٥ ص ٤٥٩ ، الكافي ج ٢ ص ٣٢٣ ، الهداية بتكملة فتح القدير  
ج ٧ ص ١٧٨ .

٢ — ومثله الشرب من ايدي السقائين دون تقدير الثمن او الماء المستهلك لان الناس تمارفوا ذلك واستحسنوه وعدوا خلافه منافيا للكرم والسماحة<sup>١</sup>

٣ — اذا دفع ثوبه الى خياط او قصار ليخيطه او يقصره من غير عقد ولا شرط ولا تعريض بأجر ، وكان الخياط والقصار منتصبين لذلك ففملا ذلك فهل يستحقان على ذلك أميرا ؟

القياس ان لا أجر لهما لانهما فملا ذلك من غير عوض جعل لهما فأشبهه ما لو تبرعا به ، وبه قال اصحاب الشافعي<sup>٢</sup>

والاستحسان ان لهما الاجر ويقدر بأجرة المثل لان العرف الجارى بذلك يقوم مقام القول ، ولان شاهد الحال يقتضيه فصار كالتعريض ، واليه ذهب الحنابلة وجمهور الفقهاء<sup>٣</sup>

تلك هي اهم انواع الاستحسان التي ذكرها الاصوليون واكثر الفقهاء ممن استعمالها ومنها نتبين ان الاستحسان ليس دليلا مستقلا خارجا عن الأدلة المعمورة وهي الكتاب والسنة والاجماع ، والقياس ، حيث ان حقيقة — كما تقدم — ليست سوى ترك للقياس الذي يؤدى طرده في موضع من المواضع الى قبج وغلوبنا في ما قامت عليه الشريعة السمحة من اليسر والرحمة والسماحة والتخفيف عن المكلفين ورفع الحرج والمشقة عنهم ، وان كان الاستحسان كذلك فلا معنى لانكاره لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى ، اما اللفظ فليس في إطلاقه على هذا الوجه من الاستدلال محذور لصحته في لسان العرب ، ان يمدون الميل الى ما يترجح عند الانسان صوابه على خطئه ، وصلاحه على فساد ، ونفعه على ضرره مستحسنا ، فيقولون : استحسنت فلان رأى فلان واستصوبه واستحببته واستطابه كلها بمعنى واحد ومنه استحسنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى سلمان في حفر الخندق فأمر به .

(١) المستصفى ج ١ ص ٢٩٧ .  
(٢) المغني ج ٥ ص ٤٥٩ ، المذهب ج ١ ص ٤١٧ — ٤١٨ ذكر فيه ثلاثة اوجه رابعها لا أجر له مطلقا قال وهو المذهب .  
(٣) المغني ج ٥ ص ٤٥٩ ، الانصاف ج ٦ ص ١٦ — ١٧ ، القواعد لابن رجب ص ٣٢٣ .



وقد ورد إطلاقه في القرآن والاشرف فقال تعالى : ( فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ) ( ١ ) ، وقال : ( وأمر قومك يأخذوا بأحسنها ) ( ٢ ) ، وقال : ( الله نزل أحسن الحديث كتابها متشابها ) ( ٣ ) وفي اشعبد الله بن مسعود : " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " ( ٤ )

وأما المعنى فإن الامام الشافعي وهو من أشد المنكرين للاستحسان قد أطلق القول به في بعض المواضع ومنها ما هو استحسان بالمعنى الاصطلاحي الذي سبق ايضاحه وهو ترك القياس لدليل اقوى منه فروي عنه انه قال :  
( ١ ) استحسن في المتعة في حق الفني ان يكون خادما وفي حق الفقير مقنعة وفي حق المتوسط ثلاثين درهما .

( ٢ ) واستحسن ترك شي للمكاتب من نجوم الكتابة .

( ٣ ) واستحسن التحليف بالمصحف .

( ٤ ) واستحسن في خيار الشفعة أن تكون الى ثلاثة أيام .

( ٥ ) وقال في السارق اذا أخرج يده اليسرى بدل اليمنى فقطعت : القياس

أن تقطع يمينه ، والاستحسان الآخر تقطع .

( ٦ ) ونص في احد اقواله انه يبدأ في النضال بمخرج السبق اتباعا لعادة الرماة

قال اصحابه : هو استحسان ( ٥ )

ويقول هو وغيره اذا تمارضت عندهم الاقيسة ولا ح لهم رجحان بعضها على

بعض بدليل مؤيد من مصلحة او ضرورة ، أو أثر يمجيني كذا وأستحب كذا ،

ويطيب لي كذا . . ثم يؤيدون الوجه المستحب او المعجب او المستطاب بما

لديهم من الامارات وقرائن الاحوال ، ولا فرق بين هذا وبين الاستحسان ،

واختلاف الالفاظ لا يفرمى اتفقت الحقائق .

( ١ ) سورة الزمر آية " ١٨ " .

( ٢ ) سورة الاعراف آية " ١٤٥ " .

( ٣ ) سورة الزمر آية " ٢٣ " .

( ٤ ) قال المجلوني في " كشف الخفا ومزيل الالباس " ج ٢ ص ١٨٨ ، رواه احمد في كتاب السنة وليس في مسنده . كما وهم عن عبد الله بن مسعود موقوفا عليه وهو موقوف حسن .

( ٥ ) الاحكام للملأمدى ج ٤ ص ١٥٧ ، جمع الجوامع لابن السبكي ج ٢ ص ٣٩٥ - ٣٩٦

بدائع الفوائد لابن القيم ج ٤ ص ٣٢ .

ولم يشر الشافعي عندما تصدى للرد على القائلين بالاستحسان إلى الحنفية أو المالكية وهم أشهر من كان يقول به بالمعنى الذي تقدم ، وقد جاء في أدلته ما يفيد أنه يريد بالاستحسان الذي قد انبرى للرد عليه ما كان حكما بالهوى والشهوة والتلذذ ، والمقل المجرد عن دليل فهو يجعله مقابلا لدلالة الشرع المعتبرة ، النص والاجماع والحمل عليهما وهو القياس ويقول إذا كان الحكم بالعقل فاء ، فرق بين الحاهل والعالم والمجتهد والعامي .

ومن البعيد جدا أن يكون الشافعي يجهل مذهب المالكية في الاستحسان وهو تلميذ الإمام مالك وناشر علمه أو يجهل مذهب الحنفية وهو الذي قرأ كتب محمد بن الحسن وقابله وناظره وأثبت مناظراته في كتابه الأم وكان في كثير منها دقيقا ومنصفا وتام المعرفة بمذهب الخصم الذي يناظره وأدلته وطريقته فسي النقاش والجدل .

وليس الاستحسان عند المالكية ولا عند الحنفية حكما بالهوى والشهوة ولا تلذذا ولا تشريع أحكام بدلالة العقل المجرد دون دلالة من الشرع معتبرة ، فهل يبعد بعد هذا كله أن نقول أن الشافعي رحمه الله لم يكن يرد على الحنفية ولا على المالكية ولم يكن ينكر الاستحسان الصحيح ، وإنما كان يرد على بعض الغلاة من المعتزلة والجهمية من أهل الكلام الذين رد عليهم وأبان فساد مذهبهم في خبر الواحد وفي حجية السنة عموما ولم يصرح بأسمائهم لمقصد جليل وغاية نبيلة وهي القصد إلى إخمال ذكرهم وإماتة مذهبهم حتى لا تقوم لهم بعده قائمة .

---

### الفصل الثالث

#### فسي بيان مذهب الامام احمد في الاستحسان

تصميم :

كان ماتقدم في الفصلين السابقين على هذا الفصل محاولة لاعطاء صورة تقريبية موجزة عن حقيقة الاستحسان وبيان انواعه عند الفقهاء والاصوليين عموما ، وكيفية اجرائه موضحا ذلك بالامثلة والوقائع التي نص الفقهاء من مختلف المذاهب على انهم عدلوا فيها عن موجب القياس الظاهر المتبادر الى خلافه لدليل هو اقوى ، نصا كان او اجماعا ، واثر ، او قياسا آخر ، او ضرورة ، او مصلحة ، او عرفا عاما مطردا .

وانتهيت الى انه ما من فقيه الا وقد استحسنت سوا اطلق لفظ الاستحسان على ما ذهب اليه ، او اجرى حقيقة الاستحسان واستعاض عن لفظه بالفاظ مرادفة كقوله هذا أعجب اليّ ، او استحبه او يطيب لي مع بيانه وجه اعجابه او استحبابه او استطابته له .

وهذا الفعل اعقده لبيان مذهب الامام احمد - رحمه الله تعالى - فسي الاستحسان .

معتددا في ذلك على :

أ - مانقله الاصوليون من الحنابلة وغيرهم عنه .

ب - جملة من الوقائع التي نص فيها على الاخذ بالاستحسان ، لتكون فسي أن واحد دليلا على اخذه بالاستحسان وبيانا لاشهر انواعه عنده .

الاستحسان مذهب احمد :

اكثر الاصوليين من غير الحنابلة لا يذكرون مخالفا في جواز العمل بالاستحسان سوى الامام الشافعي واصحابه ، ويعتبرون الاخذ به مذهب الائمة الثلاثة ، مالك ، وابي حنيفة ، واحمد واصحابهم وجمهور الفقهاء "أ" ومن نعت على اخذ احمد

---

(١) انظر : تيسير التحرير ج ٤ ص ٧٨ ، مسلم الشوك ج ٢ ص ٣٢١ ، الموافقات للشافعي ج ٤ ص ١٣٦ ، الاعتصام له ج ٢ ص ١٣٧ ، المنهاج للبيضاوي بشرحي الاسنوى والبدخشي ج ٣ ص ١٣٨ - ١٣٩ .

بالاستحسان الآمدى في الاحكام "١" حيث قال : " النوع الثالث الاستحسان ، وقد اختلف فيه فقال به اصحاب ابي حنيفة واحمد بن حنبل ، وانكره الباقر حتى نقل عن الشافعي انه قال : من استحسن فقد شرع " وابن الحاجب فـ في المختصر "٢" از قال : " الاستحسان قال به الحنفية والحنابلة وانكره غيرهم حتى قال الشافعي : من استحسن فقد شرع " . وأما الاصوليون من الحنابلة فهم مطبقون على ان الاستحسان مذهب احمد وانه صريح نصوصه ، وقد ذكرت فـ في الفصل الاول تعريفاته عندهم وضبطهم لانواعه ، واستبعادهم ان يكون من معاني الاستحسان المعمول به ما كان عن غير دليل ، او عن دليل يمجز المجتهد عن ابرازه وتبيينه بعبارة مفهومة قال ابن قدامة في الروضة "٣" : " قال القاضي يعقوب "٤" : القول بالاستحسان مذهب احمد رحمه الله ، وهو ان تترك حكما الى حكم هو اولى منه ، وهذا مما لا ينكر وان اختلف في تسميته فلا فائدة فـ في الاختلاف في الاصطلاحات مع الاتفاق في المعنى "

ومثله للطوفي في مختصر الروضة " البلب " "٥" وشرحه له "٦" ، ولفـ في الدين البغدادي في قواعد الاصول ومعاقد الفصول "٧" ، ولآل تيمية في المسودة "٨" وابن القيم في بدائع الفوائد "٩" .

- 
- (١) ج ٤ ص ١٥٦ .
  - (٢) المختصر بشرح العضد الايجي ج ٢ ص ٢٨٨ .
  - (٣) ص ٨٥ ، الروضة بحاشية ابن بدران ج ١ ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .
  - (٤) هو يعقوب بن ابراهيم بن احمد بن سطور المكبرى البرزبيني القاضي ابو علي قاضي باب الارج تفقه على القاضي ابي يعلى حتى برع في الفقه ، وقرأ عليه عامة الحنابلة ببغداد وانتفعوا به صنف كتباً في الاصول والفروع منها " التعليقة " في الفقه عدة مجلدات وهي ملخصة من تعليقة مشيخة القاضي ، وكان مبارك التعليم لم يدرس عليه احد الا اقلح وصار فقيها وكانت له المقامات المشهورة " بالديوان " حتى يقال : انه كعمروين العاصر ، والمغيرة بن شعبة من الصحابة في قوة الرأي توفي سنة ست وقيل ثمان وثمانين واربعمائة رحمه الله : انظر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ج ١ ص ٧٣ - ٧٥ .

- (٥) ص ١٤٣
- (٦) ج ٢ ص ٤٣٩ .
- (٧) ص ٤٤ .
- (٨) ص ٤٥١ - ٤٥٢ .
- (٩) ج ٤ ص ١٢٤ - ١٢٦ .

أمثلة من استحسان الامام احمد :

مانقلت عن الاصوليين من الحنابلة وغيرهم هو الدليل النظري على القضية التي احاول البرهنة عليها - وهي اخذ الامام احمد بالاستحسان - وهنا اقدم الجانب العملي من براهين القضية وهو عبارة عن نبذة يسيرة من المسائل والوقائع التي أفتى فيها الامام احمد بموجب الاستحسان وصرح بان القياس كان يقتضي خلاف ما ذهب اليه ولكنه خالفه استحسانا .

وكما فعلت في القياس ، وفي الاستصلاح ساكتفي بعشرة امثلة تفي بالمقصود ويستدل بها على ما رواها :

المثال الاول : قال احمد في رواية بكر بن محمد في المذي : يغسل ذكره كما جاء في الاثر ، ولو كان القياس لكان يغسل موضع المذي ، وانما هو الاتباع . قال القاضي ابو يعلى : فقد بين ان القياس كان يقتضي غسل نفس الموضع ، ولكن ترك القياس في ذلك لدليل اولى منه وهو حديث علي <sup>١</sup> .

ووجه القياس : ان غسل الذكر من المذي انما هو لازالة النجاسة ، والقياس ان غسل النجاسة يقتصر على الموضع الذي توجد فيه ولا يشرع غسل غيره مما لا اثر للنجاسة فيه ، بخلاف رفع الحدث فانه تمبدي ولذا يغسل فيه اعضاءه فيسبر الاماكن التي خرجت منها النجاسة .

ووجه الاستحسان : الاتباع للاثر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما رواه علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال : " كنت رجلا مذاً فاستحييت ان أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرت المقداد بن الاسود فسأله ، فقال : فيه الوضوء " أخرجاه <sup>٢</sup> ولمسلم : " يغسل ذكره ويتوضأ " .

ولان المذي يكون من شدة الشهوة وقوتها فاذا غسل ذكره بالماء خفت عليه فأمن خروجه بعد الوضوء ولهذا جاء في رواية لاحمد وابي داود \* يغسل ذكره وانثييه ويتوضأ <sup>٣</sup> .

( ١ ) المسودة ص ٤١٥ .

( ٢ ) منتقى الاخبار ج ١ ص ٦٦ .

( ٣ ) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

المثال الثاني : قال احمد في رواية الميموني : استحسَن ان يتيم لكل صلاة ، والقياس انه بمنزلة الماء يصلي به حتى يحدث او يجد الماء "١" .

وجبة القياس : انه باهارة تبيح الصلاة فلم تتقدر بالوقت كطهارة الماء ولحديث ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يا ابا ذر الصبي الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجدت الماء فأمسه بشرتك "٢ وهو مذهب سعيد بن المسيب ، والحسن ، والزهرى ، والثوري ، والحنفية "٣" ، وروى عن ابن عباس .

ووجه الاستحسان : انه مروى عن عدد من الصحابة منهم علي ، وابن عمر ، وابن عباس رضي الله عنهم . فقال علي : " التيم لكل صلاة " وقال ابن عمر : " تيمم لكل صلاة "٤ ولانها طهارة ضرورة فتقيد بالوقت كطهارة المستحاضة بخلاف طهارة الماء فانها ليست للضرورة .

وحديث ابي ذر المراد منه : ان التيمم يشبه الوضوء في اباحة الصلاة ولا يلزم تساويهما في جميع الاحكام .

وقد ذهب الى حكم الاستحسان - الوضوء لوقت كل صلاة - الشعبي ، والنخعي ، وقتادة ، ويحيى الانصاري ، وربيعة ، ومالك "٥" ، والشافعي "٦" والليث واسحاق "٧" ، وهو مذهب الحنابلة قال في الانصاف : " هذا المذهب مطلقا وعليه الجمهور "٨" .

- 
- (١) بدائع القوائد ج ٤ ص ١٢٤ ، المسودة ص ٤٥١ ، شرح مختصر الروضة للطوفي ج ٢ ص ٤٣٥ ، شرح الكوكب ص ٣٨٧ .
  - (٢) سنن ابي داود ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠ مع اختلاف يسير في اللفظ ، وانظر منتقى الاخبار ج ١ ص ٣٠٤ ، تلخيص الحبير ج ١ ص ١٥٤ ، الهداية بشرحها فتح القدير ج ١ ص ٩٥ .
  - (٣) انظر : تلخيص الحبير ج ١ ص ١٥٥ قال ابن حجر عن ائمة ابن عمر قال البيهقي : هو اصح ما في الباب قال : ولا نعلم له مخالفا من الصحابة اهـ .
  - (٤) مقدمات المدونة لابن رشد الكبير ج ١ ص ٨٣ ، بداية المحتشد لابن رشد الحفيد ج ١ ص ٦٧ .
  - (٥) المذهب ج ١ ص ٤٣ .
  - (٦) المعني ج ١ ص ٢٤٠ .
  - (٨) ج ١ ص ٢٩٤ ، وانظر المعني ج ١ ص ٢٣٩ ، كشف القناع ج ١ ص ١٧٧ .

وهو مبني على ان التيمم صحيح لما يستباح بالوضوء او الغسل لا انه رافض  
للحدث قال في الانصاف : " وهو صحيح وهذا المذهب نص عليه وعليه الاصحاب  
قال الزركشي : وهو المختار للامام والاصحاب " (١)

والاستحسان اقوى واضح ، لان المدول عن الماء الى بدله وهو  
التراب ضرورة لا تجوز الا مع فقد الماء ، او عدم القدرة على استعماله وذلك لا يكون  
الا بعد طلبه واليأس من تحصيله فلولم يشرع التيمم لوقتكل صلاة لتسهيل المكلف  
وقعد عن طلب الماء والبحث عنه ، والضرورة تقدر بقدرها .

وهذا من الاستحسان الذي ترك فيه القياس للاثر وهو ما روى عن علي وابن عمر  
وابن عباس وهو جار على مقتضى اصول احمد في تقديمه قول الصحابي اذا لم يخالف  
على القياس .

المثال الثالث : لو ضحى اثنان كل باضحية الاخر عن نفسه غلطا كقتلها  
ولا ضمان عليهما استحسانا والقياس ضمانهما ذكره القاضي وغيره .  
ونقل الاثر وغيره في اثنين ضحى هذا بأضحية هذا يترادان اللحم ان كان  
موجودا وينجزى ، ولو فارق كل منهما لحم ما بذبه اجزاء لان الشرع في ذلك " (٢)  
واليه ذهب الحنفية استحسانا كذلك .

ووجه القياس : انه ذبح اضحية غيره بغير اذنه وهو تعد لا يحل له كما  
لو ذبح شاة غيره بغير اذنه .

ووجه الاستحسان : انها تصينت للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب عليه  
ان يضحى بها بعينها في ايام النحر . ويكره ان يبدل بها غيرها ، فعصار المالك  
مستعينا بكل من يكون أمسلا للذبح آذنا له دلالة ، لأنها تغوت بعضي هذه .  
الايام وربما عجز عن ذبحها بجوارش صارفة فعصار كما اذا ذبح شاة شد القصاب  
رجلها وهيأها للذبح " (٣)

(١) ج ١ ص ٢٩٦ .  
(٢) كشف القناع ج ٣ ص ١٤ ، الفروع ج ٣ ص ٥٥١ .  
(٣) تكملة فتح القدير ج ٨ ص ٧٧ .  
(٤) المرجع السابق ج ٨ ص ٧٨ .





المثال الخامس : قال ابو الخطاب في الهداية <sup>١</sup> " في مسألة العينة :  
 " واذا اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن لم يجز استحسانا ويجوز قياسا "  
 وجه القياس : ان البيع الاول قد تم فاستقل بحكمه والبيع الثاني منفصل  
 عنه لا علاقة له به فاستقل كل منهما بحكمه ، فكما يجوز ان يبيع السلعة بأكثر مما  
 اشتراها به لغير بائعها فكذلك يجوز بيعها له ، لاستقلال كل واحدة من  
 البيعتين من الاخرى ، وبه قال الشافعي <sup>٢</sup>

ووجه الاستحسان : ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان ام ولد زيد بن  
 ارقم دخلت عليها فقالت : " يا ام المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن ارقم  
 بثمانمائة درهم نسيئة ، واني ابتعته منه بستائة نقدا ، فقالت لها عائشة :  
 بثسعا اشتريت وبثسعا شريت ان جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد  
 بطل الا ان يتوب \* .

وفي لفظ آخر : أبلغني زيدا انه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الا أن يتوب ، فقالت لها : رأييت ان لم آخذ منه الا رأس مالمسي  
 قالت : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف " رواها الدارقطني <sup>٣</sup>

والظاهر انها لا تقول مثل هذا التفليظ وتقدم عليه الا بتوقيف سمعته من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فجري مجرى روايتها ذلك عنه فله حكم المرفوع ،  
 ولا ينبغي ان يضمن بها انها قالت هذه المقالة من دون ان تعلم بدليل يدل على  
 التحريم ، لان مخالفة الصحابي لرأى صحابي آخر لا يكون من الموجبات  
 للأحكام <sup>٤</sup>

(١) ج ١ ص ١٢٩ .

(٢) المغني ج ٤ ص ١٥٧ .

(٣) سنن الدارقطني ج ٣ ص ٥٢ وقد روت عن عائشة امرأة ابي اسحاق السبيعي  
 قال الدارقطني : مجهولة لا يحتج بها وخالفه ابن الجوزي فقال : قالوا :  
 العالبة امرأة مجهولة لا يقبل خبرها ، قلنا : بل هي امرأة معروفة جليلة  
 القدر ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال : العالبة بنت ائبع بن شراحيل  
 امرأة ابي اسحاق السبيعي سمعت من عائشة اهد نصب الراية ج ٤ ص ١٦ .

(٤) المغني ج ٤ ص ١٥٧ ، نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٣٣ .

والنهي عن بيع الميتة هو قول اكثر اهل العلم ، روى ذلك عن ابن عباس وعائشة - كما تقدم - والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والنخعي ، وبه قال ابو الزناد وربيعة ، وعبد العزيز بن ابي سلمة ، والثوري ، والاوزاعي ، ومالك "١" واسحاق ، والحنفية "٢" .

وهو مذنب الامام احمد رحمه الله تعالى "٣" .

ولانه يتخذ حيلة ووسيلة يتوصل بها الى الربا فيجعلان السلعة واسطة في البيع ومحللا ، ومقصودهما بيع نقد حال بنقد مؤجل بزيادة وهذا ربا النسيئة والفضل مما المقطوع بتحريمه .

وهذا من الاستحسان للآثر حيث ترك موجب القياس لقول الصحابي - فيما لا مجال للرأى فيه .

المثال السادس - قال الامام احمد في رواية بكر بن محمد فيمن فصب ارضا فزرعها : الزرع لرب الارض وعليه النفقة ، وهذا شيء لا يوافق القياس ، ولكن استحسن ان يدفع اليه نفقته "٤"

فالقياس : ان من غصب ارضا فزرعها ثم ادركها صاحبها فأخذها والزرع قائم لم يحمده بعد فلصاحب الارض اجبار الفاصب على قلع زرعها وبهذه هدره لانه متعدد وثالم بخصبه ارض غيره فالحكم في الزرع كالحكم في الفراس من الشجر والنخل وهو ان يجبر الفاصب على قلعها وازالتها عن الارض المفصولة لقوله صلى الله عليه وسلم عندما اختتم اليه رجلان في نخلة كانت لاحدهما في بستان الآخر فتأذى صاحب البستان من دخوله وخروجه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم صاحب النخلة ان يبيعها او يهبها لصاحب البستان فأبى ، فأمر صاحب البستان بقلع النخلة وقال : " ليس لعرق ظالم حق " "٥"

وهذا مذهب الائمة الثلاثة وجمهور العلماء "٦"

- 
- (١) مقدمات المدونة لابن رشد الكبير ج ٢ ص ٥٢٦ .
  - (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .
  - (٣) المغني ج ٤ ص ١٥٧ ، الانصاف ج ٤ ص ٣٣٥ .
  - (٤) المسودة ص ٤٥٢ ، بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٢٤ ، شرح الكوكب ص ٣٨٧ .
  - (٥) منتقى الاخبار ج ٥ ص ٣٥٩ ، رواه ابو داود والدارقطني ، وانظر الكلام على سنده في نيل الاوطار ج ٥ ص ٣٦٠ .
  - (٦) الهداية مع تكملة فتح القدير ج ٧ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، المذهب ج ١ ص ٣٧٨ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٢ .

والاستحسان ان صاحب الارض لا يملك اجبار الفاصب على قلع الزرع ولكن يدفع اليه نفقته التي أنفقها عليه من بذر وحرث وعمل ويكون الزرع له . وهو مقتضى نص احمد وصريح استحسانه "١" .

وقال اكثر الحنابلة وهو المذهب المعتمد به ان صاحب الارض لا يملك اجبار الفاصب على قلع الزرع ولكن يخير المالك بين أن يقر الزرع في الارض السليمة الحصار ويأخذ من الفاصب اجرة الارض وأرض نقصها وبين أن يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له "٢" .

ووجه الاستحسان ما روى رافع بن خديج رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من زرع في ارض قوم بخير اذنهم فليس له من الزرع شيء " ولله نفقته " رواه الخمسة الا النسائي وقال البخاري : هو حديث حسن "٣" .

وهذا خاص بالزرع ، وحديث " ليس لمرق ظالم حق " عام اللفظ وقد ورد في الفراس فيجب الجمع بينهما بأن يعمل بكل واحد منهما في موضعه ، وذلك اولى من ابطال احدهما .

ولانه امكن رد المصوب - وهو الارض - الى مالكه من غير اتلاف مال الفاصب على قرب من الزمان فلم يجز اتلافه ، كما لو غصب سفينة فحمل فيها ماله وادخلها البحر ، او غدب لوحا فرقع به سفينة فانه لا يجبر على رد المصوب في لجة البحر وينتثر حتى ترسي صيانة للمال عن التلف كذا هاهنا ، وقارق الشجر والنخل لان مدته تتناول ولا يعلم متى ينقلع من الارض فانتثاره يؤدى الى ترك رد الاصل بالكلية "٤" .

وهذا من الاستحسان للاثر وهو الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى رواه رافع بن خديج .

- 
- (١) الانصاف ج ٦ ق ١٣١ - ١٣٢ .
  - (٢) المغني ج ٥ ص ٢١١ ، الانصاف ج ٦ ص ١٣١ ، كشاف القناع ج ٤ ص ٨٠ .
  - (٣) منتقى الاخبار ج ٥ ص ٣٥٩ ، وانظر الكلام على سنده في شرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .
  - (٤) المغني ج ٥ ص ٢١١ .

المثال السابع : قال احمد في رواية صالح في المضارب اذا خالف فاشترى غير ما أمره به صاحب المال : فالربح لصاحب المال ، ولهذا اجرة مثله ، الا أن يكون الربح بحيث لا اجرة مثله فيذهب ، وكنت أذهب الى ان الربح لصاحب المال ثم استحسنت "١" .

فالقياس : أن المضارب اذا خالف فاشترى غير ما أمره به صاحب المال فسدت الشركة فالربح الذي يحصل يكون لرب المال لانه نفع ماله ، والمضارب ينقلب اجيراً فيعطى اجرة مثله سواء ربح المال أو خسر .  
هذا المذهب وعليه اكثر الاصحاب "٢" .

والاستحسان : انه اذا كانت اجرته تحيط بالربح فيعطى سهمه الذي يستحقه في الشركة الصحيحة ؛ او الاقل من الامرين اجرة مثله او الربح الذي يستحقه في الشركة قولان للاصحاب "٣"

ووجه الاستحسان : ان العامل قد يعمل عشرين او اكثر فلو اعطي اجرة المثل اعطي اضعاف رأس المال وهو في الصحيحة لا يستحق الا جراً من الربح ان كان هناك ربح فكيف يستحق في الفاسدة اضعاف ما يستحقه في الصحيحة .

وهذا استحسان سنده المملحة مرفع الضرر عن صاحب المال .

المثال الثامن : ان من نذر ان يطوف بالبيت على اربع ( يديه ورجليه ) فالقياس ان يطوف على رجله طوافاً واحداً ولا يلزمه الطواف على يديه لانه غير مشروع لما فيه من المثلة والتشبه بالحيوان المنافي للكرامة التي خص الله بها نبي آدم فيسقط "٤" ، كما ان اخذ عقبة نذرت أن تحج غير مختصة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تحج وتختصر "٥" ، وكما نذر ابو اسرائيل ان يقوم

- 
- (١) المسودة من ٤٥٢ ، بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٢٤ .
  - (٢) المفني ج ٥ ص ٦٠ ، ٦١ ، الانصاف ج ٥ ص ٤٢٩ ، كشف القناع ج ٣ ص ٥١٢ .
  - (٣) المفني ج ٥ ص ٦٠ ، الانصاف ج ٥ ص ٤٣٠ .
  - (٤) المفني ج ١٠ ص ١٢٠ .
  - (٥) منتقى الاخبار ج ٨ ص ٢٧٧ رواه الخمسة .

في الشمس ولا يتقدم ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، وان يصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " مروه فليتكلم وليستظل وليتقدم وليتم صومه " ١ .

وقد نصر الامام احمد رحمه الله على ان من نذر أن يطوف على اربع فعليه طوافان " ٢ " ، وهذا استحسان حيث ترك القياس الذي يوجب عليه طوافا واحدا ويسقط ما عداه من العمل غير المشروع الى ما رواه معاوية بن خديج الكندي انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه امه كيثة بنت معدى كرب عمسة الاشعث بن قيس فقالت : يا رسول الله اني آليت ان اطوف بالبيت حبرا ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " طوفي على رجلك سبعين سبعا عن يدك وسبعا عن رجلك " أخرجه الدارقطني باسناده " ٣ " .

ووجهه : ان من نذر الطواف على أربع فقد نذر الطواف على يديه ورجليه فأقيم الطواف الثاني مقام طوافه على يديه .

فهذا استحسان للسنة .

المثال التاسع : القياس ان نذر المحصية لا يتقدم فلا يجوز الوفاء به ولا تجب فيه الكفارة وهذا عند الشافعية والمالكية وروى عن احمد ما يدل عليه " ٤ " .

وقياس مذهب الجنبلة والحنفية ان نذر المعصية يتقدم ولا يجوز الوفاء به ويجب فيه كفارة يعين " ٥ " وهي اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او عتق رقبة او صيام ثلاثة ايام ان لم يجد رقبة ولا اطعاما ولا كسوة .

فمن نذر ذبح نفسه او ولده فالقياس انه لا يجوز الوفاء به ولا تجب عليه الكفارة عند الجمهور .

- 
- (١) منتقى الاخبار ج ٨ ص ٢٧٣ رواه البخاري وابن ماجة وابوداود .
  - (٢) الكافي ج ٣ ص ٤٢٠ - ٤٢١ ، الانصاف ج ١١ ص ١٥٠ ، الفروع ج ٦ ص ٤١٤ ، كشف القناع ج ٦ ص ٢٨٤ ،
  - (٣) المغني ج ١٠ ص ١٢٠ .
  - (٤) المغني ج ١٠ ص ٩٣ ، المذهب ج ١٠ ص ٢٤٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٤٢٣ .
  - (٥) المغني ج ١٠ ص ٩٣ ، الانصاف ج ١١ ص ٢٢٢ ، كشف القناع ج ٦ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

وعند الحنابلة لا يجوز الوفاء به وعليه كفارة يعين في إحدى الروايتين ، قال في الانصاف : وهو المذهب "١" .

والاستحسان انه يجب عليه ذبح شاة وهو الرواية الثانية عند الحنابلة نص عليه احمد ، قال الزركشي : هي أنصهما وجزم به في الوجيز واختاره القاضى ونصرها الشريف وابو الخطاب في خلافيهما ، واختاره الشيخ تقي الدين بن تيمية وقال عليه اكثرندوده "٢"

وهو مذهب الحنفية استحسانا عندهم ايذا ، والقياس انه ليس عليه شيء "٣"

ووجه الاستحسان : انه مروي عن ابن عباس "٤" رضي الله عنهما ، ولان الله تعالى أمر ابراهيم عليه الصلاة والسلام بذبح ولده فخرج عن عهدة الامر بذبح كبش فكذا نذر الآدمي يخرج عن عهدة بكبش ، لانه يقتضي الاكرام كالامر "٥"

المثال المباشر : القياس ان شهادة الكافر لا تقبل على المسلم ولا على غيره "٦" ، ولكن الحنابلة قبلوا شهادة اهل الكتاب في الوصية في السفر على المسلم وعلى غيره استحسانا اذا لم يكن غيرهم "٧" وهي من مفردات المذهب . وقد نص عليه احمد نقله عنه الجماعة ، قال ابن قدامة وغيره رواه نحو العشرين عن احمد رحمه الله "٨" .

- 
- (١) ج ١١ ص ١٢٥ ، كشف القناع ج ٦ ص ٢٢٦ .
  - (٢) الانصاف ج ١١ ص ١٢٥ ، الفروع ج ٦ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : ج ٣٥ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .
  - (٣) فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٥ ( باب الهدى ) .
  - (٤) فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٣٥ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .
  - (٥) الكافي ج ٣ ص ٤٢٠ .
  - (٦) واجاز ابو حنيفة شهادة بعض الكفار على بعض فتح القدير ج ٦ ص ٤١
  - (٧) المغني ج ١٠ ص ٢٤٩ ، الكافي ج ٣ ص ٥١٢ ، كشف القناع ج ٦ ص ٤١٢ .
  - (٨) الانصاف ج ١٢ ص ٣٩ - ٤٠ .

وجه القياس : انه ليس بعدل ولا مرضي ولا هو منا وقد قال تعالى :  
 ( ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) ) "١" وقال : ( ( ممن ترضون من الشهداء ) ) "٢"  
 ولان من لا تقبل شهادته على غير الوصية لا تقبل في الوصية كالفاسق ، ولان الفاسق  
 لا تقبل شهادته فالكافر أولى لانه فاسق وزيادة .

وجه الاستحسان : ان الله تعالى قال : ( ( يا أيها الذين آمنوا شهادة  
 بينكم اذا حضر أحدكم الموتين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من  
 غيركم ان انتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة  
 فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمنًا ولو كان ذا قربى ولا تكتب شهادة الله  
 انا اذن لمن الآثمين فان عثر على انهما استحقا اثما فأخران يقومان مقامهما من  
 الذين استحق عليهم الاوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما  
 وما اعتدنا انا اذن لمن الظالمين ذلك أدنى ان يأتيوا بالشهادة على وجهها  
 أو يخافوا ان ترد ايمان بعد أيمانهم واتقوا الله واسمعوا والله لا يهدي القوم  
 الفاسقين ) ) "٣" .

هذا نص الكتاب وقد قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وقد  
 نزلت في تميم الداري وعدى بن بداء شهدا بوصية مولي لعمر بن العاص روى هذه  
 القصة ابو داود وغيره وقضى بها ابو موسى الاشعري "٤" حين كان قاضيا على  
 البصرة .

وقالت عائشة رضي الله عنها عن سورة المائدة : ( ( انها آخر سورة انزلت  
 فما وجدت فيها من حلال فأحلوه وما وجدت فيها من حرام فحرموه " رواه احمد "٥"  
 قال ابن حجر في فتح الباري "٦" : صح عن عائشة وابن عباس ، وعمر بن  
 شرحبيل وجمع من السلف ان سورة المائدة محكمة .

- 
- (١) سورة الطلاق آية " ٢ " .
  - (٢) سورة البقرة آية " ٢٨٢ " .
  - (٣) سورة المائدة ، آية " ١٠٦ - ١٠٨ " .
  - (٤) انظر سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٧ - ٤١٨ ، صحيح البخاري ، بفتح الباري  
 ج ٥ ص ٤٠٩ - ٤١٠ ، سنن الدارقطني ج ٤ ص ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩
  - (٥) منتقى الاخبار ج ٨ ص ٣٣١ .
  - (٦) ج ٥ ص ٤١٢ .

وقد تأول الجمهور هذه الآية بأن قوله تعالى : ( ( أو آخرا من غيركم ) )  
معناه من غير عشيرتكم ، وهذا لا يصح لان جماعة من الصحابة منهم ابن عباس ،  
وابن مسعود قالوا : من غير ملتكم ودينكم ، ولان الشاهدين من المسلمين  
لا قسامة عليهما .

وتأولها بعضهم بحملها على التحمل دون الاداء ، ولا يصح هذا التأويل  
لانه امر باحلافهم ولا أيمان في التحمل .

وهذا استحسان للنص من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
وقضاء الصحابي الذي لا يعلم له مخالف وهو ابو موسى الاشعري رضي الله عنه<sup>١</sup>

هذه أمثلة كثيرة من استحسان الامام احمد رحمه الله تعالى ومن تصفح امهات  
كتب الفقه عند الحنابلة وجد عن الامام واصحابه من الاستحسانات المحكمة المتقنة  
ما يدل على اصالة عندهم ودقة فهمهم لحقيقته وبراعتهم في تطبيقه ، وانهم  
قد فصلوه ونهضوه عن الحكم بالشبهة والتلذذ والرأى المحض .

#### دفع ابهام :

ومع كل ما تقدم من نصوص عن الاصوليين من اصحاب احمد وغيرهم وما عرض  
من الامثلة التي صرح فيها الامام احمد بالاستحسان وحذا حذوه في قبوله كبار  
اصحابه مع ذلك كله فقد روى عن الامام احمد نفسه ما يوهم انه كان لا يرى صحة  
المحل بالاستحسان في احكام الشرع ، فقد روى ابو طالب عنه قوله : " اصحاب  
ابي حنيفة اذا قالوا شيئا خلاف القياس قالوا : نستحسن هذا وندع القياس ،  
فيدعون ما يزعمون انه الحق بالاستحسان ، وأنا اذهب الى كل حديث جاء  
ولا أقيس عليه " ٢ .

قال القاضي أبو يعلى : هذا يدل على ابطال القول بالاستحسان ،  
وجعل في المسألة روايتين ونصر هو واتباعه رواية القول بالاستحسان<sup>٣</sup> .

( ١ ) انظر المفني ج ١٠ ص ٢٥٠ ، فتح الباري ج ٥ ص ٤١٢ - ٤١٣ .

( ٢ ) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٢٤ ، المسودة ص ٤٥٢ .

( ٣ ) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٢٤ .



وقد تولى الاصوليون من اصحابه تفسير هذا النص وبيان مقصود احمد منه على وجه لا يتعارض وما صح عنه من العمل بالاستحسان .

فتأول أبو الخطاب - وهو واحد تلاميذ القاضي - قول احمد هذا بانه أنكر على الحنفية القول بالاستحسان من غير دليل ، ولهذا قال : " يتركون القياس الذي يزعمون انه الحق بالاستحسان " فلو كان الاستحسان عن دليل ذهبوا اليه لم ينكره لانه حق .

وقال : " وأنا أذهب الى كل حديث جاء ولا أقيس عليه " معناه اني اترك القياس بالخبر وهذا هو الاستحسان بالدليل " ١

وقال ابن القيم في بدائع الفوائد " ٢ " : " نازعهم شيخنا ( شيخ الاسلام ابن تيمية ) في مراد احمد من كلامه ، وقال : مراده اني استعمل النصوص كلها ولا اقيس على احد النصين قياسا بهما عرض الاخر كما يفعل من ذكره ، حيث يقيسون على احد النصين ثم يستثنون موضع الاستحسان اما لنص او غيره ، والقياس عندهم موجب العلة فينقضون العلة التي يدعون صحتها مع تساويها في محالها ، وهذا من احمد بين انه يوجب طرد العلة الصحيحة وان انتقاضها مع تساويها في محالها يوجب فسادها ، ولهذا قال : لا أقيس على احد النصين قياسا ينقضه النص الاخر .

وهذا مثل حديث ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " اذا اراد احدكم ان يضحى ودخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا من بشرته شيئا " ٣ مع حديث عائشة : " كنت افتل فلا فدهدي النبي صلى الله عليه وسلم ثم نبعث به وهو مقيم لا يحرم عليه شيئا مما يحرم على المحرم " ٤ .

والناس في هذا على ثلاثة اقوال : منهم من يسوى بين الهدى والاضحية في المنع ويقول : اذا بعث الحلال هديا ما لم يحرم ولا يحل حتى ينحر كما

( ١ ) المسودة ص ٤٥٢ ، بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٢٤ .

( ٢ ) ج ٤ ص ١٢٤ - ١٢٥ .

( ٣ ) انظر منتقى الاخبار ج ٥ ص ١٢٧ رواه الجماعة الا البخارى مع اختلاف في اللفظ .

( ٤ ) المرجع السابق ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ رواه الجماعة .

روى عن ابن عباس "١" وغيره ، ومنهم من يصرح بينهما في الاذن ويقول بل المضحى لا يمنع من شيء كما لا يمنع باعث الجدي فيقيسون على احد النصين ما يعارض الآخر "٢"

وفقها الحديث كحي بن سعيد "٣" واحمد بن حنبل وغيرهما عملوا بالنصين ولم يقيسوا احدهما على الآخر "٤" .

وكذلك عن احمد وغيره من فقهاء الحديث لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم : " أن يصلي الناس تمودا اذا صلى امامهم قاعدا ثم لما افتتحوا الصلاة قياما اتهم بهم قياما " "٥" فعمل بالحديثين ولم يقس على احدهما قياسا ينقض الآخر ويجعله منسوخا كما فعل غيره "٦" .

قلت "٧" : وكذلك فعل في حديث الامر بالوضوء من لحوم الابل "٨" ، وترك الوضوء مما صلت النار "٩" ، عمل بهما ولم يقس على احدهما قياسا يبطل الآخر ويجعله منسوخا "١٠" ، كذلك فعل في احاديث المستحاضة ونظائرها "١١"

- (١) انظر منتقى الاخبار ج ٥ ص ١٢٢ .
- (٢) انظر المغني ج ٩ ص ٤٣٥ ، المذهب ج ١ ص ٢٤٥ .
- (٣) هو يحيى بن سعيد الانصارى من فقهاء المدينة ومن شيوخ مالك الذين اخذوا عنه بعد ان اخذ عنهم وتصدر للتدريس والفتوى توفي سنة ١٤٣ طبعات الفقهاء لابي اسحق الشيرازي ص ٦٦ ، ترتيب المدارك للقاضي عياض ج ١ ص ٢٥٥ ،
- (٤) المغني ج ٩ ص ٤٣٥ - ٤٣٦ ، الانصاف ج ٤ ص ١٠٨ - ١٠٩ ، كشف القناع ج ٣ ص ٢٣ .
- (٥) منتقى الاخبار ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- (٦) المغني ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٤ ، الانصاف ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ، كشف القناع ص ٤٧٧ .
- (٧) القائل هو ابن القيم والكلام الذي ساقه قبل قوله . قلت : هو كلام شيخه شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية .
- (٨) منتقى الاخبار ج ١ ص ٢٣٧ رواه احمد ومسلم .
- (٩) المرجع السابق ج ١ ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ .
- (١٠) للمغني ج ١ ص ١٧٦ - ١٨٠ ، الانصاف ج ١ ص ٢١٦ ، كشف القناع ج ١ ص ١٣٠ .
- (١١) انظر المغني ج ١ ص ٣٢٥ فقد جمع بين الاحاديث التي تذكر الفصل لكل صلاة وبين الاحاديث التي تقتصر على ذكر الوضوء لكل صلاة بان الفصل مستحب للاحاديث الواردة فيه والوضوء واجب . وبعض العلماء ذهب الى ان الفصل لا يجب ولا يستحب لكل صلاة بل الواجب الوضوء فقط وبعضهم اوجب عليها الفصل لكل صلاة وتوسط احمد .

وتأويل شيخ الاسلام اقرب الى القبول من تأويل أبي الخطاب ولا بد من حمل هذا النص على ما حمل عليه من كون الخلاف بين أحمد والحنفية راجعاً الى طريقة العمل بالنصوص التي ظاهرها التعارض ، فهم في كثير من الأحيان — وليس دائماً — يلجأون الى جعل احدهما ناسخاً والاخر منسوخاً متى عرفت التاريخ فيمضون الناسخ بحديث يشمل محل النص المنسوخ ، كما في احاديث صلاة الناس قياماً خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في مرض موته ، وأحاديث امسره ان يصلي الناس جلوساً اذا صلى امامهم جالساً فقالوا : بأن المأموم لا يصلي قاعداً اذا كان خلف امام قاعد ، يصلي قائماً ولا يجوز متابعة الامام في قعوده ، وقالوا هو آخر الامرين منه صلى الله عليه وسلم فهو ناسخ للاحاديث التي تأمر بمتابعة الامام في جلوسه .

ومعتر العلماء قال : لا يجوز ان يصلوا قياماً خلف امام جالس وهو قول محمد ابن الحسن وقال صاحب الهداية هو القياس ، فعملوا بأحاديث الامر بمتابعة الامام في جلوسه لانها ارجح لقوة اسانيدها واضطراب لفظ حديث عائشة رضي الله عنها في صلاتهم خلفه قياماً في مرض موته ، فروى ان الامام هو الرسول صلى الله عليه وسلم ، وروى ان الامام هو ابو بكر والرسول يأتي به .

وذهب الامام احمد وأصحابه الى التفصيل بين الحالات فقالوا : ان ابتدأ الامام بهم جالساً تابعوه فصلوا جلوساً عملاً بالاحاديث الآمرة بمتابعته ، وان ابتدأوا العملة قياماً ثم عرض لامامهم ما يستدعي جلوسه اتبعوا وراءه قياماً عملاً بحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالصحابة في مرض موته حيث ابتدأ بهم ابو بكر قياماً ثم أتم بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وهم قيام .

وهذه قاعدة احمد في دفع التعارض عن النصوص لا يلجأ الى النسخ الا عند التعارض التام ومعرفة تاريخ النصين او الفعلين او القول والفعل ، واذا كان احدهما أضعف سنداً من الاخر وفيه ما يدل على استحباب حمله على الاستحباب ومقابلة على الوجوب مثل احاديث المستحاضة بعضها يوجب الفصل لكل صلاة ، وبعضها يوجب غسلاً عند ابتداء الظهر من الحيض المتعذر ، ثم الواجب بعد ذلك وضوء لكل صلاة ، فذهب بعض العلماء الى وجوب الفصل عليها لكل صلاة ، وبعضهم الى وجوب الوضوء لكل صلاة ولا يجب عليها غسل ولا يستحب ،

وزهد الامام احمد الى وجوب الوضوء لكل صلاة واستحباب الغسل لكل صلاة  
اولكل صلاتين وتجمع بينهما ، كما ورد في الاحاديث فحمل الاشق على  
الاستحباب والاخف على الوجوب عملا بكلا الدليلين .

وسواء قلنا بتفسير شيخ الاسلام لنص احمد ابو تفسير ابي الخطاب فان هذا  
النص مبهم يحمل على الواضح وهو ما ثبت عن كبار اصحابه بل عامتهم من احتجابه  
بالاستحسان وانه مذهبه وما ثبت من انه امتحسن كثيرا وكان استحسنائه من ادق  
الاستحسان واحسنه واقواه حجة واقربه الى روح الشريعة وابعده عن التكلف  
والتعسف .

فهرست المراجع

١ — القرآن وعلومه :

— القرآن الكريم .

— الاتقان في علوم القرآن .

تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ طبع  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثالثة  
١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م .

— تفسير آيات الاحكام .

للشيخ محمد علي السامح — مطبعة محمد علي صبح وأولاده بالازهر بمصر  
١٣٧٣ هـ ١٩٥٣ م .

— قاموس الالفاظ والاعلام القرآنية .

تأليف محمد اسماعيل ابراهيم — ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي ،  
الطبعة الاولى ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م .

— المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم .

وضعه / محمد فؤاد عبد الباقي — مطابع الشعب ١٣٨٢ هـ .

— المفردات في غريب القرآن .

تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني المتوفى  
سنة ٥٠٢ هـ — شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر  
الطبعة الاخيرة ١٣٨١ هـ — ١٩٦١ م .

— مناهل العرفان في علوم القرآن .

تأليف محمد عبد العظيم الزرقاني . — طبع ونشر دار احياء الكتب العربية  
مصطفى البابي الحلبي وشركاه .

— نيل المرام من تفسير آيات الاحكام .

تأليف السيد محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري — مطبعة الطنبي بمصر  
١٣٨٢ هـ ١٩٦٢ م .

٢ — الحديث وعلومه :

— احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام

للامام الفقيه المجتهد تقي الدين بن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ مطبعة

السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م

- الباحث الحديث شرح اختصار علوم الحديث .  
للحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ — تأليف احمد محمد شاكر —  
مطبعة محمد علي صبيح واولاده بمصر — الطبعة الثالثة .
- تدريب الراوى شرح تقريب النواوى .  
تأليف : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطي المتوفى  
سنة ٩١١ هـ — نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة — الطبعة الاولى  
١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م .
- تقريب التهذيب .  
للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ — مطابع دار  
الكتاب العربي بمصر — الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة — الطبعة  
الاولى ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م .
- تلخيص المحير في تخريج احاديث الراقي الكبير .  
تأليف : ابى الفضل شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني  
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ — ملتزم الطبع والنشر : السيد عبد الله هاشم اليماني  
المدني بالمدينة المنورة الحجاز المملكة العربية السعودية .
- الجامع الصغير في احاديث البشير النذير .  
تأليف : الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطي  
المتوفى سنة ٩١١ هـ — شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده  
بمصر — الطبعة الرابعة .
- زاد المعاد في هدى خير العباد .  
للإمام الحافظ : أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيم الجوزية  
المتوفى سنة ٧٥١ هـ — مطبعة السنة المحمدية .
- سهل السلام شرح بلوغ المرام لابن حجر .  
تأليف : الامام محمد بن اسماعيل الصنعاني المعروف بالامير — المتوفى  
سنة ١١٨٢ هـ — المكتبة التجارية الكبرى .
- سنن ابى داود .  
تأليف : الامام الحافظ ابى داود سليمان بن الاشعث السجستاني الأزدي  
المتوفى سنة ٢٧٥ هـ — مطبعة السعادة بمصر — الطبعة الثانية  
١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م .

- سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح  
للإمام أبى عيسى محمد بن سورة الترمذى المتوفى سنة ٢٧٩ هـ
- سنن ابن ماجه .  
تأليف : الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى المعروف بابن  
ماجه المتوفى سنة ٢٧٥ هـ — تحقيق محمد قواد عبد الباقي — نشر  
عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- سنن الدارقطني .  
تأليف : الامام الكبير علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ومعه  
التعليق المفضى على الدارقطني  
تأليف أبى الطيب محمد شمس الحق المصطفى الآبارى — ط شركة الطباعة  
الفنية المتحدة — ملتزم النشر السيد عبد الله هاشم البهاني المدني .
- سنن النسائي ( المجتبى ) .  
تأليف : الحافظ أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى ٣٠٣ هـ  
ومعه زهر الزين على المجتبى للحافظ الجلال السيوطي — نشر شركة  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الاولى ١٣٨٣ هـ  
١٩٦٤ م .
- شرح علل الترمذى .  
تأليف : الحافظ زين الدين أبى الفرج بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ  
خط المكتبة القطرية .
- شرح معاني الآثار .  
تأليف : الامام أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى الحنفى  
المتوفى سنة ٣٢١ هـ — نشر مطبعة الانوار المحمدية بالقاهرة .
- صحيح البخارى .  
تأليف : الامام أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ  
مع شرحه فتح البارى للحافظ ابن حجر العسقلاني — ط المطبعة  
السلفية ومكتبتها بمصر .

- صحيح مسلم .
- تأليف : الامام ابي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ — نشر مكتبة الجمهورية العربية بمصر .
- فتح الباري . بشرح صحيح الامام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري للامام الحافظ احمد بن علي بن حجر المصقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ — ط المطبعة السلفية ومكبتها — القاهرة ١٣٨٠ هـ ١٣٩٠ هـ .
- كتاب العمل ومعرفة الرجال .
- للإمام : احمد بن محمد بن حنبل — الجزء الاول — تحقيق د . طلعت فوج بيكيت — د . اسماعيل جراح اوغلي — انقره ١٩٦٣ م .
- كتاب الكفاية في علم الرواية .
- تأليف : الحافظ ابي بكر احمد بن علي بن ثابت المعروف بالخياط البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ — ط مطبعة السعادة بمصر .
- كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشهر من الاحاديث على ألسنة الناس .
- للمفسر المحدث الشيخ اسماعيل بن محمد المجاوتي الجراحي المتوفى سنة ١١٦٢ هـ — ط دار احياء التراث العربي ببيروت — لبنان — الطبعة الثانية ١٣٥١ هـ .
- عقود الجواهر المنيقة في أدلة مذهب الامام ابي حنيفة مما وافق فيه الائمة الستة أو اواحدهم .
- جمع — الامام السيد محمد مرتضى الزبيدي — ط مطبعة الشيكشي بالازهر بمصر — ملتزم الطبع والنشر عبد الله هاشم اليماني المدني .
- علوم الحديث ( المعروف بمقدمة ابن الصلاح ) .
- تأليف : الامام ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري — المشهور بابن العلاء المتوفى سنة ٦٤٣ هـ — ط مطبعة الاصيل بحلب ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م — الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- سند الامام احمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ .
- تحقيق : احمد محمد شاكر — ط دار المعارف بمصر — الطبعة الرابعة .



- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
تأليف : الامام الحافظ ابي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري  
المتوفى سنة ٣٠٧ هـ . ط مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م  
ملتزم النشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني .
- منتقى الاخبار من احاديث سيد الاخبار .  
تأليف : ١ البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن ابي القاسم بن  
محمد بن الخضر الحراني المعروف بابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢ هـ  
مع شرحه نيل الاوطار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني .
- الموطأ .  
للإمام مالك بن أنس امام دار الهجرة المتوفى سنة ١٧٩ هـ —  
ومعه شرحه تنوير الحوائك للإمام السيوطي — ط ثكة ومطبعة مصطفى  
البابي الحلبي واولاده بمصر — الطبعة الاخيرة ١٣٢٠ هـ ١٩٥١ م .
- نصب الراية لاحاديث الهداية .  
للإمام الحافظ : جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي  
الزليعي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ — الناشر المكتبة الاسلامية لماحبها الحاج  
رباخر الشيخ — الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م .
- نيل الاوطار . شرح منتقى الاخبار ومن احاديث سيد الاخبار .  
تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ طبع  
ونشر مصدق البابي الحلبي واولاده بمصر .
- هدى السارى مقدمة فتح البارى .  
تأليف : الحافظ ابي الفضل شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني  
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ — طبع ونشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي  
واولاده بمصر — الطبعة الاولى ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م
- ٣ — أصول الفقه :  
الاحكام في اصول الاحكام .  
للحافظ ابي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي الظاهري  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ — مطبعة الامام بمصر .

- الاحكام في اصول الاحكام .
- للشيخ الامام : سيف الدين ابي الحسن علي بن أبي علي بن محمد  
الآمدى المتوفى سنة ٦٣١ هـ — الطبعة الاولى ١٣٨٧ هـ — طبع في  
مؤسسة النور للطباعة والتجليد بالرياض دقة وعلق عليه " عبد الرزاق عفيفي "  
— ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول .
- محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ — مطبعة مصطفى  
البابي الحلبي واولاده بمصر — الطبعة الاولى ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م .
- اصول التشريع الاسلامي .
- تأليف : الاستاذ علي حسب الله دار المعارف بمصر — الطبعة  
الثالثة ١٣٨٣ هـ — ١٩٦٤ م ج ١ .
- اصول السرخسي .
- للإمام الفقيه الاصولي النظار أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي  
المتوفى سنة ٤٩٠ هـ . ط دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت — لبنان  
١٩٩٣ هـ ١٩٧٣ م .
- اصول الفقه .
- تأليف : محمد الخنري بك . ط مطبعة السعادة — الطبعة الخامسة  
١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م .
- اصول الفقه .
- تأليف : محمد ابو النور زهير — ط دار الاتحاد العربي للطباعة .
- اصول الفقه .
- تأليف : محمد ابو زهرة — المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ — ملتزم الطبع  
والنشر : دار الفكر العربي .
- الاعتصام .
- للعامة المحقق الاصولي النظار الامام ابي اسحق ابراهيم بن موسى بن  
محمد اللخمي الشاطبي الفرناطي — المتوفى سنة ٧٩٠ هـ — مطبعة  
السعادة — نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

- اعلام الموقمين من رب العالمين .
- تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بأبن قيم  
الجوزية — المتوفى عام ٧٥١ هـ — ط مطبعة السعادة — الطبعة الاولى  
سنة ١٣٧٤ هـ — ٢١٩٥٥ .
- البهليل في اصول الفقه .
- وهو مختصر روضة الناظر للمؤلف الطوفي سليمان بن عبد القوي المصري  
الحنبلي المتوفى سنة ٧١٦ هـ — ط مؤسسة النور للطباعة والتجليد  
بالبهاض طبعة اولى ١٣٨٣ هـ .
- تسهيل الوصول الى علم الاصول .
- تأليف : الشيخ محمد عبد الرحمن عبد المحلوى الحنفي — ط مطبعة  
مصطفى الباهي الحلبي واولاده بمصر ١٣٤١ هـ .
- تيسير التحرير .
- لمحمد امين المعروف بأمينير بادشاه على كتاب التحرير في اصول الفقه  
الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية لكمال الدين محمد بن عبد الواحد  
ابن مسعود الشهير بأبن همام الدين الحنفي المتوفى سنة ٨٦١ هـ —  
ط مطبعة مصطفى الباهي الحلبي واولاده بمصر ١٣٥٠ هـ .
- جمع الجوامع بحاشية المطار .
- للإمام : ابن السبكي — المتوفى سنة ٧٧١ هـ طبع ونشر المكتبة  
التجارية الكبرى ومطبعتها بمصر .
- الرسالة .
- للإمام محمد بن ادريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ — تحقيق :  
احمد محمد شاكر — طبع ونشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباهي الحلبي  
واولاده بمصر — الطبعة الاولى ١٣٥٨ هـ ٢١٩٤٠ .
- روضة الناظر وجنة المناظر . في اصول الفقه على مذهب الامام  
احمد بن حنبل .
- للإمام : موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ  
المطبعة السلفية ومطبعها بالقاهرة ١٣٧٨ هـ .

- روضة الناظر وجنة المناظر في اصول الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل تأليف . الشيخ الاسلام موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي الدمشقي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
- ومعها : ترجمها نزهة الخاطر العاطر
- للاستاذ : الشيخ عبد القادر بن احمد بن مصطفى بدران الرومي ثم الدمشقي ط المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٢ هـ .
- شرح البدخشي وشرح الاستوى على منهاج الوصول في علم الاصول .
- للبيهاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ — ط مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر .
- شرح ابن الملك على منار الانوار في اصول الفقه .
- للامام ابي البركات عبد الله بن احمد المعروف بحافظ الدين النسفي الحنفي المتوفى سنة ٧٠ هـ — ط مطبعة عثمانية — دار سعادت ١٣١٤ هـ .
- شرح مراقي السعور على اصول الفقه .
- تأليف : محمد الامين الجكني الشنقيطي — ط مطبعة المدني ١٣٧٨ هـ .
- ٠ م ١٩٥٩
- الشريعة الاسلامية طالحة لكل زمان ومكان .
- للشيخ محمد الخضر حسين — المتوفى سنة ١٩٥٨ م — ط المطبعة
- التعاونية بدمشق ١٣١١ هـ ٠ م ١٩٧١
- شرح مختصر الروضة .
- تأليف : الطوفي : سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم المتوفى سنة ٧١٦ هـ
- مخطوط في مكتبة الحرم المكي ج ٢ منه بخط واضح جميل جدا .
- شرح الكوكب المنير المصنوع بمختصر التحرير ،
- والمصنوع ايضا : المختصر المتكرر شرح المختصر في اصول فقه الحنابلة .
- شيخ الاسلام : محمد بن احمد بن عبد العزيز بن علي بن ابراهيم الفتوحسي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ — ط مطبعة السنة المحمدية — القاهرة ط ١
- ٠ ١٣٧٢ هـ .
- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي .
- الامام : احمد بن حمدان الحراني الحنبلي المتوفى سنة ٦٩٥ هـ —
- منشورات المكتب الاسلامي بدمشق طبعة اولى سنة ١٣٨٠ هـ .

- شواهد المصلحة في الشريعة الاسلامية .
- رسالة ركنورة من جامعة الازهر — د . محمد سعيد رمضان البوطي —  
ط مطبعة العلم بدمشق ١٣٨٦ ١٣٨٧ هـ ١٩٦٦ — ١٩٦٧ م .
- علم اصول الفقه .
- تأليف : عبد الوهاب خلاف — طبع ونشر الدار الكويتية للطباعة والنشر  
والتوزيع — الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .
- فواتح الرحموت — شرح مسلم الثبوت .
- لعبد العلي محمد بن نظام الدين الانصاري — ط المطبعة الاميرية  
بيولاقي — مصر — الطبعة الاولى ١٣٢٢ هـ مصورها لا وفست .
- محاضرات في اسباب اختلاف الفقهاء —
- الاستاذ : علي الخفيف — من منشورات معهد الدراسات العربية العالمية  
التابع لجامعة الدول العربية — مطبعة الرسالة ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .
- مختصر التحرير في اصول فقه الحنابلة .
- محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحى المعروف بابن النجار المتوفى ٩٧٢  
طبعة اولى سنة ١٣٦٧ هـ — شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي  
واولاده بمصر .
- المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل .
- الشيخ : عبد القادر بن احمد بن مصطفى — المعروف بابن بدران الدمشقي .  
ادارة الطهارة المنيرية بمصر .
- المستعفى من علم الاصول .
- للإمام ابى حامد محمد بن محمد الفرزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ — ط المطبعة  
الاميرية بيولاقي — مصر — الطبعة الاولى ١٣٢٢ هـ مصورها لا وفست .
- المسودة في اصول الفقه .
- مجد الدين وابنه شهاب الدين وحفيده تقي الدين آل تيمية .
- جمعها وبيضاها شهاب الدين احمد بن محمد بن احمد بن عبد الفنى الحراني  
ط مطبعة العدني — الناشر الشيخ علي بن الشيخ عبد الله آل ثاني .

- مصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه .  
تأليف : عبد الوهاب خلاف — طبع ونشر دار القلم بالكويت — الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .
- المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي .  
د . مصطفى زيد — الطبعة الثانية — ط دار الفكر العربي ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ملخص ابطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل .  
للامام الحافظ ابن حزم الاندلسي الظاهري المتوفي سنة ٤٥٦ هـ بتحقيق سعيد الافغاني — ط مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ م .
- المنحول من تعليقات الاصول .  
لحجة الاسلام الاطام ابي حامد محمد بن محمد بن محمد الخزالي .  
المتوفي سنة ٥٠٥ هـ — طبع ونشر دار الفكر .
- منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل .  
تأليف : الامام جمال الدين ابي عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المقرئ النحوي الاصولي الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦ هـ ط مطبعة السعادة بمصر — الطبعة الاولى سنة ١٣٢٦ هـ .
- الموافقات في اصول الاحكام .  
للامام ابي اسحق ابراهيم بن موسى الشاطبي . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد — الناشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح واولاده بمصر .
- ٤ — الفقه والقواعد الفقهية :
- الاحكام السلطانية .  
تأليف : القاضي ابي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ طبع ونشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البلي الحلي واولاده بمصر الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م .
- الاقناع في فقه مذهب الامام احمد بن حنبل .  
تأليف : ابي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي المتوفي سنة ٩٦٨ هـ المطبعة المصرية بالازهر — نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل احمد ابن حنبل .  
تأليف : شيخ الاسلام علاء الدين بن ابي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي المتوفي سنة ٨٨٥ هـ — الطبعة الاولى مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد .
- تأليف : أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥ هـ . مطبوع الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثالثة ١٣٦٩ هـ ١٩٦٠ م .
- تخریج الفروع على الاصول .
- تأليف : شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني المتوفى سنة ٦٥٦ هـ تحقيق د . محمد ادهب صالح - ط مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢ م .
- تصحيح الفروع .
- للشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرواني ثم الصالح الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ م ط دار معبر للطباعة بذيال الفروع لابن مفلح .
- التمهيد في تخریج الفروع على الاصول .
- تأليف : الشيخ الامام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوي الشافعي طبع في مكتبة دار الاشاعت الاسلامية - الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ .
- الروض العريح شرح زاد المستتبع .
- تأليف : منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ - مطابع الرياض .
- شرح فتح القدير على الهداية .
- تأليف : كمال الدين المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١ هـ مع تكملة نتائج الافكار لقاضي زادة المتوفى سنة ٨٨ هـ - نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- قواعد الاحكام في مصالح الأنام .
- للامام المحدث الفقيه سلطان العلماء أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ - مطبعة الاسكندرية بالقاهرة نشر المكتبة التجارية الكبرى .
- القواعد النوزانية الفقهية .
- شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية - ط مطبعة السنة المحمدية - القاهرة الطبعة الاولى سنة ١٣٢٠ هـ .

- القواعد في الفقه الاسلامي .  
للحافظ ابي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ -  
مطبعة الصدق الخيرية بمصر - الطبعة الاولى ١٣٥٢ هـ .
- القواعد والفوائد الاصولية .  
أبو الحسن علاء الدين بن اللحام علي بن عباس البعلبي الحنبلي - ط مطبعة  
السنة المحمدية - القاهرة ١٣٧٥ هـ .
- الكافي في فقه الامام المجل احمد بن حنبل .  
تأليف : شيخ الاسلام ابي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي  
المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . منشورات المكتب الاسلامي بدمشق - الطبعة  
الاولى ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م .
- كتاب الفروع .  
لشمس الدين المقدسي ابي عبد الله محمد بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣ هـ  
الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ م - ط دار مصر للطباعة .
- كتاب الهداية .  
تصنيف الشيخ الامام ناصح الاسلام ابي الخطاب محفوظ بن احمد الكلوزاني  
المتوفى سنة ٥١٠ هـ - الطبعة الاولى ١٣٩١ هـ ط مطابع القصيم .
- كشف القناع من متن الاقناع .  
تأليف الشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي - نشر مكتبة النصير  
الحديثة بالرياض .
- الميسوط .  
تأليف : شمس الائمة ابي بكر محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى  
سنة ٤٩٠ هـ - ط مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ .
- مجموع فتاوى شيخ الاسلام " احمد بن تيمية " المتوفى سنة ٧٢٨ هـ  
جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، طبع مطابع  
الرياض ماعدا ( ٣١ - ٣٧ ) مطبعة الحكومة - نشر الحكومة السعودية .



- مسائل الامام احمد
- تأليف : ابي داود سليمان بن الاشعث السجستاني الحافظ صاحب السنن المتوفي سنة ٢٧٥ هـ - طبع مطبعة النار بمصر الطبعة الاولى ١٣٥٣ هـ
- المفني .
- لابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المتوفي سنة ٦٢٠ هـ مطبعة الامام - بمصر .
- مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج .
- تأليف : الشيخ محمد الشربيني الخطيب على متن المنهاج لابي زكريا يحيى بن شرف النووي - ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م .
- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم الدونة من الاحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لامهات مسائلها المشكلات .
- تأليف : الامام ابي الوليد محمد بن احمد بن رشد المتوفي سنة ٥٢٠ هـ ط مطبعة السعادة بمصر - مصورة بالاوقست - مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .
- المذهب في فقه الامام الشافعي .
- تأليف : ابي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي المتوفي سنة ٤٧٦ هـ - ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م .
- ه - كتب متنوعة وطبقات وتراجم :
- الاداب الشرعية والمنح المرعية .
- تأليف : الامام شمس الدين ابي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي نشر مكتبة الرياض الحديثة ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م
- ابن حنبل - حياته وعصره - آراؤه وفقهه .
- تأليف : محمد ابو زهرة المتوفي سنة ١٣٩٤ هـ - ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي .
- احمد بن حنبل والمحنة .
- تأليف : عبد العزيز عبد الحق ومراجعة محمود محمود - دار الهلال

- بدائع الفوائد .
- لابن القيم : ابو عبد الله محمد بن ابي بكر الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١ هـ
- ادارة الطباعة النورية - الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك .
- تأليف : القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت - لبنان - دار مكتبة الفكر طرابلس ليبيا .
- جامع بيان العلم وفضله .
- تأليف : الامام المحدث المجتهد حافظ المغرب ابي عمر يوسف بن عبد البر النعري القرطبي الاندلسي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- ذيل طبقات الحنابلة .
- لابن رجب البزداري المتوفى سنة ٧٩٥ هـ - ط مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ هـ ١٩٥٢ م .
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل .
- تأليف : ابي عبد الله شمس الدين محمد بن ابي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي المتوفى سنة ٧٥١ هـ - ط مطابع دار الكتاب العربي بمصر - الناشر مكتبة المعارف بالطائف .
- شيخ الامة احمد بن حنبل .
- تأليف : عبد العزيز سيد الاهل - دار العلم للطالبيين بيروت - الطبعة الاولى ١٩٧٢ م .
- طبقات الفقهاء .
- تأليف : ابي اسحق الشيرازي الشافعي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .
- تحقيق د . احسان عباس . نشر دار الرائد العربي بيروت لبنان .
- طبقات الحنابلة .
- تأليف : القاضي ابي الحسين محمد بن ابي يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ط مطبعة السنة المحمدية .

- الفرق بين الفرق .
- تأليف : عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفرائيني التميمي  
المتوفى سنة ٤٢٩ هـ . ط مطبعة المدني بمصر .
- الفتح المبين في طبقات الاصوليين .
- تأليف : الشيخ عبد الله مصطفى المراغي . متلزم الطبع والنشر عبد الحميد  
أحمد حنفي بمصر - الطبعة الاولى .
- الفقيه والمتفقه .
- تأليف : ابي بكر احمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي  
المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - ط مطابع القصيم - الرياض - الطبعة الثانية ١٣٨٩
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة .
- للعلامة ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ - اختصره الشيخ محمد بن  
الموصلي - ط مطبعة الامام بمصر .
- مفتاح دار السعادة ، وضئور ولاية العلم والارادة .
- تأليف : الامام ابي عبد الله شمس الدين محمد بن ابي بكر الشهير بابن  
قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ - ط دار العهد الجديد للطباعة -
- الناشر محمد علي مبيح وأولاده .
- الملل والنحل .
- تأليف : ابي الفتح محمد عبد الكريم ابن ابي بكر احمد الشهرستاني المتوفى  
سنة ٥٤٨ هـ . ط دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٨ م
- الناشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - القاهرة .
- مناقب الامام احمد بن حنبل .
- للمحافظ : ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ  
الطبعة الاولى - ط مطبعة السعادة بمصر .
- الضئج الاحمد في تراجم اصحاب الامام احمد .
- تأليف : ابي اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الحلبي  
المتوفى سنة ٩٢٨ هـ .
- تحقيق محمد محي الدين بن حميد - ط مطبعة المدني - الطبعة  
الاولى ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .

٦ - كتب لغة ومعاجم :

- ترتيب القاموس المحيط .

تأليف : مجد الدين الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧ او ٨١٦ هـ

ترتيب الاستاذ طاهر احمد الزاوي - ط مطبعة الاستقامة بالقاهرة -

الطبعة الاولى ١٩٥٩ م هـ

- التمرينات .

تأليف : السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي المتوفى

سنة ٨١٦ هـ - طبع ونشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده

بمصر .

- لسان العرب .

تأليف : ابن منظور ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ،

نشر دار صادر ودار بيروت ١٣٢٥ هـ ١٩٥٥ م .

- مختار الصحاح .

تأليف : الشيخ الامام محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي -

ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ١٣٦٩ هـ

١٩٥٠ م .

- المزهري في علوم اللغة وانواعها .

تأليف : العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي - ط دار احياء

الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- الصحاح المنير في غريب الشرح الكبير للرازي

تأليف : احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٢٠ هـ

ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر .

- المطمع على ابواب المقنع .

للإمام : ابي عبد الله شمس الدين محمد ابي الفتح البجلي الحنيلي -

ط - المكتب الاسلامي للطباعة والنشر - الطبعة الاولى ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م

- معجم مقاييس اللغة .

تأليف : ابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ

نشر دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٦٦ هـ

تحقيق عبد السلام هارون .